جيوفري ليتش

١٥٠ ريال
عصام واصل
الشارقة ١١/١١/٢٠١٥
و. عصام واصل
المكتبة الخاصة
لعدا

مبادئ التداولية

ترجمة عبد القادر قنيني

افريقيا الشرق

هذا الكتاب ترجمة عن النص الأصلي :
The Principles of Pragmatics Geoffrey Leech

© أفريقيا الشرق 2013
حقوق الطبع محفوظة للناشر

المؤلف : جيوفري ليتش
المترجم : ترجمة عبد القادر قنيني
عنوان الكتاب : مبادئ التداولية
رقم الإيداع القانوني : 2012 MO 2646
ردمك : 978-9981-25-860-0
أفريقيا الشرق - المغرب
159 مكرر ، شارع يعقوب المنصور - الدار البيضاء
• المطبعة : الهاتف : 04 95 25 0522 / 13 98 25 22 05
الفاكس 20 29 25 0522
• النشر والتصفيف : 39 ، زنقة علي بن أبي طالب - الدار البيضاء
الهاتف : 53 67 29 0522 / 54 67 29 0522
الفاكس : 72 38 48 0522
البريد الإلكتروني : E.mail : africorient@yahoo.fr

تمهيد

يمكن أن نعرف التداولية على نحو مفيد، أنها تدرس كيف أن ضروب التلفظ بالعبارات تكون لها دلالات في مواقف معينة. وأقدم في هذا الكتاب نظرة تكاملية عن التداولية ضمن برنامج كلي لدراسة اللغة كنظام تواصلي. وباختصار، فإن هذا يعني دراسة استعمال اللغة باعتبارها متمايزة، ولكنها متكاملة مع اللغة ذاتها، منظوراً إليها كنسق صوري شكلي. وعلى نحو أكثر اختصاراً أيضا، فإن النحو (في أوسع معانيه) ينبغي أن ينفصل عن التداولية. وحتى أستدل على هذا، فلا يكفي أن أعرف التداولية تعريفا سلبيا، وكأنها مظهر واحد من مظاهر الدراسة اللسانية التي لا يمكنها أن تتلاءم مع اللسانيات الخاصة. بل الأحرى أنه ينبغي للإنسان أن ينشئ النظريات ومناهج الوصف مما يكون غريبا عن التداولية ذاتها ؛ ويبين أن هذه يجب أن تختلف عن تلك المناهج والنظريات التي تختص بالنحو. ومن ثم فإن مجال التداولية يمكن أن يعرف من الوجه الذي يمكن به أن يضع حدوداً تفصله عن النحو : وفي ذات الوقت تبين كيف أن الحقلين يجمعهما إطار متكامل لدراسة اللغة، وحتى الآن فإن أعظم التأثيرات في هذا الباب إنما كانت من أولئك الذين طوروا أنموذجا عمليا براغماتيا تمكن من صياغة نظرة عن الدلالة من وجهة نظر قوة فعل الكلام كما وضعها أوستين، ونظرة أخرى من الدلالة كما اقترحها سيرل، وزاد هذه النظرة توضيحا ما أثبته جرايس عن مفهومه عن اللزوم التحاوري. وكان لهذه التأثيرات وقعها على الأفكار التي أودعتها هنا.

إلا أن مقاربتي للتداولية ستكون عن طريق أطروحة تقول : إن التواصل قائم على وضع الأشكال وحله. فالمتكلم من حيث هو متواصل يتعين عليه أن يحل الإشكال : «وبافتراضي أني أريد أن أحدث مثل هذا الأثر وهذه النتيجة بالتأثير على وعي المخاطب، فقد يكون التساؤل : ما هو أفضل طريق لإنجاز هذا الغرض باستعمال اللغة؟» وبالنسبة

للمخاطب، يوجد نوع آخر من المشاكل يتعين عليه أن يحلها ويتسلمينا بأن المتكلم يقول هذا الشيء أو ذاك، فماذا يعني بقوله هذا حتى يفهم ما قاله بالنسبة إلي ؟

ومفهوم التواصل يؤدي إلى مقاربة خطابية للتداولية بواسطتها يحاول المتكلم أن ينجز مقاصده وأغراضه ضمن قيود وضوابط تمليها عليه قواعد ومبادئ طلب طريقة إصابة السلوك التواصلي ونجاحه، وعلى هذا فليس مبدأ التعاون وحده عند جرايس هو الذي يقوم بهذا الدور، بل هناك مبادئ أخرى، مثل حسن الأدب والتخلق، ومبدأ السخرية، وهذه كلها تلعب مثل هذا الدور. وحتى نلخص كلامنا نقول : إن التداولية تختلف عن النحو من جهة أنها في أساسها متجهة الغرض والتقييم. وأتمنى أن يساعد هذا الكتاب ضمن هذا التوجيه على إحداث نوع تقارب بين النحو والخطابة.

ويمثل الفصل الأول وضع أسس تاريخية وفكرية لهذه الدراسة المقدمة هنا، كما يقترح مجموعة من المسلمات التي سنتوسع فيها في الفصلين الثاني والثالث. ويدافع الفصل الثالث عن تركيب وجهتي نظر النزعة الصورية الشكلية والوظيفية في فلسفة اللسانيات. ويفتتح الفصل الرابع أوسع جزء وصفي من الكتاب ؛ إذ يطور تطبيق قواعد جرايس على مبدأ التعاون في أعم إطار للخطابة التفاعلة بين الأشخاص. ويركز الفصلان الخامس والسادس على قواعد أخرى للخطابة التفاعلية وبخاصة قواعد التخلق وحسن الأدب. والإطار الذي وضعناه في هذه الفصول الثلاثة يقوم إذن في استعمال وصف لبيان أو تفسير كيف يمكن أن تؤدي من الناحية التداولية في اللغة الإنجليزية، المساحة الضيقة دورها في النحو الإنجليزي – أعني نحو بعض الجمل المنفية والاستفهامية. والعنوان الذي أعطيناه هنا (النحو التواصلي) قد طبق بطريقة معقولة، على الوصف اللساني ؛ مما يربط ربطا تواصليا، الصيغ النحوية باستعمالاتها التداولية المتنوعة. وبعد هذا البرهان العملي رجعت في الفصلين الثامن والتاسع، إلى أعم الموضوعات الإشكالية. ويحتج هذان الفصلان بأن وجهة النظر الخطابية للتداولية تتطلب منا أن نتخذ وجهة نظر أخرى مغايرة للأفعال الإنجازية ولقوى أفعال الكلام، حتى نفصلها عما تعارف عليه الناس في الصياغات (الكلاسيكية) لأفعال الكلام عند أوستن وسيرل. وكانت وجهة نظرنا هي أننا نقترح بأن تصنيف سيرل لقوى أفعال الكلام ينبغي أن يعاد تأويلها على أنها تصنيف سيمانطيقي لأفعال الكلام للغوية.

ولقد استفدت من مناقشات كثيرة عن هذه القضايا مع أصدقاء لي وفي جلسات متعددة في بريطانيا أو في ما وراء البحار. وأنا ممنون لجماعات من الطلبة بعد

إجازاتهم وتخرجهم من جامعة لانكستر، إذ ناقشوا معي مسودة هذا الكتاب ومن ضمنهم سوزان جورج Susan George وأندرو مكنب Andrew McNab وديلي ثورب Dilys Thorp وأخيراً وليس بآخر جينفر توماس Jennifer Thomas الذي أنا مدين له بالمناقشات والانتقادات المثيرة. وقد خصني صديق من لانكستر اسمه هيل R.L.V.Hale بنظراته وآرائه الثاقبة جعلتني أتمعن في البحث ؛ وكانت ملاحظته فلسفية حميمية شاملة لفصول هذا الكتاب، ومقترحة جملة من التحسينات. ثم إن معاون الناشر ومساعده للمكتبة اللسانية المعروفة باسم (لونجمان)، الأستاذ روبنز Robins قد تفضل علي بأن قدم لي شروحاته عن المخطوط النهائي. وكل مؤاخذة تقدم إلي حسب التقاليد المرعية، فإني أتحمل أنا وحدي مسؤولية التقصير عنها في هذا الكتاب بوجه خاص : إذ فيما يتعلق بمحل الخلاف كما يوجد هنا، فحتى لو تبرعت بانتقادات صائبة – ولاشك أنها موجودة هنا – فقد يكون عدم الاتفاق كافيا في ذلك.

واعترف بالجميل لما سمح به جوب بنيامين : John Benjamins من B.V، امستردام حتى أعيد، كجزء من الفصل السابع، طبع جزء من مقال (التداولية والتحاور الخطابي) الذي ساهمت به مع كل من هومان باريت Herman Parret ومارينا سبيسا Marina Sbisa وجيف فيرشون Jef Verschueren، المطبوع في (الإمكانات وحدود التداولية) امستردام جون بنيامين : 1981

جامعة لانكستر

ماي 1982 جيوفري ليتش

الفصل الأول

مدخل عام

يقول كارل بوبر في كتابه المعرفة الوضعية :

«إن قصد العلم هو زيادة احتمال الصدق»

إن موضوع هذا الكتاب، في المعنى الواسع، يدور حول طبيعة اللغة الإنسانية، وفي معناه الضيق، يهتم بوجه واحد من اللغة الإنسانية مما أعتقده أساسيا لفهم اللغة الإنسانية بوجه عام، وأسمي هذا الوجه، التداولية العامة General pragmatics.

1.1- تمهيد تاريخي

لقد صار موضوع «التداولية pragmatics» في الوقت الحاضر مألوفا جدا في اللسانيات، إذ لم يكن قبل خمسة عشر سنة خلت يذكره علماء اللسانيات إلا نادرا إن لم يكن غائبا، منسيا على الإطلاق.

وفي تلك الأيام البعيدة، على ما يبدو كانت التداولية تعني معالجة أشياء مختلطة تقحم فيها على نحو من الاتفاق، المعطيات العصية على التحليل، ويمكن أن تنسى كذلك على نحو من الاتفاق، أما في أيامنا هذه فقد يحتج كثير من الناس وأنا واحد منهم، بأنه لا يمكن أن نفهم على الحقيقية طبيعة اللغة ذاتها إلا إذا فهمنا التداولية : وهي كيف تستعمل اللغة في التواصل.

فكيف حصل هذا التغير (1) ؟ إن مجمل تاريخ اللسانيات المعاصرة يمكن أن يوصف إلى حد ما على ضوء الاكتشافات المتتالية : وهو أن ما كان منقلبا رأسا على عقب، وداخلا في الاختلاط يمكن أن يعزل مرة أخرى ويفصل وتخاط رقعه في كسوة أو بذلة حسنة المظهر قل ذلك أو كثر، وبالنسبة للجيل الذي جاء عقب بلومفيلد، Bloomfield كانت اللسانيات تعني علم وظائف الأصوات و (الفونطيقا) والوحدات الصغرى الفارقة Phonemics ولو كانت لنا الجرأة لقلنا، كانت تعني الدراسة الصرفية الإعرابية morphophonemics إلا أن التركيب النحوي كان يعتبر على درجة كبيرة من التجريد حتى أنه عد بالفعل وراء كل أفق للاكتشاف. وكل هذا قد اختلف مؤخرا

سنة 1950، بعد ان اكتشف تشومسكي مركزية التركيب النحوي، إلا أنه ظل مثل البنيويين ينظر إلى الدلالة بالإجمال وكأنها مشوشة بالنسبة إلى النظر والتأمل الجاد. وإلى أوائل سنة 1960 (وكانت خطوات اللسانيات قد تسارعت في هذا الوقت) بدأ كاتز Katz ومعاونوه (كاتز و Fodor 1963) وكاتز وبوستال Postal 1964 وكاتز 1964) يكتشفون كيف يمكنهم أن يدمجوا علم الدلالة في النظرية اللسانية الصورية ولم يحصل هذا إلا بعد أن قادت عقلية اشعار «إما كاليفورنيا أو الهزيمة» إلى ضم التداولية واستعمارها. ولم يلبث ليكوف Lakoff مع آخرين أن جعلوا يحتجون بأن التركيب النحوي لا يمكن أن ينفصل على وجه مشروع عن دراسة تداول اللغة واستعمالها، وهكذا ومن الآن فصاعدا رسمت التداولية على الخريطة اللسانية. وكان استعمارها آخر مرحلة فقط من مراحل موجات التوسع للسانيات انطلاقا من فرع لمعرفة ضيقة تتعامل مع المعلومات والمعطيات المادية للكلام إلى معرفة شاملة تستغرق من الكلام الصورة والدلالة والسياق.

إلا أن هذا ليس إلا جزءا من القصة : فأولا إن جميع أسماء الأعلام المذكورة في الفقرة السابقة هم أمريكيون. وهي فقرة تصف الاتجاهات اللسانية الأمريكية السائدة. ومن المحتمل جدا أن يصبح هذا في اللسانيات أكثر من صدفة في سائر الموضوعات الأخرى مما يكون تأثيره الغالب أمريكيا. إلا أنه يجب ألا ننسى أن كثيرا من العلماء ذوي النفوذ سواء في أمريكا أو غيرها استمروا في عملهم بعيدين «من التيار الأمريكي» إذ لا يجوز أن نغفل مفكرين مستقلين من أمثال Firth فيرث في تأكيده قبل غيره على دراسة المواقف الخاصة بالدلالة وكذلك هاليدي Halliday في نظريته المجتمعية القائمة على فهم اللغة. وفي نفس الأهمية ألا نهمل التأثيرات الفلسفية. وعند ما أثبت الرواد الأوائل من نحو روس Ross وليكوف حق وجود التداولية في أواخر سنة 1960، فإنهم قد واجهوا في هذه المسألة سلالة هجينة من فلاسفة اللغة لم يكلفوا أنفسهم عناء البحث في هذا الحقل إلا لوقت قصير. وفي الواقع فإن أعظم التأثيرات وأهمها ؛ في هذه الأيام الأخيرة على التداولية الحديثة إنما جاء من هؤلاء الفلاسفة، وخاصة في السنوات القريبة، وأعني بهم (1962) أوستين، و Searle (1969)، وكذلك Grice 1975.

ثم إن المدى الواسع للسانيات يتضمن تغييرا في وجهة النظر لتحديد ماهية اللغة، وكيف ينبغي أن يتحدد موضوعها. ولقد قنع البنيويون الأمريكيون بفكرة أن اللسانيات هي علم مادي فيزيائي. وإذن فهم قد سعدوا بأن كل ما في وسعهم هو تحرير موضوع «الاهتمام بالدلالة (2)»، إلا أن تشومسكي لما قبل اللبس، ومسألة الترادف ضمن المعطيات الأساسية للسانيات كان قد فتح باب السيمانطيقا على مصراعيه. ونتيجة لذلك فإن تلاميذ تشومسكي المتمردين في مدرسة علم السيمانطيقا التحويلية أو التوليدية كانوا قد خطوا خطوات بعيدة باتخاذهم علم الدلالة أو السيمانطيقا لتكون قاعدة لنظرياتهم اللسانية. لكن ما إن قبلت الدلالة كمركز أساسي في اللغة حتى برزت صعوبة ضخمة كان من أثرها إخراج طريق الدلالة المتغيرة من سياق لآخر. وهكذا ارتمت السيمانطيقا في حضن التداولية ولم يحصل قط أن وجد علماء السيمانطيقا التوليدية أنفسهم وقد ذهبوا بعيدا في تفكيرهم، وأنهم قد ابتلعوا أكثر مما يطيقون مضغه.

ويوجد في كل تفكير علمي نزعه تبريريه، حيث يسلم بأن كل نظرية أو نموذج نظري يشتغل به إلى أن يتبين فشله. وعلى أساس هذه القاعدة، حاول علماء السيمانطيقا التوليدية أن يطبقوا نموذج النحو التوليدي على مسائل - من مثل معالجة ضروب الاقتضاء، ومثل قوة فعل الكلام - وهي مسائل ينظر إليها معظم الناس الآن وكأنها مشتمل عليها في التداولية. ولقد باءت محاولتهم بالفشل : لا بالطريقة المشهورة التي يفترض معها أن تفشل النظريات باعتبار التكذيب الحاسم للملاحظة بل بالطريقة التي تنزع بها الأمور في اللسانيات إلى إن تحدث، من خلال التراكم البطيء لثقل حجج الخصوم (3).

وينبغي أن أفسر بأني أستعمل الحد «الأنموذج المثالي» : paradigm في المعنى الذي يستخدمه فيه كوهن Kuhun لا على أنه مرادف للنظرية، وإنما في عمومه مما يحيل إلى مجموعة من الافتراضات السياقية التي يضعها الإنسان حول الطبيعة وحول موضوع بحثه، ومنهاج دراسته، وما يعتبره على أنه أمر بديهي، وما يحدد الصورة التي تتشكل بها تلك النظريات (4) ؛ وعلى سبيل المثال فإن النحو التوليدي، هو حد صالح للأنموذج المثالي paradigm، لأنه يحيل في الممارسة العملية إلى فئة النظريات التي تشترك في افتراضات معينة. وهي أن اللغة ظاهرة عقلية أو ذهنية أي أنه يمكن أن ندرسها من خلال نظمة حسابية ؛ لوغاريتمية ذات قواعد إجرائية تبعا لبعض المواضعات. وإن معطيات وبيانات مثل هذه النظريات تكون متاحة للحدس، وأن اللغات تقوم في مجموعات من الجمل...

وبينما كان علماء الـ سيمانطيقا التوليديون أو التحويليون يفحصون أطراف الحدود القصوى الخارجية لهذه الأنموذج المثالي في السيمانطيقا والتداولية، كان تشومسكي مع نظرائه مهتما بتعريف أضيق لمدى ومجال هذا الانموذج، وهو ما يسمى النظرية المعيارية المعممة التي تطورت وتمت مراجعتها. وهذه الروايات الجديدة للنحو التوليدي ابقت على مركزية العبارة النحوية أو التركيب النحوي، ودفع بالسيمانطيقا إلى وضع هامشي في هذه الصياغة المراجعة، وإلى حد ما وقع التخلي عنها كلية (5)، فلم يحصل قط أن دخلت التداولية في قلب هذا النموذج المعدل، وفي الحقيقة تمسك تشومسكي وحرص على استقلالية النحو، باعتباره نظرية «للآلة الذهنية» أو «القدرة العقلية»، مما منعه أن ينظر في استعمال اللغة ووظائفها على نحو جدي (6).

وهذا التقييد الشديد لتعريف مجال النظرية اللسانية كان، حسب الاصطلاح الخاص بتشومسكي، وقوله بنظرية (الكفاية competence) وأنها أولى في رأيه من نظرية الانجاز. وكانت ميزة هذا الموقف منه أن حافظت على وحدة اللسانيات في كليتها، وكأنها محصورة داخل مدينة مسورة أن تصيبها عدوى الاستعمال وتلوث السياق. إلا أن كثيرا من الناس قد شكوا في صحة هذا التقييد الشديد لتعريف الأنموذج المثالي للغة، كما طعنوا في درجة التجريد المفرط، وفي تقدير درجة الجهل ببعض المعطيات التي يتطلبها النموذج.

واحدى نتائج هذا التقييد للنحو التوليدي وحصره في الصورية هو أنه منذ عام 1970 قد جعل يفقد تدريجيا موقعه كأنموذج سائد في اللسانيات. وقد وجد معظم اللسانيين، من غير المنتمين إلى مدرسة تشومسكي، خيالهم وعملهم يتعاطى مع مقاربات أوسع مدى، مما تقيد به أولئك الذين أخذوا بالنحو التوليدي كنظرية. وهذه المقاربات لم تكن بعد تنطبق تمام الانطباق على أنموذج تام في البحث، إلا أنها كانت قد هزت وزعزعت نموذج تشومسكي من أساسه بالإجماع. أما علم الاجتماع اللساني، فقد استنتج رفض التجريد عند تشومسكي، بقوله «النزعة المثالية الفطرية عند المتكلم / المستمع»، وأما علم النفس والذكاء الاصطناعي فقد أكدا معا على القالب «الاجرائي» للقدرات والمهارات اللغوية الإنسانية على حساب ما قام به تشومسكي من فصل للنظرية اللسانية عن العمليات السيكولوجية. أما نظرية التناص اللسانية وتحليل الخطاب فقد رفضا قبول تقييد اللسانيات بدراسة التركيب أو العبارة النحوية. أو حتى

حصر لها في قواعد النحو. أما تحليل التحاور العامي فإنه قد أكد على أولية البعد الاجتماعي للدراسة اللغوية.

ويمكن أن نضيف إلى هذه الأنواع من التطورات الاهتمام الذي أولته التداولية – وهي الموضوع الأساسي لهذا الكتاب – إلى الدلالة الموجودة في حيز الاستعمال أكثر من اهتمامها بالمعنى المجرد.

وهذه المقاربات مجتمعة مع غيرها أدت إلى تغيير ملحوظ في الاتجاه داخل اللسانيات، بعيدا عن «الكفاية» واقترابا من «الأداء والانجاز». وقد حظي هذا التغيير بالترحاب، ومن وجهات نظر عديدة، إلا أن التعددية الناتجة عنه ربما قد تدل على أن سوء الفهم للانموذج المثالي، قد وقع تبريره كبديل عن النحو التوليدي، وأعتقد أن توحيد النظر والاعتبار حول ماهية اللغة قد فشل وضاع. والغرض من وضع هذا الكتاب هو أن أستدل وأحاجج لصالح قيام أنموذج مثالي جديد، وهذا لا يعني أن ما سأطرحه هنا من أفكار ومعاني هي مبتكرة بكاملها. ذلك أن النموذج المثالي قد ينشأ في فترة معينة ويبطل في فترة أخرى. ويبدو لي أن الأفكار المقدمة هنا هي موجود «في المحيط العام» أو المناخ العام، مما يجعل من الصعب أن ينفرد بأصلها كاتب مخصوص (7)، كما أن هذا الكاتب لا يحاول إعطاء نظره كلية عن اللغة : وما أقصده عوضا عن ذلك هو أنني سأركز على الاحتجاج لنظرة مخصوصة عن الفارق بين النحو والتداولية. غير أن موضوع هذا الاحتجاج ستكون له استنتاجات أساسية عن الطريق الذي أنظر به إلى اللغة. ومن الناحية الجوهرية فإن ما ندعيه هو أن النحو (أي النظام الصوري المجرد للغة)، والتداولية (أي مبادئ أو أصول استعمال اللغة) ميدانان متكاملان ضمن اللسانيات. فنحن لا نستطيع أن نفهم طبيعة اللغة بدون دراسة هذين الميدانين والتفاعل بينهما.

وتتضمن هذه النظرة اثبات مركزية اللسانيات الصورية بالمعنى الذي يعطيه تشومسكي لمفهوم «الكفاية» إلا أنه إقرار يجب أن يتطابق وأن يضع إجابة عن أعم اطار بحيث يجمع التفسير الوظيفي والصوري.

وفي هذه النقطة، فإني أكتفي فقط بوضع المسلمات الرئيسية لهذا الانموذج : «الوظيفي – الصوري» وفي الفصل التالي سأفحص هذه المسلمات وأناقش تصديقها البديهي أو معقوليتها.

وفيما تبقى من هذا الفصل فإني سأحاول تبريرها على وجه من التفصيل من خلال تحليل مسائل وصفية مخصوصة. والمسلمات هي : (م تشير إلى مسلمة).

م 1) إن التمثيل السيمانطيقي (أو الصورة المنطقية) للجملة يكون متمايزا عن تأويله التداولي.

م 2) إن السيمانطيقا مضبوطة القاعدة (= نحوية)

أما التداولية العامة فهي مضبوطة المبدأ بمعنى أنها في مبدئها خاضعة لحكم [= خطابي].

م 3) إن قواعد النحو هي بالأساس قائمة على المواضعة والاتفاق، أما مبادئ التداولية فهي بالأساس غير قائمة على التواضع أي أنها معللة بالنظر إلى أغراض التحاور.

م 4) إن التداولية العامة تربط معنى (أو دلالة نحوية) التلفظ بالعبارة بقوة كمال الانجاز (= قوة فعل الكلام).

ويمكن أن تكون هذه العلاقة على نحو نسبي مستقيمة (مباشرة) أو مائلة (على نحو غير مباشر).

م 5) إن ضروب التشابه النحوي في وضعية معينة تحدده عناصر التطابق mappings، في حين أن ضروب التناظر التداولي تحدد المشاكل وإيجاد الحلول لها.

م 6) إن التفسيرات النحوية هي في أصلها وفي المقام الأول منها إنما تكون صورية، في حين أن التفسيرات التداولية تكون في المقام الأول وظيفية.

م 7) إن النحو معرفي التصور : ideational، والتداولية قائمة على العلاقة بين الأشخاص وعلى التناص.

م 8) وبوجه عام يمكن أن يوصف النحو بمقولات «منفصلة» ومحدودة، وتوصف التداولية بواسطة قيم متصلة وغير محددة.

ومعنى هذه المسلمات هو تحديد ميدانين منفصلين وأنموذجين مختلفين في البحث، مما يؤلف أنموذجا مبتكرا «جامعا» في اللسانيات. والحجج المناصرة لهذا الأنموذج إنما تؤسس على بساطة التفسيرات التي تقدمها. ولا توجد على أعلى مستوى تجريدي من المنهاج العلمي الذي يصفه كارل بوبر «كمنهاج للتخمينات والافتراضات الجزئية وضروب المحاولات المبدعة والصارمة لتكذيبها» ومع ذلك فإننا عن طريق نماذج البحث وصياغتها وتنقيحها، نكون قد عينا أسس الافتراضات التي يسير فيها البحث عن حقيقة اللغة مع تزايد الفهم.

1 . 2- السيمانطيقا والتداولية

وفي الممارسة تتركز مسألة تمييز «اللغة» في مصطلح ذي سوسير عن استعمال الكلام parole على حدود أو ألفاظ متنازع فيها بين السيمانطيقا والتداولية. وكلا الحقلين يهتمان بالدلالة. لكن الاختلاف بينهما يمكن أن يرسم من خلال استعمالين لفعل To mean يفيد معنى من نحو.

1) ماذا تعني س ؟ What does X mean ?

2) ماذا كنت تقصد ب (س) What did you mean by x

وعلى ما جرى به العرف، فإن السيمانطيقا تتعامل مع الدلالة كعلاقة ثنائية dyadic كالحال في (1)، في حين تعالج التداولية مسألة الدلالة كعلاقة ثلاثية Triadic من نحو مثال (2). ذلك أن الدلالة في التداولية تتحدد بالنظر إلى المتكلم أو المستعمل للغة في حين أن الدلالة في السيمانطيقا تتعرف على نحو خالص كخاصية للعبارات في لغة معينة بغض النظر عن الموقف الخاص والمتكلمين أو المستمعين. وهذا تمييز أولي مبتسر، نقحه بعض الفلاسفة لأغراض مخصوصة ومن بينهم Morris موريس 1932، 1946 أو كارناب Carnap 1942 (8). وسأعيد تعريف التداولية لأغراض علم اللسانيات كدراسة للدلالة في علاقتها بالمواقف الكلامية (انظر فيما يلي 1 . 4) .

وفكرة أن السيمانطيقا والتداولية متمايزان، وإن كان حقلاهما في الدراسة مترابطين ومتكاملين، هي فكرة يسهل تقييمها من الوجهة الذاتية، ولكن يصعب تبريرها على وجه موضوعي. إذ يحسن التأكيد عليها سلبيا بالإشارة إلى ضروب الفشل أو ضعف وجهات نظر بديلة. ومن الوجهة المنطقية يوجد خياران ممكنان : إذ يجوز أن نزعم بأن

شكل 1.1

ضروب استعمال الدلالة المشار إليها في (1) و (2) تختص معا بالسيمانطيقا أو تزعم بأنها تختص معا بالتداولية. وأوجه النظر الثلاثة التي ألمعت إليها الآن يمكن أن نمثل لها برسم تخطيطي، وأن نضع لها أسماء كما في شكل (1.1).

وبسبب صعوبات المصطلح والتعريف فإنه يتعذر أن نثبت حالات واضحة للنزعة السمانطيقية والتداولية.

ويمكن للإنسان في التطبيق أن يلاحظ تفضيل أو اختيار نمط سيمانطيقي في التفسير على النمط التداولي أو العكس. وإذن في معنى مقيد قد يمكن أن نطبق نعتي السيمانطيقي والتداولي على أولئك الذين يشبهون دراسة الدلالة بدراسة وضع أو مقام واحد ما أمكنهم ذلك.

وأمثلة القائلين بدراسة وضع واحدهم كالآتي : إذ يوجد في فلسفة اللغة تقليد مؤثر لفلاسفة مثل فيتجنشتاين، وأوستين، والستون، وسيرل. وهؤلاء الفلاسفة كانوا كلهم يشكون في المقاربات التقليدية لدراسة الدلالة باعتبار الكيانات العقلية المجردة، مثل المفاهيم، وكانوا يشبهون السيمانطيقا بالتداولية على هذا النحو أو ذاك مثلا كان سيرل (17 : 1969) يدافع عن مقاربة ترى أن نظرية الدلالة (وفي الواقع اللغة كلها) كجزء من نظرية الفعل الإنجازي أو الحدث action الانجازي ذلك أن الدلالة تتحدد بما ينجزه المتكلمون من أفعال كلامية إزاء المخاطبين. ومن ناحية أخرى، في السيمانطيقا التوليدية في أوائل 1970، كان هنا مجهود لمقارنة التداولية بالسيمانطيقا وخاصة من طريق الاحتجاج لفرضية إنجازية (روس Ross 1970) ترى أن الجملة في بنيتها العميقة أو في تمثيلها السيمانطيقي هي في الحقيقة جملة إنجازية مثل قولك (أثبت لك أن س، وآمرك بأن تفعل ص).

وعلى هذا النحو فإن قوة فعل الكلام أو قوة الفعل التداولي الانجازي للتلفظ بالعبارة كانت تلخص في بنيتها السيمانطيقية (9).

ويظهر أن الموقفين المعارضين لكل من سيرل 1969 وروس 1970 متقاربان من بعضهما البعض ؛ بسبب المعنى الذي يربطان به معا الجمل الإنجازية (ترجع إلى 8، 2، 8، 6 من فصول هذا الكتاب)، إلا أنهما في الواقع على طرفي نقيض، كما يمكن لأي أحد أن يرى ذلك إذا ما قرأ انتقاد سيرل لفرضية الانجاز (سيرل Searl ، 79-152 : 1979). وأيضا يمكن أن يدرس هذا التعارض في مقاربتين متضادتين بخصوص قوى أفعال الكلام الانجازية غير المباشرة من نحو : «هل يمكنك أن تناولني الملح»، وهي مقاربة أخذها سيرل 1979[1975]30-57). ووجهة النظر الثالثة وهي القائلة بالتكاملية، وسأعمل على تأييدها والأخذ بها، ويمكن أن تتخذ الاحتجاجات لهذا الموقف الشكل التالي : فكل اعتبار للدلالة في اللغة يجب :

أ - أن يكون مطابقا مخلصا للوقائع كما نلاحظها.

ب - أن يكون بسيطا وقابلا للتعميم ما أمكن ذلك.

فإن نحن تناولنا الدلالة على نحو كلي، من وجهة نظر تداولية أو من وجهة سيمانطيقية فإن هذين الشرطين قد لايستوفيان، غير أنه إن قارنا الدلالة من وجهة نظر تجمع السيمانطيقا والتداولية. فقد يمكن أن تكون النتيجة تفسيرا مرضيا بموجب هذين المعيارين.

1 .2 .1- مثال: مبدأ التعاون عند جرايس

ستكون حجتي لصالح دراسة التداولية مدعومة بواسطة مبادئ التحاورية من النوع الذي أوضحه مبدأ التعاون عند جرايس cooperative principle.

واختصارا : CP : م تع 1975 : 45 - 6، وأريد أن أدخل في التداولية لا مبدأ التعاون (م تع)، فحسب بل مبادئ مثل مبدأ حسن الأدب والخلق (p.p) Politeness principle ، (10). والتفاعل بين هذين المبدأين (م تع) ومبدأ الخلق (م خ) سيكون الحقيقة أحد الاهتمامات الأساسية في هذا الكتاب، وبخاصة في الفصول 7-4.

ومبدأ التعاون (م تع) غالبا ما كان يورد ويناقش في السنوات الماضية القليلة إلا أنه منذ ذلك الحين صار نقطة انطلاق أساسية للاحتجاج في هذا الكتاب. وقد وضعنا تحت هذا المبدأ أربع مقولات وميزناها كقواعد Maxims.

- مبدأ التعاون (م تع) :

الكم : اعط مقداراً صحيحا من المعلومات أي :

1- ليكن إسهامك في المعلومات زائداً على القدر المطلوب.

2- لا يكن اسهامك في المعلومات زائداً على القدر المطلوب.

الكيف : حاول أن تجعل اسهامك مما يكون حقا وصوابا أي :

1 - لاتقل ما تعتقده كذبا.

2 - لاتقل ما تعوزك فيه البينة المقنعة.

العلاقة : ينبغي أن تكون مفيدا ومشاركا ؛ وعلى صلة بالموضوع.

الأسلوب : كن بين العبارة.

1 - تجنب غموض العبارة.

2 - تجنب اللبس.

3 - أقصد إلى الإيجاز (تجنب الاطناب غير الضروري).

4 - حافظ على الترتيب والنظام.

[مبدأ التعاون هذا مقتبس من جرايس Grise 1975].

ونوع القيد الموضوع على التصرف اللساني مما مثل له جرايس بم تع يختلف عن نوع القاعدة التي عادة ما تصاغ في اللسانيات أو ذات القيد مما يوجد في المنطق على أنحاء متعددة (انظر فيما يلي 2 2). (ولا أميز في هذا الموضع بين المبادئ والقواعد Maxims، لأنه تبعا لاستعمال جرايس تكون القواعد مجرد بيان للمبادئ).

أ - المبادئ / القواعد تطبق على السياقات المختلفة للاستعمال اللغوي تطبيقا متغيرا.

ب - تطبق المبادئ / القواعد على درجات مختلفة أكثر من تطبيقها على الكل أو لاشيء.

ج - المبادئ/ القواعد تتعارض فيما بينها.

د - يمكن أن تخرق القواعد / المبادئ من غير نكران نوع النمط الذي تحكمه وتضبطه.

وتزعم آخر عبارة من هذه العبارات بأنها تعادل مصطلح سبرل (1963 : 33) القائل بأن مبادئ التحاور وقواعده تكون «مطردة الانتظام» مثلما هي «قواعد مؤسساتية» من ذلك مثلا أن قواعد اللغة، (من نحو القواعد المكونة لصياغة الأسئلة في الانجليزية) عادة ما تعتبر كجزء متمم لتعريف تلك اللغة، في حين أن القواعد في معناها العام Maxims

من أصول قواعد جرايس مثل (مبدأ أو قاعدة الكيف)، إلا أن هذا لا يعني أن كل من ارتكب هذا الخرق. قد قصر أو فشل لامحالة في التكلم باللغة الانجليزية. وفي الحقيقة فقد يدعي أن هذا الجزء من تعريف اللغات الإنسانية يمكن من ناحية أولى، أن يستعمل في التضليل أو عدم الاخبار والإفادة (ونرجع هنا إلى Lyons 4-83 ؛ 1977، وكذلك Thrope فروب 33 : 1972) ومن ناحية ثانية، إذا خرق بعض الناس قاعدة صياغة الأسئلة بقولة مثلا : كنا قد التقينا قبل هذا، أليس كذلك ؟ وقال بدل هذا كنا قد التقينا قبل اليوم : لم يحصل هذا فقد فشل السائل في بعض المواضع أو في بعض النقاط، عندما ما أراد أن يتحدث باللغة الانجليزية.

ثم إن أحد العناصر قد جرى حذفه بحذر من التعريف السابق، مع أنه يشكل جزءا من الأداء اليومي لمصطلحي المبدأ والقاعدة. وذلك هو اللزوم implication الذي تكون فيه مثل هذه القيود الضابطة من طبيعة أخلاقية أو معنوية. ووجوب قول الحقيقة يمكن أن ينظر إليه بالفعل كما لو كان أمرا أخلاقيا، غير أن سبب إدراجه في اعتبار علمي للغة يجري مجرى الوصف أكثر مما يجري مجرى الأمر. وتشكل القواعد أو الأسس المعتبرة جزءا ضروريا من وصف الدلالة اللسانية، من جهة أنها تفسر كيف أن المتكلمين غالبا «ما يعنون بكلامهم أكثر مما يفصحون عنه ويقولونه». والتفسير الذي يؤدي حسب عبارة جرايس، بواسطة ضروب اللزوم التداولية، يسمى فنون التضمن التحاوري مثلا هذه العبارة :

3) «إن كثيرا من النواب عارضوا اقتراح ملتمس الرقابة» في حدودها المنطقية الدقيقة، قد لا تتفق مع هذه القضية.

4) «جميع النواب عارضوا اقتراح ملتمس الرقابة».

غير أنه في معظم السياقات، قد يجوز أن تعامل هذه القضية ؛ بل ينظر إليها على وجه من التأويل وكأنها تمنع هذا الاحتمال أو الإمكان، على أساس أن المتكلم كان يعلم أن جميع النواب عارضوا ملتمس الرقابة. ويكون الأصل الواجب من قاعدة الكم (ليكن إسهامك في المعلومات وفي الخبر على قدر المطلوب) قد اضطره إلى أن يخبر بأكثر من المطلوب وبهذا المعنى تكون عبارة (3) تقتضي من جهة التحاور القضية (5).

5) ليس جميع النواب عارضوا اقتراح ملتمس الرقابة. إلا أن التضمن يصدق فقط

الافتراض «الذي يمكن أن يحتمله السياق أو لايحتمله على نحو بديهي» القائل بأن المتكلم يعرف ما إذا كان جميع النواب عارضوا ملتمس الرقابة، وثانيا يقتضي الافتراض بأن المتكلم كان مراعيا لمبدأ التعاون (م تع) وقد يصح الا يختار المتكلم (م تع) مثلا لغرض الاسراف في خداع المستمع. وأيضا فقد يكذب الإنسان في الانجليزية أو في أية لغة أخرى. إلا أن الغرض في م تع هو أنه إذا كذب المتكلمون على نحو عشوائي وبدون تمييز لم نعد قط قادرين على التواصل بواسطة اللغة.

وعندما نقول إن الناس يتبعون في العادة م تع قد نتخذ وضعا عقليا ؛ أو عاطفيا على وجه الاطلاق. إلا أن الأمر الثابت والذي لا يمكن نكرانه هو أن هذه المبادئ تدخل القيم التواصلية، مثل قيمة الصدق، في دراسة اللغة. وقد جرت العادة بأن يتجنب علماء اللسانيات الرجوع إلى مثل هذه القيم، شعورا منهم بأنهم سوف يهدمون إدعاء فكرة الموضوعية.

لكن طالما أن القيم التي نعتبرها كانت هي تلك التي نضعها على أسس تجريبية، ليكون عليها العمل في المجتمع، أكثر من غيرها مما يفرض فيه فرضا، أقول لما كان ذلك كذلك لم يكن هناك مايحملنا على أن نستبعدها من بحثنا.

وما أقمته الآن من تمييز بين المبادئ / القواعد والأصول المؤسسة، فإني سأعمل على تعديله وتطويره كلما تقدم إنجاز هذا الكتاب. وكما هو مؤكد، فإن الأمر ليس على إطلاقه : ذلك أن القواعد ليست دائما واضحة عند تطبيقها حتى تقتضي كل ما يلزم عنها، ولا الوظائف المكملة للسيمانطيقا والتداولية يمكنها أن تكون واضحة تمام الوضوح كما يظهر في المثالين (3) و (4). لكن م تع هو مثال يحتذى لكونه قد بين تقسيم العمل بين معنى التلفظ بالعبارة وقوة فعل الكلام. وإذا تأملنا هذا المثال البسيط، أمكننا أن نجد فيه البيان أو التمييز السيمانطيقي / التداولي لحالة مخصوصة من تمييز دي سوسير الذي أقامه بين اللسان والكلام، (1959 [1916]، 11 - 13) ؛ أو تمييز تشومسكي بين الكفاية والإنجاز (9 - 3 : 1965) ؛ على أن هذين النمطين من التمييز إنما استعملا لتعريف اللغة ولأغراض لسانية على نحو مجرد، مما تأدى بهما إلى استبعاد معطيات استعمال اللغة واقعيا، من كل نظر واعتبار. ولهذه الأسباب مجتمعه فإني أتجنب هذه الثنائية المألوفة، وبدلا عنها فإني أرجع إلى النسق اللغوي الصوري باعتبار ونحوا في مقابل التداولية التي

يمكن النظر إليها أيضا بوجه عام على أنها جزء من مجال اللسانيات. وهذا الاستعمال لمفهوم النحو، على اتساعه يناسب في الوقت الراهن الاستخدام المعمول به ليدل على دراسة النسق اللغوي في كليته وشموله كالحال «في النحو التوليدي».

1 .3- التداولية العامة

لقد كنت أشرت إلى أن موضوعي الأساسي في هذا الكتاب هو التداولية العامة وأعني بهذا الحد تمييز دراسة الشروط العامة لاستخدام التواصل في اللغة، وأن أبعد أخص الشروط «ذات الحيز Local»، من استعمال اللغة. وهذا الأبعاد الأخيرة يمكن أن يقال عنها، إنها تنتمي إلى المجال الأقل تجريدا للتداولية المجتمعية. وذلك يتضح من أن م تع ومبدأ الخلق (م خ) إنما يجريان على نحو متغاير في الثقافات المختلفة أو الجماعات اللغوية في المواقف المجتمعية المتباينة، بين الطبقات الاجتماعية المتعددة (11)... ويمكن لأي إنسان أن يفكر في التحريم Taboo المدرسي المفروض على الأطفال إزاء «حكاية القصص الخرافية» (أي حكاية مالا يناسب الحقيقة)، وكذلك يمكن للإنسان أن يفكر في الطريقة التي يؤول بها مبدأ الخلق تأويلا مختلفا، في المجتمعات الصينية والهندية، والأمريكية، وحينئذ يرى بأن الأوصاف التداولية تتصل في نهاية الأمر بالشروط المجتمعية المخصوصة. وبعبارة أخرى فإن التداولية المجتمعية هي السطح التوسطي الاجتماعي للتداولية. وكثير من الأعمال التي أنجزت في التحليل التحاوري إنما كانت قد تحددت بهذا المعنى، وتقيدت كل التقيد بالمعطيات التحاورية المحلية (12). ومن جهة أخرى فإن حد «اللسانيات التداولية» يمكن أن يطبق على دراسة أهم غرض إنساني من التداولية – حيث نعتبر المصادر المخصوصة، مما تقدم، لغة ما لنقل قوى أفعال الكلام الخاص (13)، (شكل 2 .1).

وفي مقابل ذلك فإن التداولية العامة كدراسة هنا تعتبر دراسة مجردة تماما. وبطبيعة الحال فنحن نحتاج إلى دراسات تداولية لسانية مفصلة تخص لغة معينة، وإلى دراسة

تداولية اجتماعية مفصلة تكون ذات ثقافة مخصوصة كما نحتاج أيضا إلى دراسات من أعلى مستوى كمرحلة ضرورية من التجريد بين دراسة اللغة في تجريد كلي من الموقف، وبين دراسة أخص الاستعمالات من الوجهة الاجتماعية للغة.

وسيقتصر تعريفي «التداولية العامة» على دراسة التواصل اللساني في معنى مبادئ التحاور. إذ سيتقيد، إن صح التعبير بالنموذج الخطابي للتداولية. وهذا يعني أن بعض المواضيع Topic التي تعتبر بحق جزءا من التداولية يمكن أن تطرح كأرضية خلفية. فأولا يمكن ألا أولي إلا عناية قليلة لما يسميه جرايس التضمن implicature التحاوري أعني ضروب اللزوم التداولية التي تستنتج مباشرة من دلالات الألفاظ بدل انتزاعها من مبادئ التحاور (14) (مثلا في هذه الجملة : إنها فقيرة، لكنها شريفة) فإن أداة الربط (لكن) تنتج التضمن وهو كون الشخص إذا كان فقيرا فهذا سبب وجيه لافتراض كونه غير شريف. ودلالات : «الحروف والأدوات التداولية» من نحو الحرف de في اللغة الاغريقية الكلاسيكية وكذلك ja في اللغة الجرمانية و sita في اللغة الفيلندية كلها أدوات يمكن أن ترتب في نفس المقولة (15). وهناك إقصاء أخر يتمثل في وضع التمديد النغمي للأصوات intonation وفي عدم التواصل الشفوي من خلال الإشارات الجزئية، ومن خلال التلعب بتناظر الأصوات المجاورة من لغة ما. وهناك أيضا أمر آخر أكثر مناسبة، وإن كان لا يزال على هامش اهتمامي، وهو دراسة ما يمكن أن يسمى التداولية الإحالية أو المرجعية أي تعيين مرجع لعبارات ذات إحالة في تلفظ مخصوص وتندرج هذه العبارات في عناصر (إشارية) من نحو الضمائر الشخصية وزمن الفعل وصيغته.

وأيضا هناك مجال آخر يمكن أن يدخل في التداولية وإن كنا لم نعالجه هنا إلا قليلا، وهو دراسة الخواص الثابتة الدوام نسبيا في وضعية أو موقف في علاقته باختيار اللغة على نحو ما قام به هاليدي (1978)، من إدخال معطيات كما أدخل عناصر تحت اسم سجل register، تغاير فنون الاستعمالات الصوتية ولا يزال آخرون يدرسونها تحت مسمى الأسلوب (كرستال Crystal و Davy ديفي 1969). والفارق بين التداولية وسجل تغاير فنون الاستعمالات الصوتية يقابل ما كان استنتجه أرجيل Argyle و Dean دين (1965)، فيما يخص عدم التواصل الشفوي، بين الخواص الدينامية والخواص الساكنة للتواصل أي أنه توجد بعض الخواص التي تميل إلى أن تخضع للتغيير المتصل والتعديل أثناء الخطاب «كالحال مع قوة فعل الكلام بالمعنى الذي أعطاه أوستين 1962»، إلا أن هناك خواص أخرى، مثل الإجراء الشكلي للأسلوب، وهي مميزات تميل إلى أن تبقى قارة أطول مدة من الزمان. إلا أنه ليس من السهل دائما أن نفصل هذين النمطين من الشروط فمبدأ الخلق والسماحة، مثلا غالبا ما يكون من أثرهما، إذا الخواص الساكنة، من نحو البعد الاجتماعي بين المشاركين ؛ قد تتفاعل مع الخواص الديناميكية الحركية، مثل نوع طلب إيجاد قوة فعل الكلام مما يحدثه المتكلم على المخاطب (من الالتماس، والنصيحة، والأمر)، حتى ينتج درجة من اللبس المناسب للمقام (انظر فصل 5، 7)).

وإذا كنا ضيقنا المجال على هذا النحو، فسنقدم الآن رسما تخطيطيا (شكل 1 .3) من شأنه أن ينتزع ما يقتضيه هذا الفارق بين السيمانطيقا (كجزء من النحو) والتداولية العامة (كجزء من استعمال النحو). ولقد أخذت هنا كأمر مسلم به أنموذجا ثلاثيا مألوفا، راسخ الاثبات لنسق لغوي (النحو) يتقوم من السيمانطيقا، والتركيب النحوي والفونولوجيا. ويمكن أن ننظر إلى هذه المستويات على أنها ثلاثة أنساق ترميزية متتابعة حيث يحول فيها «المعنى» إلى «صوت» لأغراض وضع ترميز Encoding للمعلومة أو للرسالة (انتاج الكلام) أو حيث يحول فيها «الصوت» إلى «المعنى» لأغراض فك الترميز decoding (وهو التأويل) ويبين الشكل 1 .3 بأن النحو يتفاعل مع التداولية بواسطة السيمانطيقا.

شكل 3.1

وهذه النظرة مع أنها نقطة انطلاق مفيدة، فهي ليست القصة كلها ؛ إذ أننا لاحظنا، كاستثناء، بأن مظاهر الفونولوجيا المترابطة من الوجهة العملية (من نحو الاستعمال المؤدب لرفع نبرة الصوت) تتفاعل مباشرة مع التداولية أكثر من تفاعلها على نحو غير مباشر، عن طريق التركيب النحوي والسيمانطيقا.

1 . 4- مظاهر مواقف الأفعال الكلامية

ولا محالة يطرح السؤال : كيف نعرف بأننا نتعامل مع الظواهر التداولية ولا نتعامل مع الظواهر السيمانطيقية؟ إنه لما كانت التداولية تدرس الدلالة في علاقتها بموقف فعل الكلام، كانت إلا حالة إلى وجه واحد أو إلى أكثر من وجه واحد من وضعية أو موقف فعل الكلام هي المعيار المتخذ فيما يلي :

أ- المرسلون أو المرسل إليهم

وباتباع عمل سيرل وغيره فإني سأرجع إلى المتكلمين والمخاطبين على سبيل المواطأة، وأشير إلى المتكلمين اختصارا (مت)، والمخاطب (مخ)، وقد اختصر كتابة المتكلم / الكاتب، والمخاطب / القارئ. وذلك أن استعمال اختصار (مت) و (مخ) لا يحصر التداولية في اللغة المتكلم بها، ويمكن أن يفرق Lyons (1977 : 34) بين المستقبل وهو الشخص الذي يتلقى المعلومة ويؤولها، وبين المخاطب وهو المقصود بالمعلومة. وقد يكون المستقبل مجرد متلقي، وهو المتفرج أو قد يكون مسترقا للسمع، وليس هو في هذه الحالة المخاطب. وهذا التمييز مناسب للبحث الحاضر، من جهة أن كل محلل للمعنى التداولي يكون أجود تفكيرا كمستقبل، وقد يضرب المثل فتورد العبارة (يتميز بالبصيرة)، وهو مثل يحاول أن يعطي معنى لمحتوى حديث ما تبعا لأي بداهة سياقية، متاحة لكل أحد واستخدام الترميز (مخ) سيعني دائما مخاطبا أو أكثر أو قد يعني أشخاصا يوجه إليهم (مت) التلفظ بالعبارة.

ب- سياق التلفظ بالعبارة

السياق يفهم على أنحاء مختلفة ، كأن تدرج مثلا الوجوه (المناسبة) لمجموع محيط التجارب المادية أو المجتمعية لتلفظ ما . وسأعتبر السياق كما لو كان أية معرفة محيطة بهذه التجارب مما يتقاسمه كل من المتكلم والمخاطب ، والتي تسهم في تأويل ما يقصده المتكلم بأي تلفظ لعبارة ما .

ج- غاية التلفظ ومراده

وأرى أنه من المفيد أن أتحدث عن غاية التلفظ بالعبارة، أو عن وظيفتها مفضلا لها (الغاية والوظيفة) عن الحديث عن المعنى المقصود intended أو قصد المتكلم بتلفظه (انظر ما يلي 1 . 3 . 3 . 2).

والحد غاية goal هو أكثر حيادا من لفظ القصد intention، لأنه لا يلزم مستعمله أن يتعامل بإرادة واعية أو بتعليل مقنع. إلا أن الغاية يمكن أن تستعمل بوجه عام في نشاطات موجهة نحو هدف معين، أما حد القصد فقد يكون مضللا في هذا الموضوع.

د - التلفظ بالعبارة كشكل للفعل أو النشاط : فعل كلامي

وبينما يتعامل النحو مع كيانات مجردة ساكنة مثل الجمل (في التركيب النحوي) والقضايا (في السيمانطيقا) تتعامل التداولية مع أفعال كلامية أو انجازية مما يقع في مواقف مخصوصه في الزمان. وبهذا الاعتبار فإن التداولية تتعامل مع اللغة في مستوى أكثر تشخيصا من النحو.

ه- التلفظ كإنتاج لفعل كلامي

ثم هناك معنى آخر يمكن أن يستعمل به حد «التلفظ» في التداولية، ويمكن أن يحيل إلى حصول فعل كلامي، ولا يحيل إلى فعل كلامي ذاته : مثلا العبارة : من فضلك هل يمكنك أن تكون هادئا ؟ إذا تكلم بها أحد الناس بهدوء ولطف، رافعا بها نبرة صوته، فإنه من الممكن أن توصف كجملة خبرية أو طلب وسؤال. غير أنه من الملائم أن نحتفظ بالحدود الاصطلاحية من نحو الجملة والطلب لكيانات النحو المشتقة من النسق اللغوي وأن نحتفظ بحد التلفظ utterance لاحوال حصول مثل هذه الكيانات متى تعين استعمالها في موقف مخصوص ومقام معين. وهنا فإن التلفظ بالعبارة يجوز أن يكون دالا على حصول الجملة sentence instance أووقوعها بعلامة sentence token. ولكن إن شئنا الدقة في التعبير قلنا : إن التلفظ بالعبارة ليس هو جملة، ولا يمكن أن يكون جملة وبهذا المعنى الأخير فإن ضروب التلفظ بالعبارة هي العناصر التي تدرس دلالتها في التداولية. وفي الواقع يمكن أن نصف على وجه الصحة التداولية بكونها تتعامل مع دلالة التلفظ ؛ ونصف السيمانطيقا بكونها تتعامل مع دلالة الجملة. غير أنه لا حاجة بنا لأن نفترض أن سائر ضروب التلفظ هي علامات وقرائن لوقوع العبارة. ونريد أن نعزل كتلفظ ما جزءا من اللغة قد يكون قصيرا أو طويلا حتى يصنف كدراسة مفردة للعبارة. ثم إن معنى التلفظ utterance في IV ومعنى التلفظ في V يمكنهما أن يختلطا بسهولة. ولا شكل أن هناك فارقا، وإن كان ليس هو الفارق الوحيد بين وصفنا (من فضلك هل يمكنك أن تكون هادئا؟) ؛ كما تلفظ به في مثال V وبين وصفنا فعل التلفظ : (هل يمكنك أن تكون هادئا من فضلك؟) كعبارة متلفظ بها من نحو IV. ولحسن الحظ فقد يمكن أن

المعنى IV. يطابق فعل الكلام أو أكثر دقة يقابل قوة فعل الكلام Illocutionary act في المعنى الذي وضعه عليه أوستين «1962 : 100» وهذا يعني أننا نستطيع أن نستخدم قوة فعل الكلام أو فعل الكلام illocution للدلالة على التلفظ الفعلي كما وصف في IV ؛ ونحتفظ بحد التلفظ وحده للدلالة على إصدار ذلك الفعل من الوجهة اللسانية. وعند ما نحاول أن نستنتج معنى التلفظ بالعبارة. فهذا يمكن أن يعتبر كمحاولة لإعادة صياغة ما كان من الفعل واحدث غاية للمتكلم لي جز وهو في حال التلفظ ؛ إذا اعتبرت الغاية متجهة للتواصل ذلك أن دلالة التلفظ من هذا المعنى يمكن أن تسمى قوة فعل كلامه (وفي الواقع فإن أوستين كان يميز قوة فعل الكلام عن أصناف أخرى من الأفعال وخاصة فعل الكلام locutionary act ولازم فعل الكلام prelocutionary act) إلا أن من أصناف أفعال الكلام (انظر 1 .9) ما يمكن أن يسقط من اعتبار التداولية.

ومما سبقت الإشارة إليه من عناصر (I) المتكلم والمخاطب و (II) السياق و (III) الغايات و(IV) وقوة فعل الكلام و (V) التلفظ بالعبارة يمكن أن نؤلف مفهوما عن موقف فعل كلامي يشتمل كل تلك العناصر. ولربما عناصر أخرى أيضا من نحو زمان ومكانه. فالتداولية تتمايز عن السيمانطيقا بكونها تختص بالدلالة في علاقتها بموقف فعل كلامي.

1 .5- الخطابة

لقد وصفت آنفا المقاربة الحالية للتداولية على أنها «خطابة». وهذا الاستعمال لحد الخطابة قديم ترجع دراسته إلى التناول الحقيقي للغة في حال التواصل. ولما كانت الخطابة تفهم في التقاليد التاريخية المخصوصية كفن استعمال اللغة على نحو من المهارة للاقناع ؛ ولإحداث تعابير أدبية أو لمخاطبة الجمهور ؛ فإني وضعت نصب عيني في أن أفكر في الاستعمال الفعلي للغة في أعم معانيها ؛ مطبقا إياها أولا على نحو أساسي على التحاور اليومي. ثم إني أنظر على نحو ثانوي فقط في الاستعمالات المعدة والعامة للغة. والمشكلة إزاء حد الخطابة، في هذا السياق، هو المركز البؤري الذي تحتله في موقف فعل كلامي متجه إلى غاية محددة، أعني موقفا يستعمل فيه المتكلم اللغة من أجل أن يحدث أثراً خاصاً في ذهن مخاطبه.

وسأستخدم كذلك لفظة (الخطابة) كاسم مفرد لمجموعة من المبادئ التحاورية التي تترابط وظائفها بين نوعين من الخطابة : خطابة بين الأشخاص وخطابة تناصية

فيما بعد) يقومان على مبادئ، مثل مبدأ التعاون (م تع) ومبدأ الخلق السمح (م خ) كما ألمعنا إليهما آنفا، إلا أن المبادئ بدورها تقوم في مجموعة من القواعد والأصول المعتبرة بواسطة إدخال مستوى أخر في التراتبية، غير أني لا أنوي ولا آمل أن ألح إلحاحا شديدا على هذه التراتبية ذات المستويات الأربعة ؛ نظرا لأنه ليس من الواضح دائما أن نعرف إلى أي مستوى ينتمي مبدأ ما : مثلا من بين قاعدتي جرايس عن الكيف (مما يمكن أن يسمى بالفرعين) يبدو أن الفرع الثاني هو امتداد مشعر بالأول ويمكن التنبؤ به.

1) - الفرع الأول من القاعدة : «لا تقل ما تعتقده كذبا» .

2) - الفرع الثاني من القاعدة : لا تقل ما تعوزك فيه البينة المقنعة والمطابقة

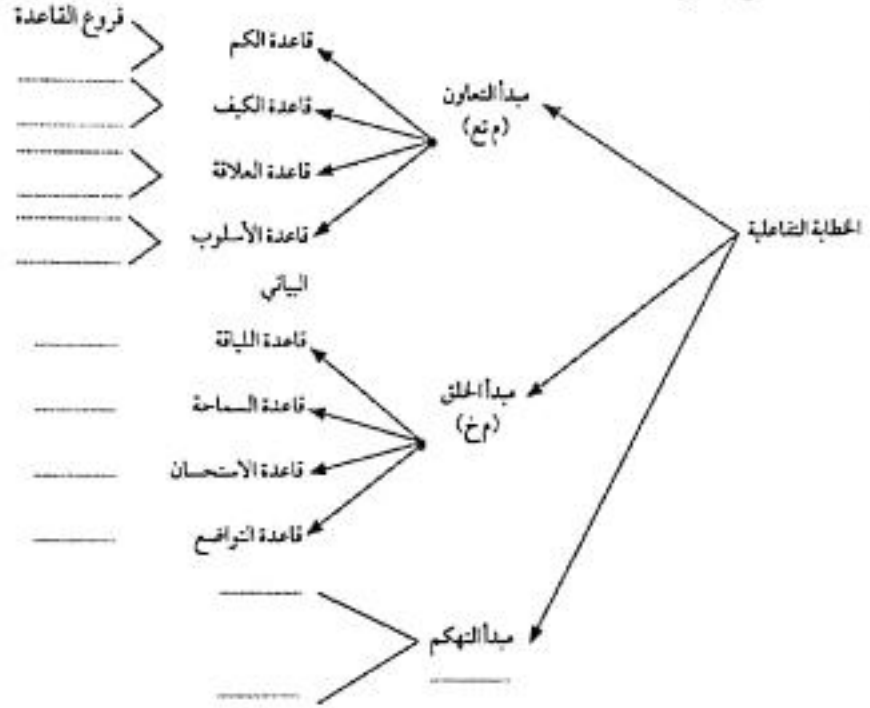

فإذا قلنا شيئا تنقصنا فيه البينة المطابقة، كنا لا ندري ما إذا كان ما نقوله صحيحا أم كاذبا. وإذن فإن فرع القاعدة الثانية ينص بكل بساطة على ما يلي : «لا تضع نفسك في وضع حيث يخشى عليك أن تخرق الفرع الأول، وكلا الفرعين يمكن تلخيصهما في الأصل الأساس : «تجنب قول ما لا يصدق» وليس التصنيف الموضح في الخطاطة

(شكل 1 .4) إلا طريقا رسم على نحو تخطيطي مسبق حتى يغطي بعض المناطق التي يتعين معالجتها في هذا الكتاب (ولا سيما الفصول 4 - 6). وعلى هذا فليس هذا الرسم التخطيطي نهائيا.

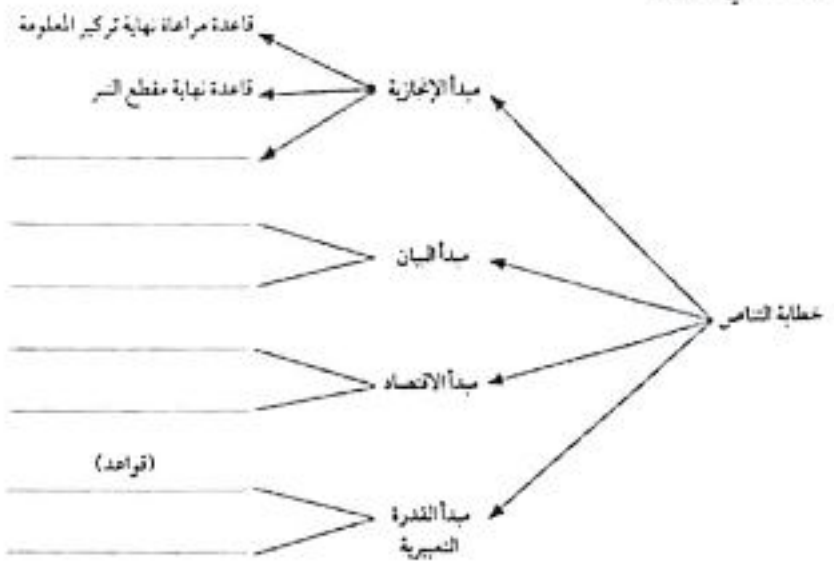

(شكل 1 .4)

والمبادئ الخطابية تفيد من الوجهة الاجتماعية السلوك التواصلي في شتى طرقه. إلا أنها (باستثناء ضروب التلفظ التي أقرها العرف المجتمعي من نحو تقديم التهاني)، لا توفر تعليلا أو سببا داعيا للنقاش والحوار، مثلا مبدأ التعاون ومبدأ الخلق هما عاملان منظمان يضمنان بأنه متى شرع الإنسان في التحاور، فلا يترتب عن ذلك قطع مسارهما ولا تشويش المسلك وعدم فائدته. وإذن فمن الضروري أن نميز بين غايات أفعال الكلام والغايات المجتمعية أو على نحو مكافئ نفرق بين قوة فعل كلام التلفظ وقوة خطابيته أي الدلالة التي ينقلها باعتبار التزام المتكلم بمبادئ الخطابة (أي كيف كان المتكلم صادقا ومتسامحا، وساخرا).

وقوة فعل الكلام التلفظية وقوته الخطابية تنتجان معا قوته التداولية، والتمييز بين المعنى (الدلالة كتحديد سيمانطيقي) وبين القوة (الدلالة كتداوليه وكسمانيطقا محددة) هو تمييز أساسي في هذه الدراسة ؛ وهو أيضا تمييز جوهري لتحقيق الصلة الرابطة بينهما : إذ القوة تتضمن المعني، وهي أيضا من الوجهة التداولية مشتقة منه على وجه سنوضحه في الفصل الثاني.

تعاليق على الفصل الأول

1) يمكن الرجوع إلى نيومير Newmeyer 1980 حتى يقرأ الإنسان عرضا سهلا ومفصلا للأحداث التي تشير إليها هذه الفقرة.

2) وقد كان بلومفيلد قد انصرف عن الدلالة انصرافا مشهورا هو : «إن الدلالة هي نقطة ضعف في دراسة اللغة» 140 : 35 / 1933 وقد تبعته محاولات لإخراج الدلالة من التقنيات اللسانية - ويجب أن تحيل بوجه خاص إلى هاريس Harris 1951 : 7

3) إن صعود وهبوط فرضية الانجاز (راجع 8 .5) هو بوجه خاص أمر ذو دلالة بليغة من هذه الوجهة من النظر. ذلك أن النزاع المستعر حول ضروب الاقتضاء كان أيضا قد هاج، خلال سنوات 1970 مع ويلسون 1975 وكيمبسون kimpson.

1975، وجازدار Gazdar 1979 ضد الطرح المنطقي (السيمانطيقي) للاقتضاء مما كان جاريا في اللسانيات في آخر سنة 1960.

4) إن الأنموذج المثالي عند كوهن وكذلك «برنامج البحث عند ليكتوس Lakatos يوضحان بهذا الاعتبار النحو اللساني من حيث هو أنموذج علمي أكثر مما يتيران مذهب التجربة الفاصلة.

5) يمكن الاستفادة من تشومسكي 306 :1976 وكذلك من تشومسكي وورونات Ronat (7-56 : 1979).

6) النزاع مع سيرل Searle حول الأساس الوظيفي للغة يمكن أن نطلع عليه في (77- 55 :1976)

7) ويمكن أن أشير من بين التأثيرات والعروض الموازية، إلى المؤلفين الذين ذكرتهم البند 3 الآنف الذكر، كما أحيل إلى هارنيس Harnish 1976 وهو لدروفت Holdcroft 1978 وباتش Bach وهارنيش 1979 و Givon جيفون 1979 وكذلك إدموندس Edmondson 1981.

8) وعن المقاربات الفلسفية المبكرة، يمكن الاستفادة من ليونز Lyons (115 :1977).

9) لم تكن السيمانطيقا التوليدية تفرق بين بنية التركيب العميقة وبين البنية السيمانطيقية للجملة. ونعول في هذا الباب بوجه خاص على مكولي Mc Cawley. (1968) وليكوف 1971 .

10) وقد لاحظ كرايس نفسه (1975 :47) أهمية مبدأ الخلق كعامل في تقييم المعنى التحاوري والحكم عليه ثم إن ضروب التقدير المبكرة لحسن الخلق، اعتمادا على مبادئ الخطابة وأسسها يمكن أن يبحث عنها فيما كتبه ليش Leech (79- 116 ،9- 30 ،1980).

11) ومن الجائز أن تتضمن التداولية الاجتماعية تحديد مختلف القيم الخاصة بالمبادئ والقواعد ولكن هل م تع، مخ هي كليان وقد يستغرب ألا يعتد بهما على نحو من الأنحاء في سائر المجتمعات وقد ذكرت أمثلة مضادة – منها ما ذكره Keenan (1976) إذ أورد حالة متكلمي مالاجشي Malegasy الذين يستخفون عادة بقاعدة الكم. لكن هارنيش قد لاحظ (1976 : 340 من تعليقه 29) أن هذه الأمثلة المضادة ليست صحيحة، لأنه لا أحد يدعي بأن م خ قد لوحظ على نحو جازم.

12) مثلا في عمل كل من Gumperz و shogloff شيكلوف و Sachs ساكس وليسوف وفانشل Fanshel، يوجد احصاء جيد للبحث في هذا الميدان، وبخاصة عند كورسرو Corsaro (1981).

13) إني مدين في هذا إلى Thomas توماس (1981) لصياغة الزوج التداولية اللسانية وعلم الاجتماع اللساني والفارق بينهما (وأيضا توماس، مستعد لتقديم المعلومات)

14) جرايس (1975 : 44) ولمزيد مناقشات التضمن المتعارف يمكن الاعتماد على هارنيش (40 – 1976 : 331)، وكذلك Kartunen و Peters (1979).

15) وفيما يخص «الأدوات الدالة على الجهة» في الألمانية من نحو Ja و doch وغيرها يمكن الرجوع إلى Bubliz (1978) وعن الأداة Sta أحيل إلى Hakulinen (1975).

16) والمعنيان المتعلقان بالتلفظ utterance يتمايزان في اللغة الفرنسية ويدل عليهما باللفظين énonciation و énoncé ويمكن النظر في Lyons (26 : 1977).

الفصل الثاني

مجموعة المسلمات

[إن ما يفيده مبدأ ما، إفادة عظيمة، هو أنه يمكن دائما التضحية به لغرض مناسب].
سومرست موجام Somerset Maugham الدائرة، الفصل الأول.

ولكي أوضح التمييز المقترح بين السيمانطيقا والتداولية فإني سوف أعطي في هذا الفصل، والفصول التالية بعض التفسيرات لما كنت أحصيته من مسلمات ووضعتها في قائمة ويمكن أن تكرر هذه المسلمات بأن نرمز إليها بحروف صغيرة ونرتبها تحت كل فرع من فروع هذا الفصل. وبالرغم من أني سأبرر بأن هذه المسلمات حاصلة على معقولية بديهية، فإن تفصيل الحجج المبررة سيتم تقديم دعمها فيما بعد في فصول وظيفية.

2 .1- التمثيل السيمانطيقي والتأويل التداولي

مسلمة 1 : إن التمثيل السيمانطيقي (أو الصورة المنطقية) للتلفظ بالعبارة هو شيء متمايز عن تأويله التداولي.

إن سبب قبولي للمعنى الظاهري لهذه النظرة التكاملية هو كونها مخالفة لسائر وجهات النظر التي أدت في الماضي إلى عدم معقولية اعتبارات اللغة إن لم تكن قادت إلى استحالتها.

ولننظر أولا في مثال لعدم المعقولية كما يراها عالم سيمانطيقي، وهو يحاول مقارنة الظواهر التداولية بالظواهر السيمانطيقية. وتبعا لفرضية الانجاز التي تقدم بها أصحاب مدرسة السيمانطيقا التوليدية (التحويلية).

في أوائل سنوات (1970)، انظر فيما يلي 8، 6)، تكون كل جملة من الجمل Sts، ج في لغة ما، إذا اعتبرت في بنيتها العميقة الدلالية وجدت انجازية أو تحققت لها صفة الانجاز تقريبا على صيغة أثبت / أصرح/ أسأل بأن... (ج). وبهذه الطريقة نجد أن قوة

المدرسة اللسانية عن تمثيل التركيب النحوي أو النظم، أقصد تمييز التمثيل السيمانطيقي عن تمثيل بنيته العميقة). وأبعد من ذلك في الخلف وأذهب في المحال لهذا النوع من التناول، ماصادفته في اقتراح ليفن S.R. Levin، يقول فيه إن البنية العميقة لكل شعر (مثلا لكل مقطوعة من 154 قصيدة لشكسبير) تفتح بفعل إنجازي محذوف أو مضمر قد نذكره ونقدر ثم نقرأ : أتخيل ذاتي موجودا في ... وإني أدعوك لتتصور العالم الذي به ... (1976 . 150) وبدون أن ندخل في فحص مثل هذا الاضمار الغريب أو الحذف المتوهم ، فإنه يمكن أن نقدر عدم معقولية قضية الفرضية الانجازية بمجرد النظر إلى أن بعض نتائجها تكون كالآتي : ففي مقطع نثري مكتوب ومشروح (كمقال في موسوعة) يمكن أن تكون فيه كل جملة مفردة، في بنيتها المضمرة، لها صدر انجازي من نحو أثبت أن... مما يحتمل الحذف، وهكذا ، فإن مقالة من مائة جملة يكون لكل واحدة منها على وجه الاحتمال شبه عبارة صدرها لاحقة أو زائد (أو ما أشبه ذلك)، وتكرر مائة مرة إن قدرنا ذلك أو ذهبنا في الحزر والتقدير. وعلاوة على هذا وحتى هذا التخريج عديم المعقولية، لأن هذه الفرضية الإنجازيه تقتضي الرجوع إلى الكاتب (أنا) حتى في حال نثر مشروح شكلي ومن النوع الذي يتجنب فيه الإحالة الشخصية لأسباب أسلوبية (1).

لقد كانت الفرضية الانجازية محاولة غير مكثرة في الظاهر لأن تجعل : «الظواهر التداولية نحوية» أي «قوى أفعال الكلام». وعلى ما أعتقد، فلقد أخذ بهذه الفرضية أولئك الذين اعتبروا النموذج النحوي التوليدي شاملا وعلى نحو كاف. وبهذه الطريقة وحدها أمكنهم أن يتجاهلوا البداهة والوضوح : أعني أن اللغة إنما تقع في أحوال و أوضاع مقامية، أو في المواقف (2) (وسأعمل على تفصيل هذه الوجهة من النظر عن الفرضية الانجازية في فصل 6. 8).

ومن جهة أخرى فقد كانت هناك محاولات أخرى غير مقبولة ولا معقولة تبتغي أن تثبت كل شيء من الدلالة أي لم تكن عن اللغة بوجه عام بالنسبة لأفعال الكلام وأفعال الأحوال المقامية. وقد بلغت هذه المحاولة أقصاها مع اقتراح الستون Alston، عندما عرف معنى اللفظ من جهة إسهام هذا اللفظ في قوة فعل الكلام ؛ فقال مختصرا لفظ (ل) word w: «إن معنى ل1 هو ل 2 = تعريف وفي كثير من الجمل التي يقع فيها ل 2 يمكن أن نستبدل فيها ل1 من دون أن تغير إمكان قوة فعل الكلام من الجملة» الستون 1963 : 38.

ولقد عرف الستون ترادف الألفاظ (ل 1، ل 2...) فيما يخص احتمال نظير قوة فعل الكلام للجمل التي تقع فيها تلك الألفاظ ؛ إلا أنه نظرا لأن الألفاظ لاتكون في العادة مشكلة لقوى فعل كلام منعزلة ومفردة، فإن الستون لا يجد طريقا ليفسر لنا كيف تحصل الألفاظ في ذاتها على دلالات. وبالنسبة إليه لاتتعلق دلالة البقرة بأية فكرة أو تحديد للبقرة كحيوان منتج للحليب وإنما معناها يمكن أن يكون وظيفة لسائر قوى أفعال الكلام التي ننجزها باستعمال لفظ البقرة.

والمثال المشهور عن التداولية مأخود من نظرية أفعال الكلام عند سيرل 1969 الموجزة في إشارته» بأن نظرية اللغة هي جزء من نظرية إنجاز الفعل» 17 : 1969». وبالإضافة إلى أفعال الكلام قد تطرق سيرل إلى أفعال كلام نحوية من أنواع مختلفة، وبعبارة أخرى إنه ترجم نظريا النسق النحوي إلى إنجاز أفعال الكلام المختلفة يقول : [يتمنى الإنسان لأغراض معينة أن يفرق ما أسميه أفعال التلفظ بالعبارة، إلى أفعال فونطيقية وإلى أفعال الوحدات الصغرى phonemic وإلى أفعال التراكيب الصرفية وغيرها. ثم إنه بطبيعة الحال، ليس يكون من الضروري لأغراض أخرى في علم اللسانيات، أن نتحدث عن الأفعال إطلاقا، إذ يمكن أن نناقش الوحدات الصغرى والوحدات الصرفية والجمل] سيرل (1969 : 25).

وقوله : (ثم إنه بطبيعة الحال) فيه نوع تردد ينم عن اعتراف محدود النموذج (اللغة = إنشاء الفعل الحدث) وهذا أشبه بيد تلوح باستخفاف لوقف النقاش. غير أن سيرل يفعل هذا النموذج رأسا في معالجته للدلالة. وفي الواقع فإن النموذج المتخذ يعبر عن نصف الحقيقة، إذ هناك أشياء يمكن أن تفعل مع اللغة للاحتياج إليها. ولكن هذا لايعني أن اللغة جارية على كل ما يفعل وينجز وسأنظر في نظرية فعل الكلام عند سيرل على وجه نقدي في الفصول 8، 9.

2.2- المبادئ والقواعد الضابطة

مس 2 : إن السيمانطيقا خاضعة لقواعد مضبوطة (نحوية) في حين أن التداولية العامة يحكمها مبدأ (خطابي).

ولقد سبق أن جمعت قواعد النحو مع مفهوم سيرل عن «القواعد المؤسسة» ومبادئ التداولية مع مفهومه عن «القواعد المنظمة المطردة». وفيما يخص قواعد النحو والمنطق،

فقلما كانت الضرورة داعية إلى توضيح الجزء الأول من هذا التمييز على نحو أبعد من ذلك. ويمكن أن تكون الخطاطة العامة لهذه القواعد على الشكل التالي : تحت شرط / شروط س ، تكون ص مشتقة / قابلة لأن تشتق من ي (حيث تكون س، ص أو ي في بعض الأحوال منعدمة)، مثلا في التركيب النحوي التوليدي الانجليزي، يمكن أن نكون قاعدة do-support الفعل الشبيه بالمساعد تثبت على النحو الآتي : إذ لم تلحق علامة صيغة الزمان بالفعل الأساسي وجب أن ترجع صيغة الزمان إلى الفعل المساعد وذلك do + علامة صيغة الزمان(راجع skamajian وهني Heny (1975: 124)وفي المنطق القضوي تنص قاعدة الوضع بالوضع أنه : من أ و أ ⊃ ب تشتق ب.

ومثل هذه القواعد إما أن تطبق وأن لا تطبق. ولامناقشة عن القواعد التي يجري بها العمل إلى مدى معين، وكذلك عن قاعدة متدافعة مع أخرى، وأيضا عن قاعدة سائدة ومهيمنة على أخرى ... تبعا للعوالم المختلفة للسياق. ثم إني سأفحص بعناية فيما بعد (انظر 3.4) الفكرة التي ترى أن النحو تحكمه قواعد من هذا القبيل، وإنما أخرت هذا الفحص نظرا للصعوبات المشهورة في هذه الزاوية من النظر، ومن جهة أخرى، فإني سأفترض مثل كل من حاول أن يكتب عن أصناف النحو، أن هذه النظرة عن النحو هي صحيحة بكيفية جوهرية.

واقتسام العمل بين القواعد والمبادئ يمكن أن يوضحه في اللغة الانجليزية بناء الفعل لصيغة المفعول، فقاعدة تغيير صيغة الفعل المبنى للفاعل إلى المبني للمفعول هي قاعدة تكوينية، لأنها تحدد طائفة من التغييرات في عبارة فعلها متعد، من نحو أنه إذا أجريت هذه التحويلات، كانت النتيجة عبارة أخرى، هي من الوجهة النحوية صحيحة البناء. ولها نفس المعنى الذي كان للصيغة التي ابتدأنا بها (غير أنه يمكن الرجوع إلى فصل 3.4).

– قتلت مارثا الذبابة Martha killed the fly

– قتلت الذبابة The fly was killed by Martha

فإذا فشل المرء أن يطبق جزءا من هذه القاعدة (مثلا إلحاق حرف الجر by في صدر العامل المبني للمجهول) كانت النتيجة بناء جملة غير سائغة من جهة النحو، وكأنها لا تحت إلى الانجليزية بصلة ما، من نحو : الذبابة قتلت مارثا the fly was killed Martha إلا أن القواعد الضابطة لخطابة التناص (انظر 3.3.34) هي بالرغم من ذلك تنظيمة، لأنها تتضمن قاعدة تركيز نهاية قطع النبر End focus التي تنص على أنه إذا أجازتها وسوغتها

قواعد اللغة ؛ فإن جزء العبارة الذي يحتوي على معلومة جديدة ينبغي أن يوضح أجزاء The fly was killed by Marhta وبهذا المعنى فإن النحو والتداولية يسهمان معا في إعطاء تفسير لصيغة البناء للمفعول ؛إذ أحدهما يفسر كيف يبنى الفعل للمجهول، والآخر يفسر الشروط التي بموجبها يكون من الممكن اختيار المبني للفاعل المقابل ونجد هنا مرة أخرى الفارق بين الوضع الحاضر، وما كان سيرل قد اتخذه 1969 : 33- 42، فقد اعتبر أفعال الكلام ومن ضمنها قوى أفعال الكلام وكأن القواعد هي التي تحددها وقال :

إن فرضية هذه الكتاب هو أن التكلم بلغة ما قضية تتعلق بأفعال الكلام الإنجازية تبعا لنظم القواعد المؤسسة . (نفس المصدر ص 38)

وعلى هذا فإن قوة فعل الكلام بالنسبة إليه : «تعتبر كأنها» الوعد / والأمر والطلب وغيرها حسب مجموعة محددة من القواعد المصنفة، مثل القواعد ذات المحتوى القضوي، والقواعد الممهدة، والقواعد الصدقية والجوهرية. وعلى هذا يمكن أن يعرف التهديد والتحذير تبعا لقواعد سيرل 1969 : 67 كما يلي

المحتوى القضوي : حادث مستقبل أو حالة ..... ح

قاعدة ممهدة : (1) للمستمع أو المخاطب (مخ) الحق في أن يعتقد بأن (ح) سيقع ولا يكون في صالح (مخ).

(2) ليس من الواضح لكل من (مخ) والمتكلم أن سيقع (ح).

قاعدة الصدق والاخلاص : يعتقد المتكلم أن ليس وقوع (ح) أفضل للمخاطب.

قاعدة جوهرية : يتأكد له الاعتبار بأن مباشرة الشروع في تحصيل النتيجة أن (ح) لن تكون في صالح المخاطب على نحو أفضل.

وتفترض مثل هذه القواعد اتخاذ قرار تصنيفي : إما أن التلفظ بالعبارة يعتد به كتحذير وإما لا يعتد به كذلك (3) فمثلا يوجد فرق واضح بين التحذير (الذي لا يشكل الحدث المستقبل، كما توقعه المتكلم، ضررا ما للمستمع)، وبين جزء من النصح (حيث يكون الحدث المتوقع كما اعتبره المتكلم في صالح المخاطب).

وصحيح أن مثل هذه التأويلات الجازمة قد تقع في الحالات النادرة، كما يحصل مثلا في ضروب التلفظ بالعبارات الانجازية المصدرة بأفعال من نحو ؛ أعدك... وأحذرك... أنصح لك... ولكن بالإجمال إنها تقدم نظرة غير واقعية وغير دقيقة كما تكون عليه حال

التواصل بواسطة اللغة. وكل اعتبار لقوة فعل الكلم مما يتعرف بالنظر إلى قواعد مثل هذه سيقدم نظرة محددة وضيقة للتواصل الإنساني. ومن خلال هذه الوجهة من النظر، فإن كل تواصل إنساني يرجع إلى حال الانجاز لبعض أصناف الأفعال والتصرفات. ويكاد الأمر يشبه القيام بالطقوس كأن نعمد طفلا صغيرا، وأن نحكم على مجرم أو أن نطلق اسما على باخرة فهذه كلها انجازات طقوسية نمطية على الطريقة التي تتفاعل بها الكائنات الإنسانية مع بعضها البعض.

وأفضل أن اقتبس التلفظ بالعبارة التالية كمقابلة لهذه الشعور، ومن بعض الوجوه أكثر تمثيلية لسلوك أفعال الكلام الإنسانية :

ونظرا لاعتبار أنني رهينة متحجزة ، فإني أصرح بأنني عوملت معاملة عادلة

وقد نقل هذا التلفظ بالعبارة الشديدة اللبس مراسل صحفي أخبره به محتجز أمريكي في إيران سنة 1980 عندما كان تسريحه مطلوبا ومرغوبا فيه في أول الحادثة، وقيل هذا للمراسلين الذين سئلوا كيف عامله مختطفوه، وكان التلفظ بالعبارة ربما يقصد أن يوفر بعض المعلومات التي يتناولها المراسلون على أنها أخبار. وفي ذات الوقت يقولون الحقيقة ويطمئنون الجمهور في الولايات المتحدة، (ولا شك أن من بينهم أسرة المتكلم)، بأنه قد احسنت معاملته. وكل هذا حتى يتحاشى أن يقول ما يمكن أن يسيء إلى مختطفيه. وهكذا يؤخر إطلاق سراحه. والطريقة التي ترابطت بها هذه الدواعي والأسباب وتدافعت لتأدية العبارة المتلفظ بها لم يحدث لها أي تصنيف فيما يخص حال (الطلب) وحال «الإرسال والنقل» وحال «الاعتراف» : وغيرها من الأحوال كاعتبار ساذج مبسط لما يتضمنه هذا النوع من التواصل. ويجوز أن يكون النموذج الجيد قريبا من فعل التلاعب اللساني مما يتعين أن يحتفظ فيه القائم بالإنجاز البهلواني : حتى يحقق أغراضا كثيرة ينافس لها الاخرين. ومبدأ التعاون كجزء من هذه الأغراض (من نحو اعطاء مقدار مطلوب من المعلومات وقول الحقيقة والتكلم على وجه مناسب) يجب أن يعتبر فقط واحدا من تلك الأغراض. ولربما كانت حالة قصوى، إلا أنها تظهر التباسا وكثرة من الوظائف أبعد ما تكون عن غير المعتاد كمثال لما يمكن أن تؤديه اللغة. وأيضا فإن عدم تحديد ضروب التلفظ بالعبارة يكشف عن ذاته في فعالية التفاوض بإيراد العوامل التداولية أي بترك قوة فعل الكلام غير واضحة ؛ إذ يترك المتكلم للمخاطب الفرصة لأن يختار بين إيراد وقوة أخرى مما يلقي جزءا من المسئولية على دلالة المستمع مثلا، فإن العبارة : If I were you, I'd leave town straight away

أو تهديد. وهنا فإن المخاطب، وهو يعرف شيئا عن مقاصد المتكلم المحتملة يمكنه أن يفهمها على أنها تهديد ويتصرف بموجبها، إلا أن المتكلم يمكنه دائما أن يدعي أن تلك العبارة المتلفظ بها كانت نصيحة قدمت لدواعي الصداقة. وبهذا الاعتبار فإن «خطابة التحاور» تبرهن بذاتها على قدرة المتكلم أن يستفيد من نطقه بالعبارة حسب هواه» إذ ترك لنفسه متسعا من الاختيار.

2 .3- المواضعة والتعليل

مس 3 : إن قواعد النحو هي بالأساس قائمة على المواضعة، أما مبادئ التداولية فهي بالأساس غير مبنية على التواضع والاتفاق أي أنها معلله بالنظر إلى أسباب التحاور وأغراضه.

وعلى هذا فإن اعتبار سيرل الأفعال الكلام يتعارض كذلك مع مس 3 إذ يقول إن قواعد إنجاز أفعال الكلام وتأويلها قائمة على المواضعة مثلا [إن من شأن التواضع... أي أن التلفظ بهذه العبارة أو تلك في شروط وملابسات معينة يعتبر علامة على الوعد 1969 :37] وهنا إذا كنا نتساءل لماذا كانت الجملة من نحو (سأدفع لك غدا ما أنا مدين لك به) عندما يتكلم بها شخص قد اقترض بعض المال، معتبرة كونها دالة على الوعد في تعريف سيرل، وليس هناك إلا إجابة واحدة (لأن القواعد تلزم بذلك)، إلا أننا يمكننا أن نعطي أسبابا أخرى توجبها دواعي الخطاب من نحو لماذا كانت قضية ما إذا وصفت بعض الأفعال الحادثة في المستقبل، كما يتلفظ بها المتكلم يمكن أن تفهم على أنها مفيدة للوعد كوسيلة أكد بها المستمع ذلك أي أن الفعل ينجز على تلك الصفة. وهنا في الحقيقة يكون الإنسان واضعا نفسه تحت شرط الوفاء بالنتيجة. ويمكن أن أثبت عكس اتجاه سيرل، بأن الوعد يتعرف عليه كوعد لا بواسطة القواعد، (باستثناء ان اقتضت القواعد تحديد المعنى) بل بواسطة التعرف على دواعي المتكلم (4). وأن قواعد سيرل إنما تطبق فقط حتى درجة معينة تتخصص معها الشروط التي تلزم عن ذلك التعرف.

وأن يكون التواضع حدثا سيمانطيقيا هو أن الجملة المركبة من نحو «سأدفع اليك غدا» معبرة عن قضية تصف مستقبل فعل مخصوص، أراده المتكلم. وهذا يدل على أن المعنى خاضع للمواضعة من جهة كونه مستنتجا من قواعد النحو، (وهنا يمكن أن أدرج التعاريف المعجمية)، لكن قوة الكلام يتوصل إليها عن طريق المبادئ المعللة من نحو

في الكيف، فإنه يكون متأكدا بأن الفعل سينجز ؛ كما يستلزم أنه إن لم يخرق المتكلم القاعدة المعتبرة في العلاقة، ترتب عن ذلك أن إثبات المتكلم للشروع في دفع المال، يناسب بعض المناسبة حال الموقف الكلامي في الحاضر مما كان قد استعير له المال. وهكذا إذا كان الإنسان :

أ) يعلم معنى العبارة المتلفظ بها.

ب) ويعلم المبادئ التحاورية المطبقة عليها.

ج) ويعلم السياق.

د) ويكون قادرا على استخدام الاستدلال العام في شكله البسيط من كل من (أ) و (ب) و (ج).

ومن ثم فإنه إذا كان كذلك سهل عليه أن يصل إلى النتيجة وهي أن العبارة (سأدفع لك غداً ما أنا مدين لك به) يقصد بها الوعد (راجع ما يلي فصل 7) وبهذه الطريقة نكون قد اعترفنا (بتقسيم العمل) بين المواضعة وبين التعليل في اللغة.

غير أن هذا الأمر ليس بهذه البساطة. فإني قد أخذت لفظ المواضعة لأدل به على ما يعنيه لفظ الاعتباط عند دي سوسير. ومفهوم دي سوسير عن اعتباطية الدلالة اللسانية (1959 [1916] 67) هو حجر الزاوية في علم اللسانيات المعاصرة. وبوجه عام، فقد أخذ علماء اللسان هذا المفهوم مسلما، حيث إن المقولات والقواعد اللسانية تصير كلها اعتباطية. وهذا يعني أنها لا يمكن بحال من الأحوال أن يتنبأ بها أو تستنبط من وقائع أجنبية أو خارجية عن اللسان، وعندما يصدق هذا المعنى الأساسي على النحو، فإني سأجادل كذلك على أنه يوجد مستويان لتفسير النحو : ذلك أن قواعد النحو (أعني قواعد نحو مخصوص) هي اعتباطية، إلا أنه يوجد أيضا نحو واصف أو ما وراء النحو : وهو تفسير الخواص النموذجية التصنيفية أو الكلية لأنواع النحو بوجه عام. واعتقد أنه يمكننا في هذا المستوى أن نحاول على وجه معقول أن نعطي تفسيراً للأسباب التي حصلت بها أنواع النحو على ما حصلت عليه من قواعد، وأن مثل هذه التفسيرات تحتكم إلى التعليل التداولي. مثلا إنه من المعلوم في كثير من اللغات [ومن ضمنها الانجليزية)، يكون من الممكن (وفي الواقع من المعتاد) أن نحذف الاسم المخاطب من الجملة الطلبية (الأمر) ويصير الاسم مضمرا : نحو : أقبل (أنت) وهذا النوع من الشذوذ

(إذا تعلق فعل الأمر بوظيفة تهويلية وتحذيرية) بأن الاسم المضمر «انت» يكون مفهوما بدليل كونه «فاعلا»، وإذن نعلم أن الفاعل لا يحذف، ولا نفقده عند حذفه (انظر مبدأ الاقتصاد ص 67).

وحتى أوضح الأمر فلتسمح لي إلى أن أميز بين نوعين من المواضعة فهناك مواضعة مطلقة للقاعدة في اللغة الانجليزية، مثلا أن اللفظ الدال على الذكر في النوع الإنساني ينطق به / man / وهذا اللفظ ينبغي أن يتعلم كمجرد حدث عندما نتعلم اللغة الانجليزية (سواء أنشأنا في كنفها أو كمتعلمين أجانب). ولا تعليل يمكن أن يوجد لذلك. وبطبيعة الأمور يمكن للتفسير التاريخي أن يعطي السبب الذي من أجله حصل نطقه على هذا الحال في الوقت الحاضر، إلا أن هذا قد يكون كذلك اعتباطيا كاملا، مادام أنه يجوز أن يشتق ذلك اللفظ من صيغة اعتباطية سابقة.

ومن جهة أخرى، فإن النوع الثاني هو المواضعة المعللة للقاعدة التي الداعي إليها قد يكون واضحا بديهيا، ولكن قد يغالى في تحديد اختيار السلوك اللساني ؛ مما يمكن أن يحصل التنبؤ به من ذلك الداعي. وفي مثل هذه الحالات فإن كلا النوعين من الاثبات يكون مطلوبا : لأن الداعي الأول يثبت القاعدة كمواضعة، ويثبتها الثاني على أنها قاعدة موجودة. ومن المعقول أن نفعل ذلك على أسس خارجة عن اللغة.

وفيما يلي نسوق حالة من أحوال المواضعة المعللة :

1) حظ سعيد = أتمنى لك حظا سعيدا

1) Good luck ! = I wish you good luck

2) تعسا لحظك ! = آسف لحظك التعس

2) Bad luck ! = I regret your bad luck

وكون أن العبارة (1) لا تفيد معنى (آسف لحظك التعس) وكذلك (2) لا تدل على معنى (أتمنى لك حظا تعسا) إنما ينتج من مبدأ الخلق، ويدل، (كما هو مطبق على اللغة) على أن الناس في معظمهم يفضلون التعبيرات من نحو المهذب والمؤدب، إلا لاعتقادات غير المهذبة (تراجع ص 81 - 2)، لكن في ذات الوقت، فإن من شأن المواضعة في الانجليزية هي وجود عبارة (حظ سعيد)، مثلا، لأنها تؤدي التعبير عن التمني، لا

الخط وسوء الطالع misfortune لهما نفس المعنى فإننا نواسي بعضنا بعضا بالقول : تعسا للحظ، ولا نقول بئس الحظ، وساء الحظ.

ولنتأمل حالة أخرى حيث تكون الإمكانات النحوية قد حصرتها وقيدتها المبادئ التداولية :

3) هل يمكنك أن تبعث هذه الرسائل ؟

3) Can you post these letters ? yes, I can

- نعم يمكنني

- Will she post these letters ? yes, she will

- هل يمكنها أن تبعث هذه الرسائل

- Shall I post these letters ? yes , you Shall

- نعم يمكنها
- هل سأبعث هذه الرسائل
- نعم سيمكنك

والصيغة النموذجية الواصلة للأسئلة بالإجابات الموجزة اختلت في الحالة الثالثة (Shall I)، لأن طبيعة السؤال كانت مؤدبة، وهي تستعمل عند كل غرض ؛ إلا أن الرد كان غير مؤدب، لأن المعنى المناسب للمركب الاسنادي (you shall أنا أفعل) يقتضي فرض إرادة المتكلم على المستمع (انظر 5.4). وفي هذه الحالة يمكن أن نعطي تفسيرا نحويا متواطئا عليه لعدم حصول المركب you shall على تسويغ ما، أعني أن صيغة المستقبل shall آتلة إلى اللغة الانجليزية الراهنة، ولا تقع بوجه عام مع المتكلمين. إلا أننا نستطيع أيضا أن نعطي تفسيرا تداوليا : ذلك أن صيغة الاستقبال you shall هي غير مهذبة، إن لم تكن ردا فيه نوع من الاستعلاء. وفي الواقع فإنه من المحتمل أن كلا التفسيرين صحيحان في جزء منهما، ويمكن أن نحتج أنه اعتبارا لمبدأ الخلق فإن صياغة Shall في التركيب النحوي الإنجليزي المعاصر تعتد ناقصة مدخولة.

وإذن نحتاج إلى هذين المستويين للعبارة في النحو أحدهما المواضعة والاتفاق وثانيهما عدم المواضعة. فالعبارات الأولية المؤسسة لقواعد النحو تكون متواضعا عليها،

ذلك فإن القيود في التداولية هي في أولها معللة، وفقط على نحو ثانوي، ولاتوجد على الاطلاق بالوضع والمواضعة. وجزء مهم من مبدأ التعاون عند جرايس مثلا هو تعليله من خارج اللسان فيما يتعلق بالغايات والأغراض المجتمعية. ويسلم جرايس، على سبيل الفرض والتقدير كوسيلة لتفسير اللزوم التحاوري بأن المتكلمين عادة ماتحصل مساهمتهم في الحوار (كأمر مطلوب به قبول الغرض أو توجيه تبادل الحديث). وهكذا يشير جرايس إلى أن قواعده المعتبرة تطبق على السلوك اللساني وغير اللساني، مثلا يمكن لأي أحد أن يخرق قاعدة العلاقة لا فيما يقوله بل فيما يفعله يقول جرايس 47 : 1975 [وإني أتوقع من شريكي المساهم في أن ينتحل حاجات في كل مرحلة عن مراحل التعاون ولو أني كنت قائما على خلط عناصر الحلوى، فلن أتوقع أني أقدم كتابا أو ثوبا مخيطا].

وكذلك وبالمثل فقد يمكن أن تظهر حسن الأدب والخلق لا في فعل الكلام وحده وإنما بأن نفتح الباب للغير، ولا نسده في وجهه، ومهما كان النحو معللا، فإنه على الأقل معلل في جزء منه بالاعتبارات التداولية، وعلى هذا فإن النحو، مثلا، يتخذ إلى حد ما مثل هذه الضرورات، حتى يتم انجاز قوة فعل الكلام، بينما يكون قد قام في ذات الوقت بأداء مبدأ الخلق والتعاون، ولاينبغي أن نفاجأ إن اكتشفنا في جل ما ألمعنا إليه مرارا كثيرة بأن النحو من حيث هو كذلك يقوم بهذه الضرورات لأنه مفيد.

وضروب اتخاذ التداولية للنحو من هذا الوجه يمكن على وجه راجح أن يدرس على المدى البعيد كمادة للتغير والتطور التاريخي (5) أو كتزامن مع ملاحظة ما يشذ وما يخرج عنه من القواعد في الحالة الراهنة للغة. ومثل هذه الاستثناءات والمسائل الشواذ إما أن تكون قيودا تداولية وإما استثناءات تداولية : أعني أن بعض القيود إما أن تصاغ قاعدة موجودة وإما أن تكون المسائل المستثناة موضوعة لها. ومثال للحالة المفروضة في صياغة الاستقبال، هي حالة منتزعة من مجال المواجهة أو شرط الجهة في صيغة الفعل، مما تكون فيها الحروف الزوائد في الآخر من نحو اللاحقة Otte في لغة ما لايلام Malayalam وتفيد هذه الزائدة معنى (الإذن)، إلا أنها مقصورة على الجمل الطلبية الدالة على التمني وعلى أحوال الاستفهام بالنسبة للمتكلم (6). ونحو بهذا الشكل يكون مقيدا في هذا الموضع بقوة أفعال الكلام للطلب والإذن. وهذا المثال من بعض الأمثلة المستثناه.

(c f the more regular : would you mind if I smoked)

(والأقعد : هل تنزعج إن دخنت)، وفيها نجمع ماضيا غير حقيقي مع الحاضر، (smoke) وهذا استثناء من القاعدة العادية أن الجمل الشرطية ينبغي أن توافق صيغة الفعل الماثلة (المواجهة) بين القضية الشرطية الرئيسية والفرعية. وهذا الاستثناء سببه تداولي راجع إلى أن الجمل من نحو (4) هي بالبداهة مختصة من الوجهة التداولية بالاستعمال كطلب مهذب. والماضي الافتراضي في مثل هذه الجمل يكون استعماله، في الأصل وسيلة لبلوغ حسن التخلص اللبق إلا أن هذه الوسيلة صارت أبلغ في المواضعة، عندما توجد في صيغ من نحو (would you mind?...) فضعفت وضمرت قوتها الافتراضية . ونتيجة لذلك فإن الفعل غير المقدر الافتراض وهو فعل دخن smoke استبدل على نحو غير مطرد بفعل مطرد الوقوع smoked من الناحية النحوية، وهذه التأثيرات التداولية النافذة هي وغيرها قد وصفت على أنها شذوذ عن القاعدة. إلا أن هذا لم يمنعها من أن ينظر إليها في ذاتها كقواعد. والقواعد الجديدة مما تدخل عادة في النحو إنما تبتدئ كمسائل شاذة عن قواعد أخرى، والفكرة القائلة إن قاعدة ما تضع شرطا أو استثناء لقاعدة عامة هي المعيار في النحو.

والعملية التي من أجلها صارت القيود التداولية قائمة على المواضعة (7) في خصوصية الصفات النحوية إن نظر إليها على وجه تداولي، إنما تقدم لنا تفسيرا وهو أن النحو ذاته منذ أزمان متطاولة أصبح معدا لقيود تداولية. ومن ثم فإن هذه الخواص تظهر التشابه مع صفات وقع التواضع عليها جزئيا في اللغة، كما تظهر التشابه مع الأنظمة السيميوطيقية كذلك ومثل هذه الظاهرة أقرب إلى الاستعارة. لأن ضروب الاستعارة تتغير في درجتها التواضعية، انطلاقا من المجاز (الشعري) غير المعقود كلية على التواطئ إلى مجاز مطروق ومستهلك إجمالا، وخاصية أخرى هي التشبيه التقليدي (لايقوني) المرتبط بمحاكاة أصوات الألفاظ فلفظ المزمار pipe في اللغة الانجليزية مثلا صار أقل محاكاة لأصوات الألفاظ مما كان عليه، عندما كان ينطق به / pip (a) à، قبل أن يطرأ تغيير كبير على الصوائت. (وكان يمكن أن تصير النماذج ذات التمديد النغمي متواضعا عليهي على نحو شبيه بذلك النطق).

والسبب الرئيسي الذي جعلني أشير إلى هذا التشابه، في السياق الحاضر هو أن أظهر تدرج خطوات المواضعة في التداولية، وهو تدرج كان بوجه خاص، ملاحظا في

صدوك Sadok). وفي نهاية السلم غير المعقود عليها التواطؤ توجد على نحو غير مباشر قوة أفعال الكلام من نحو.

5) هل تستطيع أن تصلح هذه الساعة : Are you able to repair this watch ?

ومع أنه من الناحية العملية يمكن أن يؤول هذه السؤال في سياق مناسب كأنه حامل لقوة الطلب (إني أريد أن أعرف ما إذا كنت تقدر أن تصلح هذه الساعة، فإن كان ذلك بالإيجاب فإني أريد منك أن تصلحها)، فإن هذه الجملة ليست من الناحية النحوية مختصة بهذا الغرض. إذ الأسئلة القائمة على المواضعة تكون من نحو :

6) هل يمكنك أن تصلح هذه الساعة ? Can you repair this watch

إذ هي مختصة إلى حد ما في كونها مرتبطة بعناصر معجمية وبنيوية تشبه صيغة الأمر أكثر مما تشبه السؤال. (صدوك Sadok مثال ذلك اللفظ المتوسط (medial) في الجملة (6) (please) من فضلك، والمركب الإسنادي المخصوص بالسؤال : يمكن أن

6أ) هل يمكن من فضلك أن تصلح هذه الساعة

- Can you please repair this watch

- (cf : please repair this watch]

(قارن بها : من فضلك أصلح هذه الساعة)

6 ب) أتصلح هذه الساعة من فضلك؟

- Repair this watch, can you ?

- (cf Can you repair this watch]

وفي نهاية أقصى المواضعة من الدرجة السلمية، توجد صيغ نحوية من بين بنيات أخرى على طراز القسم والتحية. ? How do you do كيف حالك، وعبارة من فضلك فقدت ما كان لها من قابلية تحليلية. وتعامل بالضبط كعنوان على حسن الخلق.

وصور أفعال الكلام شبه المؤسساتية المتعارفة من نحو (6) يوجد لها نظير آخر من الاستعارة، ونماذج من التمديدات النغمية التصوتية ، وهي في ذلك، معظم الأحوال يمكن أن تنقل إلى صيغ مكافئة من جهة السيمانطيقا إلى لغات أخرى. مثلا الصياغة يمكن أن تترجم مباشرة إلى البرتغالية.

هل يمكن أن تصلح هذه الساعة ؟

- إلا أنه توجد كذلك أصناف من التراكيب لا يمكن ترجمتها من الانجليزية إلى البرتغالية والعكس.

8) Será que você { consertaria / proderia consertar } este relógio ?

- هل يمكنك / تستطيع أن تصلح هذه الساعة

وهذا السؤال غير المباشر / المماثل مع فعل الوجود Tobe لا يوجد له مقابل في الانجليزية. وفي الأحوال القصوى من نحو من فضلك تكون الترجمات الحرفية للمعنى غير ممكنة : ذلك أن لفظ please يتعارض من الناحية الدلالية مع الصيغ المهذبة المكافئة في لغات أخرى مثل البرتغالية من porfavor وفي العربية من فضلك.

وقد برهنت هذه المناقشة، بتأكيدها على التداخل الموجود بين النحو والتداولية، على أنه لا يستطيع أحد أن يقول : [إن النحو قائم على المواضعة، وليست التداولية قائمة عليها]، غير أن هذه الصعوبات المختصة بتمييز الحدود المتاخمة لهما تصادف في جميع مجالات اللغة : فقد يمكن أن نذكر مثلا صعوبة تقرير ما إذا كانت المتواليات المركبة من نحو On to (على سطح أو حذاء) وكذلك (can not لايمكن) تتركب من لفظين أو لفظ وأحد. وهذه الظواهر الهامشية هي أعراض لحقيقة كون أن اللغة نظام مفتوح ومتطور، ولا ينشعب تمايزه الأساسي، من جهة التواضع بين النحو والتداولية. ويجوز أن نختصر الفارق في هذه الصياغة، فنقول :إن النحو هو في المرتبة الأولى تواضعي وهو في المرتبة الثانية معلل. أما التداولية فهي في مرتبتها الأولى معللة وفي المرتبة الثانية تواضعية.

2 .4. العلاقة بين المعنى والقوة

مس 4 : إن التداولية العامة تربط التلفظ (أو الدلالة النحوية) بقوته الانجازية، ويمكن أن تكون هذه العلاقة مستقيمة (مباشرة) أو مائلة (غير مباشرة).

ولقد سبق أن ادعى البعض أن السيمانطيقا والتداولية تصفان دلالة العبارة المتلفظ بها على أنحاء مختلفة. ومهمة التداولية أن تفسر العلاقة بين هذين النمطين من الدلالة :المعنى (الذي غالبا ما يوصف بالدلالة اللفظية أو المدلول الظاهر) وقوة (فعل الكلام). وافترض

اللغات الصورية أو الرمزية (8). ويمكن أن نرسم ونمثل القوة كمجموعة من قيود اللزوم واللزوم هنا مستعمل في معناه الأوسع مما قال به جرايس إلا أني تبع جرايس في الاعتقاد بأن (ثبوت اللزوم التحاوري ينبغي أن يكون ممكن الاستنباط) (50 :1975). بواسطة نمط من الاستدلال غير الشكلي ؛ مما سأرجع إليه في 2 .5 .2 وهذه نتيجة لازمة عن الادعاء بأن التداولية تدرس السلوك الذي تعلل له فيما يخص أغراض التحاور. غير أنه يجب أن أؤكد في هذا الاعتبار الراهن بأن جميع قيود اللزوم تكون احتمالية.

إذ لا يمكن أن نكون على يقين تام مما يعنيه متكلم بتلفظه للعبارة. ذلك أن الشروط الملاحظة والتلفظ بالعبارة (ت ع)، والسياق، هذه كلها تكون محددة لما يقصده المتكلم المتلفظ، ومن واجب المخاطب أن يقوم بتشخيص أنسب التأويلات الممكنة، ونظرا لأن ضروب التلفظ كما ألمعت إلى ذلك آنفا يمكن أن تكون محتملة لعدم تحديد قوة فعل الكلام، فليس من الممكن دائما بالنسبة للمستمع، بالرغم من وجود تشخيص معقول أن يصل إلى نتيجة نهائية لما دل عليه المتكلم.

فتأويل التلفظ بعبارة ما هو في نهاية المطاف من شأن التخمين أو (حتى نستعمل حدا بليغا) من شأن التكوين أو البنية الافتراضية. وسأوضح هذا بمثال من النمط الذي استعمله جرايس ليمثل به مبدأ التعاون.

9) أ - متى هو عيد ميلاد العمة روز؟ A- when is Aunt Ros's birthday ?

ب - يكون أحيانا في أبريل B- It's sometime in April

ومعنى الرد هو مجرد قضية تقصد أن العمة روز، عيد ميلادها يقع في أبريل (وكان يمكن أن يعبر عنه في صيغة الانفصال المنطقي بطول الكلام :إما أن يقع في أول أبريل أوفي ثانيه أو...) إلا أن (أ) اشتق منه زيادة إضافية من الدلالة. أعني أن (ب) لم يكن يعلم التاريخ المحدد ليوم الميلاد (أي أن «ب» لم يكن يعلم ما إذا كانت العمة روز، يوافق ميلادها اليوم الأول أو الثاني أو الثالث أو الثالث عشر من أبريل) فكيف يمكن التوصل إلى الدلالة الزائدة في اتساع المعنى أو إلى اللزوم ؟ والمراحل الثلاثة الرئيسية هي كالآتي :

I- والملاحظة الأولية هي أنه حصل شيء غير مفهوم في إجابة (ب) بسبب أنه لم يعط المقدار المناسب من المعلومات التي يحتاج إليها (أ) وهذا يعني أن (ب) خرق في الظاهر مبدأ التعاون (وخاصة قاعدة الكم).

يمكن أن يزعم (أ) بأن (ب) قد راعى مبدأ التعاون ، وأن هذا النقص الداخل على قاعدة الكم ناتج عن أمل (أ) في أن يساند مبدأ التعاون في قضية أخرى. وعلى هذا يتعين أن نبحث عن السبب الذي من أجله حتم مبدأ التعاون أن يقدم (ب) معلومة قليلة عما احتاجه (أ).

III- ويمكن أن يضاف هذا السبب على أساس أن (ب) كان يحاول أن يراعي ويلتزم بقاعدة الكم.

ولنفترض أن (ب) كان بالفعل محافظا على مبدأ التعاون ولكنه لم يكن يعرف متى هو عيد ميلاد العمة روز. ما خلا أنه في شهر أبريل. وحينئذ فإن (ب) لم يثبت جزافا بأن يوم ولدها (ولنخمن أنه) أول يوم من أبريل أو اليوم السادس منه أو التاسع، وحتى يفعل ذلك، مع أنه كان يلتزم بقاعدة الكم، يمكنه أن يخرق هذا الأصل (خوفا من أن يكذب). وإذن حتى يكون في مأمن، فإن (ب) يمكنه أن يقول بأن عيد الميلاد في أبريل. وفي انعدام أي تفسير آخر، يكون هذا التفسير مقبولا باعتباره مناسبا ومتفقا مع مبدأ التعاون. وعلى ذلك أمكنه أن يستنتج بأن (ب) لم يكن يعرف اليوم الذي ولدت فيه العمة روز.

وهذه المراحل الثلاثة للاستنتاج هي (1) رفض تأويل المعني الظاهر باعتباره غير مناسب ولا متفق مع مبدأ التعاون و(2) البحث عن تأويل جديد متفق مع مبدأ التعاون و(3) الحصول على تأويل جديد والتحقق من أنه متفق مع مبدأ التعاون. ويشمل التأويل الجديد على اللزوم، على أساس افتراض أن هذا اللزوم ضروري لغاية أن نجعل المخاطب قائلا بأن التلفظ متفق مع مبدأ التعاون.

وليس هذا استنباطا منطقيا صوريا، وإنما هو استراتيجية حل المسائل عقليا، وتقوم هذه الأخيرة من (أ) صياغة أفضل افتراض ممكن ومتاح ثم (ب) اختباره وتجربته حتى إذا فشل، (ج) يمكن صياغة افتراض تال متيسرا مكانه، وهكذا دواليك.

وهو النوع من الاستراتيجية هو بوجه عام فن التخطيط الاستراتيجي مما يستعمله الكائن الإنساني لحل مسائل قابلة للتأويل. ويوجد هذا الفن من ناحية أولى في أعلى قمة التجريد العلمي النظري المعقد (9) أو من ناحية ثانية، في الأمثلة المألوفة في المنزل على نحو ما يلي : فإذا انطفأ الضوء الكهربائي، وتكرر إشعاله فلم ينجح، فإن أنجح

فإن التخمين الممكن الأقرب، قد يكون أن وسائل الإنارة احترقت أو ربما كانت طريقة التوصيل بها عيوب. وتستمر هذه المحاولة إلى غاية الوصول إلى حل (أي قد وجد الافتراض المناسب والمتفق مع الأحداث الملاحظة).

وهناك نقطة أخرى يجب أن تلاحظ فيما يخص مثال العمة روز، وهو أن إحدى القواعد المعتبرة في مبدأ التعاون كانت قد دعمت على حساب أخرى . وفي هذه الحالة، وهي حال معتاده، يفترض في المتكلم أن يمنح تقديمه وتفضيله للقاعدة المتعلقة بالكيف بدل أن يمنحه لقاعدة الكم، غير أنه في أحوال كثيرة يخرق هذا التفضيل ولا يلتزم به، وقد حكى لي أنه في بعض البلدان (في مناطق منها من مثل إيطاليا والبرازيل)، إذا سأل رجل غريب عن أمر ما، فإنه يعطي صراحة إجابة مغلوطة على أن تقدم له إجابة خالية من المعلومات.

وفضلا عن ذلك فإن التفسير المعد لما يلزم عن المحاولة العقلية كما رأينا في(III) - (I) يجب، بطبيعة الأمر ألا يتخذ حتى يستنتج منه بأن مثل هذه الاجراءات العملية تحصل بالضرورة بكد ذهن المؤول ووعيه. والغرض من هذا الشرح هو أولا البرهنة على أن قوة ملابسة الفعل التداولي تعلل عن طريق المبادئ العامة للسلوك العقلي والمجتمعي (بالمعنى المذكور في 2. 3) وأيضا فإن الغرض من هذا الشرح ثانيا هو أن نقدم موجزا تمهيديا للعملية التأويلية المسلم بها، مما يمكن أن يكون ، بالغا درجة من الآلية قل ذلك أو أكثر. وقد وصف سيرل (7-56 :[1975b] 1979)، باقتدار مسألة تأويل فعل الكلام المائل (غير المباشر) من نحو السؤال : هل يمكنك أن تناولني الملح؟ can you pass the salt على النحو التالي :

«ويبدو لي أن الإشكال أشبه ما يكون إلى حد ما بتلك المسائل الموجودة في التحليل الابيستمولوجي للإدراك، وهو تحليل يحاول أن يشرح كيف أن المدرك يتعرف موضوعا على أساس معطيات حسية ناقصة. والسؤال كيف لي أن أعرف أنه صاغ طلبا عندما وضع علي السؤال فقط حول قدراتي ؟ شبيه بالسؤال كيف أعرف أن ذلك كان سيارة حينما يحصل أن كل ما أدركته منها إن هو إلا وميض مربجانبي في الطريق العام ؟».

وكما أن كل أحد يمكنه، على نحو آلي، أن يكشف مجموعة معقدة من الانطباعات البصرية والسمعية، ومن الاستنتاجات في ملاحظة مفردة من نحو [تلك كانت سيارة]

اهتماما من نحو : [يريد مني (أ) ان أناوله الملح].

فالعبارة (هل يمكن أن تناولي الملح؟) هي مثال (على معنى أنها مثال عادي ، مألوف كما يقع) لفعل كلامي مائل، وهي في تعريف سيرل. حالة (يكون فيها فعل كلامي قد أنجز على نحو غير مباشر أو مائل عن طريق القيام بانجاز فعل آخر تابع). وأتابع سيرل 1975 : 1979 في اقتراحه لمثل هذه الأفعال تفسيرا صيغ على غرار اللزوم الموجود عند جرايس. ولقد ابتكرت فنون اللزوم عند هذا العالم لتفسير الجمل التي يظهر فيها المتكلم أنه يريد أن يدل بقوله أكثر مما ساعده التعبير. وهذا اتساع طبيعي في هذا النمط من التفسير (الذي إنما طبق فقط على الجمل الخبرية) وقصد به أن يطبق على نمط آخر من الأمثلة (غير الخبرية) (مما دلالته أكثر مما عبر عنه) إلا أن نظرية أفعال الكلام عند سيرل، تؤدي به، على نحو طبيعي إلى حد ما إلى أن يعالج أفعال الكلام المائلة كما تتحدد بأنواع نفس القواعد ، قد تطبق كذلك على أنواع من قوة فعل الكلام، ويختلف موقفي من قوة أفعال الكلام (كما سأناقشه في الفصل 7) عن موقف سيرل على وجهين :

أحدهما أني أحمله على أن قواعد فعل الكلام غير المختص تقتضي قوة أفعال كلام مائلة : إذ قوة فعل الكلام المائل أو غير المباشر تثبت فقط بواسطة مجموعة من أصناف اللزوم، وهذه اللوازم مثلها مثل عبارات تؤخذ أو تحمل على أنها أحوال ذهنية (أي أوضاع قضوية من نحو اعتقاد) المتكلم، وفي حالة (9) مثلا فإن اللزوم المرتبط بإجابة (ب) : يكون هذا العيد أحيانا في أبريل (على افتراض أن «ب» راعى مبدأ التعاون) هو لزوم يتضمن ما يلي :

10 أ - يعتقد «ب» أن عيد ميلاد العمة روز هو في أبريل (حسب قاعدة الكيف).

10 ب - إن «ب» ليس يعلم أي يوم هو ميلاد العمة روز (حسب قاعدة الكيف والكم).

ومع أن تأويل فعل الكلام المائل (غير المباشر) من نحو هل يمكن أن تناولني الملح يصح أن يكون أعقد من هذا (مما يدخل فيه مبدأ التعاون كما يدخل فيه مبدأ الخلق)، فإن المنهاج العام للوصف متشابه، وأن اللزوم النهائي (مما يقابل فعل الكلام المائل عند سيرل) يصح فيه أن المتكلم يريد من المخاطب أن يناوله الملح (انظر ما يلي ص 120).

وثانيهما فإني لا أفرق بين فعل الكلام المائل والمستقيم (المباشر)، إذ سائر أفعال الكلام مائلة من كون أن قوتها منتزعة، ومشتقة عن طريق اللزوم، غير أنه يوجد مقدار من التنوع كبير في درجة مائليتها وعدولها، وأكثر أفعال الكلام المستقبلية (المباشرة) هي فقط تلك التي يمكن، في غياب بنية مضادة، أن تطبق الافتراض الأكثر ملاءمة للفعل أي ما يمكن أن يسمى عدم وجود التأويل، فإذا كانت إجابة «ب» مثلا في (9) : يوم عيد ميلادها هو 10 أبريل وجب أن يطبق عدم وجود التأويل على :

11 أ - يعتقد «ب» أن ميلاد العمة روز هو 10 أبريل (حسب قاعدة الكيف)

ويطبق جرايس حد (الاستلزام التحاوري) على حالات من (10 ب)، إلا أنني سأوسعه أيضا حتى يشمل ضروب التأويلات المعدومة الوجود من نحو (10 أ) و (11 أ) وهذا الاتساع هو نتيجة للأطروحة بأن المعنى والقوة صنفان متمايزان عن الدلالة. وذلك أنه من المعتاد في العبارة المتلفظ بها أن يحصل لها المعنى والقوة معا حتى في الحالات (من نحو العبارات المستقيمة أو المباشرة للمعلومات) التي يظن بها أن دلالة التلفظ بالعبارة المفهومة من السياق تلزم تلقائيا وبطريقة آلية من معناها (10).

وميزة هذا الوضع، وهو ما اتخذته، أنه يستفيد من الرؤيتين المتبصرتين أشد التبصر حول الدلالة الملابسة للفعل : نظرية جرايس للاستلزام التحاوري، ونظرية فعل الكلام عند سيرل. وفي الحقيقة فإن نظرية أعيد تأويلها معبرا عنها بدلالة تفسير عام عند جرايس ؛ مثلا قد عولجت قواعد الصدقية فيها على اعتبار كونها مجرد حالات المتكلم المراعي لقاعدة الكيف (انظر 2.5.2).

ولقد قلت بأن قوة ممارسة الفعل تتخصص بواسطة العبارات المنسوبة إلى الحالة الذهنية للمتكلم. غير أن النقطة الحاسمة هي أن العبارات من نحو (10) أو (10ب) ليست مزاعم حول ما يجري في خاطر المتكلم بل الأولى أنها عبارات حول ما يريد المتكلم أن ينقله حين نطقه بالسؤال. وتتوقف هذه النتيجة على افتراض أن المتكلم كان مراعيا لمبدأ التعاون ولربما لمبادئ خطابية أخرى. وإذن فبالرغم من الظاهر، فإن التداولية هي دراسة يمكن بها وحدها أن تحلل الدلالة المستفادة من التأويل عند الجمهور.

وفي التداولية، كما في العلوم الأخرى، يهتم عالم اللسان بوضع ملاحظات مقررة عند الجمهور حول اللغة، ويبني نظريات ليشرح مثل هذه الملاحظات.

نستطيع أن نصيغ بوضوح أي ممارسة مزعومة حول ما يجري سرا في خاطر المتكلم. فإذا نطق متكلم مثلا : إنها الساعة السادسة كنا لانستطيع أن نأخذ قوله أمرا مسلما به وهو أنه يعتقد أنها الساعة السادسة، لأن كل ما فعله هو أن المتكلم ربما كان من الأفاكين المتسترين : إلا أنه يمكننا أن نقول بأن اللزوم الذي يعتقد فيه المتكلم بأنها الساعة السادسة هو جزء من المعنى أو القوة مما تلفظ به في العبارة. وحتى أكون أكثر وضوحا فإن العبارات (10 أ) و (10ب) ينبغي حينئذ أن تصدر كما يلي :

فهو عندما كان قائلا { يكون عيد ميلادها أحيانا في أبريل / يكون العيد في 10 أبريل } فإن «ب»

قد استلزم من بين أشياء أخر أن...

إلا أن الدلالة لها وجهان كما اقتبس سيرل 1969 : 43 من جرايس 1957 : 385 فقال : [في حال تكلمي، أحاول أن أوصل بعض الأمور إلى مستمعي بأن أجعله يعرف قصدي بتبليغي إياه تلك الأمور فحسب. وأنجز الأثر المنشود على المستمع بأن أجعله يطلع على قصدي لإنجاز ذلك الأثر].

وبعبارة أخرى، فإن لفظ (الدلالة) كما استعملت في التداولية (أي في الصياغة [المتكلم يدل على قوة تلفظه بالعبارة])، يتميز بقصد توكيدي أي بقصد يقوم إنجازه في أن يتعرف عليه المستمع (11). غير أنه من وجه آخر كما أشار كل من باش وهارنش 15 : 1979 فقد ينجز هذا القصد المؤكد فقط بفضل ما يسمى عندهم (بقرينة التواصل الاستدلالية) أي الاعتقاد المتبادل مما يتقاسمه المستمع والمتكلم، وهو أنه متى قال شخص لآخر شيئا ما، فإنما يتم ذلك بقصد فعل كلامي في ذهنه، ومثل هذه القرينة الاستدلالية يمكن أن تنتج في الحقيقة كحالة محصورة على قاعدة العلاقة كما نشرحها في 3. 4 مما يلي : [إن العبارة المتلفظ بها تكون مناسبة لموقف فعل كلامي إذا أمكن أن تؤول كإسهام في قصد تحاوري لمستمع أو متكلم].

ويمكن أن نضيف إلى ذلك قرينة استدلالية أخرى حول طبيعة قوة ممارسة الفعل، ذلك أنه إذا قصد متكلم قوة ما بتلفظه بالعبارة، فحينئذ قد يكون قاصدا مستمعه أن يعرفه قوة أداء الفعل عن طريق المعنى (أي الدلالة النحوية) التي تلفظ بها.

التداولية تهتم فقط بالدلالة المنقولة للجمهور ؛ ولا تلتفت إلى سوء الفهم والتواصل الخفي. وذلك أنه إذا قال متكلم (إنه في ضواحي فلا يفستوك توجد لعمتي فيلا) ملغزا بذلك أن له ثلاثة أوراق اللعب أو حجر الدومينون أو كونه يحتفظ بفكرة أو ورقة لعب للاستخدام عند الحاجة، فكل هذه التعميات لاتهم التداولية في شيء، لأن المعنى المنقول في هذه الحالة لا مدخل له بمعنى العبارة المتلفظ بها (12). فالعوامل التي تؤدي إلى فشل التواصل قد تتغير وليست جميعها توجد في مجال ممارسة الفعل مثلا قد يمكن ألا يكون المتكلم والمخاطب يتقاسمان نفس المعرفة اللسانية : إذ يمكن أن تكون القناة الفيزيائية بين المتكلم والمخاطب أداة توصيل فاسدة، ويجوز ألا يكون المتكلم مراعيا لمبادئ الخطابة كما يجوز أن يكون المتكلم والمخاطب حاصلين على مدلولات أو قيم للممارسات مجتمعية مختلفة، إذ لما كان ما يدل عليه المتلفظ بالعبارة مختلفا عما يفهمه المستمع منها، لم يكن من شأن التداولية أن تشغل نفسها بمثل هذه الاختلافات. وفي ذات الوقت فإنه ينبغي أن نقبل، كما أشرت إلى ذلك آنفا، بأن ما عبر عنه المتكلم بتلفظه بالعبارة يمكن أن يكون إلى حد ما غير متعين مما يعطي للمستمع فرصة ، ضمن حدود مرسومة، لكي يجاوز أو يقر قوة التلفظ بالعبارة (تراجع فيما يلي 7. 1) وذلك أن التداولية، وهي فكرة ممارسة الأداء، ينبغي أن تهتم اهتماما مركزا على تحاشي عدم التعيين واللبس.

ولما كنت قد أكدت على المشاركة المتبادلة لكل من المتكلم والمخاطب في انجاز قوة فعل الكلام، فإنه ينبغي الآن أن أشير إلى الطريق الأساسي مما يكون فيه دورهما مختلفا.

2 .5- التداولية كحل للإشكالات

مس 5 : إن علاقات النحو تحددها عناصر منطقية في حين أن أصناف التعلق التداولية تعينها حلول المشاكل.

تتضمن التداولية حل المسائل من وجهة نظر المتكلم والمخاطب معا. فمن وجهة نظر المتكلم، فإن المشكل هو تصور وتخطيط (فإذا افترضت أني أريد أن أغير الحالة الذهنية للمستمع وأن أبقيها على هذا النحو أو ذاك، فكيف أنتج عبارة تجعل من الممكن حصول النتيجة؟)، ومن جهة نظر المخاطب فإن المشكلة هي مسألة تأويل : «فإذا افترضت أن المتكلم تلفظ بالعبارة كذا فما هو السبب الداعي الي حفز المتكلم إلى أن يتلفظ بهذه العبارة ؟) وتكون طرق حل الاشكال مختلفة تمام الاختلاف في هذه الحالات. وفي الحالة الأخيرة

شامل، نظرا لأن مسألة المستمع التي يتعين عليه أن يحلها هي : (أي شيء هو الاشكال التواصلي الذي كان المتكلم محاولا أن يجد له حلا عندما تلفظ بعبارته ؟). وعلى خلاف عناصر الصوت – المعنى المنطقية للنحو وعناصر المعنى – الصوت المنطقية له فإن طرق حل المسائل لا يمكن أن تتحدد بالنظام اللوغاريتمي. إذ يقتضي هذا النظام ذكاء إنسانيا عاما يقدر الاحتمالات المتبادلة على أساس بنية تناصية.

1. 5.2- مهمة المتكلم منظورا إليها باعتبار تحليل الوسائل – الغايات

وباختصار، فإن استراتيجية حل المسألة عند المتكلم يمكن أن ينظر إليها كمشكل من تحليل الوسائل – الغايات (13) ويقدم هذا التحليل مشكلة وحلها في صيغة رسم بياني مباشر مع الأحوال الابتدائية والأحوال النهائية (شكل 2.1).

(شكل 2 .1.)

رموز شكل (2 .1) :

1 = حالة ابتدائية (شخص يشعر بالبرد)

2 = حالة نهائية (شخص يشعر بالدفء)

غ = غاية لبلوغ الحالة الثانية (الحصول على الحرارة).

ف = فعل (اشعال جهاز التسخين).

وهذا أبسط رسم بياني ممكن، ويمثل الشكل المعين الحالة الابتدائية، والمربع الحالة النهائية. ويمثل السهم المتصل فعلا قام به شخص لإنجاز الغاية والسهم المنقطع يمثل غاية (يحصل عليها شخص في الحالة الأولى) عند وصوله إلى الحالة النهائية.

ويوجد توسيع طبيعي لهذا النموذج حتى يشمل حالات وسطى (تكون أهدافا للغايات الفرعية، وشروطا لإنجاز الغاية النهائية). وتدخل الامتدادات والاتساعات الإضافية غايات متعددة، أوأحوالا متآنية وغايات متنافية (أعني إبقاء الحال على ما هو عليه).

وأبسط حالة لتحليل الوسائل – الغايات مما تقتضيه اللغة هو الرسم 1.2 حيث يكون فيه «ف» ممثلا فعل الكلام وبهذه الطريقة نستطيع أن نؤول انجاز القصد المؤكد الذي وصفناها في 4.2 كما يلي :

1 = الحالة الابتدائية (متكلم يريد من مخاطب أن يفهم قوة تلفظه بالعبارة)

2 – الحالة النهائية (مخاطب يفهم قوة التلفظ بالعبارة)

غ = غاية الحصول على الحالة 2

ف = فعل كلامي (فعل التلفظ بالعبارة).

والمثال اللساني المعقد نوع تعقيد من كل تحليل للغايات – الوسائل هو الذي يسلم فيه المتكلم جدلا بأن فهم السامع للخبر والمعلومة المقدمة له يمكن أن يدفعه إلى أن ينجز الفعل المطلوب (شكل 2.2).

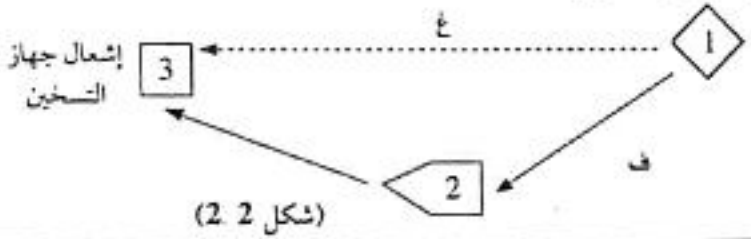

(شكل 2 .2)

1 = الحالة الأولى (يشعر استثلم بالبرد)

2 = حالة وسطى (يفهم المستمع بأن المتكلم يريد منه أن يشعل جهاز التسخين)

3 = الحالة النهائية (المتكلم يشعر بالدفء)

غ = غاية الوصول إلى الحالة 3 (الحصول على الحرارة)

ح = المستمع ينجز اشعال الجهاز.

والعلبة ذات الشكل ⬠ إنما استعملت لتمثيل حالة وسطى يكون فيها (أ) انجاز غاية فرعية و«ب» وجود شرط لإدراك غاية نهائية، وإذن فهذه حالة نهائية فيما يخص الغاية الحاضرة القريبة والحالة الابتدائية فيما يتعلق بالغاية القصوى.

وإذا قورنت الغاية بوقوع الفعل الممثل في (شكل 2.1) كانت الغاية الممثلة في (رسم 2.2) دالة على انجاز فعل مماثل (غير مباشر) إلا أنه تبعا لهذا المعيار، فإن سائر الاستعمالات القصدية للغة ستعتبر كما لو كانت ماثلة (14) : أي أننا كلما استعملنا اللغة كوسيلة لإحداث غايات، كلما اقتضى ذلك وجود سلسلة أفعال، كما رأينا في شكل (2.2) إلا أن السلسلة في غالب الأحيان قد تكون طويلة ومعقدة جدا، وفي الواقع فإن أفعالا كلامية، مثل هذه كما هو واضح في شكل (1.2) قد تسمى أفعالا كلامية مماثلة أو قوى أفعال

الكلام المائلة «كحالات تكون فيها كل قوة فعل كلامي منجزة على نحو مائل بواسطة إنجاز فعل كلامي آخر. (1979 [1975] :60). وذلك لأن فعل الكلام المائل في نظر سيرل يمكن أن ينظر إليه بوصفه وسيلة مائلة لانجاز غاية معينة. وفي هذه الحال فهو فعل مستقيم لقصد غاية فرعية. وإذن «فإن أفعال الكلام المائلة» هي مجرد أفعال كلام قد تكون أميل من غيرها، وصفة المائلية متعلقة بالدرجة. ويمكن من جهة المفهوم أن يمثل تدرج سلم المائلية بالنظر إلى تحليل الوسائل - الغايات بواسطة امتداد طول سلسلة الغايات - الوسائل التي تربط أفعال الكلام إلى مقاصدها.

وسأرسم تخطيطا بيانيا (شكل 3.2) حتى أبين كيف أن :

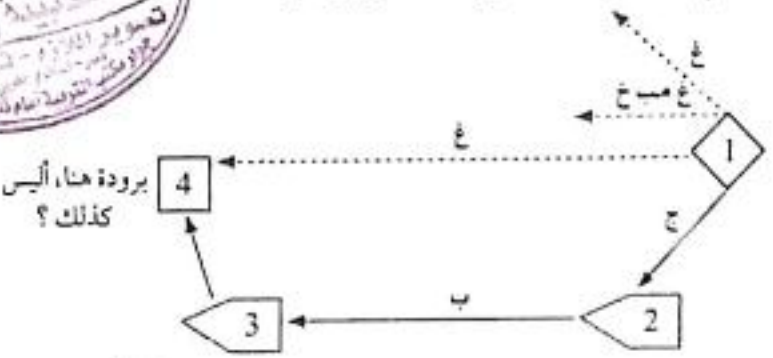

(شكل 3. 2)

1 = حالة ابتدائية (متكلم يشعر بالبرد)

2 = حالة وسطى (مستمع يفهم بأن المتكلم يشعر بالبرد)

3 = حالة وسطى (المستمع يفهم بأن المتكلم يريد بأن تشغل له جهاز التسخين)

4 = حالة نهائية (المتكلم يشعر الدفء)

غ = غاية بلوغ الحالة (3) وهي الحصول على الحرارة

غ خ = (غاية مبدأ الخلق) وهي مراعاة المبدأ.

غ = غايات إضافية غير محددة

أ = وقوع فعل المتكلم لملاحظة وجود البرد

ب = فعل أخبار المتكلم المخاطب بأن يشعل له الجهاز

ج = انجاز الفعل من لدن المستمع باشعال الجهاز.

الغاية التي تحققت في هذه الأمثلة المرسومة في الأشكال :

3.2 وجهة نظر سيرل القائلة بأن فعل الكلام المائل (أمن الرسم) هو وسيلة لانجاز فعل كلامي آخر (حصول فعل ب). غير أن الرسم البياني يوحي على الأقل بأن مفهوم سيرل عن فعل الكلام المستقيم المتضمن في فعل الكلام المائل هو بناء غير ضروري ناتج عن طريقة سيرل في النظر إلى أفعال الكلام كما تحددت بقواعد المواضعات أكثر مما هي متحددة بوظيفتها في تحليل الغايات - الوسائل (15).

وهنا يوجد فقط فعل كلامي واحد محلا للسؤال وهو التلفظ بالعبارة : هنا برد قارس، أليس كذلك ؟ غير أن تحليل سيرل يستلزم بأن فعل الكلام الواحد المتحقق فعليا يشير إلى ضربين لأفعال الكلام : أحدهما وسيلة للآخر. ويزعم سيرل أن هناك ثلاثة وجوه (1) إنه يوجد ضربان لأفعال الكلام (2) وأن أحدهما ينجز بواسطة الآخر. وإنهما يقعان في نفس الوقت وكلاهما يؤديان بعبارة واحدة متلفظ بها، إلا أن هذا التحليل يجعل مفهوم فعل الكلام مجردا غامضا خفيا، وأسهل طريق لتأويل التخطيط المرسوم من شكل 2.3 هو أنه ينبغي أن نقول بأن حال «ب» هو وقوع فعل لم ينجزه المتكلم وإنما أداه المستمع ؛ وأن هذا الوقوع هو عمل تأويل التلفظ بالعبارة (يوجد هنا برد أليس كذلك؟) المستلزمة أن متكلما يريد من مستمع أن يشعل له جهاز التدفئة : أي أن نجعل العبارة المتعلقة بمرحلة أو بحال «ب» بين قوسين تحت شكل 3.2 ونعتبرها تقوم مقام :

ب = المستمع يحصل الفعل منه عندما يستنتج أن مخاطه يريد منه أن يشعل جهاز التدفئة.

وليس هذا هو التأويل الوحيد للجملة : (يوجد هنا برد اليس كذلك) ولكن هذا أحد الاحتمالات، بافتراض ملابسات مخصوصة. ويمكن أن تكون مثل هذه الملاحظة حول الطقس من جهة أخرى، قطعة من حديث الأطفال وفعل كلامي لتبادل المشاعر والأفكار بدون غاية تذكر، باستثناء الحفاظ على العلاقات الاجتماعية، (يمكن الرجوع إلى 6.2). وأيضا يمكن أن نلاحظ هذه الحالة وكأنها عدم تعيين محتمل : إذ يجوز أن يكون المتكلم تلفظ العبارة (يوجد هنا برد)، اليس كذلك) ليحافظ جزئيا على العلاقات المجتمعية الحميمة وإلى حد ما، على أمل أن يتصرف المستمع ويعمل على تلطيف البرد : وهي حالة يقترب فيها المستمع إلى أن يؤول فعل الكلام كأمر واجب أو قوة إكراه ؛ إلا أنه إن كان يتمنى ذلك فقط وكل هذا كان في خاطري وأنا أرسم ماعساه يدور

في بأن المتكلم كما هو في شكل 2. 3، وكان له غايات أخرى ممكنة (وضعت لها علامة غ).

أما غرض تأكيد المبدأ الخلقي - م خ) فهو منطو في شكل 2. 3 لغاية أخرى. ويمكن أن يؤخذ على أنه مبدأ عام لسلوك متجه، لقصد يختار فيه الأفراد أقوم طريق، لأداء الفعل الذي يحكم عليه بكونه متماسكا مع انجاز غاية أخرى (وهذه إحدى الطرق لتأويل قاعدة الأسلوب). وعلى ذلك فإذا استعمل المتكلم كما في رسم 2. 3 استراتيجية ماثلة لانجاز غاية ما ؛ فالسبب في ذلك يحتمل أن يكون إرادة المتكلم بأن يقوم بغرض آخر إضافة إلى (غ). وهذا تعليل لإثبات الغاية الاضافية (غ مبدأ الخلق) حتى نحافظ على هذا المبدأ. ومن ثم نؤكد على استقرار الروابط الاجتماعية الجيدة ؛ ومبادئ من نحو مبدأ التعاون، ومبدأ الخلق وغيرها من المبادئ النظرية، يمكن أن ينظر إليها في هذا التحليل كأنها غايات مضطردة الانتظام تدوم كجزء من قاعدة خلقية على أساسها ننظر سائر الغايات الأخرى، أو ربما يكون من الأفضل أن نفكر فيها كغايات سالبة : أعني غايات تجنب عدم التعاون، وتحاشي السلوك غير المؤدب، وقد يمكن أن تتصارع غايات أخرى أو تتنافس مع هذه الأغراض، وباجلى وضوح فإن كل غاية مفروضة (لأنه قد تفرض إرادة بعض الناس على آخرين) قد تعارض مبدأ الأدب وحسن الخلق. مثال ذلك أن إبداء ملاحظة «بريئة» لا مفروضة من نحو (أليس يوجد هنا برد قارس) قد تصير مفتتح حوار لإصلاح غايات متصارعة ولنهاية قصد تجنب خرق مبدأ الخلق والأدب، بينما لاتزال متجهة إلى غاية مفروضة. ومع أن القوة، طبقا للاستلزام التحاوري عند جرايس، يمكن أن تفلح، يكفي المتكلم بأن يعتمد على إذعان المخاطب من تلقاء ذاته حسب مبدأ الخلق كسبب لأن ينجز المستمع الفعل المطلوب. ومن المحتمل الايرضينا التأويل المذكور للسلوك اللغوي باعتبار تحليل الوسائل - الغايات. إذ قد يظهر مثل هذا التحليل كونه مختصا بجميع استعمالات اللغة وكأن لها وظيفة أداتية. وبالتأكيد فقد يحتج البعض بأننا لانستطيع أن نعالج كل خطاب وكأنه معلل بغاية ما من شأنها أن تحدث نتيجة محددة في ذهن المخاطب أو شروطه الفيزيائية. وبينما لا يستطيع أحدنا بطبيعة الأمر أن يدفع حصول الاستعمال غير التواصلي للغة، فإن رأيي، على الحقيقة، هو أن تحليل الوسائل - الغايات، أن تؤول على وجه الاتساع، فقد يطبق على الاستعمالات التواصلية للغة بوجه عام.

«درجة من التخطيط الواعي أو المدروس للخطاب مما لا يقتضيه النموذج بالضرورة. ولا نحتاج أن نقول : إننا نستطيع أن ندعم مبدأ التعاون أو مبدأ الخلق السمح في سلوكنا بدون أن نشعر بوجود مثل هذه المبادئ. ونفس الأمر يجري حتى على الغايات الخاصة. ذلك أن مفهوم الغاية goal في هذا التحليل ينبغي أن يطبق على الاستعمال التواصلي المجتمعي للغة (تراجع 2. 6) وعلى تجنب الموضوعات المحرمة (التابو)، وعلى الألفاظ والتعابير المحرمة وأحوال أخرى حيث إن نموذج السلوك اللغوي، مع أنه يمكن أن يكون واضحا ، فإن قلة من الناس قد تدعي أن المستعمل يكون واعيا بالغايات التي تدفع إلى هذا السلوك. وباختصار فإن مفهوم الغاية استعمل، في المعنى الحيادي أو الموضوعي، للدلالة على الذكاء الاصطناعي منظورا إليه (كحالة تنظم سلوك الفرد) على نحو يسهل الحصول على نتيجة معينة.

2. 5. 2- مهمة المخاطب باعتبار تحليل المنهاج الاستكشافي heuristic

إن نوع مهمة حل المشاكل مما يواجهه المخاطب وهو يفسر التلفظ بالعبارة يمكن أن يوصف كاتجاه استكشافي heuristic. وتقوم استراتيجية التوجيه الاستكشافي في محاولة تعيين القوة التنجيزية أو التداولية للتلفظ بالعبارة بواسطة صياغة الافتراضات والقيام بتحقيقها والتأكد منها في مقابل البينة المتاحة. حتى إذا فشل الاختبار صيغت افتراضات جديدة. ويجوز أن يكرر الإجراء الكلي دوريا إلى غاية الحصول على حل (والفرض الذي ينجح لايمكن أن يناقض البينة أو يتعارض معها) والدورة كلها قد ترسم بأبسط طريق كما هو موضح في الشكل 4. 2. والإشكال في هذه الحالة هو مشكل التأويل. إذ أن المستمع يجوز له - من المعنى الذي قيل له، مضموما إلى المعلومة الأساسية (حول السياق)، بالإضافة إلى الافتراضات المناسبة (بشرط أن يكون المتكلم قد راعى المبادئ العادية) - أن يصيغ افتراضا حول غاية أو غايات التلفظ بالعبارة مثلا إذا قال المتكلم : [إن عيد ميلاد العمة مابيل هو يوم الاثنين القادم]، فالافتراض الراجح هو : أن المتكلم يقصد [أن ماوعاه المخاطب (يكون مضمونه أن العمة مابيل عيد ميلادها يوم الاثنين القادم)].

(شكل 4.2)

ويمكن أن نبسط هذا الأمر بكامله إذا استعملنا (ق) كرمز للدلالة على العبارة المتلفظ بها (وفي هذه فإن الرمز ق يعني قضية). وعلى ذلك فإن معنى العبارة المتلفظ بها يمكن أن تؤكد كمسلمة لغرض القيام بإجراء عملية حل - المشكلة، ويمكن أن يثبت على هذا النحو :

أ- يقول متكلم إلى مخاطب [بأن ق]

والفرضية المتخذة بشأن قوة (ق) يمكن أن تعمم على نحو ذلك كما يلي :

ب- يقصد متكلم [أن يجعل مخاطبا يفهم «بأن ق»] قاعدة الكم.

وهذا يعادل ما يزعم بأن العبارة المتلفظ بها هي خبر أو معلومة مدلول عليها بالتلفظ، مما كان سيرل وغير يسمونه بالاثبات التقريري. وهذا الزعم أو الافتراض يمكن الآن أن يتحقق منه بملاحظة ما إذ كان متفقا (باعتبار مبادئ التداولية المناسبة) مع بينة السياق :

ج- متكلم يعتقد [أن ق] (قاعدة الكيف).

د- متكلم يعتقد [أن مخاطبا لايفهم «أن ق»] (قاعدة الكم).

هـ - متكلم يعتقد [أنه من المرغوب فيه] أن مخاطبا يعي كونه يفهم [أن ق] (قاعدة العلاقة).

وكلما صيغت الفرضية، صارت النتائج المشروطة من نحو ج، د، و، لازمة عن التسليم بأن (1) الفرضية صحيحة، وأن (2) المتكلم كان مراعيا لمبدأ التعاون. وتلزم ج، لأنه إذا كذبت ج، كان المتكلم كاذبا، وخارقا لقاعدة الكيف. وتلزم د، لأنه إذا لم تصدق د، وجب أن المتكلم قال شيئا هو أدرى به من المخاطب. وفي هذه الحالة ينبغي أن يكون المتكلم قد أخل بالأصل المعتبر، وهو قاعدة الكيف (إما بإعطائه قليلا من المعلومات، أو لم يقدم له منها شيئا على الإطلاق) وتلزم هـ لأنه إذا لم تصدق كان المتكلم قد أخبر بشيء لايتصل بالموقف، ويكون بذلك قد أخل بقاعدة العلاقة (على أن قاعدة العلاقة

أن استعمال تحليل الغايات - الوسائل، في التداولية، للمركب الإسنادي وهو «يكون مناسبا» قد أدى إلى أن يصبح لهذا المركب معنى واضح نسبيا ؛ إذ صار يدل على ما يلي : «اجعل إسهامك التحاوري بحيث يقدم الغايات ويدفع بها إلى الأمام إما بالنسبة إليك أو لمخاطبيك» ولتراجع الفصل 4.3).

وإذا كانت جميع هذه النتائج متفقة مع بنية السياق، أمكن أن تقبل الفرضية ويؤخذ بها ؛ وإذا تعارضت نتيجة واحدة منها أو أكثر مع السياق، رفضت الفرضية، وتحول النظر إلى مجموعة أخرى من الاحتمالات. وأقرب فرضية يمكن محاولتها هي تلك التي تظهر أكثر احتمالا على ضوء البينة التي تسبق أن لوحظت. وذلك لأنه تأويل إنما أخذ به نظرا لغياب دليل مضاد أو بينة مناقضة. والمركب الإسنادي الناظر في الغاية أو الغايات مما تلفظ به المتكلم (ب المذكورة آنفا) يمكن أن يسمى افتراض الحد الأدنى لفعل كلامي، كما ينبغي أن تسمى ضروب لزومه المستنتجة منه (مثلا ج، د، هـ)، بالشروط المؤيدة.

وفي المعنى العام (هو أعم مما قال به جرايس)، فإن جميع المركبات الإسنادية (باستثناء أ) يمكن أن تسمى ضروب الاستلزام. لأنها اقتضاءات إنجازية (تداولية)، مأخوذة بشرط، مما يجعلها، من جهة أخرى، تبطل إذا لم تتفق مع بنية أخرى. ويطبق جرايس حد اللزوم أساسا على حالات يطرح فيها كل تفسير مقصر فيه، ناتج عن إخلال ظاهر في قاعدة ما. إلا أنه في النموذج الراهن، يعتبر هذا حالة خاصة من أسلوب الاستنتاج الأعم.

والمثال السابق : يوجد هنا برد، أليس كذلك ؟ يوضح كيف أن التأويل المتعيب والمقصر فيه ينبغي أن يطرح. ولنفرض، من جهة أخرى، أن هذه العبارة قد تلفظ بها (كما يكون من المحتمل) في سياق كان فيه المستمع شديد الشعور ببرودة الطقس. وعلى ذلك فإن الاستلزام المذكور قد لا يثمر ؛ وبالتالي لاتنتج هـ كذلك ؛ إلا أن نضع على وجه الفرض والتقدير نوعا آخر من قوة فعل الكلام (كأن تبدي ملاحظة ذات تواصل اجتماعي حول الطقس) ولنفرض من وجه آخر بأن العبارة : ألا يوجد هنا برد قارس؟ تلفظ بها في ملابسات حيث كان الطقس حارا جدا. وفي هذه الحالة فإن اللزوم ج قد لا يثمر، ومن ثم يبحث عن افتراضات أخرى. (من جهة أن يكون المتكلم ساخرا) وبواسطة هذه العملية فإن التأويل التداولي يمكن أن يتوصل بأكثر أو أقل مباشرة إلى نتيجة، تبعا لعدد خطوات حل المشكل، مما يحتاج إليها المستمع لكي يقف على حل

سلم تدرج الأسلوب المائل المقابل. لما كان قد لوحظ من قبل عند تحليل الغايات - الوسائل مما يرسمه ويخططه المتكلم في تلفظه. وكلما كانت قوة فعل الكلام مائلة عند المتكلم كلما كانت طريق الاستنتاج عند المخاطب أشد ميلانا منها عندما يعيد بناءها.

وقد يمكن أن يكون هذا التأويل التداولي لا يعرب عن المضمون، إلا أن يفهم عن طريق مجرد تمام التجريد، فأولا يوحي «حل المشكل» بالتروي في فك المعمى من الدلالة. إلا أنه في حال التأويل التداولي قد تكون العملية على غاية من الآلية الأوتوماتية ؛ إذ لا يوجد استلزام تكون قرارته واعية أو يتوصل فيها إلى نتيجة صريحة النشاط الفكري. وثانيا قد لا يتوقع أحدنا بأن ضروب التأويلات المطعون فيها تكون واحدة في مختلف السياقات. فتوقعات المخاطبين تتغير تبعا للموقف، حتى أن ما يمكن أن يكون تأويلا متعيبا في سياق واحد قد لا يكون كذلك في سياق آخر ؛ مثلا يمكن أن يكون التأويل المتعيب لسؤال ما في كثير من المواقف دالا على «قوة فعل كلامي ملتمس فيه معلومة»، مما ينطوي على شرط مؤيد لمضمون أن المتكلم لا يعرف الإجابة عن السؤال المطروح. وليس من الراجح أن هذا تأويل محتمل لمقال مفحوص أو لاستجواب تدقيق شرعي، ثالثا وفي الاعتبار الذي اتخذته يوجد ترتيب استدلالي لضروب اللزوم التي صيغت وفقا لها، الفروض في بادئ الأمر، واستخلصت منها النتائج فيا بعد.

غير أنه قد يجوز في الممارسة أن تكون بعض الشروط المؤيدة قد أشير إليها قبل أن تصاغ الفرضية، وبمعنى آخر، فإن تسلسل مركب مستقرئ جزئيا يمكن أن ينتج أو يترتب عنه شيء ما. وقد يمكن أن يكون النظر الذي تقدمت به غير مستوف للمعطيات من جهة كونه منحرفا في نقاط مختلفة، عن العمليات العقلية المتحققة للمستمع.

إلا أنه في هذا الموضع، سوف أشدد فقط على معقولية النهج الاستكشافي مع بيان كيف أن ضروب اللزوم التحاورية قد تكون في عرف جرايس ولفظه «قادرة على الإنتاج»، ويمكن أن «تنوب مناب قضية»، وبهذا الطريق، فإن كل منهاج عام لبيان كيف أن القوة يمكن أن تستنتج من المعنى بدون اللجوء إلى مواضعة اعتباطية، هو منهاج يمكن أن يبرهن عليه.

ونظرة أخرى إلى العبارات أ- هـ المذكورة يمكن أن تبين لنا بأنها تقابل على نحو ملحوظ قواعد فعل الكلام عند سيرل، وتجري قواعد سيرل في الإثبات (1969:65) على النحو التالي :

1) إعداد تمهيدي : أ) للمتكلم بينة (أسباب، ودواعي...) لإثبات صدق (ق).

2) ليس من الواضح لكل من المتكلم والمستمع معا أن المستمع يعرف (ولا حاجة به لأن يذكر بذلك...) القضية (ق).

الصدقية : المتكلم يعتقد (ق).

العنصر الأساسي : يعد كما لو كان شروعا في إحداث الأثر بأن (ق) تمثل أمرا من الأمور الواقعية.

وفي كل هذه الحالات، فإن ضابط المحتوى القضوي يقابل أ (المتكلم يخبر المستمع بأن ق). وضابط الإعداد التمهيدي الثاني يقابل ب (يقصد المتكلم [أن يفهم المخاطب[بأن ق]]). ويقابل ضابط الصدقة والتمهيد الأولى.

ج- (المتكلم يعتقد [أن ق]) وتخلف التطابق أو التقابل إنما يوجد في هـ (التي لا يوجد لها مكافئ في قواعد سيرل) ؛ وفي ضابط العنصر الأساسي عند سيرل كذلك مما يثبت «التواضع والاتفاق الذي يمكن أن يتأول فيه الإقرار، وإن كان من جهة الاحتجاج حشوا وبدون أن أدخل في بيان هذه القواعد أو تلك الضوابط، واستحقاقها، فإني آمل أن أحاجج بأن ضوابط فعل الكلام عند سيرل يمكن أن تقوم مقامها ضروب اللزوم، باستثناء صنف واحد منها، والاستثناء هو ضابط المحتوى القضوي الذي يقابل فيما طرحته العبارة الدالة على المعنى بالتلفظ، والمعنى وحده، قائم على المواضعة، وسائر القواعد الأخرى في ظني، هي ضروب اللزوم غير المتواضع عليها المستنبطة (عن طريق استراتيجية النهج الاستكشافي) من المعنى ومن مبادئ التحاور العام كما هو الأمر بالنسبة لمبدأ التعاون.

6 .2- خلاصة

لقد قمنا في هذا الفصل بشرح خمس مسلمات من المسلمات الثمانية التي سردتها. والمسلمات الثلاثة الباقية سأعالجها في الفصل القادم، والموضع Topic الرئيسي، هنا يمكن أن يشكل الاعتبار الوظيفي للعلاقة بين النحو والتداولية.

تعليقات الفصل الثاني

1) لقد كان روس Ross 1970 في مقاله المشهور عن «الجمل الحبرية» قد اقترح الفرضية الإنجازية ثم هو الآن يشير إلى هذه الصعوبة.

2) كذلك وبالمثل يلمح روس (254 :1970) إلى ميزة البدل «الفرضية التداولية» التي تطبق في مواقف الكلام، لكن هذا البديل عن الفرضية الإنجازية لما كان ينطوي على كيانات أو حقائق مسلمة خارجة عن نطاق النحو، جعل روس ينظر إليها وكأنها لايمكن صياغتها.

3) وحتى نكون منصفي لسيرل نورد ما يلي : إنه قد اعترف بأنه يوجد قدر كبير من عدم الوضوح فيما يمكن أن يعد نوعا من قوة الكلام وفيما يمكن أن يعتد به كأمر آخر، [سيرل 197 (1975a):29...

إن التوهم المصاحب لضروب الاستعمال المحدود للغة إنما ولده الغرض الكبير المضروب حول ما يؤسس معا لتعيين لعبة اللغة أو استعمال اللغة من خلال أخرى.

4) وسيرل نفسه (9-44 :1969) ينتقد المقاربة التي يعزوها إلى جرايس لكونه حدد المعنى حسب (إرادة إنجاز لازم فعل الكلام) إلا أني أزعم أن ادعاء سيرل غير مقنع في قوله بأن قوة فعل الكلام من نحو الترحيب والوعد، لاترتبط بمقتضى معناها، بآثار لازم فعل الكلام.

5) لأعلم دراسة تاريخية لتأثير خطابة تفاعلية على تطور النحو، ولكن بالنظر إلى خطابة التناص فإن الآراء التي ساقها Bever بيفر1976 وكذلك بيفر ولانجنيوين langendoen 1976 هي آراء متصلة بالموضوع.

6) هذا المثال أخذ من (Veloo 5-54:1980).

7) يمكن الاعتماد على باش Bach وهارنيش Harnish (202-195:1979)، فيما يخص درجة المثالية المعيارية، وقد ميز باش وهارنيش المعيارية كحلقة قصيرة لعملية إنتاج قصدية قوة فعل الكلام عن فكرة التواضع والاتفاق.

8) وفيما يخص التمثيل السيمانطيقي يمكن الرجوع إلى كلارك Clark (14:1976-12:1972) وليتش (96-19817 [1974]).

9) يمكن أن نحيل إلى صياغة كارل بوبر التي تقدم المنهاج الافتراضي - الاستنباطي للعلم (119:1972، 242)، وكمقارنة بالذكاء الاصطناعي لحل المسائل اللوغاريتمية تعتمد على نيويل newell (12:1973).

10) تتخذ قوة التلفظ بالعبارة، على نحو استثنائي، عن طريق التواضع، ولتراجع فصل 1 2 8 حول العبارة الصريحة الإنجاز.

11) ولمعرفة التأويلات المختلفة «للقصد المؤكد» وتحديد معنى هذا التعبير، يمكن الرجوع إلى سيرل (9-44:1969) وباش وهارنيش (15-13:1979).

12) تحيل إلى سيرل ونقده لسقوط دور التواضع والاتفاق في تعيين الدلالة (سيرل(4-43:1969).

13) عند تحليل الوسائل والغايات بالنسبة للذكاء الاصطناعي يمكن الاعتماد على وينسطون (42-130:1977) ولقد كان بارسي Parisi وكاستال فرانشي (1981) Castel Franchi قد طبقا على التداولية تحليل الوسائل - الغايات.

14) ومنه الحكاية المشهورة عند بلومفيلد Bloomfield عن (الأفعال العادية للكلام) [(7-22:35/1933)]

وتتعلق الحكاية بكل من جاك وجيل التفاحة الآن هذا العالم لايهتم بالأفعال الكلامية إلا أن مفهوم المنبه والاستجابة داخل في النموذج السلوكي، وهو قريب من لازم أفعال الكلام.

15) ومعنى اللفظ (المائل) الذي استخدمه هنا يختلف عن استعمال سيرل له، لأنه هنا لايلزم عنه تعارض مع وضعه في أفعال الكلام المستقيمة. ويتميز موقف سيرل بصعوبة إضافية تنشأ عن حالات من نحو : هل يمكنك أن تناولني الجريدة (تايمز) حيث يكون من المحال أن يدور السؤال حول القدرة على رفع الأثقال مما قد يقصده المستمع. وإذن فإن قوة فعل الكلام وحدها هي التي يمكن أن تنسب إلى التلفظ مما هو مطلوب الاعتبار.

الفصل الثالث

الصورية والوظيفية

لأن الاستعمال يكد: يغير من الصفة المميزة للطبيعة (هاملت III . IV)
إن الصورة تبقى والوظيفة لا تموت أبدا [words worth, the River Duddon]

إن النزعة الصورية والوظيفية، كمقاربتين لسانيتين تميلان إلى أن ترتبطا ارتباطا وثيقا بجهات من النظر مختلفة إلى طبيعة اللغة (1).

أ- فالصوريون (مثلا تشومسكي) ينزعون إلى أن يعتبروا اللغة أولا وقبل كل شيء كظاهرة : ذهنية بينما يميل الوظيفيون (مثل هاليدي) إلى أن ينظروا إليها في أصلها وأولا كظاهرة مرتبطة بالمجتمع.

ب - وينزع الصوريون إلى أن يفسروا المقولات الكلية اللسانية باعتبارها مشتقة من الميراث اللساني المشترك الأصل للأنواع الإنسانية، ويسعى الوظيفيون إلى أن يفسروا هذه المقولات وكأنها مشتقة من الاستعمالات الكلية التي وضعت في المجتمعات الإنسانية.

جـ- ويتجه الصوريون لأن يفسروا اكتساب الأطفال للغة بما لهم من قدرات إنسانية فطرية تؤهلهم لأن يتعلموا اللغة. ويتجه الوظيفيون إلى أن يفسروا هذا الاكتساب بنمو حاجات الأطفال التواصلية في المجتمع وقدراتهم.

د- وعلاوة على ذلك فإن الصوريين يدرسون اللغة كأنها نظام ذاتي الاستقلال، في حين يدرسه الوظيفيون في علاقته بالوظيفة المجتمعية.

وتتعارض المقاربتان تمام التعارض غير أن كل واحد منهما يوجد لها في الواقع مقدار من الحقيقة مهم. ولو أخذنا وجها واحدا من الاختلاف ونظرنا فيه، فقد يكون من الحق أن ننكر بأن اللغة ليست ظاهرة سيكولوجية. وكذلك يكون من سوء الظن أن نجحد بأن اللغة ليست ظاهرة اجتماعية. وكل اعتبار متزن للغة يتحتم عليه أن ينتبه إلى وجهتي

النظر هاتين : وهما الجهة (الداخلية) والجهة (الخارجية) للغة وعلى وجه أعم، ينبغي أن يكون الحكم النهائي هو أن المقاربة الصحيحة للغة تأخذ بكلتا النزعين : الصورية والوظيفية معا.

1.3- التفسير الصوري والتفسير الوظيفي

وتتلخص المقاربة التي اعتمدتها في المسلمة 6 (مس 6).

مس 6 : إن التفسيرات النحوية تكون في أصلها وفي المقام الأول صورية ؛ وتكون التفسيرات التداولية في المقام الأول وظيفية.

وتتداخل هذه المسلمة مع المسلمة الثالثة (2 .3) إلى درجة أن القواعد النحوية قائمة على المواضعة والاتفاق، والنظرية أو النموذج النحوي الذي يفسرها ينبغي أن يكون صوريا. وكما أن مبادئ التداولية العامة معللة أو موجهة لغاية ما، فكذلك النظرية التي تفسرها ينبغي أن تكون وظيفية.

والنظرية النحوية الصورية في معناها الواسع، كالحال مع النحو التوليدي (تشومسكي 1965 : 15- 18) تعرف اللغة على أنها مجموعة من الجمل. ولهذه الجمل دلالات وضروب من التلفظ. وهكذا فإن النحو في الحقيقة يجب أن يحدد مجموعة من العناصر المنطقية (mappings)، تتلاءم نتيجة لها المعاني الخاصة تلاؤما مطابقا لضروب التلفظ المخصوصة فيه كما أشار تشومسكي آنفا. والمستوى المركزي للتركيب النحوي الذي تمثل فيه كل جملة سلسلة من الألفاظ أو العناصر المولدة هو المكون الجوهري لهذا العنصر المنطقي المعقد. وإذن توجد ثلاثة مستويات للتمثيل - دلالية وتركيبية ومورفولوجية - وهي مستويات تكون مفترضة ومعللة لتميز هذه المستويات باعتبار أنه تعليل لضروب تطابق mapping بناء النماذج المتعددة انطباقا، واحدا مقابل الآخر. وعلاوة على قواعد هذا التطابق، فإنه توجد قواعد الصيغة الجيدة، من جهة كونها تخصص ما يصاغ من بنيات تركيبية سليمة وتمثيلية لكل مستوى. ويقصد هذا النموذج أن يمثل ما يعرفه المتكلمون ضمنيا بلغتهم الأصيلة التي نشأوا عليها. فالذين نشأوا على اللغة الانجليزية مثلا يدركون أن العبارة : تلك الفتاة التي غسلت نفسها، هي عبارة غير صحيحة البناء (أي لا معنى لها)، وأن العبارة : كيس النقود سرق اللص هي كذلك، من الناحية التركيبية غير صحيحة. وأن المقاطع/ dva / و / sclep / هي متتالية غير دالة

من الناحية الفونولوجية في اللغة الإنجليزية (وليس الحال كذلك في اللغة البولونية). وأن الجمل (إنه من الممكن ألا تكون جميع الصحون قد كسرت، وأن بعض الصحون من الممكن ألا تتكسر) تدل على نفس المعنى. وكذلك فإن العبارة (نحن نحتاج إلى مدارس عمومية) هي عبارة مبهمة تحتمل قراءتين : (نحتاج إلى عدد كبير من المدارس العمومية) كما تحتمل (نحتاج مدارس تكون أكثر تعميما)، ويجب أن تكون كل نظرية صورية بإمكانها أن تعتبر حقائق أو وقائع عديدة من هذا القبيل ؛ لكونها تنص على وجوب النظر من المعرفة اللسانية في شكل مجموعة من القواعد والمقولات التي تحدد صيغ التمثلات اللسانية، على مستويات مختلفة. والشروط المطلوبة في هذه النظرية، كأية نظرية أخرى، هي شروط الاتساق، والقدرة التنبؤية والبساطة وشمولية المعطيات. وبهذا المعنى الصوري فإن النظرية تفسر حقائق معرفة المتكلم بلغته.

ويذهب التفسير في التداولية إلى أبعد من ذلك، وإن كان في معنى التقليد الضعيف للتفسير، وهذا الأسلوب التفسيري إنما كان مهيلها، لأن المبادئ التداولية تفرض قيودا غير صارمة على السلوك الانساني أقل مما توجبه قواعد النحو : إذ قدرتها التنبؤية لا تكون إلا على معنى الاحتمال، وبعبارة أخرى إنها تجيب عن السؤال (لماذا) على وجه يجاوز غايات النظريات النحوية الصورية، فهي تفسر بأن س تقع حاصلة أكثر مما تقع ص، لأن ، س أكثر اتفاقا مع الطريقة التي تعمل بها اللغة كنظام تواصلي. وينبغي أن يترك التفسير الصوري دائما بعض الشيء غير مفسر، وهنا إذا أتيح تفسير وظيفي، لم يكن لنا أن نتردد في استعماله. وليسمح لنا بأن نضيف بأن غلبة المقاربة الصورية لدراسة اللغة إلى الوقت الحاضر كانت قد أدت إلى محاولات غير موفقة، لكونها جعلت الظواهر التداولية مدرجة في نظريات النحو (انظر 3 .5) وهنا فإن النزعة الوظيفية أمكن أن تدخل لتصحيح الميزان الذي مال لصالح الصورية.

2.3 - ضروب التنوع البيولوجي والسيكولوجي والاجتماعي للوظيفية

ما المقصود بالتفسير الوظيفي ؟ إنه تفسير يقصد به علة أو سبب كون ظاهرة ما قد وقعت، فيدل عليها ببيان ما هو اسهامها في نظام متسع قد يكون هو ذاته فرعا من النظام. وكلما تعلق الأمر باللغة كانت النظرية الوظيفية هي التي تحدد اللغة كأسلوب للتواصل. وإذن تختص ببيان كيف تعمل اللغة داخل أنظمة واسعة من المجتمع الإنساني. وأيضا

فإن الحديث عن الأغراض والأهداف والغايات، والتصاميم إنما تقتضي لها الوظيفة. وعندما نتحدث عن قوى فعل الكلام أو عن الدلالات باعتبار المقاصد، كما هو متعارف بين الفلاسفة - ولنرجع إلى جرايس Gris 19757 وسيرل Searle 1969 : 42 - 50 أو باعتبار الغايات (كما أفعل أنا هنا ونجاحه في 2.5.2) فإننا نتعاطى التفسير الوظيفي.

وعند مناقشة خواص اللغة، يكون من الأفضل أن نستعمل حد (الوظيفة)، لأنه يترك الباب مفتوحا لبيان كيف يكون مدى تحقيق الغايات ناتجا عن أحوال شعور الفرد أو فيما يعنينا هنا، سواء أكانت الغاية من شأن الفرد والجماعة أو من شأن النوع.

وبالضبط فإن الوظيفة هي مشكلة، لأنها تبدو مقتضية لتفسير غير تجريبي، وغائي. وقد يوجد استثناء أساسي لذلك : إذ في البيولوجيا، قد يخول إلينا أن نستعمل التفسيرات الوظيفية في سياق علمي، على أساس نظرية الانتخاب الطبيعي. وقد بين داروين : «أنه من الممكن أن ترد النزعة الغائية إلى العلية (بوبر 1972 : 267). وسأذهب إلى أبعد من ذلك بتخطيط كيف أن مثل هذا يمكن أن يتم أيضا بالنسبة للنزعة الوظيفية اللسانية متبعين في هذا الغرض ابيستمولوجيا التطورية عند بوبر (1976 : 106)، هي ونظريته الوظيفية للغة (1972 [1963] : 134-5، 1972 : 119-22).

وتفسر النظرية التطورية السبب الذي من أجله تنقرض الأنواع من خلال التهديد بإزالة سلالتها الأقل نجاحا إلى أن تتكيف قليلا أو كثيرا مع بيئتها، وعلى نحو ذلك فإن نظام التواصل الحيواني يكون ناجحا بالمعنى البيولوجي ؛ كلما ترقى بقاء النوع الذي يستعمله . ألا أن هذه الوظيفة البيولوجية لاتذهب بنا بعيدا مع اللغة الإنسانية ؛ فمع أن قدرة استعمال اللغة، هي بدون شك وإلى مدى بعيد، موروثة في السلالة ؛ فإن السلوك اللساني ذاته هو شيء يتعلمه كل فرد، ثم تنقله الثقافة مع ماتنقله. وتشترط أنواع أخرى من التفسير الوظيفي - السيكولوجي والاجتماعي في اعتبار نجاح التطور في نماذج السلوك الإنساني وتعقيده في الفرد والجماعة.

وقد تساعد هنا نظرية بوبر الابيستمولوجية عن العوالم الثلاثة. ذلك أنه قد ناقش (106 :1972)، بأن العوالم الثلاثة التي نوردها هنا هي مجالات متمايزة عن المعرفة الإنسانية : وأولها عالم الموضوعات الفيزيائية أو الأحوال الفيزيائية وثانيها عالم أحوال الشعور أو الأحوال الذهنية أو ربما الاستعدادات السلوكية للفعل. وثالثهما عالم المحتويات الموضوعية للفكر، وبخاصة العلمي منه، والمعاني الشعرية والأعمال الفنية.

والهم الرئيسي عند كارل بوبر هو تبرير وجود (عالم ثالث) (المقصود الموضوعات) معرفة (بدون ذات عارفة)، ويتضمن هذا بيان كيف أن اللغة ذاتها قد تكون حاصلة على قناة بموجبها يصير المستوى البيولوجي للتطور قاعدة وأساسا لأسرع وأقوى أنواع التطور أعني تطور المعرفة (إذ نقدرنا الصياغة اللسانية للنظريات على أن ننتقدها، وأن نزيدها من غير أن نزيل السلالة التي حملتها) (70 - 1972) والجزء الجوهري من هذا التفسير يفترض أو يسلم بالتقدم من أدنى الوظائف إلى أعلاها في تطوير اللغة الإنسانية.

وعلى حين أن الوظائف التعبيرية والإشارية في معظم الاتساق التواصلية البدائية للغة قد تكون بلغت مستوى أرقى [(مما يقابل الوظيفة التفاعلية القائمة على تخاطب الأشخاص فيما بينهم باستعمال لغة إنسانية، كما يبين هذا التصنيف المقلوب الترتيب الأبجدي في الشكل 3. 1 الآتي :

د - الوظيفة الحجاجية : (استعمال اللغة لتقديم وتقويم الحجج والتفسيرات).

↑

ج - الوظيفة الوصفية : (استعمال اللغة لوصف الأشياء الموجودة في العالم الخارجي).

↑

ب - الوظيفة الإشارية : (استعمال اللغة لتبليغ الخبر والمعلومة عن الأحوال الداخلية لأفراد آخرين).

↑

أ - الوظيفة التعبيرية : (استعمال لغة معبرة عن الأحوال الداخلية)]،

(شكل 3 .1)

فإن كارل بوبر كان ينسب التطور المتسارع للمعرفة (إلى التقدم البيولوجي الهائل لابتكار لغة قادرة على الوصف والحجاج)، والأطوار الوظيفية لتطوير اللغة من التواصل غير اللساني يمكن أن يمثل لها كما بينا في الشكل السابق 1.3 (مع أن كارل بوبر لم يقم هو نفسه بوضع ترتيب دقيق للوظائف المذكورة).

وتشكل هذه الوظائف نوعا من التراتبية من أجل أن الوظيفة العليا ينبغي أن تتواجد مع سائر الوظائف السفلي غيرها في حين أن الوظيفة السفلي لا تقتضي بالضرورة وجود الوظائف العليا. غير أنه قد توجد كذلك تغذية راجعة Feed back من أعلى الوظائف إلى أسفلها لكون أن النظام التواصلي، كلما تقدم إلى الوظائف العليا، كلما ارتفعت هذه الوظائف محدثة سلوكا أشد تطورا وتعقيدا على المستويات الدنيا. مثلا، إن كل لغة قائمة على الوصف قد تسمح لكل أحد بأن يصف أحواله الداخلية ومن ثم

يعبر عنها بأوضح مما يمكن أن يعبر عنها بشيء آخر. وأستطيع أن أضيف بأن هذه التراتبية يمكن أن يسلم بها لا من جهة النشوء النوعي في التطور اللساني للسلالة الإنسانية فحسب، وإنما يسلم لها كذلك من جهة الوجود الانطولوجي في نمو الطفل. وفي فلسفة العلوم عند كارل بوبر، فإن تطور النظريات يكون مشابها (من خلا الوظيفة الحجاجية للغة)، على مستوى أعلى للعالم الثالث، لمبدأ دراوين في الانتخاب الطبيعي الذي يجري به العمل في التطور البيولوجي داخل عالم الظواهر الفيزيائية.

والسؤال الذي يحتاج بوبر أن يجيب عنه هو : كيف تحدث (القفزات) التطورية من مستوى أولي إلى مستوى أعلى منه ؟ ولقد قدم التوضيح التالي : وهو كيف أن اللغة وأشكالا أخرى تتعلم، مما هي عبارة عن إنتاجات مفيدة مجتمعيا للسلوك، يمكن أن تنشأ عن أسباب غير مقصود فيقول :

[كيف ينشأ طريق للحيوان في الغابة ؟ فبعض الحيوانات تخترق التفاف الاعشاب النابتة تحت أشجار الغابة لتحصل على موارد رزقها ؛ وبعضها يجد الطريق ممهدا فتستعمله وهكذا يتسع ويحسن بالاستعمال. ولم يكن هذا الطريق ممهدا له ولا مخططا له نتيجة غير مقصودة كحاجة ضرورية لسهولة أو سرعتها. وهذه هي الكيفية التي تشق بها الطريق في الأصل - ولربما هذا ما يفعله البشر أنفسهم - وأيضا هذه هي الكيفية التي تحدث معها اللغة، وأية مؤسسة أخرى مما تحصل به فائدتهما. وكذلك هي الكيفية التي يمكن أن يلزم عن وجودهما وتطورهما لمنفعتهما. فاللغة وسائر المؤسسات لم يخطط لهما ولا قصد إليهما، ولربما لم تكن الحاجة داعية إليهما قبل دخولهما في الوجود. إلا أنهما تحصلان وتخلقان حاجات جديدة بل مجموعة جديدة من الأهداف : فالبنية الها دقة للحيوانات أو للإنسان ليست «شيئا معطى»، وإنما تتطور بمعونة نوع من التغذية الراجعة للآلية الميكانيكية، خارجا عن الأهداف الأولى وخارجا عن النتائج التي كانت متجهة إليها أو لم تكن متجهة نحوها]. بوبر 1972 -177).

ويمكن أن يعرض الشبيه اللساني التالي : فالسلوك التعبيري عند الوليد الحديث (مثلا الصراخ) يحدث رد الفعل التعزيزي من جانب الأم :إلا أنه ليس من الواضح عند أية فترة تصبح فيها أنماط السلوك غير المقصودة ذات دلالات مقصودة في بدايتها الأولية، ومن ثم مقاصد كاملة الصياغة، معجلة دور تواصل الوليد من مرحلة التعبير غير الإرادية إلى مرحلة الإشارة الارادية، إلى مرحلة الإشارة الارادية المعتمدة (2).

ولا يدعي كارل بوبر بأن عوالمه الثلاثة أو وظائفه اللسانية الأربعة جامعة مانعة. ولذا فإني لا أعتقد أني أعارض إطار منهجه، باقتراحي أن أوسع عوالمه هذه إلى أربعة عوالم، والحلقة المفقودة في الابيستمولوجيا التطورية عند بوبر هي عالم الوقائع الاجتماعية، (أو ما يسميه سيرل [الوقائع المؤسساتية]) الحاصل بين عالمه الثاني (الذاتي)، وعالمه الثالث الموضوعي. ذلك أن العالم الثالث، عند بوبر يصبح في هذا التعريف (عالما رابعا) كما هو موضح في الجدول (3. 1).

والآن فإن العوالم الأربعة ترقى عن طريق الترتيب الطبيعي لنشوئها إلى العالم الموضوعي للوقائع ؛ وعند بوبر فإن الوظائف الأربعة للغة توفر وسائل الانتقال التي وفقا لها يمكن أن يتولد عالم من آخر. إذ يجوز أن تتطور الوظيفة التعبيرية للسلوك في عالم مادي محض، كعلامة على حالة بيولوجية، مثلا خفقان طائر بجناحيه كأمارة على الانذار بالخطر. إلا أن هذه الأمارة كلما أعيد تفسيرها كعلامة تعبيرية عن حالة داخلية لفرد، كلما كانت لنا وسيلة للاقتراب من عالم التجربة الذاتية. وقد يجوز أن يكون هذا الحدث واحدا بعينيه، إلا أن تفسيره بكونه ممثلا لحالة داخلية أو لاستعداد الحيوان، يكشف عن عالم جديد من الإمكانات. وتسلمنا الخطوة الثانية في سلم التواصل من عالم سيكولوجي إلى عالم الظواهر الاجتماعية، فنحن نعامل الحيوانات الأليفة كما لو كانت تتواصل على نحو معبر، عندما تبدو عليها علامات الجوع، والتأثير والألم... إلا أنه في فترة غير محددة، يمكن أن تكون هذه الحيوانات ذاتها قد جعلت تفرض علينا، عن طريق القيام بإعادة التأويل والتفسير، ما يشبه أن يكون «إشارة» لنا دالة على خبر أحوالها الداخلية. وهكذا نتصرف في جهة مقصودة كطريق تواصلي. وعندما تحصل هذه الخطوة، يكون الدخول قد تم إلى عالم الموضوعات المجتمعية، وإلى الأحوال والأحداث. وليس هذا عالما ذاتيا قط، وإنما هو عالم متداخل الذوات ؛ إذ لكونه ثلاثيا أنجزه أكثر من ملاحظ. فهو ينشئ موقعا لموضوع مشاهد حتى يمكن لعديد من أفراد نفس الطائفة الاجتماعية، أن يؤيد كل واحد منهم على نحو من التآزر معنى بعض الظواهر التي توجد خارجا عنهم. ويمكن، على أساس مثل هذه القيم التواصلية المثبتة، أن تنشأ المؤسسات الاجتماعية، مثل التملك والملكية والزواج والحقوق والوجبات. ولايمكن أن توجد «هذه الوقائع المؤسساتية» خارج عالم ينبغي أن توطد فيه الوظيفة (الإشارية) واقعا وراء الفرد والتداخل الذاتي لعالم الواقع الاجتماعي يصير بدوره

والكذب لايمكن أن توجد خارجا عن العالم الاجتماعي الذي يشترك فيه الأفراد ويقارنون ضروب وصفهم للواقع.

	العالم 1	العالم 2	العالم 2	العالم 4
أ- المساكنون في هذه العوالم هم	الموضوعات المادية (ومنها البيولوجية والأحوال)	موضوعات ذهنية (ذاتيه) وأحواله	موضوعات اجتماعية وأحوال	وقائع موضوعية في استقلال عن موضوعات مخصوصة عن التكرار والمجتمع.
ب- الوظائف التواصلية	التعبيرية	إشارية	وصفية	حجاجية (واصفة)
ج- النقل التاريخي وتراكم المعلومة	وراثية	تعلمية	نقل ثقافي	نقل لساني (نصوص)
د- وحدة النقل	النوع وغيره	الفرد	المجتمع، القبيلة، الثقافة	الجماعة اللسانية
هـ- التكيف مع البيئة عن طريق	الانتخاب الطبيعي	الإشتراط	التقدم التقني والمجتمعي	الخطأ والصواب بواسطة الحجة (منهاج علمي)

(جدول 1. 3)

والعالم الأخير، وهو عالم موضوعي (ممثل له بالعالم 4) يمكن بدوره أن يفسر كتطور خارج عن الوظيفة الوصفية للغة، وأن تعتبر الأوصاف المعنوية للعالم شيئا ماديا Hypostatization من خلال الأداء الوصفي للغة يمكن أن يفضي بسهولة إلى إعادة تفسيرها لأجله ؛ ووفقا له تكون مناسبة (قيمة الصدق)، (والكذب) محكوما بها لا عن طريق وسائل مباشرة (أعني مقارنة وصفها مع الواقع الذي يراد وصفه) بل عن طريق وسائل غير مباشر (وهي الحكم يقيمه الصدق على أساس الاستدلال والحجة)

وحينما يتم القيام بهذه الخطوة، فنحن نستطيع أن نسلم بوجود وقائع تكون مستقلة عن ملاحظات الأفراد أو حتى عن جماعات الأفراد.

وهذا الاعتبار لتطور وظائف اللغة يمكن أن يلاحظ بسهولة في نمو لغة الأطفال، ولكن لايمكن أن يلاحظ في المعنى التطوري ؛ ومعرفتنا بأصل اللغة وتطورها محدودة إلى درجة كبيرة بهذه الفترة الحديثة والقصيرة جدا من تطور الإنسانية التي يوجد لدينا عنها تسجيلات تاريخية، وحتى في هذه الحال، ربما لايكون من غير المعقول أن نفترض بأن الوظيفة الحجاجية للغة لم تطور امكانيتها الكاملة إلا حين ابتكار الكتابة. إذ بدون وسائل المعلومات اللسانية المدونة مما مكن المتكلمين والمخاطبين أن يتفرقوا مشتتين في المكان والزمان، كان من الصعب أن نتصور وجود (معرفة موضوعية) في المعنى الذي يعتبره كارل بوبر، أي معرفة توجد مستقلة عن العارف، وأمثلة بوبر عن مثل هذه المعرفة (مثل المعرفة الرياضية، المحتفظ بها في المكتبات، والمعرفة العلمية)، تفترض كلها الكتابة كوسيط.

وتبين الأسطر : ج، د، هـ، من الجدول 1. 3 كيف أنه توجد نظائر للتكيف الوظيفي على مستويات العوالم الأربعة، في كل واحد منها يمكن أن نلاحظ مبدأ التكيف بواسطة (نظام ما) مع محيطه من خلال نقل المعلومات. وفي المجال البيولوجي تمر المعلومة من الوجهة الجينية الوراثية من جيل لآخر، وتكون وحدة الانتقال هنا هي الأنواع. وفي المجال السيكولوجي، فإن الفرد العضو من كل نوع من الأنواع يمكنه أن ينقل المعلومة بذاته على معنى التعلم بواسطة الدعم الإيجابي والسلبي لنماذج السلوكات السابقة. ولايعتبر الانتخاب الطبيعي آلية متخذة في النقل، وإنما نظيرها السيكولوجي في تاريخ حياة الفرد هو الاشراط : إذ هو عملية تكون أنماط السلوك غير الناجحة متروكة، وتتخذ الناجحة منها. وفي المجال الثقافي أو الاجتماعي، تنقل الجماعية (التي قد تكون طائفة صغيرة كالقبيلة أو جماعة كبيرة كالحضارة) المعلومة إلى الجيل الجديد من خلال أحداث تثقيف أفرادها الجدد تثقيفا من الخارج. وبهذه الطريقة يصح أن يقال عن مجتمع ما إنه كله يتعلم من تجربة الأجيال السابقة.

وفي حقل التكنولوجيا مثلا، يمكن أن يتجنب الجيل الحاضر ضرورة ابتكار العجلة مرة ثانية أو أن يكرر المحاولات الفاشلة للطيران مما باشره الطيارون الرواد في القرن التاسع عشر، وأخيرا فإن النموذج المثالي ذاته للتقدم من خلال إزالة الأخطاء قد احتفظ به في

نطاق المعاني ؛ كما هو موضح على نحو بارز في المنهاج الافتراضي – الاستنباطي للعلم وكما يقول بوبر «نحن نستطيع في هذا العالم أن نقوم باكتشافات نظرية على نحو ما نصنع في الاكتشافات الجغرافية في العالم 1. مثلا قد نكتشف الاعداد الأولية ومسألة أو قليد، وهي ما إذا كانت متتالية الاعداد الأولية غير متناهية قد تنشأ كنتيجة (1974) وكل هذه الانجازات راجعة في معظمها إلى أن الإنسان، وهو حيوان متكلم، ينقل ثمرات التجربة عن طريق اللغة.

والنظام التراتبي للعوالم عند بوبر تكمن أهميته في أنه ينبهنا كي نفهم ما نحن فاعلوه عندما ندرس اللسانيات.

ولما كان العالم الرابع تندمج فيه العوالم الثلاثة الأخرى، فإن العلم يمكنه أن يصنف دراسة الواقع الفيزيائي والسيكولوجي والاجتماعي، «حينئذ يطرح السؤال : ما نوع العالم الذي ندرسه عندما ندرس اللغة ؟ إنه توجد تراتبية ؛ نمّاط النظرية اللسانية، تقابل العوالم الأربعة. والنمط الأساسي الذي يعالج اللغة كموضوع مادي (فيزيائي)، محض أي باعتباره منتميا إلى العالم 1، هو نمط غير كاف تماما، ومن جهة أخرى، كنا قد لاحظنا في الصفحات الأولى من هذا الكتاب بأن هذه النظرة ليست كلية ؛ فلقد كانت البنيوية التي جاءت بعد بلومفيلد معتبرة اللسانيات، على الأقل من جهة طموحها، كأنها علم فيزيائي، ونظرية النمط الثاني التي تعالج اللغة كظواهر عقلية هي من النوع الذي يدافع عنه تشومسكي، وأتباعه من مدرسة النحو التوليدي، وعيب هذه النظرية هو أنها لاتستطيع أن تتناول الأحداث المجتمعية المتعلقة باللغة، وأكبر عيوبها يوجد في نتيجتها، وهي أنها لاتستطيع أن تعمم الأوصاف اللسانية وراء الكفاية اللغوية للفرد. وهذه الصعوبة يخفيها تشومسكي بادعائه أنه يتعامل مع المعرفة (بكونها فطرية موجودة على نحو مثالي عند المتكلم – المستمع)، وهذه فكرة مجردة ورواية متخيلة عن الفرد.

وتعالج نظرية النوع الثالث اللغة كظاهرة مجتمعية وأمثلة هذه النظريات توجد لكل من دي سوسير، وفيرث وهاليدي، إلا أن تصور دي سوسير للغة كمؤسسة اجتماعية توجد في استقلال عن أي عضو من أعضاء الجماعة اللسانية، هو تصور يقع في منتصف الطريق نحو نظرية نمط الرابع والأخير الذي ينظر إلى اللغة كأمر مستقل، متأصل في العالم الرابع – وهو عالم المعرفة الموضوعية. هذا التصور يعطي لملاحظة دي سوسير قيمة بأن اللغة «أمر خارج عن الفرد الذي لايمكنه أن يبتكرها أو يغير منها شيئا من تلقاء ذاته» (دي سوسير من

طبعة 1959) وكما أن المعرفة في أمثلة بوبر المتضمنة في الكتب، والجداول اللوغاريتمية يمكن أن توجد خارج المعرفة الذاتية، لأي كائن انساني حي، كذلك فإن اللغة توجد مستقلة عن الجماعة المتكلمة التي تنتمي إليها، مثلا إن وجود اللغة اللاتينية لايتعلق بمن تبقى من جماعة المتكلمين اللاتينين وفضلا عن ذلك فقد توجد اللغة حتى ولو لم يبق من يتحدث بها، ويقرأها ويفهمها، ومع أن هذا كلام يبدو وفي الظاهر خلفا في القول، فإنه لاشيء أغرب من القول بأن لغة أهل تروسيكا الإيطالية القديمة لاتزال موجودة، حتى وإن كانت في الوقت الحاضر لايعرف أحد في العالم عنها شيئا. وفي الحقيقة قد لايكون صحيحا أن نأخذ بالرأي المضاد وندعي أنه عندما انقرضت جماعة المتكلمين من أهل تروسكا كانت لغتهم قد انقطعت عن الوجود تبعا لذلك. لأنه إذا فك رموز كتابتها العلماء في عشر سنوات، فلن يكون انجازهم ابتكارا للغة وإنما هو إعادة اكتشافها. وبهذا المعنى فإن اللغات توجد في عالم مستقل لايمكن أن يرد إلى العالم 3 للظواهر الاجتماعية ولا إلى العالم 2 للظواهر الذهنية، ولا إلى العالم 1 للظواهر الفيزيائية. ولذلك فإني أقترح بأن نظرية لسانية، متى وقع اعتبارها على وجه خصوص، كانت نظرية 4 حول ظاهرة العالم 4. وهذا الموقف وإن لم يتخذه تشومسكي صراحة. فقد تبناه تلميحا، عندما ناقش بأن كفاية النحو (مثلا عندما قدم الحد الفاصل بين الجمل النحوية وغير النحوية) يمكن أن تحقق وتمحص مباشرة حدوس المتكلمين في لغة الأم. وفي الحقيقة يصح أن نحتج ضد النظرية المتزنة الأرثودوكسية للإثبات الاختباري الأمبيريقي بأن المعرفة اللسانية هي معرفة عامة، لأن المتكلمين بلغة الأم الأصليين باشتراكهم في اللغة يقتسمون كذلك المعرفة اللسانية الضمنية. ومع أن ما نقوم به نحن من ضروب الاستبطان على نحو خاص، فإن المعلومات التي نحصل عليها منه قد تكون عامة وموضوعية، وقابلة للاثبات عن طريق ضروب الاستبطان عند عامة الناس (وهذا لايعني أن ما تنقله الحدوس يكون دائما واضحا وخاليا من الخطأ). والموقف العقلي عند تشومسكي كان يمكن الدفاع عنه، لو كان قد ادعى كما يظهر من اعتقاده بأن الأحكام الذاتية والخصوصية عند المتكلم باللغة الأم هي الأساس في تحديد الكفاية النحوية (3) وقد يكون موقف تشومسكي في الممارسة أكثر واقعية. وفي الحقيقة فإن جميع اللسانيين، ومن ضمنهم دي سوسير وتشومسكي، ممن جعلوا اللغة نظاما مجردا عن الأفراد المتكلمين والمخاطبين، واعتبروها محل دراستهم، كانوا قد اختاروا بدون علم منهم موقف العالم 4.

والتداولية لتبين لنا أن النحو هو ظاهرة محلها «العالم 4» ؛ وأن اللسانيات هي علم فريد من بين العلوم من جهة أنها تقصد إلى أن تقدم تفسيرا للعالم 4 وظواهره (وهذه الخاصية الانعكاسية المميزة للسانيات يمكن أن تتعدى إلى تفسير الصعوبات الغريبة لهذا الفرع من العلوم. ومن ناحية أخرى فإن التداولية تتناول العلاقات بين اللغة كظاهرة (مجتمعية) من العالم 3.

وعلى هذا إن كان النحو يدرس اللغة كشيء في ذاته فهو يحاول أن يقدم تفسيرات صورية. أما التداولية، فهي إن كانت تدرس اللغة في علاقتها بالمجتمع ككل في العالم 3 فهي تنزع إلى وجهة نظر وظيفية.

إلا أن تراتبية العوالم ليست متعلقة من وجه واحد، لأن الشرط الأساسي هو أن تؤول المستويات العليا كما لو كانت متحققة في ظواهر المستوى الأدنى، وكما لو كانت من الوجهة التاريخية الدياكرونية تحت تأثيرها، وأيضا من الطلب الأساسي أن المستويات الدنيا ينبغي أن تؤول وأن ترد على ضوء كيف أن اللغة تتفاعل مع أعم المجالات العقلية والمجتمعية. وهنا وبالرغم من صحة المسلمة، فنحن لا نعترف بأن التفسيرات الوظيفية تقوم بدور مهم في النحو فقط، وإنما تقوم التفسيرات الصورية بدور هام في التداولية كذلك.

3.3- الوظائف الصورية، والعلائقية الشخصية والتناصية للغة.

ومن الوظائف اللغوية الأربعة عند كارل بوبر، أنتقل إلى وظائف هاليدي التي تظهر شبها كبيرا عندهما، غير أنه بينما يعالج هاليدي جميع الوظائف كأنها حقيقة وداخلية بالنسبة للنحو، فإني أؤولها على نحو مختلف.

- مس 7 : إن النحو تصوري ideational، والتداولية قائمة على العلاقة بين الأشخاص وعلى التناص. ونسوق الوظائف الثلاثة عند هاليدي (1970، 1973) :

أ- الوظيفة الصورية : تعمل اللغة كوسيلة لنقل وتأويل تجربة العالم (وهذه الوظيفة تنقسم إلى فرعين : تجريبية ومنطقية

ب- وظيفة ربط العلاقة بين الأشخاص : تقوم اللغة بدور التعبير عن المواقف الشخصية والتأثير على اتجاهات سلوك المخاطب.

ج- الوظيفة التناصية : تؤدي وظيفة بناء النص أي حال وقوع اللغة مكتوبة ومتكلما بها.

وتتضمن الوظيفتان (أ) و (ب) الوظائف الأربعة عند بوبر كما يأتي : ذلك أن الوظيفة التصورية أو ترتيب المعاني في الذهن هي مزيج من الوظيفتين اللتين يسميهما هاليدي التجريبية والمنطقية واللتين تقابلان عند بوبر الوظيفتين الوصفية والحجاجية. والوظيفة العلائقية بين أشخاص تقابل عند بوبر الوظيفتين التعبيرية والإيحائية الإشارية اللتين تتأسسان على وظيفتين مشابهتين لما كان كارل بوهلر Karl Buhler 1934 قد أطلق عليه (وظيفة الإغراء appell و Ausdrück) وقد بين هاليدي بأنه قد وجد أن ليس من الضروري أن نحافظ على هذا التمييز الذي أقامه كل من كارل بوهلر وبوبر وجاكوبسون (1960) بين الوظائف الموجهة نحو أهداف المتكلم والمستمع في عملية التواصل ؛ ويقول : إن الوظيفتين التعبيرية والإيحائية تدمجان في وظيفة فردية للعلاقة بين الأشخاص. ومن أجل أهداف عملية، فإني متفق مع هاليدي كما أثبت في 4.2 حيث كنت قد أشرت إلى أنه لا داعي لأن أميز بين دلالة المتكلم ودلالة المستمع، والوظيفة الثالثة عند هاليدي، وهي التناصية، يختلف وضعها عن الوظائف الأخرى. وقد وضع لها هاليدي هيأة مخصوصة عرفت باسم (الوظيفة التمكينية). وقال إنها أداة للوظيفتين الأخريتين (143 : 1970، 165) وسأعترض على أنه بالرغم من أن التنظيم أو البنية التناصية للغة تلعب، دورا مهما في عموم التقدير والاعتبار الوظيفي للغة بوجه عام، فمن الضلال أن نسمي الوظيفة التناصية «وظيفة» على الإطلاق. لأن هذا قلب للحقيقة رأساً على عقب، لقولنا إن اللغة وظيفتها إنتاج ما به تحقق ذاتها، فليست وظيفة اللغة أن تنقل ذاتها عن طريق النصوص بل النصوص هي التي من وظيفتها أن تنقل اللغة.

غير أن اختلافي الرئيسي مع هاليدي يخرج به عن رغبته في أن يدمج الوظائف الثلاثة كلها ضمن النحو. وخلافا لذلك فإني أتمسك بأن الوظيفة الصورية تنتمي إلى النحو (الذي ينقل المعاني إلى المستمع خلال تطابق الصوت للمعنى) وأن الوظيفة العلائقية (= المجتمعية) بين الأشخاص، والتناصية كلتيهما تنتميان إلى التداولية. ومن وجهة نظر المتكلم، فإن الخطابة المجتمعية والخطابة التناصية يمكن أن توصف كل واحدة منهما على التوالي (بالقيود على المعلومات المدخلة). (وبالقيود على المعلومات

المخرجة) في النحو. كما هو موضح في (شكل 2.3) ومن جهة نظر المخاطب فإن هذه القيود معكوسة من جهة أن الخطابة التناصية تقيد المعلومات المدخلة، والخطابة المجتمعية (العلائقية) تقيد العلومات المخرجة عند فك رموز العملية. ومع أن هاليدي يلح على أن الوظائف الثلاثة متكافئة الوضع والهيأة ؛ فقد كان عليه أن يتخلى عن إشارة أو إشارتين، باعتبار الأهمية الخاصة للوظيفة الصورية. فبينما كان يتنقص ويستنكر مثلا وجهة النظر العامة القائلة بأن اللغة ناقلة للأفكار، فهو كان يسلم : (بأن الوظيفة الصورية الخاصة بترتيب المعاني في الذهن مكون أساسي للدلالة في النظام اللغوي الذي هو القاعدة في كل استعمال اللغة قل ذلك أو كثر) (38-9 : 1973) ورأيي أنا وهو مناقض لرأيه، يقول بأن النظرة العامة الشعبية للغة صحيحة في جوهرها. لأنها هي الوظيفة الصورية (إذ تتضمن كما ذكرت آنفا الوظائف الوصفية والحجاجية عند بوبر) التي تجعل اللغة الإنسانية هي على ما هي عليه أعني أداة قوة خارقة للعادة، قوة للفكر والتواصل، فلو لم يكن المكون ؛ الصوري، أعني ترتيب المعاني صحيحا، وهذا هو النحو، كان يمكن أن يكون تواصلنا مثل تواصل جماعة القردة، والشامبانزي.

ولقد كنت انتقدت هاليدي في موضع آخر (Leech : 5- 22 : 1980)، لما كنت أعتبره نزعة إلى الإفراط «في التحريات النحوية»، وهوميل يسعى في طلب التفسير النحوي

(شكل 2.3)

(باستخدام القواعد والمقولات النحوية) لكل جهة علائقية بين الأفراد وتناصية للغة. غير أنه من الملاحظ حديثا أن هاليدي (70 - 66 : 1980) قدم مفهوما أكثر مرونة ؛ في عمومه أصبحت معه الوظائف العلائقية أو المجتمعية والتناصية مرتبطة مع أصناف غير منفصلة عن البنية مما يطلق عليها التوزيعية الإيقاعية Prosodic والتعبيرية، كما يلاحظ أيضا أنه قد

أثار الانتباه إلى عامل تشترك فيه الوظائف التناصية والعلائقية - أعني كون هذه الوظائف يوجد لكل واحد منها جهة المتكلم وجهة المخاطب. ويشبه لهذين الاعتبارين، أن يكون هاليدي قد اقترب من مفهوم اللغة التي يصير فيها المكون الصوري نحويا بالمعنى التقليدي (باعتبار يجري على البنيات المركبة، والقواعد والنظم) وباعتبار متمايزا عن المكونات العلائقية بين الأشخاص والتناصية، وهي مكونات متغلغلة في مفهوم التداولية :

1.3.3- أنموذج المعالجة الاجرائية للغة

وحتى أبين كيف تتفق التداولية المتفاعلة العلاقات بين الأشخاص، والتناصية مع وجهة النظر الوظيفية للغة ككل فإني سأرسم في شكل 2.3 تخطيطا حتى أكمله وأمثل عليه أهداف المتكلم والمخاطب عند عملية التواصل (4) وفي الرسم الآتي الذي يبين عملية التواصل اللسانية باستخدام تحليل الوسائل - الغايات (2 . 5 . 1)، فإن الوظائف الثلاثة عند هاليدي تشكل نوعا من التراتبية الأداتية :

في هذا الرسم، 3. 3 ، يكون الفعل اللساني للتواصل (للتلفظ بالعبارة) موصوفا بكونه مشكلا لضرب من التصرف على ثلاث مستويات (أ) تفاعل العلاقات بين

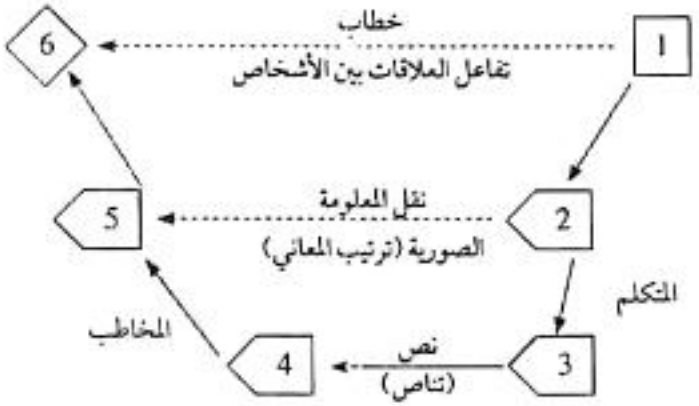

شكل 3. 3

الأشخاص أو خطاب ما (ب) كسلوك صوري أو نقل المعلومة، (ج) كتعامل تناصي أو نص. إلا أن هذه المستويات مرتبة بحيث إن الخطاب يقتضي المعلومة، والمعلومة تقتضي النص. وهنا فإن التلفظ الكلي بالعبارة يمكن أن يوصف كما يلي :

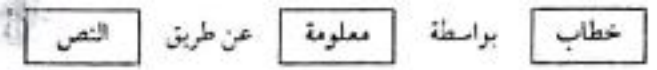

فالخطاب هو تصرف وتعامل كلي، إذا نظر إليه كمحاولة لنقل قوة فعل الكلام المخصوص إلى المستمع، والغاية التي يوجد لها المتكلم في منزله (1) يتم استيفاؤها، كلما كانت قوة الخطاب مفهومة للمستمع. ويدل على نجاح هذه النتيجة بحصول الحالة النهائية (6). (وقد فضلت لفظ الخطاب على فعل الكلام أو قوة فعل الكلام، لأنه أنسب لفظا للتصرف الكلي). إلا أن الخطاب يوحي بأن مجال النشاط يشمل في الواقع متوالية أفعال الكلام، غير أني أود، قصدا ألا أحصر قيمة الشكل 3.3 بالإشارة إلى أنه ينطبق فقط على ضروب التلفظ الفردية. ومن جهة أخرى فإني لا أريد أن أشرع في مسائل خاصة بتحليل اتصال الخطاب - لأن هذه مهمة يحسن أن نترك لمحللي الخطاب - كما سنرى.

وحتى تتم الغاية المشار إليها برقم (6) في الرسم فإن المتكلم ينبغي أن يختار معنى ما (أو محتوى صوريا) ينقل القوة المقصودة . وهذه المرحلة (1 - 2) من الرسم 3. 3) هي التي يفرض فيها تفاعل العلاقات بين الأفراد . ومن ضمنها مبدأ التعاون، ومبدأ السماحة والخلق، (مما يوضع قيودا على المعلومات المدخلة). ولو فرضنا أن المعلومة نقلت صحيحة إلى المخاطب ؛ فإنه يتعين عليه أن يفحص المرحلة الموازية (5 - 6) بحثا عن فعل الكلام، والمعلومة ذاتها ينبغي أن تصاغ في رمز (مرحلة 2 - 3)، من الوجهة التركيبية النحوية، ومن الوجهة الفونولوجية (أو تسجل على قرص)، وتدون في نص يكون عبارة عن تصرف لساني في شكل مادي راهن (إما مسموعا أو مرئيا) وهذه المرحلة (3 - 4) تسبق العلمية المقابلة لفك رمز النص وإدراجه في شكله كمعلومة - مرحلة 4 - 5)، ومرحلة الرمز أو التحويل إلى رموز (2 - 3) هي أساسا عملية نحوية لتطبيق المعنى على قيم المعلومة المخرجة المناسبة ؛ كما هو موضح في شكل (3 - 2) غير أنه قد تباشر تحت توجيه مبادئ خطابة التناص التي تعين على تحديد الشكل الاسلوبي للنص من جهة تقطعية وترتيبية... والخطابة التناصية مثلها مثل خطابة تفاعل العلاقات بين الأشخاص، إنما تتأسس على تعاون المتكلم- المخاطب مما يكون فيه (حسن أداء) النطق بالعبارة من الوجهة التناصية أحد ما يسبق ويسهل مهمة فك الرمز ؛ وإيجاد معنى النص لدى المستمع، وأيضا فإن قيود الخطابة التناصية تجري على مرحلة (4 - 5) التي تشمل وتمثل فك ترميز النص، من جانب المستمع مبينا قدرته الفونولوجية والتركيبية والسيمانطيقية ؛ فمن وجهة نظر المستمع، تتخذ القيود شكل توقعات من شأنها أنها

متى استوفيت سهل معها عملية فك الترميز. مثلا قد يشعر المخاطب بكونه مأذونا له أن يتوقع بأن المتكلم سيراعي قيود نظم الكلام العادي، وسيتجنب الابهام والغموض، وغالبا ما تخيب هذه التوقعات الظن في التحاور. فقد يواجه المتكلم مسألة تأني تصور التلفظ تخطيطا وإنجاز العبارة في ذات الوقت، وهذا سبب غير مقصود لعوامل كثيرة (لعدم فصاحة اللسان العادية من نحو البدايات غير الموفقة وخلط التراكيب وعيوبا أخرى نحوية وتناصية). وإنتاج نص جيد الأداء والسبك هو أن تنسق عددا معينا من المهارات المعقدة وليس عجبا إن أدى الفشل، عند انجاز هذه المهارات في غالب الأحوال، إلى عدم مطابقة التلفظ وعدم ملاءمته للوجه الخطابي. ولهذا السبب فإنه في اللغة المكتوبة، (حيث يكون تصور المعنى والانجاز النهائي منفصلين في الزمان) يمكن أن يراعى إجراء التناص الخطابي على نحو أكثر مباشرة.

وينبغي أن نلاحظ أن الشكل 3.3 بإظهاره النموذج الوظيفي للغة، يقدم كذلك مثالا إجرائيا، توضح فيه مراحل الإنتاج اللساني والتأويل بتسلسل الوسائل والغايات. ولا يضر في شيء أن يبين النموذج على هذا النحو، مادمنا نتذكر أنه ليس من الضروري أن أستدل (من الوسائل ←الغايات) إلى (قبل←بعد)، وكمحاولة لتقديم عملية الإجراء اللساني في زمن حقيقي، فقد يجوز أن يعجز الشكلان 3. 2، وكذلك 3. 2، عن القيام بذلك الاستدلال على نحو واضح. فقد يوحي الرسم 3.2 بأننا نعالج من الناحية السيمانيطيقية خطابا في كليته قبل أن أشرع في وضع ترميز لتركيبته النحوي، كما يوحي بأننا نعالجه من جهة التركيب النحوي في كليته قبل أن نشرع في التكلم أعني في المعالجة الفونولوجية. لكن تدل البنية السيكولسانية على أنه في كلتا الحالتين أو العمليتين : عملية ترميز التلفظ بالعبارة وفك ترميزها، غالبا ما يكون اختلاف مستويات المعالجة اللسانية، ولربما على شكل نمطي، جاريا تناول عملياته على التآني (6) وكذلك وبالمثل فإن الشكل 3.3 يمكن أن يوحي بأننا نصمم ونزور في أنفسنا التلفظ بالعبارة كخطاب قبل أن نتناول ترميزها كنص. غير أننا نريد مرة أخرى أن نقول : إنها تجربة مشتركة في كوننا غالبا ما نفتتح كلامنا من غير أن نتأكد مما نريد أن نقوله على نحو تام، وأننا غالبا ما نغير ونعدل غايات أفعال كلامنا أثناء إلقاء الكلام، ومهما يكن الأمر ؛ فإني أقترح أن يكون نموذج الرسم 3 .3 ذات سمات مقصودة نحتاج أن ننشئها داخل قالب معالجة لغوية. وحتى نجعل نقل هذا القالب أكثر ملائمة، فإنه يتعين أن نعترف بأن النص ذاته هو ظاهرة تنتشر في الزمان،

وان كل المكونات في شكل 3.3 يمكنها هي نفسها ان ينال منها التعاقب الزماني. وإذن فإن الشكل 4.3 الذي توجد فيه المتوالية مدلولا عليها في الزمان بالمتغيرات أ،ب،ح) يعطي أفضل تقدير تقريبي لواقع زمان لغوي - كنموذج للمعالجة.

والنموذج الذي اتخذته هو نموذج (وظيفي) بالمعنى المتداول : لأنه يبين كيف أن العناصر المتنوعة للنحو والخطابة تسهم في (أداء) اللغة خدمة للسلوك المتجة لغاية.

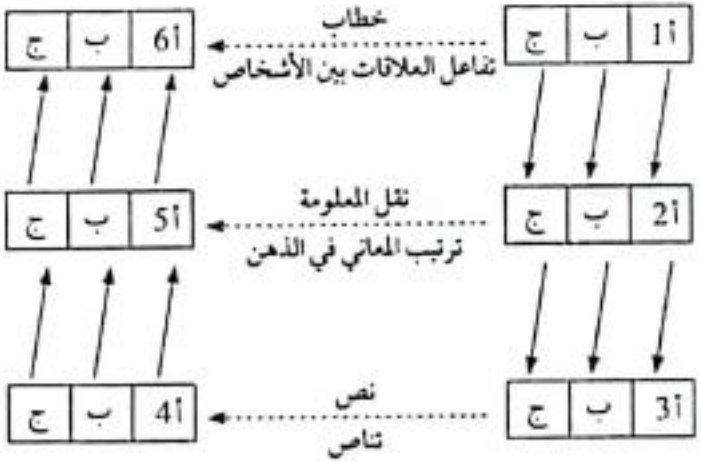

شكل 3 4

وذلك أنه مع أني احتفظت بالحدود وبالمسميات الوظيفية الثلاثة كما هي عند هاليدي، فقد عبرت بالوظيفة عن معنى متجه الغاية مما لم يكن واضحا في استعمال هاليدي لهذا الحد، وإحالة هاليدي إلى «الوظيفة التناصية» للغة، كوظيفة تمكينية قد تصير ذات معنى في هذا الإطار باعتبارها وظائف النص من حيث هي وسائل لنقل المعلومة كما تستخدم المعلومة كوسيلة لنقل قوة الفعل الكلامي للمخاطب المرسل إليه، غير أنه بدل أن نقول مع هاليدي بأن للغة وظيفة تناصية، يكون من الأفضل أن نقول بأن للنص وظيفة لسانية - هي وظيفة قائمة على توصيل المعلومات اللسانية.

وتظهر في هذا النموذج الوظيفة الاجتماعية مرتبة ترتيبا أقل عمومية من كلتا الوظيفتين الأخريتين. إلا أنه يجب أن نميز طريقين تكون فيهما كل وظيفة تابعة للأخرى.. إذ يمكن أن تكون وظيفة أقل من أخرى من تسلسل الأحداث ضمن اطار الوسائل - الغايات (على معنى أن وظيفة ترتيب المعاني في التصور الذهني قد تكون أدنى من تفاعل العلاقات بين الأشخاص). لكن يمكن أيضا أن تكون إحدى الوظائف تابعة بمعنى

أن يكون تطورها أقل تنظيميا أو أقل أهمية في الدلالة على المساهمة في المعنى الكلي، وفي هذه الحالة الأخيرة، فإن الوظيفة التفاعلية للعلاقات بين الأشخاص غالبا ما تكون ولربما عادة ما تكون - تابعة لوظيفة ترتيب المعاني في الذهن، واسهامها في الدلالة على المعنى الكلي، قد يكون كبيرا (في حال أفعال الكلام المباشرة مثلا) ؛ إلا أنها قد تكون أيضا قليلة الأهمية كما في حال استعمالات معرفية دقيقة للغة. وأعم استعمالات (منحرفة عن الموقف) اللغوي - وهي لا يكون فيها دور كبير للتداولية الاجتماعية حتى نقوم به - هو الاستعمال الذي يكون فيه تواصل العالم 4 عن طريقة معرفة موضوعية على نحو راق جدا.

3 . 3 . 2 - مثال توضيحي

وفيما يلي نقدم مثالا بسيطا نعرف به كيف يعمل النموذج المقدم في رسم 3. 3 (وكذلك رسم 4. 3)، ويطبق في الممارسة والموقف الذي اقترح بحثه هو القيام بتناول وجبة غذائية في المطعم.

1 - يريد زبون ما (أو مجموعة من الزبناء) أن يتناول اللحم المفروم.

2- وحتى يصل إلى غايته في رقم 1 يختار المتكلم ما يقوله من كلام، وهو ترتيب معاني هذا الفعل الكلامي الأصلي أي أن الزبون يصيغ القضية : (أود أن تقدم لي لحما مفرومًا) إلا أنه يجب أن نلاحظ بأن المتكلم يمكن أن يصيغ أفعال الكلام بعدة طرق : مثلا يمكن أن يكون مسرفا في الاقتصاد ولكنه جاف. فيقول : (هات لحم مفروم).

وقد يكون مهذبا فيقول : (أرجو أن تهيء لي لحما مفرومًا من فضلك) وقد يكون ذا نزعة تسلطية فيقول : «أيها النادل : أحضر اللحم المفروم» ويتحدد الاختيار بين هذه الصيغ في جزء منها عن طريق الاتساع الذي يتطلبه الموقف من أدب : فاختيار طبق من الطعام في مطعم ما من هذا المنظور يختلف عن اختيار لون آخر من الطعام في حفلة أومأدبة خصوصية.

3 - وحتى ينقل الزبون رسالته، فقد يسوق معلومته كرسالة، ويكون التلفظ بالعبارة خاضعا لنوع من رفع النبر : (أود أن تناولني اللحم المفروم)، ينطقها بالتشديد على النعت (المفروم). (ويجب أن نلاحظ أن المتكلم قد يختار نصوصا أخرى حتى يعبر عن نفس القضية مثلا : إن اللحم المفروم هو ما أريد. وهذا التلفظ الأخير بالعبارة يجوز أن

يكون أقل موافقة وملاءمة مع خطابة التناص. وفضلا عن ذلك قد يخرق قاعدة نهاية الاستراحة على النبر).

4- ثم يسمع المخاطب نص المعلومة.

5- وحينئذ يفك الترميز إلى معلومة (إذا كان نقل هذه المعلومة ناجحا). وهي معلومة لها، نفس المعنى الموجود في أصل 2.

6- وأخيرا يقوم المخاطب بترجمة قوة الرسالة (إذا وفق في نقل الخطاب)، ويفهم على أن المتكلم أعطاه أمرا في أن يحضر له اللحم المفروم، ويكون الأمر غير مباشر نسبيا من جهة أن الزبون المتكلم عبر فقط عن اختياره تاركا إلى المخاطب أن يحقق قصده إلا أن هذه القوة لفعل الكلام إنما تتحدد عن طريق اللزوم الجيد الاثبات والتوكيد.

وتدخل الخطابة ذات التفاعل الاجتماعي في هذا المثال في المراحل 1 - 2 و 5 - 6 من جهة أن المتكلم يعتمد على ما يستنتجه المخاطب من عبارة (الزبون يريد أن يقدم له لحماً مفروماً)، وأن هذا الاستنتاج يتوقف على افتراض المخاطب ؛ وهو أن المتكلم قد راعى مبدأ التعاون والتنظيم ولربما أيضا مبدأ السماحة والاحترام. وقد لا تكون وظيفة خطابة التناص واضحة تمام الوضوح، إلا أنه لبيان الاختيارات التناصية فلنتخيل بأن النادل قد جاء بأطباق الغذاء للمتكلم ورفقته في المطعم، وهنا فإن المتكلم إما أن يقول : (أ) أن طبقي هو لحم مفروم أو (ب) إن اللحم المفروم طبقي وهاتان العباراتان وإن كان لهما معنى واحد فإن التلفظ بهما في هذا المقام ينبغي أن يناسب السياقات المختلفة. و(أ) يناسب ما إذا كان النادل حاول أن يتذكر أي صحن طلبه المتكلم (في مقابل ما طلبه الآخرون)، و(ب) يناسب ما إذا كان النادل حاملا للحم مفروم، ويحاول أن يتذكر من أنه ينبغي أن يقدم له الصحن وبوجه عام فإن (أ) يمكن أن يناسب ما إذا كان الصحن لي (وهو فعل لتحديد المتكلم كمستقبل) معطيا معلومة ما، واللحم المفروم هو خبر جديد في حين أن (ب) يلائم ما إذا كانت المعلومة الجديدة المقدمة قد انقلبت. ويمكن أن يفترض الإنسان في هذا المقام بأن قاعدة نهاية سقوط النبر للاستراحة يجب أن تراعى، وأن كل تلفظ بالعبارة ينبغي أن ينطق به مع بيان علو الصوت أو انخفاضه كما تدل عليه هنا.

أ- طبقي هو لحم مفروم a- Mine is the steak diane

ب - اللحم المفروم لحمي b- The steak Diane is Mine

ولنفرض من جهة أخرى خفض الصوت أو سقوطه قد يوضع على المبتدأ (الموضوع) [مع رفع إضافي على المفعول].

أ - طبقي هو لحم مفروم a' - Mine is the steak Diane

ب - اللحم المفروم لي b' - The steak Diane is mine (7)

وفي هذه الأحوال فإن تنغيم الصوت وتشديده يجب أن يشير إلى قلب العلاقات الجديدة المقدمة كما هو واضحة في (أ) و (ب).

وقد تخرق قاعدة سقوط نهاية النبر، لكن في هذه الحالات ليس من المحتمل إحداث أية صعوبات بعيدة المدى، بالنسبة للمستمع أو المخاطب. وجل ما نستطيع أن نقوله هو أن فك ترميز المهمة يمكن أن يكون إلى أبعد حد أكثر تعقيدا في حالتي : (أ) و (ب) إذا قورنا بحالتي (أ') و (ب'). وهذا المثال يبين كيف أن الخطابة التناصية تلائم عملية التواصل الكلية.

3.3 .3- تداولية التناص

إن تداولية التناص توضحها أساسا القاعدة الوحيدة : وهي قاعدة وقوع نهاية ضغط النبر Maxim of End focus وسأقترح خطاطة لخطابة التناص التي تشبه ما كان قد أخذ به في خطابة العلاقات بين الأشخاص : وتوجد أربعة مبادئ وكل مبدأ منها يمكن أن يتفرع إلى قواعد، وقد أجمل Slobin سلوبين هذه المبادئ كما يلي :

1- كن من الناحية الإنسانية قابلا لتعريض النفع حين التعامل فيما يستقبل من الزمان.

2- كن واضحا.

3- كن سريعا وميسرا.

4- كن فصيح العبارة.

والأسباب التي دفعت سلوبين إلى أن يتخذ هذه المبادئ مسلمات هي إلى حد ما مختلفة عما أقدمه هنا. فلقد احتج بأن هذه القواعد أو المبادئ قد حافظت عليها اللغة نفسها، أكثر مما راعاها مستعملوا اللغة. وهكذا تميل اللغات دائما، تحت شروط التغيير، إلى أن تتبع سبيل التغيير في الجهات التي تحافظ على هذه المبادئ. والأمر على هذا

النزعة التحليلية للغات (الهندو - أوربية) أو اكتساب الطفل للغة أو مسألة استعارة اللغات، وأخذها عن بعضها البعض، أو فحصنا اللغات المبسطة عند المهجنين من أبناء الأجانب في بلدها.

ولا أجد سبيلا للحجاج مع البينة التي يقدمها سلوبين حتى أعارض بأن هذه المبادئ متحققة عمليا في اللغات ذاتها. إذ قد تكون هذه المعارضة متلائمة مع الحالة التي تنظر إلى النحو (كما أشرت إلى ذلك) باعتباره واقعا تحت التأثير الوظيفي للتداولية. غير أن اهتمامي الحالي هو أن أراعي هذه المبادئ عند ممارسة التفضيل الأسلوبي، في الاستعمال اللغوي. وسأشرح مبادئ سلوبين كما يلي.

1 - مبدأ التعريض للخبار عند التداول

يصيغ هذا المبدأ بأن يكون موضوع الطلب مقدما على نحو يجعله في متناول المستمع حتى يفك ترميزه في الوقت المناسب. والخطاب أو موضوع الطلب (في مقابل الرسالة...) يكون في جوهره تخطيطيا ومقيدا بالوقت. ذلك لأننا، أثناء وضع الترميز، غالبا ما نتعرض لاختيارات، منها (أ) كيف نقطع المعلومة أو الرسالة إلى وحدات، ومنها (ب) كيف نعين درجات الغلبة أو التبعية لمختلف أجزاء الرسالة، و (ج) كيف نرتب أجزاء الرسالة كمعلومة. وتكون هذه الأنماط الثلاثة لاتخاذ القرارات مترابطة. مثلا إن نهاية وقوع النبر من العبارة إنما يطبق على الوحدات النغمية، وإذن فإن إجراءها متعلق من الناحية المنطقية بأولية الاختيارات بالنظر إلى تقطيع التلفظ بالعبارة إلى وحدات نغمية. ويقتضي قرار التقطيع البت الحاسم في قرار محل النبر (وأي جزء من الوحدة النغمية ينبغي الإشارة إليه كجزء سائد، متغلب عن طريق بيان مقطع النغمة الذرية)؛ وتقتضي قاعدة نهاية وقوع النبر من الجملة بأن هذا القرار يستلزم بدوره اتخاذ حكم إزاء الترتيب. وأزعم أن قاعدة نهاية وقوع النبر هي قاعدة وظيفية من جهة أنها تسهل فك الترميز الفونولوجي للمعلومة المرسلة والطريقة التي بها تؤدي هذه المهمة ليست واضحة وضوحا كاملا (8) إلا أن كون هذا المبدأ كليا أو شبه عام للغة «Clark و Clark 1977 : 548» يوفر بذلك سببا للاعتقاد في وظيفته.

ويطبق مبدأ التعريض عند التعامل، لا على جهات النص الفونولوجية فقط، بل يطبق كذلك على جهاته التركيبية النحوية والسيمانطيقية. مثلا بالنظر إلى الترتيب التركيبي التي تحدث، على نحو بين، بنية تركيبية نحوية يسبق فيها المكونات (القليلة الأهمية) المكونات (الأهم). ونجد هنا أن خاصية الجملة الانجليزية يسود فيها تفريع جهة اليمين على تفريع جهة اليسار، وكثير من ضروب النقل والتحويل (أعني قاعدة النقل وتبديل محل الضمير وغيره) تستخدم قاعدة نهاية الأهم لضمان أن المكونات المعقدة تحتل نهاية العبارة أو الجملة.

That Simon will resign is on the cards

أما أن يستقيل سيمون فهذا احتمال وارد.

It is on the cards that Simon will resign

إن الاحتمال وارد أن يستقيل سيمون.

ومرة أخرى فإن الصياغة الدقيقة لهذه القاعدة أو السبب الداعي إلى اللجوء إليها ليس واضحا. إلا أنها ترد في بعض هذه الصيغ أو تلك من الانجليزية. والصيغ موضوع (مو)، فعل محمول (مح)، مفعول (مف) : (subject - Verb - object)، SVO، هي صيغ تكاد تكون في سائر اللغات مثيرة للشك (9). ويجب أن نلاحظ أن كلتا القاعدتين، قاعدة نهاية وقوعه النبر، وقاعدة نهاية الأهم من الجملة، وإن كانتا تجريان على مستويات مختلفة عند الترميز (الفونولوجي والتركيبي)، فقد تميلان إلى أن يسند كل منهما الآخر : فقد يتجه المكون المعقد كذلك إلى أن يكون محتويا على أكبر بؤرة وأشملها لمعلومات جديدة. وإذن يجوز أن يكون هناك سببان يحملان على أن نضعه في نهاية الجملة، وموازاة لقاعدة نهاية الأهم، تظهر على المستوى السيمانطيقي، قاعدة نهاية النطاق End-scope وتخبر هذه القاعدة بأن عوامل الإجراء المنطقية، مثل عامل إجراء السلب أو التسوير تسبق ولا تتبع العناصر أو من ضمنها عوامل الإجراء المنطقية) التي تدخل ضمن نطاقها، وتفسر هذه القاعدة القراءات المفضلة لكل من :

1- Every one in the room knows at least two languages

1- كل واحد في الغرفة يعرف على الأقل لغتين.

2- At least two languages are known by evryone in the room

2- على الأقل لغتان يتكلم بهما في الغرفة (10).

والقراءة المفضلة في (1) إذا حولت إلى رموز تكون :

∀س(شخص س وفي الغرفة س) ∃ص ≤ 2 (لغة ص ويعرف س، ص))).

والقراءة المفضلة في (2) إذا ترجمت إلى رموز تكون :

(∃ ≥ 2 (language y and (∀x (persons in room x)

← (know x, y)))

(∃ص ≤ 2(لغة ص و (∀ س (شخص س وفي الغرفة س)←

(يعرف س، ص))).

ومع أنه توجد خلافات عميقة حول تأويلات جمل من هذا القبيل، فإن التفسير الذي يلائم الوقائع هو أن كلتا القراءتين ممكنتان في كل من (1) و (2)، إلا أن القراءة في (1) إذا كان فيها السور الجزئي يوجد داخل نطاق السور الكلي فهي قراءة مفضلة تفضيلا كبيرا في حين أنه في (2)، يتكافأ التفضيل لقراءة انقلب فيها نطاق العلاقات التسويرية. ويمكن أن نعتبر هذا التفضيل كاختيار تداولي ويلزم عن القاعدة المطبقة، وهي قاعدة نهاية الأهم. وكما أن قاعدة نهاية الأهم تعطي الخيار للحيز الأوسع إلى اليمين على مستوى التركيب النحوي، فكذلك تعطي قاعدة نهاية النطاق الخيار للحيز الأوسع من التقويس الهلالي نحو اليمين على مستوى التمثل السيمانطيقي ويمكن أن نخمن بأن قاعدتي نهاية الأهم، ونهاية النطاق يبررهما وجود تشابه القيود على قدرة الذاكرة الأساسية عند تحليلها من اليسار إلى اليمين البنيات التشجيرية.

2 - مبدأ الوضوح

ومن ناحية أخرى يطبق مبدأ الوضوح على مستويات مختلفة من ترميز العبارة. إلا أنه بوجه عام قد ينحل إلى قاعدتين : (أ) قاعدة الشفافية و (ب) قاعة الغموض والإبهام.

(أ)- يجب الاحتفاظ بعلاقة مباشرة وواضحة بين البنية السيمانطيقية والفونولوجية (أي بين المعلومة الرسالة والنص (11).

(ب)- يجب تجنب الغموض والالتباس.

(يمكن أن نرجع في هذا إلى مسألة التداخل بين هاتين القاعدتين ومبدأ جرايس عن الأسلوب في 5.4).

تكون العبارات المتجاورة من الناحية السيمانطيقية متجاورة كذلك من ناحية التركيب.

(12) ولهذا السبب، تنزع البنيات المنفصلة في التركيب إلى أن تحدث مسائل متعلقة بالفهم :

3- The morning came at last when we were due to leave

3- أقبل الصبح أخيرا عندما تعين أن نغادر. إن فصل الجملة المقيدة (عندما تعين أن نغادر) عن صدرها أو جزئها الرئيسي (الصبح) يجعل العلاقة ملتبسة بين الموضوع والمحمول. والشرط الضروري لتجنب اللبس مرتبط على وجه وثيق بالوضوح والإبانة. إلا أنه يكون ذا أهمية في موضعه الحقيقي. مثلا قد يحصل الغموض على وجه ملحوظ مع الضمير المنفصل.

4- If the baby won't drink cold milk, it should be boiled

4- إذا لم يرد الرضيع أن يشرب الحليب البارد فإنه يسخن. ويمكن أن نوسع تفادي الغموض بإدراج، بالابتعاد عن «الطرق غير المهدة» أي ضروب الغموض الراجعة إلى التركيب مما نكون مؤقتة، وتنحل في الجزء الأخير من الجملة (13).

5- Before we started eating the table was absolutely loaded with delicacies.

5- قبل أن نشرع في أن نأكل المائدة مثقلة إطلاقا بما لذ وطاب، ويمكن الاعتراض بأن مثل هذه الحالات لا تؤدي في نهاية الأمر إلى فقدان الوضوح، (وهي أن نقرأ أن بعض الناس كان آكلا المائدة في (5)، وهذه القراءة أقرب ما تكون أن يعبر عنها السياق اللاحق). غير أن نفس الفكرة يمكن أن تقال على سائر ضروب الالتباس والغموض : فالخوف من الابهام ليس هو بأن يتيه المخاطب أولى من أن يختلط عليه الأمر ويعيق تأويله للجملة. وبهذا الاعتبار فإن مبدأ الوضوح يمكن أن ينظر إليه كتابع لمبدأ التعريض للخيار.

3- مبدأ الاقتصاد

يمكن أن ننظر إلى مبدأ الاقتصاد (على معنى السرعة واليسر، والسهولة)، بكونه أصلا قيما لا بالنسبة للمخاطب فقط، وإنما للمتكلم كذلك، فإذا أمكن لأحد من الناس أن يختصر خطابه مع الاحتفاظ بالمعلومة لم ينقصها شيء ولم يدخلها خلل، أمكن أن يتصور انقاص وتقليص مقادر الفترة الزمانية والمجهود المتضمن في ترميز العبارة وفك

ترميزها معا ؛ ومبدأ الاقتصاد، كما يلزم عن هذا الوصف، يكونان في صراع دائم مع مبدأ الوضوح. مثلا على المستوى الفونولوجي، يبيح مبدأ الاقتصاد الحذف والادغام والاختصار وتبسيط طرق التناول، إلا أن الاتساع على ما يبدو، في تفسير (مبدأ) المجهود الأقل على هذا النحو قد يفضي إلى أن يصير الخطاب غير مفهوم. وفي الممارسة، ينبغي أن نوازن بين ربح الوقت والمجهود وبين الحفاظ على البيان. وهذه الموازنة إنما تتوقف، في جزء منها، بكل وضوح، على العوامل السياقية، مثل المسافة المادية الموجودة بين المتكلم والمخاطب وبين إمكان التنبؤ المجتمعي بالمعلومة المرسلة.

وعلى نحو مشابه، فإن مبدأ الاقتصاد على مستوى النظم والتركيب، توجد له قاعدة الاختصار المساعدة التي يمكن بكل بساطة أن يصرح بها كقاعدة (الاختصار حيث ما أمكن ذلك). إلا أن الاختصار لا يمكن أن يطالب به حيث يؤدي إلى الغموض. وطرق التناول والمعالجة التي تدرج هنا تحت عنوان الاختصار في (أ) تعاطي صور الاضمار و (ب) استبدال صيغ المضمرات القائمة مقام الأسماء، والإجابات المختصرة تجنبا للتكرار من نحو : أفعل do، so (كذلك أنا) و (ج) الإيجاز (أو الحذف). فالجملة (4) مثلا هي شاهدة على استعمال صيغة الضمير على نحو غير موفق. وحتى نتجنب الغموض في مثل هذا الحال، كان ينبغي أن يستغني المتكلم عن الاقتصاد بإعادة ذكر اسم الحليب.

6- If the baby won't drink cold milk; the milk should be boiled

6) إذا لم يرد الطفل أن يشرب الحليب، فيجب أن يغلى له الحليب. وتنطبق مثل هذه الاعتبارات على صور أخرى للاختصار مثلا، لحذف واستبدال الصيغ النائبة عن الجمل تجنبا للتكرار.

7a) James enjoyed golf more than James enjoys Tennis

7أ) تعجب جيمس لعبة الكولف أكثر مما تعجب جيمس لعبة التنس.

7b) James enjoyed golf more than he does tennis

7ب) تعجب جيمس لعبة الكولف أكثر مما يفعل مع التنس.

7c) James enjoys golf more than Tennis

7ج) جيمس تعجبه لعبة الكولف أكثر من التنس.

هي (7ج)، وأكثرها مناسبة. ذلك أن مبدأ الاقتصاد يلزم إلى أقصى حد باتخاذ الخيارات إلا أنه إذا دخلت صيغة مختصرة نوعا من الغموض كما في (8ح) الآتية، كانت الجملة الأقل اختصارا، لكنها غير غامضة كما في (8ب). ويجوز أن تفضل :

8a) James likes Mary more than Doris does

8أ) جيمس يحب ماري أكثر مما يحب دوريس ماري.

8ب) جيمس يجب مارى أكثر مما يفعل دوريس.

8ج) يحب جيمس ماري أكثر من دوريس.

والفكرة العملية اللازمة عن الاختصار هي أنها توجز الخطاب وغالبا ما تبسط بنيته، في حين يتم الاحتفاظ بإمكان تدارك المعلومة واستعادتها. لكن متى فسد أمر تدارك المعلومة صار الاختصار، لهذا السبب، داخلا في صراع مع مبدأ الوضوح.

4- مبدأ التعبيرية

أما المبدأ الرابع فهو أعقد وأوسع انتشارا من أن يحدد. ومن السهل أن نقول لماذا تشتد إليه الحاجة على أن نخبر عن أي شيء يتكون. فإذا كانت المبادئ الثلاثة من التعريض لمعالجة الخيار، والوضوح والاقتصاد، هي فقط عوامل تداولية مفيدة بشكل أصناف الخطاب ؛ فإن اللغة ينبغي أن تكون محدودة الأثر والفعالية ؛ ولكن متمشية مع التعاملات. ومع مبدأ التعبيرية، فنحن نهتم بالفعالية والنشاط في معناه الواسع مما يقتضي أوجه الافصاح والجمالية للتواصل أكثر من مجرد الفعالية. وعلى ذلك ينبغي مثلا أن ندرج فيها الصورة اليقونية (التي تدعو المستعمل إلى أن يجعل نص خطابه يحاكي مظاهر المعلومة مع بقاء الأمور على ما هي عليه) (14). أما الآن فإنه يمكن أن نلاحظ تأثير مبدأ التعبير في منع الاختصار وكفه.

9- John Brown was guilty of crime, and John Brown would have to pay for it.

9- جون براون متهم بالجريمة ويتعين أن يدفع ثمنها.

10- They put in the best they had and we put in the best we had and we beat them and beat them bad

10) لقد عملوا أحسن ما عندهم وعملنا بأحسن ما لدينا فضربناهم، وضربناهم ضربا منكرا (15).

11- She saw there an object. That object was the gallows. She was afraid of the gallows

11) كانت قد رأت هنا شيئا وكان هذا الشيء مشنقة ولقد كانت تخشى المشنقة.

[Josef Can rad; the secret agent ch. 12]

وفي كل مثال من هذه الأمثلة يمكن أن نختصر فيه الخطاب من غير أن يحدث هناك لبس ما. وكون أن مبدأ الاقتصاد لا يجري هنا، وإن كان الابهام لايمنعه، يوحي بأن بعض المبادئ الأخرى تقوم بهذا الدور. ويجوز على نحو معقول أن نرى بأن تلك هي أحوال التكرار التأكيدي ؛ حيث يكون التشديد على التكرار يؤدي قيمة خطابية مثل المفاجأة والتأثير أو ايقاظ رغبة المخاطب. وهكذا كان تكرار (جون براون) في (9) يشبه أن يكون معززا ومقويا للزوم : «إن جون براون هو لاغيره، ينبغي أن يدفع الثمن».

وماقيل عن الخطابة التناصية يوحي بقوة التوازي مع الخطابة القائمة على التفاعل المجتمعي بين الأشخاص. وعلى ذلك فإن قواعد التناص تشبه مبادئ كل من التعاون، والتسامح ؛ إذ أنها :

(I) تطبق على السياقات المختلفة على أنحاء متباينة.

(II) تطبق على درجات متغايرة.

(III) يمكن أن تتنافس مع أخرى

(IV) يمكن أن تستثمر وتستغل طبقا لهدف اللزوم.

(V) تكون مطردة الانتظام أكثر منها تكوينية

(VI) تؤول كغاية وجهة وتستخدم أهدافا مشتركة بين المتكلم والمخاطب.

ومن هذه المقارنات يتبين أن (III) و (IV) اللتين تعتبران مركزية في معالجة مبدأ التعاون عند جرايس تحتاجان إلى زيادة تفسير. فبالنظر إلى قاعدة (III) كنا قد لاحظنا أنه بينما تنزع بعض المبادئ إلى أن تعمل نحو نهاية مشتركة (مثل مبدأي نهاية وقوع نبر الاستراحة ومبدأ نهاية الأهم)، فإن بعضها الآخر (من نحو مبدأ الوضوح، ومبدأ ينشأ بين مبدأ نهاية الأهم ومبدأ الوضوح والشفافية في مكون منشعب غير متصل مثل تقييد العبارة المذكورة في بند (3).

3) أتى الصبح أخيرا حينما وجب أن نغادر. فتشعيب هذا المثال بادخال جملة الشرط هو خرق لمبدأ الوضوح والشفافية لصالح مبدأ نهاية الأهم. لذلك نلاحظ أن مثال (3) أقل مناسبة من (i3).

i3) أتى الصبح حينما وجب أن نغادر ؛ بإسقاط الظرف (أخيرا) وهذا يبدو ناتجا عن قوة تنازع مبدأ نهاية الأهم وغلبته في (i3)، وأعني لو لم تتأخر جملة الشرط في (i3) إلى نهاية الجملة كلها، لكانت النتيجة خرق قاعدة نهاية الأهم (الموضوع المركب المتبوع بمحمول بسيط منفصل ومنشعب) :

3 ب) والصبح، حينما وجب أن نغادر، كان أتى وهنافإن تأخير جملة الشرط في المعنى، كان تبريره أقوى في (i3) منه في (3) ومناسبة التلفظ بالعبارة هنا كما في أي مكان آخر، تكمن في تقدير ومقارنة قوى التنازع التنافسية لمختلف المبادئ والقواعد.

واستغلال خرق قاعدة لغرض وجوب الاستلزام كان قد اتضح آنفا في ارتباطه مع تعبيرية التكرار. وهناك مثال آخر يظهر في الاستلزام الذي ينشأ عن خرق قاعدة نهاية وقوع النبر.

12) هل تضررت فاحش الضرر ؟ Is she Badly hurt

13) هل هي تضررت فاحش الضرر ؟ Is she Badly hurt

14) هل تضررت هي : Is she Badly hurt

ففي (12) مثلا، نستنتج أن المتكلم انتبه إلى فاحش الضرر وفي (13) تفطن المتكلم إلى الشخص المتضرر. وفي (14) استنتج المتكلم أن أحدا أقنعه وجعله يعتقد بأن السيدة تضررت.

3 .4- الوظيفة التصورية لترتب المعاني : تشعيب العناصر وتحديدها

لقد حاولت أن أبين بأن «الوظيفة التناصية» (في عبارة هاليدي مثلها مثل «الوظيفة التفاعلية بين الأشخاص يمكن أن تعالج على نحو أكثر مناسبة عن طريق التداولية،

مع تميز النحو / التداولية عما ناقشته في الفصل الثاني.

ولقد حان الوقت لأن نعيد النظر في هذه المسألة بالرجوع إلى المسلمة الثامنة والأخيرة التي كنت أحصيتها فيما مضى.

- مس8 : وبوجه عام فإن النحو يوصف بحدود من نحو حد تشعيب العناصر وانفصالها وتحديد المقولات بينما توصف التداولية بالقيم الدائمة الاستمرار وعدم التعيين.

إن هذه المسلمة، وإن كانت تحتف بها خواص، في تعادل الادعاء بأن النحو شأنه أكثر تنظيما ومنهجية من التداولية ؛ وبالإجمال فإني أعتقد أن هذا قد يكون صحيحا، ولكن لايمكن أن نأخذه مسلما. وفي هذه السنوات الأخير ظهرت صعوبات مؤادها أن الافتراضات التشعيبية والمحددة التي كانت تميز الأوصاف النحوية (وبخاصة تلك التي تطبع النحو التحويلي بجميع مذاهبه) فيما مضى قد وقع تحديها على نحو خاص في السيمانطيقا. ودراسة لبوف Labov المشهورة عن معنى cup الكوب ودراسة روس Ross عن squishes عدم التحدد) في التركيب النحوي هما من المقالات الأكثر تأثيرا في لفت الانتباه إلى الظواهر المدرجة في المقولة النحوية. ودراسات شبيهة بهذا النوع من التدرج، ومشددة على غموض المقولات النحوية هي تلك التي تقدم بها كل من بولنجر (1961) Bolinger. وكويرك 1965 Quirk وغيرها (16). والتطورات الحديثة التي قادت إلى مسألة تشعيب الأوصاف النحوية، وعدم ترابطها كانت قد احتلت أيضا مكانا بارزا في علم اللسان الاجتماعي، حيث استعملت أنواع القواعد ودرجات اللزوم حتى يقع الاعتداد بالتغير الاجتماعي في الحدود (الألفاظ) المتدرجة والكمية.

غير أنه ينبغي ألا نتسرع في رفض مسلمة التشعيب والانفصال في النحو على أساس هذه البينة. فأولا أنا لست مقتنعا بأن مثل هذه الدراسات التي أشرت إليها تعتد كبينة ضد وجهة النظر الجميلة المقولية عن النحو (17). وثانيا أعتقد أنه حتى في مواجهة مقدار كبير من البينات التي تبرهن على غموض المقولات النحوية، فقد يكون من المعقول أن نفترض بأن العمليات الأولى في النحو قد تكون منشعبة ومنفصلة في حين أن العمليات الثانية متصلة الاستمرار (غير حملية ولا مقولية).

هذه القيم يمكن أن تكون أحوالا للمكون المترابط العلاقات بين وحدتين منفصلتين أو منشعبتين في تيار الكلام (مثلا الانتقالات بين الصوائت والصوامت في كلام متصل). وثانيها أن هذه القيم يمكن أن تكون أحوالا لتحديد محور علاقات الترابط المتداعي الغموض والالتباس بين فئتين من الأصوات. ويتضح هذا أيضا بالتقطيع الفونولوجي مثلا في تفصيل الصوت بالتلفظ بالوحدتين والفارق بينهما (P) و (b) الذي هو متدرج أكثر مما هو مطلق. (18) وثالث الطرق هو أن القاعدة التي ترجع إلى أكثر من مقولة يمكن أن تجري على وجه غير محدد، وتنتج جملا يكون وجه النحو فيها ساريا إلى درجة معينة فقط. وإذا حصل أن كانت سائر هذه الأصناف الثلاثة من الانشعاب غير المتدرج أو المتصل ماثلة في نفس الوقت فقد ينبغي من دون شك أن يوجد عدم وضوح خطير قائم في عمل النحو، إلا أنه يجوز أن يكون النظام النحوي يتساهل مع مقدار كبير من عدم التحديد من غير أن يعجز عن أن يجري عمله كنظام مفكك أساسا. ويمكن اجراء مقارنة جزئية مع الحاسوب الرقمي الذي تكون فيه بعض التساهلات مدمجة، حتى يسمح بوجود بعض التقلبات ذوات الجهد الفولتية Voltage. وما دامت التقلبات موجودة ضمن حدود محصورة، لا يمكن أن يكون هناك عدم تحديد في النظام، ولايجوز أن توجد هناك إمكانية لأن تقع الآلة في خلل أعني لمثل هذا الحاسوب (19).

والمفهوم السيكولوجي المتعلق بالمقولة كما فحصه روش Rosch واتباعه هو مصطلح حاسم لفهم الطبيعة المطلقة للنحو. (20) إذ أن مقولات روش تتحدد بالإحالة إلى النماذج الأصيلة أو (الاستشهادات الجيدة) للمقولة المدروسة (مثلا للحوت النموذج الأصلي شكل شبيه بالسيجار، والزغانف والحراشيف وذيل.... وكذلك السلمون المرقط. والحدود تكاد كلها تكون قريبة من الأصل النموذجي للحوت، في حين أن لاتقليس، والاخطبوط والبرونفيل ليست كذلك). والطريق الآخر إلى النظر إلى المقولة هو أشبه شيء بمجموعة مختلطة لتعريف الخواص : فمقولة «العربة مثلا يمكن أن تحدد بمثل هذه الخواص (1) الحركية (2) وعجلاتها (3) وتنقلها و (4) وسرعتها على طول الطريق و (5) حمل المسافرين و (6) محرك دافع...». إلا أن بعض هذه الخواص (1) مثلا، يمكن أن يكون في الأهمية أكثر من البعض الآخر مثلا (4). وأعظم نموذج أصلي للعربة (ربما في الوقت الحاضر، السيارة) قد تكون له الأهمية أو جميع ما هو أهم

الأصلي تنتمي أو لا تنتمي إلى مقولة ما، مثلا هل دراجة السكوتر Scoter الموجودة للولد أو البيلوكبتر هي عربة ؟

إن معنى مقولة النموذج الأصلي تبدو في الظاهر مطبقة على العمليات الادراكية والمعرفية بوجه عام، وهي أيضا مطبقة على مفاهيم لسانية أو منطقية مثل عامل، عملية، قدرة. ولاشك أن ذات المفاهيم يمكن أن تطبق على مقولات نحوية وفونولوجية : فبعض الأفعال النحوية قد تبدو أشد توغلا من غيرها فيها. إلا أنه من الأهمية بمكان أن نلاحظ أن المقولات تقتضي مرحلتين للمعالجة التجريبية ؛ فمن ناحية أولى يجب أن نتعرف الخواص الفردية التي تعين أو تعزو كيانا إلى المقولة، ومن ناحية ثانية يجب أن نتعرف المقولة ككل كصورة جشطالتية : وعلى المستوى الأول يمكن أن يوجد مقدار كبير من عدم التحديد : إذ يجوز الا يتضح ما إذا كانت عينة ما تنتمي إلى مقولة معلومة (وفي تجربة ليبوف يوجدها مش كبير من عدم اليقين حول ماذا يمكن أن نطلق عليه مفهوم الكؤوس) وعلى المستوى الثاني ليس هناك شك في أن المقولتين تتمايزان. ذلك أنه يوجد مثلا فارق بين الصوائت والصوامت حتى وإن أمكن أن تكون بعض الملابسات والحدود الفاصلة المحققة بين المقولتين غير واضحة.

وأما ما أقترحه هنا فهو أن أي شيء أخذ بوجه عام، يؤخذ وكأنه أمر مسلم به على المستوى الجزء الصوتي المنفصل (المنشعب) : إذ الصفة الاستمرارية المنشعبة والمتداخلة للمعايير الفونطيقية لم تمنع علماء الفونولوجيا من أن يضعوا مسلمات ويشتغلوا عليها إذ سلموا بضروب التقطيع المنفصلة والمتضادة. وتميز الشكل - المضمون [المادي - المعنوي Emic - Etic] فعلى المستوى السيمانطيقي قد يوجد اتفاق أقل. لكن قد يصح نفس المبدأ، فتعالج اللغة التجربة من زاوية المقولات ؛ والمعايير المتحققة لتعرف عناصر هذه المقولات إنما تنتمي إلى النظرية السيكولوجية، للإحالة المرجعية أكثر من انتمائها إلى النظرية اللسانية للمعنى (21). أما على مستوى التركيب، فنحن نتعامل مع المقولات ؛ من ذلك أن أصناف الألفاظ كالفعل والنعت، وعناصر العبارة مثل الاسم المبتدأ (أو الفاعل) والمفعول تقتضي كلها هذا النوع من المعالجة. ومن المحتمل أن يصح أنه يوجد عدم تحديد مقولة التركيب النحوي أقل منه في المستويات (الخارجية عند وضع الترميز والسيمانطيقا والفونولوجيا). ويتفق هذا على نحو معقول مع نظرية الوظيفة التصويرية

مجالين لمعطيات واسعة التدرج أو غير منشعبة : معطيات إحالية مرجعية لنماذجنا المأخوذة من الواقع التجريبي ومعطيات فونطيقية لأفعال الكلام.

وإذن فإن النتيجة العامة التي خلصت إليها هي أنه لما كانت «صفة المقولية الحملية» قد تحددت على معنى كونها تتفق مع مقولات النموذج عند روش، فقد أمكن أن نعيد صياغة المسلمة (8) على نحو أكثر بساطة كما يلي : إن النحو في جوهره مقولي حملي، والتداولية في أساسيها حملية. ويجب أن نلاحظ أن هذه العبارة لا تلزمني بأن أنفي بعض ما يوجد من عدم التحديد في عملية قواعد النحو ؛ ويمكننا أن نتمسك بفكرة أن قواعد النحو تجري على وجوه أولا تجري على وجه ما، وحينئذ يصدق أن المقولات التي تعرف شروط حصول القواعد قد تكون مختلطة ومختلفة إلى حد ما، ومثل هذه الوضعية البينة ينبغي أن تكون متسقة مع ملاحظتين : (أ) ذلك أن ضروب التدرج الحاصلة بين المقولات النحوية واقع ضرورة. (ب) وأن علماء اللسانيات سعوا في الماضي وربما لا يزالون يسعون للحصول على تقديرات تقريبية جيدة لطبيعة اللغة بدون إغفال افتراضات المكون المترابط لتسلسل العلاقات، وضروب التدرج النموذجية المنشعبة.

3 .5- شواهد على إفراط النزعة النحوية

ولما كنت قد بينت على هذا الأساس فصل وتمييز المكون التصوري المرتب لمعاني اللغة (النحو) عن المكونات العلائقية الاجتماعية والتناصية (مما ينتمي إلى التداولية) فإني أريد أن أختتم بالتأكيد القوي على الفائدة التي أدى فيها هذا التمييز إلى معالجة النحو ؛ ولقد كان الاتجاه وفي الماضي (وبخاصة في النحو التوليدي معتمدا على (الافراط في التحريات النحوية) أي تناول مظاهر السلوك اللساني من الوجهة النحوية، مما جعل التفسير التداولي يكون أكثر مناسبة وقبولا. ولقد كنت رجعت إلى هذه النزعة في معالجة الوظيفة العلائقية الاجتماعية (وكمثال هو المعالجة النحوية لقوة فعل الكلام بواسطة الافتراض الإنجازي)، ويبقى علينا أن نشير إلى بعض الشواهد والأمثلة (عن شدة التحري النحوي) للوظيفة التناصية.

وتتضمن المعالجة النحوية المعيارية للعبارات الاسمية المنشعبة الانفصال، شرطا بواسطة تكون العبارة المعدولة عن الصدر أي كل ما يجيء وصفا بعد الاسم الرئيسي من العبارة قد تقل ؛ في حين يكون هذا الوصف الذي جاء بعد الاسم الرئيسي من

أجمله لم يتقل (22). وينتج هذا من التمييز بين جملة (15) التي يفترض فيها أن تكون جائزة وبين جملة (16) التي يفترض فيها ألا تكون سائغة.

15- A jug got broken which was from India

15) انكسر الإبريق الذي جاء من الهند

16- A jug got broken from India

16) انكسر الإبريق من الهند

ويقوم هذا التمييز على قبول مشبوه للأحكام، ولا يكون تقييد القاعدة ضروريا، إذا افترضنا أن الاختلاف بين (15) و (16) هو من شأن درجة القبول التداولي أكثر منه في الجواز النحوي، وذلك أن (16) كانت، من جهة ما يقتضيه الحمل أقل مناسبة من (15)، لأن قاعدة نهاية الاعتداد بالأهم تنص على قوة وجوب حكم التعليل من أجل النقل في حالة (15)، أكثر ما توجبه في حال (16). وهذا مثال جيد يفرض فيه النحو تمييزا أشد انفصالا واوانشعابا للبيان والمعطيات، في حين يكون الحل التداولي، باستخدام القوة النسبية لتفضيل قاعدة على أخرى، أكثر ملاءمة.

وقد تكون إضافة أمثلة مشتملة على قاعدة الاعتداد بالأهم مفيدة :

(17أ) لاتهمل وليام

17a) Don't 1 leave out william

17ب) لاتغفل عن وليام

17b) Don't leave William out

18 a) Don't leave out the boy who scored two gools in the match last saturday

18أ) لاتهمل الطفل الذي أصاب هدفين في المرمى في مباراة السبت الأخير.

18b) Don't I leave the boy who scored two goals in the match last saturday out

18 ب) لاتغفل عن الطفل الذي أصاب هدفين في المرمى في مباراة السبت الأخير،

19) ألاتهمل نفسك — 19 a) Don't leave out yourself

19ب) لاتنس نفسك — 19 b)Don't leave yourself out

20أ) لاتهمله — 20 a) Don't leave out him

20 ب) لاتغفل عنه — 20 b) Don't leave him out

وكلتا العبارتين (17أ) و (17ب) هما توضيحات لاحتياج القاعدة التي تنص على قاعدة تأخير عنصر out مركب عن الفعل حيث إنه بموجب هذه القاعدة ينقل العنصر out إلى نهاية الجملة ويزاح عن موضعه. والصياغة المعيارية للنحو التحويلي وفقا لهذه القاعدة (انظر تشومسكي 112 :1957)، وكذلك أكميان Akamajian وهيني Heny 171 :1975) تقوم في فرض وجوبها في هذه الحالات ؛ حيث يكون مفعول فعل ذي العنصر المركب ضميرا، وتبعا لهذه الصياغة فإن جملة (20أ) تكون غير سائغة من جهة النحو، غير أنه من الواضح في هذه الأمثلة من نحو (18أ- 18 ب) أن توجد هناك أسباب خطابية قوية لتفضيل ترتيب على ترتيب آخر، وتطبيق قاعدة تأخير عبارة أو ضمير الشأن لعبارة الاعتداد ؛ قد يخرق صراحة مبدأ الاعتداد بنهاية الأهم في جملة (18ب). والفصل هو جملة غير مستساغة ولا جائزة إطلاقا. وبالعكس من ذلك فإن مبدأي الاعتداء بنهاية الأهم ونهاية وقوع النبر قد يدلان على أنه حيثما كان المفعول ضميرا للغائب كما في (20أ- 20 ب)، لم يكن هنا موجب ولا تعليل لتأخير هذا الضمير، وفي الحقيقة توجد أسباب وجيهة لعدم استخدام هذه القاعدة. وبتعبير آخر، فإن عدم إمكان قبول جملة (20أ) مثل جملة (18ب) يمكن الاستدلال عليها من الاعتبارات التداولية، ولا حاجة بنا الان نستبعدها كما لو كانت غير جائزة، من الناحية النحوية غير أنه لجعل هذه الحجة قوية يمكن أن نلاحظ. بأن مثالا من نحو (19أ) مما المفعول فيه ضمير النفس قد يجوز أن يقع قبوله تدريجيا بين جملتي (18أ) و (20أ) وفضلا عن ذلك فإن القيد النحوي متين : (20أ) تكون غير جائزة إذا وجد في سياق ما وإذا حصل سبب هذا السياق، رفع النبر الدال على التعارض في الضمير للغائب هو HIM.

21) He's the best player we've got : you can leave out any of the other. but for heaven's sake don't leave out HIM.

21) إنه أحد أفضل لاعب حصلنا عليه : إذ يمكنك أن تستغني عن كل الآخرين، ولكن بحق السماء لا تستغن عنه.

وفي هذه الحالة الاستثنائية، فإن قاعدة نهاية وقوع النبر تقدم تعليلا موجبا لإجراء تأخير الضمير، مما هو تسلط وتحد لقاعدة الاعتداد بنهاية الأهم.

وهذا مثال آخر عن جعل التداولية النصية نحوية، يقتضي هذا المثال اجراء تحويل ضروري من شأنه أن يرد عبارة اسمية.

22a) John smith admires john smith, more than any other politician.

22أ) جون سميث، يعجب جون سميث أكثر من أي سياسي غيره

22 b) John smith admires himself more than any other politician.

22 ب) جون سميث تعجبه نفسه أكثر من أي سياسي آخر. وفوق ذلك فإن التحليل التحويلي المعياري ينبغي أن يعالج جعل ضمير النفس في (22 ب) كاجراء ضروري، على الأقل إذا كان المبتدأ أو الفاعل والمفعول عبارات اسمية أو مركبات اسمية راجعة إلى مذكور متحد ؛ ونتيجة لذلك ينبغي أن تكون جمله (22أ) إما غير نحوية وإما نحوية بشرط أن يكون اسم جون سميث دالا على شخصين مختلفين.

إلا أن هذا ليس صحيحا : لأن (22أ) ليست صحيحة في الظاهر فقط. وإنما مكان تأويلها هو ما يجعل جون سميث محيلا إلى واحد بعينه من الأشخاص.

والتفسير التداولي، من النوع المقترح فيما مضى آنفا يفضل على غيره : ونلاحظ بأن المتكلم عجز وقصر في أن يختصر الاسم (حتى وإن لم يوجد هناك تخوف من الغموض عند تبديل ضمير النفس). وعلى ذلك فنحن نؤول إجراءه، ويمكن أن يقدم نفس التفسير في أحوال أخرى، تبعا للنحو التحويلي، مايشبه (مكافئ حذف المضاف) وهذه قاعدة ملزمة كما يرى أكميان وهيني (303 - 129 : 1975). ولذلك فهي تعتبر في (23) مخالفة للنحو :

23 a) John Smith would like john Smith; to become the next Prime Minister

23أ) جون سميت، يود لو كان جون سميت قد أصبح الوزير الأول.

23 b) John Smith would like to become the next Prime Minister

23 ب) يود جون سميت أن يصير الوزير الأول.

وهنا أيضا فإنه من المفيد أن يوجد تقسيم أو تقاسم مناسب للعمل بين النحو والتداولية. والتمييز بين القيم المنشعبة الانفصال للنحو، والقيم المتدرجة الاتصال للتداولية يتقوى بقدر

أمثلة الجواز المتدرج كما ناقشنا ذلك، إذا أمكن أن تكون أمثلة القبول المتدرج مبينة، على وجه الاقناع، الأصل التداولي لها.

وهنا نوع آخر من افراط النزعة النحوية موجود في النحو الوظيفي عند هاليدي، فهو عندما لاحظ الوظيفة العلائقية بين الأشخاص المتفاعلة، تناول قوة فعل الكلام باعتبار اختيارات وأوصاف منشعبة، ضمن الأطر السيمانيطيقية. وعندما لاحظ الوظيفة التناصية، تناولها تناول العوامل الايقاعية التوزينية، مثل تقسيم النص إلى وحدات إيقاعية، وكذلك ترتيب النغمة ذات النبرة (الأساس) باعتبار الأنظمة النحوية لاختيار منفصل الانشعاب (23).

وبالنسبة لهاليدي، فإن مثل هذه الاختيارات التناصية غالباً ما توصف في حدود الخيارات المعلمة Marcked وغير المعلمة. وعلى سبيل المثال، فما وصفته أنا بعبارة (نهاية وقوع النبر) قد أجراه هاليدي على أنه (بؤرة المعلومة غير المعلمة). حتى أن الخيار بين قولك :

24) هل جرحت جرحا عميقا ؟ Is she badly hùrt

والأنواع المختلفة غير الخاضعة لنهاية وقوع النبر، مما شواهده بين (12 - 14) من نفس هذا الفصل، يمكن أن يوصف كاختيار نحوي بين الخيارات المعلمة وغير المعلمة وكذلك وبالمثل فإن الخيارين قولك : أحب الخوخ، والخوخ أحبه، إما نعته هو بكونه أحد المواضع الكلامية و مما يوجد فيها (موضع معلم) في مقابل (موضع غير معلم) والموضع theme هو عنصر (في حالات الصيغ الفعلية الخبرية غير المعلمة، مثل المبتدأ أو الفاعل)، مما يوضع في صدر العبارة. والنقطة المهمة هي أن تعريف هاليدي للصفة (غير معلمة) يشير إلى التفسير التداولي لهذا المفهوم إذ يصفه كخيار تحت شروط حيادية : (إلا أن توجد أسباب مخالفة) وبالتعبير التداولي، يكون الحد غير المعلم هو أحد ما اختير لعدم غيره، حيث لا توجد عوامل تطعن فيه (وهي موجودة في القواعد المنافسة له)، وقد تبطل هذا الحد غير المعلم، وعلى هذا النحو فإن الاختيارات التناصية عند هاليدي، من بين النحو، تضفي على نفسها إعادة التأويل من جهة الخطابة التناصية.

كانت غايتي في الفصلين الثاني والثالث أن أحصي بعض الفروق الجوهرية بين النحووالتداولية ،وأن أطور هذه الفروق من خلال النقاش وإيراد الأمثلة . ولقد حاججت الاعتبار الصوري لترتيب المعاني في الذهن، كما دافعت عن الاعتبار الوظيفي للتداولية. ثم ناقشت في ذات الوقت العلاقات المتداخلة الضرورية الموجودة بين هذين الطريقين في تفسير اللغة. ووجهة النظر الصورية – الوظيفية للغة مما تقدمت به يمكن أن يلخص على النحو التالي :

«تقوم اللغة على النحو والتداولية. والنحو نظام تجريدي صوري شكلي غايته انتاج الرسالة والمعلومة وتأويلها أما التداولية فهي مجموعة من الاستراتيجيات والمبادئ لإنجاز النجاح في التواصل عن طريق استعمال النحو. وقد يتخذ النحو من الوجهة الوظيفية أهمية إلى حد أن يمتلك خواص من شأنها أن تسهل إجراء المبادئ التداولية.

تعليقات هوامش الفصل الثالث

1) يمكن الرجوع إلى مناقشة ديك Dik لكلا نموذجي دراسة اللغة. ولإعطاء مثال جيد عن النزعة الصورية والوظيفية لأساس اللسانيات يمكن الاطلاع على كل من تشومسكي (1976) وهاليدي Halliday (1978، 1973).

2) يورد ترفاس Trevarthan بحثا عن ظهور السلوك التواصلي القصدي في مرحلة الطفولة (1977).

3) يمكن أن نرجع إلى تشومسكي Chomsky في رأيه عن الاستيطان وعن رفضه للموضوعية (1964 : 61، 79 - 81)، وعن رأيه حول الوصف والمطابقة (1964 : 3-62)

4) والتناول اللغوي الخاص بأسلوب التواصل هو أمر تشترك فيه التداولية مع علم النفس اللساني وخاصة (Clark and Clark 1977 : 35 - 292)، وكذلك المقاربات التناصية للغة Beugrande and Dressler 1981 : 31 - 47.

5) إن استعمال (النص) و (الخطاب) كمستويين متمايزين عند تحليل أداء مرتبط باللغة هو استعمال مألوف في أعمال ودوسن widdowson (1975 : 6) وغيره.

6) فيما يخص تعدد مستوى المعالجة في فهم اللغة، يمكن الرجوع إلى Clark و Clark (292:1977)، وكذلك فيما يتعلق بتشابه المعالجة في انتاج اللغة يمكن الاعتماد أيضا على Clark و Clark (292: 1977).

7) توضح هذه الأمثلة زيادة رفع الصوت المنبر على آخر الكلمة ويوجد مثال لتوزيع المعلومة عند فيرباس Firbas 1980.

8) إن نهاية وقوع النبر في موضعه من الجملة متلائم مع مبدأ منظور الجملة الوظيفي ؛ لأن الدينامية التواصلية أو ذات الأهمية تزداد عند قرب النهاية من مقطع تناصي معين. ومفهوم : (جهة منظور الجملة الوظيفي (F.S.P) كان قد تطور عند اللسانيين التشيكيين، وبخاصة فيرباس Firbas 1980.

9) ونهاية الأهم كمبدأ ييسر معالجة التركيب النحوي، كانت قد نوقشت بأساليب مختلفة، فقد ناقشها مثلا yngve (1961) و (1970 , 1976) Bever و(20 : 1979) Frazier ومن أجل إعطاء تفسير ضمن إطار اللسانيات العصبية يمكن الاعتماد على لوريا Luria (1976 : 158).

10) هذه الأمثلة مأخوذة من تشومسكي (100-1 :1957)، ويرى هذا الأخير أن (1) و (2) هما معان مختلفة في حين يتمسك كل من كاتز وبوستال (1964 : 72-3) وكذلك ليتش (1969 :52) بأن كلتا الجملتين غامضتان على وجه واحد وقد وجد كاردن Carden، خلال اختبار ما وردياعا، عن الرواد، أساسا لدعم كلا الرأين، واعتقد أن التفسير الخطابي المقترح هنا هو الذي يلائم أفضل من غيره مجموع الألغاز الملاحظة.

11) قد طرح لايتفوت (10 - 121 :1979) Light foot . (مبدأ الشفافية) كوسيلة للقيود المفسرة للتغييرات التاريخية للتركيب النحوي.

12) ينبغي أن نقارن مبادئ التسلسل الطبيعي والبنية المكونة (وهذا المصطلح الأخير ينسب إلى R. (Bartsch). في :Vennemann (1973 : 40-1) وكحال مبدأ الشفافية عند لايتفوت، إنما دخلت هذه المبادئ لكي تفسر خواص النحو ؛ إذ لها تعليل خطابي واضح.

13) على هذا المعنى granden praths. يمكن الاعتماد على Clark و Clark (1977 :80-2).

14) فيما يخص أهمية الأيقونية في النظم والتركيب يمكن الإحالة على بولنجر (1980) Bolinger. : فصل 3) وكذلك مع الإحالة على الأسلوب الأدبي) ترجع إلى leech و 42 - 133:1981).) short.

15) هذا المثال مأخوذ من Beaugrande و Dressler (168 : 1981).

16) إن مصطلح كويرك Quirk عن التدرج هو علاقة متسلسلة. وعلى نحو ما فعله روس Ross درس هو هذه الظاهرة عن طريق بعدين مرتبين كانت فيهما العبارات تتعقد على خلاف المعايير.

17) ويوجد اختلاف كبير إزاء وضع القواعد المتغيرة : وطبقا لبعض وجهات النظر فإن التغيير ليس جزءا من (الكفاية النحوية ؛ والقواعد ذاتها ليست حاسمة على وجه قطعي (يمكن الرجوع إلى إحصاء رومين Romaine، 1981 وكذلك وبالمثل فقد يحتج بأن القواعد لا تقصي التدرج. ويمكن مقابلة استعمال لبوف Labov للحد الحملي المقولي (1973) مع ربطة بمقولات أنموذجية أولى على طريقه روش Rosch (تراجع ملاحظة (20) الآتية.

18) يمكن الرجوع إلى تجارب ميلر Miller ونايسلي Nicly (1955) وإلى مناقشات أخرى حول إجراء التجارب، وتحارب إدراك أفعال الكلام عند Clark و (200 - 191 :1977) Clark. والجوهري في إدراك أفعال الكلام هو قدرة المستمع على صياغة قرارات صريحة على أساس تلميحات سماع متغير على نحو مستمر.

19) لقد ناقش ليتش Leech وكوتس Coates (1980) على أساس التحليل السيمانطيقي للأفعال المساعدة ذات المواجهة Modal بأن التدرج وعدم التحديد يمكنها أن يشكلا مسألة ثانية نسبيا في التعرف على المقولات بسبب إقامة وإنشاء (صنف نمطي كمي).

20) والبحث الموسع الذي قامت به روتش واتباعها على أساس (النموذج الأصلي 9 للمقولات

الإدراكية والتصورية يمكن أن نجد لها عينة فروش ومرقبس Mervis من روش (1977). وفيما يخص التطبيقات اللسانية لهذا البحث يمكن الاعتماد على ليكوف (1977) وكذلك ليتش (1981 [6 : 84] 1974).

21) توجد هذه الحجة فيما كتبه ليتش Leech (6 - 84 : 1974] 1981) .

22) يمكن الرجوع إلى صياغة قاعدة نقل «المركب الاسمي» عن موضعه في النحو التحويلي عند برت Burt (72 : 1971) .

23) هذا النمط من النقد الذي قام به هاليدي Halliday كان ليتش Leech قد عمل على تطويره (1980 : 22 - 6).

الفصل الرابع

دور تفاعل الأشخاص في مبدأ التعاون والتنسيق

«من غير المرغوب أن يعتقد الإنسان في قضية

ما متى لم يوجد أساس أبدا كان لافتراض صحتها» (Russel, sceptical Essays p 1)

وتقول شخصية في مسرحية وايلد :

- جاك : إنه لأمر غريب، ياكونيدولين أن يكتشف الإنسان بغتة أن حياته كلها، لم يتكلم فيها إلا بالصدق ، فهل يمكن أن تغفر لي ؟

[wilde; The Important of being earnest. Act III]

وسأبحث فيما تبقى من الفصول خطابة التفاعل بين الأشخاص بأبلغ ما في قدر الإمكان، وعلى هذا النحو سألتمس أجوبة عن بعض المسائل الكبرى حول : (غاية التداولية بالنسبة للسيمانطيقا)، وذلك بمحاولة تطبيق النموذج الذي خططت له في الفصلين الثاني والثالث لوصف اللغة الانجليزية وسأنظر بوجه خاص، كيف أعالج ظواهر مبدأ اللطف والسماحة، وقوة فعل الكلام، وضروب الانجاز، وكذلك أصناف الكلام الأصلية غير المباشرة، ودلالات الأفعال اللفظية أو اللغوية Verbs لأفعال الكلام. ومن أجل هذا سأوطئ بعض الأسس المتعارفة ؛ إلا أن المقاربة التي استعملها قد تكون إلى حد ما غير مألوفة. فمثلا سأحاول أن أبين بالضبط كيف أن مبدأ التنسيق والتعاون ومبدأ الخلق والسماحة يتفاعلان عند تفسير الأسلوب غير المباشر. وإذا أمكن أن نبين بأن كلا هذين المبدأين يقتضيان معا الاعتداد بالتأويلات التداولية، فإني سأكون على الطريق الصواب لشرح الحاجة إلى (الخطابة) على معنى مجموعة المبادئ التي تلاحظ عند تصميم المعلومات وتأويلها.

4 .1- مبدأ التعاون والتنسيق (م تع)، ومبدأ الخلق والسماحة (م. خلق).

كثيرا ما كتب عن سند عام لمفهوم جرايس عن م تع (مبدأ التعاون). فقد اتخذه إلى حد ما مسلما به إلا أنه من الضروري إيراد بعض التفسيرات هنا. أولها لماذا كان هذا المبدأ

ضروريا، وثانيها لماذا كان غير كاف، كتفسير للعلاقة الموجودة بين المعنى والقوة وأيضا من الضروري أن نعتبر الوظيفة في النموذج الحاضر، وهي وظيفة كل قاعدة من قواعدها المكونة (براجع : 5.2.4) وهذه هي مهمة الفصل الراهن.

وباختصار فإن الإجابات عن السؤالين الواردين في الفقرة السابقة، الأول، والثاني، تكون كما يلي : إننا نحتاج إلى (م تع) كما فسرت آنفا، لاعتبار العلاقة الموجودة بين المعنى والقوة. وهذا النمط من التفسير محتفى به لكونه يحل مشاكل ملغزة تثار في المقاربة المؤسسة للصدق بصدد السيمانطيقا، غير أن م تع في ذاته لايستطيع أن يفسر (1) لماذا يكون الناس، عندما يتقولون ما يريدونه، غالبا لا يشيرون إليه على نحو مباشر. و (2) ما هي العلاقة الموجودة بين المعنى والقوة، عندما نعتبر أصناف الجمل غير الخبرية. ثم إن جرايس نفسه، وكل من أثار م تع كانوا يظهرون الاهتمام بالمنطق التقليدي للصدق، وهنا مع الدلالة القضوية ؛ في حين أنني سأهتم بتطبيق أشمل للمبادئ التداولية معتمدا الاتجاه الاجتماعي، والسيكولوجي. وهنا يصبح مبدأ اللطف والسماحة مهما.

وأيضا توجه اعتراضات على مبدأ جرايس (م تع)، على أساس كونه لا يدافع عن بداهة استعمال اللغة الواقعية. مثلا قد وقع الاحتجاج بأن القيود التحاورية، مثل تلك القيود الموضوعة على (م تع)، لايكون لها تأثير ما، لأن معظم الجمل الخبرية ليست توجد لها وظيفة حاملة للمعلومة (O'Malley 1973 و Larkin) ؛ كما وقع الاحتجاج بأن قواعد (م تع) ليست كلية ولا شاملة للغة، لأنه توجد جماعات لغوية لاتطبق عليها (كيتان Keenan 1974)، وملاحظتي الأولى على هذه الانتقادات هي أنها ليست بالضرورة محجفة كما يبدو. فلكي يرفض مبدأ التعاون على أسس كمية محضة كان ينبغي أن يساء فهم قواعد المعايير الاحصائية - وهذا لم يحصل. ثم إنه لم يدع أحد بأن مبدأ التعاون يطبق على كيفية واحدة في سائر المجتمعات وفي الحقيقة فإن أحد الأغراض الرئيسية للتداولية الاجتماعية، كما أراها، هو أن تكتشف كيف أن المجتمعات المختلفة تجري القواعد على أنحاء مختلفة، كأن تعطي مثلا لمبدأ السماحة والخلق تقديرا أعلى من تقدير مبدأ التعاون في بعض المواقف أو كأن تعطي حق التقدم لمبدأ الخلق والسماحة على قاعدة أخرى (انظر 6.1.3). غير أنه يجب أن نقبل بأن (م تع) قد يكون في وضع ضعيف، إذ لم يمكن أن تكون استثناءاته الظاهرة مفسرة على نحو مرض. ومن أجل هذا السبب، فإن مبدأ اللطف أو الخلق يمكن أن ينظر إليه على أنه مبدأ مضاف إلى مبدأ التعاون والتنظيم، ولذلك فهو مبدأ مكمل بالضرورة مما يجعله ينقذ مبدأ التعاون من علل خطيرة : والمثالان اللذان يقوي فيهما مبدأ اللطف مبدأ التعاون وينقذه هما كالآتي :

1) A: we'll all miss Bill and Agatha, won't we ?

B : well, we'll all miss Bill.

1) أ : إننا جميعا افتقدنا بيل وأجاثا، أليس كذلك ؟

ب : حقا إننا جميعا افتقدنا بيل

2) P :Someone's eaten the icing off the cake

C : It wasn't me

2) ص : أحد ما كان آكلا الكعك المبرد.

ط : لست أنا.

وفي (1) يبدو أن (ب) قصر في أن يلاحظ مبدأ الكم، حينما طرح (أ) السؤال على (ب) ليثبت له رأيه فيه، فأقر له بجزء منه فحسب، وتناسى الباقي على نحو مقصود. ومن هذه الإجابة نستخلص هذا اللزوم : (فمن رأي المتكلم أننا لم نفقد كلنا أجاثا) ولكن على أي أساس توصل إلى هذا الاستلزام ؟ إنه لم يتوصل إليه فحسب على أساس مبدأ التعاون، لأن (ب) كان يمكنه أن يضيف (... لكن لم نفتقد أجاثا).. من غير أن يكون مخلا بالصدق والمناسبة أو غير واضح. وخلاصتنا أن (ب) كان يمكنه أن يكون أكثر إفادة وتوجيها، لكن فقط على حساب الاساءة وقلة الآداب إزاء شخص في الفريق : لذلك فإن (ب) كان قد أخفى الخبر المرغوب فيه أو كتم المعلومة حتى يؤكد مبدأ اللطف والسماحة.

وفي الجملة (2) نجد نوعا من تبادل الحوار النمطي الذي يدور بين الأب (ص) والطفل (ط). ونلاحظ شيئا غير مناسب ظاهريا في جواب الطفل : إذ يشبه أن يكون ط أجاب كما لو كان يحتاج إلى أن يبرئ ذمته من فعل قبيح فعله. فكان انكاره متوقعا في هذا الموقف. وكان الاتهام قد توجه إليه مباشرة.

وتفسيري لهذا الخرق الظاهر لمبدأ العلاقة هو كالآتي : ولنفرض أن ص ليس متأكدا من المتهم لكنه كان يشك في ط. وحينئذ فإن أي سلوك مهذب بسيط من جانب المتكلم قد يبقى على الاتهام المباشر، عوضا عن أن يقدم أدنى توجيه. ولكنه إثبات صحيح من

شأنه أن يستبدل الاسم النكرة (شخص someone) بضمير المتكلم أنت. وعلى ذلك فإن ملاحظة المتكلم ص في (2) تؤول أو تفهم على أنها اتهام غير مباشر: وحينما سمع ط هذا الاتهام أجاب عنه؛ وكأنه يلزم أن يتضمن أنه يمكن أن يكون مرتكب الفعلة المنكرة، جاحدا فعلته التي لم تنسب إليه صراحة. وإذن فإن ما يوحي به هذا، هو أن عدم المناسبة البارزة في إجابة ط وجبت من اللزوم الحاصل في تمسك المتكلم بالعبارة المذكورة. وقد رد ط على هذا اللزوم من طريق غير مباشر علله لطف الإشارة أكثر مما أفصح به القول في الحال.

ومن الملاحظ أن الإجابتين في (1) و(2) تكاد تكون لهما على وجه التأكيد، نغمة صاعدة - هابطة. وهذا النمط من تمديد النغم الصوتي، غالبا ما يرتبط بنوع اللزوم غير المباشر. إلا أن النقطة الأكثر أهمية هي أن كلا المثالين يوضحان كيف أن خرقا بارزا لمبدأ التعاون قد يتبين على المستوى العميق أو على مستوى الاضمار، حين القيام بتأويل مقتض لمبدأ اللطف والأدب أقول قد يتبين وكأنه ليس خرقا: وعلى هذا النحو فإن مبدأ التعاون يتلخص من الصعوبة ويتقوى بواسطة مبدأ الخلق والسماح.

ومبدأ اللطف في صورته السليمة ينبغي أن يصاغ على نحو عام: [فلتخفض (والحال هو على ما هو عليه) إلى الحد الأدنى، عن الأحكام غير المؤدبة] ؛ وتوجد صيغة وضعية مقابلة: [فلترفع (والحال هو على مابه) إلى الحد الأعلى التعبير عن الأحكام المؤدبة]، مما هو إلى حد ما قليل الأهمية (1). فالتصديقات أو الأحكام غير المؤدبة المحذوفة من (1) و(2) هي أننا لم نفتقد أجانا وكذلك (أكلت الكعك المرد). والأحكام المؤدبة وغير المؤدبة هي على التوالي تصديقات قد تكون ملائمة وقد لا تكون ملائمة للمستمع، وللطرف الثالث، مما يمكن أن تقاس فيه الملاءمة وغير الملاءمة على سلم ذي صلة بالقيم (انظر 1.6) وينبغي أن نؤكد مرة أخرى على أن الاعتقادات الواقعية للمتكلم لا مساغ للشك فيها، ولكن ما يقصده المتكلم باعتقاده.

وفي هذا الموضع ينبغي أن نعتبر الوظيفة المجتمعية العامة لكلا هذين المبدأين والعلاقة المتبادلة بينهما. ومبدأ التعاون يمكّن المشارك في كل تحاور من أن يتواصل بافتراض أن المشارك الآخر متعاون. وعلى هذا فمبدأ التعاون وظيفته تقوم في تنظيم ما نقوله على أنه يسهم في فعل الكلام أو في دفع غرض الخطاب. غير أنه يمكن الاحتجاج بأن مبدأ اللطف والأدب يوجد له دور تنظيمي أعلى من هذا بكثير، لأنه يحافظ على التوازن الاجتماعي

وعلى علاقات الصداقة التي تمكننا من أن نفترض بأن مخاطبنا متعاون معنا في المقام الأول. وحتى نضع الأمور على أفضل حالها: فإن المرء إذا لم يكن على نحو من اللطف والخلق مع جاره، فإن قناة التواصل بينهما قد تنقطع ولن يمكنه أن يغير منه شيئا.

وقد تحصل مواقف يمكن أن يأخذ فيها اللطف والأدب وضعا خاصا. وهذا مثلا حيث يكون المتكلم والمخاطب ملزمين بنشاط تعاوني، يكون فيه تبادل الخبر والمعلومة متساويين في الأهمية لكلا الطرفين. إلا أنه قد توجد مواقف يمكن أن يكون فيها مبدأ حال الخلق واللطف مهيمنا على حال مبدأ التعاون، إلى حد أن الكيف ذاته قد يضحى به (مما يرجح الميل إلى اتخاذ قواعد تعاونية وتنسيقية أخرى)، أعني أن الناس في ملابسات معينة يشعرون بحقهم ويبررون: (الكذب المباح)، مثلا قد يشعر المتكلم بأن الطريقة الوحيدة لأن يرفض بأدب دعوة إلى زيارة ما، هي أن يزعم أنه له التزاما آخر إلا أنه ينبغي أن نميز (الكذب المباح)؛ عن مثل هذا الزعم الذي يقصد به إفشال المخاطب واحباط خطته عن الأحوال التي هي مجرد خروقات ظاهرة لمبدأ التعاون. وهناك فارق بين نمط الأدب (غير الرسمي) (تراجع براون وليفنسون 134 :1978) ونمط الأدب (الرسمي): (مثلا عندما يقول المتكلم: ألا تستطيع أن تساعدني على دفع هذه المائدة؟) ويكاد يكون من البديهي أن المستمع يستطيع أن يفعل ذلك.

ويجب أن نلاحظ أن الأمثلة (1) و(2) مما ينتمي إلى النمط الثاني ترجح التأويل الساخر. وفي الحقيقة فإن السخرية هي قاعدة من المرتبة الثانية التي تبنى على أو تستفيد من مبدأ اللطف وحسن الخلق (2). ويمكن أن نصيغ مبدأ السخرية في صورة عامة على النحو التالي:

[إنه إذا وجب عليك أن تحدث الأذى والضرر فينبغي أن تتوخى على الأقل طريقا لايتدافع ولا يعارض صراحة مبدأ اللطف والأدب، ولكن يسمح للمخاطب أن يتفطن إلى الإيحاء والإيماء بالأذى من ملاحظتك المباشرة عن طريق الاستلزام].

وتتخذ السخرية، على نحو أنموذجي أسلوب التهذيب ووضوح الأدب الجم في المناسبات. ويمكن أن يحدث هذا إذا فاق تقدير المتكلم لمبدأ اللطف بخرقه السافر لمبدأ التعاون، قصدا منه دعم مبدأ اللطف مثلا كان في جملة (1) خرق واضح لقاعدة الكم كما حصل في (3) خرق واضح لقاعدة الكيف.

3 A. Geoff has just borrowed your car

B : Well I like THAT!

3) : لقد استعار منك جوف سيارتك منذ قليل

ب : حسنا إني أحب ذلك !

إن الاستلزام المشتق من مبدأ السخرية يتأدى تقريبا في هذه الحالة :

إن ما قاله (ب) هو وجه الأدب بالنسبة لجوف ولكن من الواضح أن هذا ليس صحيحا. وإذن ما يعنيه (ب) هو في الحقيقة، إيذاء جوف والاستهانة به وهذا صحيح.

ويمكننا أن نعرض هذه الحالة في عبارة جرايس كما يلي : ولكون الإنسان مؤدبا، فهو غالبا ما يواجه التعارض بين مبدأ التعاون ومبدأ الأدب واللطف، حتى أنه يتعين عليه أن يختار كيف يتعامل مع أحدهما على حساب الآخر. لكن متى كان الإنسان ساخرا، فقد يستغل مبدأ الأدب لدعم مبدأ التعاون على وجه خفي. وقد يبدو الشخص الساخر مخيبا لأمل المخاطب أو مضللا له. وإن كان في الحقيقة يتساهل في صورة صريحة مخيبة للأمل في الظاهر على حساب الأدب :

ولربما يكون هذا النقاش قد دل على بعض المخاطر عند استعمال حد «اللطف والأدب»، ويوجد نوع ترابط غير موفق لهذا الحد مع لفظ (الودود والرفيع الأخلاق)

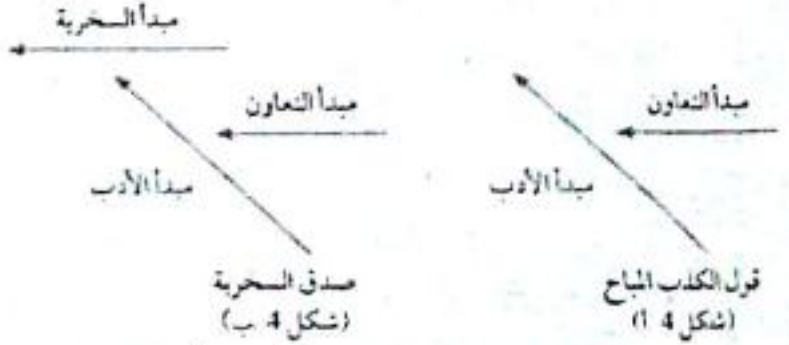

على نحو مصطنع. وإن كان غير صادق إطلاقا، باعتبار هذه أنماطا للسلوك الإنساني. وإذن يكون من الإغراء أن نلغي مبدأ الأدب (على الأقل في بعض الأوساط الثقافية) كما لو كان عاملا قليل الأهمية وعنه مندوحة، وكأنه ليس الا زخرفة ملصقة بالاستعمال الجاد للغة. وعندما أشرت إلى أهمية مبدأ اللطف والأدب لأقسر المبدأين الآخرين (مبدأ التعاون ومبدأ السخرية)، فقد كنت أحاول أن أبين شيئا غير هذا. والذي يجعلنا نميل إلى أن نخلط المسألة، على ما أظن، هو الفشل في التمييز بين الأدب المطلق والأدب

النسبي [3]. وبوجه عام، فإنني في هذه الفصول سأتعامل مع الأدب الخالص كمعيار أو بالأولى كمجموعة من المقاييس (5 ،7 ،6 ،1) يكون لها قطب موجب وقطب سالب. فبعض أفعال الكلام ـ (كالأوامر) ـ تكون ملازمة لعدم الأدب، كما تكون أخرى (مثل الطلب والعرض) ملازمة للأدب. وإذن فإن نفي الأدب يقوم في تقليل ما يوجد في أفعال الكلام غير المهذبة، من سوء الأدب، كما يقوم ايجاب الأدب في اضفاء حسن الأدب على أفعال الكلام المهذبة (مما يستلزم اتخاذ الفرص لانجاز أفعال كلام مؤدبة في وضعيات لا تجدي فيها إلا أفعال كلامية). وسأتعامل مع استراتيجيات لإنتاج أفعال كلام مؤدبة، وتأويلها ووضعها على مقياس أدب اللياقة الخالصة.

وفي ذات الوقت، فإني على علم، بأن الناس يستخدمون باطراد (الأداب) في معنى نسبي : أي بالقياس إلى معيار معين من السلوك ينظرون إليه في سياق ما، كأنه نموذجي. وقد يمكن أن يكون المعيار من ثقافة مخصوصة أو جماعة لغوية معينة. وقد ذكر لي مثلا بعض من أثق بهم، على نحو جاد، (بأن البولونيين والروس ليسوا مهذبين...(كما أنه من المتعارف أن الصينيين واليابانيين مهذبون جدا إذا قورنت أخلاقهم بسلوك الأوربيين). وهكذا، فإن هذه التعليقات النمطية غالبا ما تقوم على بينة موضوعية ؛ وأحد المهام التي كنت سميتها (بالتداولية الاجتماعية) توجب أن نفحص إلى أي درجة ينبغي أن تختلف الجماعات اللسانية في تطبيقها لمبدأ اللطف والتخلق (انظر فيما يلي 6 .1 .3) ولا تلبث مثل هذه الدراسة أن تسوقنا إلى نمط أخر من المعايير وهو معيار حسن التخلق لنمط من فعل الكلام الخاص. مثلا اللغة الانجليزية، وبخاصة نوع منها، غني بالإيحاءات غير المباشرة، مما سنفحصه في الفصل التالي : وبالتأكيد فإن هذا يمكن أن يعطي انطباعا للمتكلمين بلغات أخرى غير لغتهم بأن اللغة الانجليزية تشتمل على أدب جم (ولربما هنا تكون غير صادقة) عندما تطلب حسنات وأفضال لغات أخرى. والمعيار الإضافي هو المنسوب إلى المقولة المخصوصة بالشخص تبعا للجنس، وطبقة العمر... مثلا في اليابان فإن درجة سلم التخلق تستغله النساء خلافا للرجال : وفي الظاهر يستغله من في غرب البلد أكثر مما يستغله من هم في شرقها [4]. وعلى أساس مثل المجموعة من المعايير نحكم على الأفراد كمتأدبين أو غير خلوقين، في مواقف الأفعال الكلامية الخاصة : (كان نقول إن جون كان جافا، خشنا مع أمه) وإذن فإن نسبة الأدب واللطف تكون متقلبة وعلى وجوه كثيرة. تبعا للمعيار

العامة، على وجه معقول، اهتمامها على الأدب والتخلق بالمعنى المطلق. وبالرجوع إلى مبدأ التعاون، فإنه يتعين أن نعتبر الأسس التي اقترحت من أجلها مبادئ مختلفة والتي عللتها، كما نعتبر كيف أمكن أن نلائم النموذج الراهن.

4 .2- قواعد الكم والكيف

ويمكن أن نعتبر المبدأين الأوليين، لأنه (كما أشرت إلى ذلك) غالبا ما يتنافس أحدهما الآخر. فمقدار المعلومة التي يقدمها المتكلم محدودة مما يعلق عليها من أمل حتى يتجنب قول غير الصدق ولهذا السبب أقترح هارنش Harnish أن يجمع القاعدة وأن يحصرها فيما يلي : **قاعدة الكم - الكيف : اجعل أقوى طلب مناسب مبررا عن طريق بينتك.** هارنش Harnish 1976 : 362. وهو يورد أكبر رواية مفصلة لنفس القاعدة التي صاغها (أوهير : J.Hair 1969 - 45) : [إنه إن لم توجد أسباب جيدة راجحة على التضاد، فينبغي الا يؤلف الإنسان عبارة ضعيفة، إذا كان يستطيع أن يصيغ أقوى منها، وكان الجمهور المستمع يهتم بالمعلومات الزائدة التي يمكن أن تنقل إليه].

ونحيل (القوة) هنا إلى مقادير المعلومات المنقولة ؛ وأقرب طريق لتأويلها بالقياس إلى قضيتين ق P و ك Q هو أن نقول : (إذا كان ق يستلزم ك، وكان ك لا يستلزم ق، كان إذن ق أقوى من ك). وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر لماذا كانت بعض ضروب اللزوم تنشأ من تأويل عوامل الإجراء المنطقية ؛ من نحو ضروب التسوير والنفي (لا not) والوصل، والفصل أو Or ولنعتبر أولا التسوير الكلي ∀ والجزئي E.

4 - أكلت جيل بعض الحلوى.

فهذه قضية تؤدي بنا إلى أن نستنتج كذب :

4 - 1- أكلت جيل كل الحلوى .

غير أن هذا ليست استنتاجا منطقيا ؛ (إذا قدرنا تأويلا معياريا لكل من اللفظين : البعض، الكل، باعتبارهما يمثلان التسوير الجزئي والكلي) وإنما هو ناتج عن اللزوم : أي أن المخاطب يستنبط أن المتكلم عندما أثبت (4) فهو قد استنتج بأن (4 1) كاذبة. وهذا واضح من كون أن الاستنتاج يمكن أن يفسد عن طريق إضافة معلومة متناقضة (5).

أن تعتبر المبدأين الأوليين، لأنه (كما أشرت إلى ذلك) غالبا ما يتنافس أحدهما الآخر. فمقدار المعلومة التي يقدمها المتكلم محدودة مما يعلق عليها من أمل حتى يتجنب قول غير الصدق ولهذا السبب أقترح هارنش Harnish أن يجمع القاعدة وأن يحصرها فيما يلي : **قاعدة الكم - الكيف : اجعل أقوى طلب مناسب مبررا عن طريق بينتك.** هارنش Harnish 1976 : 362. وهو يورد أكبر رواية مفصلة لنفس القاعدة التي صاغها (أوهير : J.Hair 1969 - 45) : [إنه إن لم توجد أسباب جيدة راجحة على التضاد، فينبغي الا يؤلف الإنسان عبارة ضعيفة، إذا كان يستطيع أن يصيغ أقوى منها، وكان الجمهور المستمع يهتم بالمعلومات الزائدة التي يمكن أن تنقل إليه].

ونحيل (القوة) هنا إلى مقادير المعلومات المنقولة ؛ وأقرب طريق لتأويلها بالقياس إلى قضيتين ق P و ك Q هو أن نقول : (إذا كان ق يستلزم ك، وكان ك لا يستلزم ق، كان إذن ق أقوى من ك). وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر لماذا كانت بعض ضروب اللزوم تنشأ من تأويل عوامل الإجراء المنطقية ؛ من نحو ضروب التسوير والنفي (لا not) والوصل، والفصل أو Or ولنعتبر أولا التسوير الكلي ∀ والجزئي E.

4 - أكلت جيل بعض الحلوى.

فهذه قضية تؤدي بنا إلى أن نستنتج كذب :

4 - 1- أكلت جيل كل الحلوى .

غير أن هذا ليست استنتاجا منطقيا ؛ (إذا قدرنا تأويلا معياريا لكل من اللفظين : البعض، الكل، باعتبارهما يمثلان التسوير الجزئي والكلي) وإنما هو ناتج عن اللزوم : أي أن المخاطب يستنبط أن المتكلم عندما أثبت (4) فهو قد استنتج بأن (4 1) كاذبة. وهذا واضح من كون أن الاستنتاج يمكن أن يفسد عن طريق إضافة معلومة متناقضة (5).

لك الأمر. فأولا لنعتبر (الكل) (والبعض) كزوج مرتب على سلم (قوة العمل الاجرائي)، بحيث يكون دالا على أن [القضية ق المشتملة على السور الكلي هي أقوى من مكافئتها المختلفة عنها ك المشتملة على السور الجزئي] وإن شئنا الدقة قلنا : (إن هذا ينطبق فقط متى كان السور الكلي والجزئي خارجين عن مجال العوامل الاجرائية الأخرى). ثم إنه ينبغي أن نلاحظ كقاعدة عامة بأن القضية الأضعف تستلزم أن يعتقد المتكلم سلب القضية الأقوى وفي الحالة الراهنة فإن (4) تستلزم بأن (المتكلم يعتقد أن جيل لم تأكل الحلوى) وشرح هذا اللزوم يكون كالآتي :

أ - يتلفظ المتكلم بالقضية الأضعف ك حيث يمكن أن ينطق بسهولة وعلى نحو مناسب بالقضية الأقوى ق.

ب - وهذا يعني عن طريق الكم - الكيف، في حال عدم وجود معلومة مضادة، أن بينة المتكلم لاتبرر إثبات ق، ولكنها تبرر إثبات ك.

ج - وهذا يؤدي إلى استلزام أن المتكلم يعتقد كون ق كاذبة أي أنه يعتقد في سلب ق.

[ومن جهة أخرى تشتد الحاجة إلى أن نميز هذه الرواية الموجبة عن الرواية أو الصياغة الحيادية للزوم الموجود في (ج). والرواية الحيادية هي : (لايعتقد المتكلم بأن ق صادقة، كما لا يعتقد أن ق كاذبة) وقد يجوز أن تكون هذه نتيجة لو لم تكن عند المتكلم بينة كافية لكي يقرر مثلا أن :

4 - ج إن جيل أكلت بعضا من الحلوى (ولكني لا أعلم ما إذا كانت قد أكلتها كلها . وأيا كان اللزوم الإيجابي أو الحيادي قد وقع افتراضه ووضعه، فإنه يتعلق بالموقف، وقد يوحي سياق ما بأن المتكلم يحتفظ بالأخبار أو بالمعلومة لنفسه بسبب نقص في المعرفة، ويوحي سياق آخر بأن المتكلم يحتفظ بها بسبب اعتقاده الحازم بعكس ذلك]. ولنلاحظ الآن أن العلاقة المعكوسة (من القوي إلى الضعيف) تحصل بين سلبي (4) و (4 1).

5 - لم تأكل جيل شيئا من الحلوى : (سلب قضية 4)

5 - أ . لم تأكل جيل كل الحلوى : (سلب قضية 4 1)

وفي الحقيقة، نوجد قاعدة عامة تقول : إذا كانت ق أقوى من ك، كان إذن لاك أقوى من لاق. وهذا عندما تلفظ المتكلم بالعبارة لاق، فإن اللزوم (في صياغته الموجبة، هو أن المتكلم يعتقد سلب لاك، أو باختصار، فإن المتكلم يعتقد ثبوت ك. ذلك أن استلزام (5) (لم تأكل جبل كل الحلوى) هو أن المتكلم يعتقد ثبوت (4) أي أن جبل أكلت بعضا من الحلوى. وما هو صادق في هذا المثال الخاص يمكن أن يعمم على النحو التالي :

6 - (الصياغة الموجبة) : إذا كانت ق أقوى من ك إذن .

أ - المتكلم استلزم عن طريق ك بأنه يعتقد في عدم ثبوت أو نفي ق وكذلك.

ب - يستلزم عن نفي ق بأنه يعتقد ثبوت ك.

7 - (الصياغة الحيادية) : إذا كانت ق أقوى من ك ،

أ - يستلزم المتكلم عن طريق ك بأنه لم يدرك ثبوت 5 أو نفي ق.

ب - يستلزم المتكلم عن طريق نفي ق بأنه لايدرك ثبوت ك أو نفي ك.

وإذن فإن ضروب اللزوم تصدق بين الفضايا (الأضعف).

وتكون متكافئة اللزوم وعلى النحو المشار إليه بالسهم في الشكل 2.4 فيما يخص (الكل) و (البعض)

(واختصارا، فقد عممت أيضا استعمال (القوي) و (الضعيف) ابتداء من القضايا ذاتها إلى عوامل الاجراء التي بواسطتها تختلف القضايا). وإذن فإن تعميم (6) و (7) يمكن أن يوضح بمجموعة من الازواج المنطقية كما هو مبين في الجدول (4. 1)، ويمكن

الإيجاب	السلب	
كل	ليس بعض (= لا واحد، لاشيء)	الأقوى
بعض	ليس كل	الأضعف

(شكل 4. 2)

هذين الفعلين (صار become و (بقي Remain)، يكون من الضروري أن الحدث الذي يصفه فعل صار يجب أن يقع في زمان ز. متقدما على زمان الحالة التي يصفها فعل بقي (ز +) جدول (4. 1) :

وباستعمال ق ليمثل الحد الأقوى وك ليمثل الحد الأضعف (وعلى سبيل المثال : يجب = ق، ويمكن = ك (نستطيع أن نستنتج ضروبا من اللزوم حسب الأنواع الآتية :

الإيجاب ق هي أقوى من ك		السلب لاشيء من ك هي أقوى من لاق	
ق	ك	لاك	لاق
أ. كل	بعض	لاواحد	ليس كل
ب. أكثر من ن	(بمقدار ما / بأكثر من)	ليس (بأكثر / بمقدار ن)	ليس بأكثر من ن
ج. وجب، ينبغي	يمكن ، يستطيع	لايمكن ، لايقدر	يجب ألا
د. يكون متأكداً من أن	يفكر في أن	لايفكر في أن	ليس متأكداً من أن
هـ. يبقى [في ز+	يصير [في زه]	لايصير [في زه]	لايبقى [في ز+]
و. س و ص	س أو ص	ليس (س أو ص)	ليس (س و ص)
ز. نجح في أن	حاول أن	لايحاول أن	لاينجح في أن

لاق ← 1 ← ك، (مثلا، يجب ألا ← 1 ← يمكن).

ك ← 1 ← لاق (مثلا، يمكن ← 1 ← يجب ألا).

(وإذا اختيرت الصياغة الموجبة للاستلزام ، كان الرمز س ← ص يقصد به اختصار العبارة : «إن إثبات المتكلم س يلزم عنه أن يعتقد ثبوت ص»).

وبعض الأمثلة لأنواع مختلفة من اللزوم المذكورة في جدول : 4. 1 أوردناها فيما يلي، وضروب اللزوم فيها ذات اتجاهين كما أشرنا إليه بالأسهم ذات الرأسين :

ب : يوجد لنورا (تماما) ثلاثة أطفال. ←1→
(ليس يوجد لنورا أكثر من ثلاثة أطفال).

ج- يجب ألا يتقاعد العمال عند 65 سنة ←1→

د- أعتقد أن كرابا نائم ←1→
(لست متأكدا من أن كرابا نائم [7]

هـ- لم تبق بيتي مريضة. ←1→
(بيتي في صحة جيدة)

و- تشتغل سوزان في المكتب يوم الخميس أو الجمعة. ←1→
(لاتشتغل سوزان في المكتب يوم الخميس والجمعة معا).

ز- حاول فرانك أن يفتح الباب. ←1→
(لم يفلح فرانك في أن يفتح الباب).

وإذن عن طريق (قاعدة الكم - الكيف) يمكن للإنسان أن ينظر في عدد كبير من الاستنتاجات المعتادة أو غير الشكلية وهذا لا يبين فحسب القيمة التفسيرية لمبدأ التعاون بل يقوي كذلك النحو بواسطة بيان أن التحليل المنطقي المعياري يجري عمله جيدا على اللغة الطبيعية بالرغم من المظاهر المضادة لذلك، وقد أضر إدعاء عدم التحديد واللامنطق بالمحاولات التي تريد أن تفسر اللغة الطبيعية باعتماد المنطق الصوري وحدوده. إلا أنه يوجد أمل قوي في أن تتمكن هذه المحاولات عن طريقة مبدأ التعاون، من أن تنسب لا إلى المنطق وإنما إلى التداولية.

وفي ذات الوقت فإن الاعتبار التداولي للاستنتاجات التحاورية كتلك التي مثل لها في «ب»، «ج» الآنفة الذكر ؛ قد يفضي إلى تبسيط المنطق المعياري. ذلك أن الفارق الذي وضعناه بين الفصل الاستغراقي وغير الاستغراقي هو فارق مربك من وجهة نظر سيمانطيقا اللغة الطبيعية من حيث إنه يتضمن أن تنسب إلى روابط الفصل (أو) تفسيرين منطقين متمايزين، وهما متقاربان حتى أن أحدهما ينطوي تحت الآخر. ذلك أن جمع الجمل التي تصدق على معنى الفصل غير الاستغراقي (أو) تصدق كذلك على معنى الفصل الاستغراقي غير أنه في الاعتبار الذي يربط المنطق والتداولية يحتاج الفصل

(أو) إلى أن يعطى له فقط معنى واحد، وهو الفصل الاستغراقي، وحينئذ فإن التأويل الاستغراقي قد يشتق من الفصل الاستغراقي عن طريق اللزوم كما هو الحال في (و) السابقة الذكر [8].

وإذن فإن (فإن قاعدة الكم = الكيف) تقدم لنا زيادة توضيح لنمط التفسير الذي صار الآن مألوفا : وهو أن التفسير التداولي لشيء ما في تعبير نحوي يظهر وكأنه اشكالي أو شاذ غريب. وهذا يوحي بأن تقسيم العمل بين السيمانطيقاية والتداولية ينتج من أعم الحلول المرضية لكلا العلمين. وكمثال آخر زيادة في التوضيح نعتبر عدم التناظر في

8) I ran fast and could catch the bus

8) أسرعت الخطو وكان يمكن أن أدرك الحافلة

9) I ran fast but could I'dn't catch the bus

9) أسرعت الخطو لكن لم يمكن أن أدرك الحافلة

[From plmer 1980 : 92]

8 a) I ran fast and was able to catch the bus

18) أسرعت الخطو وكان يمكن أن ألحق الحافلة

9 a) I ran fast but wasn't able to catch the bus

19) أسرعت الخطو لكن لم يمكن أن أدرك الحافلة. إن عدم جواز (أو عدم نحوية) الفعل المساعد could في (8) يثير مشكلة. ويمكن أن نقبل مع بالمرPalmer أن هذا الفعل could، can يتعارض مع الصيغة was able to بحكم مكان تحقيق الوقوع. وهذا يعني أن الفعلين المساعدين للمواجهة can, could يمثلان حالة إمكان عمل شيء ما من دون الإشارة إلى تحقيق وقوع الفعل، مما هو مدلول عليه بالعبارة be able ذات الإضافة إلى التحقق. وبهذا الاعتبار فإن الصيغة was able to و could يشكلا زوج قوي/ ضعيف فيما مثلنا له آنفا في جدول 4. 1 وعلى حين أن الفعل المساعد could يدل فقط على حال الإمكان فإن الصيغة was able to تدل على قوة الإمكان والإنجاز معا وبواسطة الحجة المطبقة في جدول 4. 1 ينبغي أن يختار المتكلمون استعمال البديل الأقوى (كان بالإمكان was able to) حيثما تدعمه وتبرره البينة ؛ حتى أن الفعل المساعد للمواجهة

could يستعمل للاستدلال على ما ينقص المتكلم من اعتقاد في الانجاز كالحال في جملة (9) وهاتكمن غرابة الجملة (8) في تعارضها مع (8). وكون هذه الغرابة من شأن التداولية إنما تدعمه ملاحظة كون أن الجملة المؤلفة مع could في مختلف السياقات تكون سائغة[9].

10) I could just almost reach the branch

(مأخوذ من Palmer 1980 :95)

10) أكاد أبلغ لمس الغصن.

ويكون من الواضح في هذه الجملة أن حال الامكانية باعتبارها مقابلة لتحقق فعل الانجاز تعطى لها الغلبة. وهذا تفسير جزئي فقط (إذ لايعتبر جواز وقبول السلب الأضعف للصياغة wasn't able. لكن مجمل العبارة واضح فالفعل المساعد could مرتبط مع عدم الانجاز ؛ لأن مبدأ التعاون يوجب أنه إذا أمكن أن تصاغ عبارة جهة الصدق فيها أقوى، إذن فلتضعها كما تريد . ولا ينطبق مثل هذا الاستدلال على الصيغة الفعلية للحاضر للفعل can، لأن الانجاز المتحقق الناشئ عن الإمكان في الحاضر هو أقل احتمالا لأن يعرف، نظرا لامتداده في المستقبل.

وهذه أمثلة إضافية عن الجواز غير المتناظر، مأخوذا من المجال الترتيبي.

11a) My sister is married, and her husband works for NASA

II أ)؟* تزوجت أختي وزوجها يشتغل في النازا.

11b)?* My sister's husband works for NASA and she is married

II ب) زوج أختي يشتغل في النازا، وهي تزوجت.

وبالنسبة لمن يكون مشتغلا فقط على قوالب الجمل النحوية فقد يجد أن شذوذ جملة (11ب) وتعارضها مع جمله (11) محير : لأنه لما كان معنى الجملتين واحدا، وكانتا في الظاهر سائغتين من الوجهة التركيبية، حصل من أمرهما أنه لاتوجد طريق لتعليل عدم تناظرهما إن اكتفينا بالقاعدة النحوية. إلا أننا لما كنا ننظر في التداولية ؛ فنحن نلاحظ هذه الجملة (11 ب) بأن شقها الثاني يخرق قاعدة الكم وفي الحقيقة فإن شقها الثاني حشو، من قبل أنه لايقدم أي خبر أو ملعومة غير ما سبق أن فهم في (11 أ) وهذا يوضح

كيف أن قاعدة الكم، في بعض الأحيان يجب أن تؤول بحيث تطبق على جزء أو شق من الجملة، لا على الشق الآخر، والشح في اعطاء المعلومة في بداية الجملة لاينقلب بالضرورة في نصفها الأخير إلى ترف في الخبر.

4 .2 .1- ضروب الاستلزام المرتبطة بأداة التعريف (أل)

ومما ينبغي أن يضاف إلى الزوج (قوى / ضعيف) كما رأينا في جدول 4 .1 أداتا التعريف [أل : The]، والتنكير (an التنوين وغيره). ومثل سائر الأزواج الأخرى فإذا استبدلت أداة التعريف بمنكر من قضية ما، كانت النتيجة قضية تلزم عن أصلها. مثلا (باقتراض أننا نعرف ماذا نعني بالكاتبة The secretary) :

من (سالي هي الكاتبة) نستنتج أن (سالي كاتبة) وكذلك وبالمثل :

من أن سالي ليست كاتبة نستدل على (أن سالي ليست هي الكاتبة).

إلا أن أدوات التعريف تختلف عما اعتبرناه من أزواج ، لأن أساس التعارض بينهما هو من طبيعة تداولية. فعنصر التعريف المعبر عنه بأل The (وأيضا بألفاظ أخرى كثيرة مثل استعمال الضمائر، وأسماء الإشارة، وهي تكون على نحو عارض) ينقل إلى فهم المتكلم أن هناك إحالة يجب أن تتحدد على نحو استثنائي في السياق المعرفي، مما يتقاسمه المتكلم والمخاطب. وهكذا عندما يستعمل أحد الناس الجملة، ولنسمها The x النص فنحن نستطيع أن نستنتج من ذلك :

12) There is some x that can be unique by identified as the same x by s and h.

12) يوجد بعض ص بحيث يمكن أن يتعرف عليه فقط المتكلم والمخاطب على نحو واحد. ولما كان هذا جوهريا للدلالة على أل التعريف بشكل أفضل من كون معناها مشتقا بواسطة مبادئ التحاور ؛ فإن جملة (12) ينبغي أن يصطلح عليها باللزوم التحاوري التقليدي ؛ كما رأينا في بداية الفصل الأول، بدل أن يطلق عليها التحاور مجردا. والظرف (فقط Uniquely) يدل على أننا نستطيع أن نختار ص واحدة تكون هي المقصودة من سائر ما عداها ؛ (والحال أنه إذا كانت ص على حال الجمع استطعنا أن نختار مجموعة واحدة من حال ص تكون من بين سائر المجموعات الأخرى الصادية). وإذا كان قرار استعمال أل التعريف المفضل على التنكير (an) هو من شأن تقدير ملاءمة الموقف، فإن إحالة : The x النص تكون محتملة للتنوع من موقف الآخر.

كما لو كان غياب هذه الخاصية للتعريف التي ندل عليها بأل مثلا (مائدة) الدلول على تنكيرها بالتنوين (an, a) يمكن أن نستعمل بشروط لانحصل عليها في (12) أعني المعرفة السياقية المشتركة ! وإذن لايوجد أساس من موقف أو تعهد لاستخدام أداة التعريف أل (وإنما توجد معرفة مشتركة). ولهذا السبب فإن استخدام حرف التنكير (an, a) وغيره من أدوات التحديد، مثل بعض، قليل، كثير، يجتمع وينظم إلى المحددات التي لم نشر إليها سابقا، مجملة من نحو (ربحت اليوم جائزة، وأي شيء يعني) وهذا في الحقيقة استلزام سالب لما قابلناه في (12)، ويمكن أن يقع حسب قاعدة الكم عن طريق الاستدلال كما يلي : إنه لما تجنب المتكلم أن يستعمل الأخص والأقوى تعبيرا وهو أل التعريف، الجائزة) فهو لم يعتقد بأن مخاطبه له ما يكفي من المعرفة حتى يحدد على وجه استثنائي هذه الجائزة. إلا أن مبدأ التعاون له من العمل أكثر من هذا حتى يكتفي بتأويل أدوات التنكير والتعريف ولنتأمل المثال الآتي الذي اقتبسناه من Clark و Clark (1977: 122)، متبعا في ذلك نموذج جرايس (66 : 1975)، وهو على شكل حوار.

ستيفن : أن ويلفريد ضارب موعدا لامرأة من أجل العشاء.

سوزان : وهل تعرف زوجته شيئا عن هذا.

ستيفن : بالطبع إنها تعرف : أن المرأة التي هو ضارب لها موعدا امرأته.

ثم إنه عادة ما يوجد تبرير لسوزان، تبعا لمبدأ التعاون، بافتراضها أن المرأة المشار إليها من جانب ستيفن ليست هي زوجة ويلفريد، وذلك لأن (امرأة) في حال التنكير تفضي إلى اللزوم بأن المتكلم لا يملك معرفة كافية حتى يستدل على أي امرأة هي المرأة المقصودة. ولما كان كل أحد يعرف ويلفريد فهو يتوقع أن تكون له امرأة. ومن ثم فقد خرق ستيفن قاعدة الكم باستعمال عبارة منكرة مجهولة (امرأة x مفضلا إياها على عبارة أخرى من نحو (زوجته) وفي الواقع قد خرق ستيفن على نحو واضح (ومؤذ) قاعدة الكم من غير أن يكسر قاعدة الكيف. وهذا مثال جيد للقضية التي تصدق من وجهة نظر المنطق، إلا أنها من وجهة نظر التداولية مؤذنة بالخطأ.

ثم إن ضروب الاستلزام التحاورية يمكن أيضا أن تنتج على نحو غير مباشر من استعمال التعريف The ومع أن عبارتنا (the x أل ص) يمكن في العادة أن تستعمل في سياق حيث يشعر المخاطب ويفهم أي شيء يعني ال ص. وهناك أحوال، من نوع

الأمر الواقع fait accompli يجعل فيها المتكلم المخاطب يتخذ تقديرا لإحالة واحدة مما لايعتقده المخاطب قبل سماعه عبارة المتكلم. ونصادف هذه في جمل من نحو :

13) هل تود أن ترى الرسالة البريدية التي وصلتني من هلين الأسبوع الأخير : وهي جملة يمكن أن يستنتج منها المخاطب، ما إذا كان هو لم يعرف عنها شيئا من قبل على معنى أنها رسالة وحيدة حتى أن المتكلم كان قد تلقاها من هلين الأسبوع الأخير. ويمكن أن نقول أن (13) ينتج عنها :

14) إن المتكلم قد تلقى رسالة من هلين الأسبوع الأخير لكن (13) يلزم عنها أيضا (لعلة اللزوم الوحيد المرتبط بال التعريف The) :

15) توجد رسالة واحدة مثل هذه فحسب.

ونشبه بهذه الوحدة، صيغة الأمر الجارية مجرى المثل «fiat»، وتوضع للعموم كرموز للتنبيه مثل : احذر أن تدوس، وانتبه إني الكلب (نقارن هاوكين Hawkins : 1976 : 112 : 121). وحتى نتقدم خطوة إلى الأمام، فإنه يمكن أن نلاحظ أن هذا النوع من اللزوم الذي يطلق عليه كل من كلارك وهافيلد Haviland : (1974 ،1977) «الافتراض المتمم» يجيز كذلك أن نفسره بواسطة مبدأ التعاون. مثلا تقتضي الجملة (لقد ذهبنا إلى الحديقة وجلسنا قرب حوض السمك) حسب تأويلها العادي الافتراض المتمم الذي هو (إن الحديقة كانت تحتوي على حوض السمك) غير أنه يجب أن ننظر أولا إلى مثال الضمير العائد من دون الاعتداد بمثل هذه الافتراضات.

16) أ : وفي نهاية الأمر وصلنا إلى الباب الخلفي.

17) ب : وهل كان الباب مغلقا ؟

وفي (17) انتزعنا النتيجة المتوقعة، المتفقة مع قاعدة الكم، وهي أن الباب في (17) يرجع إلى نفس الاسم المفعول مثل الباب الخلفي في (16) وهذا اللزوم ينتج من مجرد كون أن الباب ينبغي أن يعود إلى باب ما بحيث يتحدد من السياق فقط. وفي هذه الحالة لا يوجد إلا باب واحد متحدث عنه، أعني الباب الخلفي. لكن المخاطب يحتاج لكي يجعل جملتي (18) و (19) مفهومتين، أن يستعمل سلسلة طويلة نوعا ما من الاستنتاجات :

18) أوفي نهاية الأمر وصلنا إلى الباب الخلفي.

ونستنتج بأن القفل المذكور في (19) هو قفل الباب الخلفي ؛ إلا أن هذا اللزوم توصل إليه عن طريق معرفة مشتركة بأن الباب الخلفي هو وحده الباب المتحدث عنه، وإنما توصل إليه أيضا بنوع من المعرفة العامة، وهي أن الأبواب عالبا ما تكون لها أقفال، مما يكون فيه انتزاع الاستنتاج المحتمل قائما بدوره، على أن لهذا الباب الخلفي الخاص قفلا ما. وهذا هو الافتراض المتمم الذي به نستطيع أن نتوصل إلى النتيجة الموجودة في (19)، لأن (ب) يحيل إلى الباب الخلفي. وهذا اللزوم المستنبط عن طريق الافتراض المتمم، جعل (ب) يتجنب مخالفة مبدأ التعاون.

وكمثال إضافي عن اللزوم المستنتج من أدوات التنكير والتعريف، ننظر في الوقوع المزدوج للفظ (خاتم ماس) فيما يلي :

ماري : لقد أضعت خاتم ماس.

بيل : حسنا، كانت جولي واضعة في أصبعها خاتم ماس واحدا في هذا الصباح وباستعمال أداة التنكير (a التنوين، خاتما) أو مايقوم مقامها من نحو الضمير (one ، واحدا) يرفض بيل أن يورط نفسه فيما إذا كان الخاتم التي رآه هو نفسه الذي أضاعته ماري فهو بتحيته البالغ الدلالة للاستلزام والمشترك الاحالة تملص من اتهام جولي، وهنا فإن :

أ- قاعدة الكم إنما خرقت على وجه متكلف عن طريق رفض اشتراك الاحالة المرجعية.

ب- ويمكن أن يؤول هذا الخرق كتكتم لاجتناب الاتهام غير اللبق.

ح- إلا أن هذا التكتم هو في الواقع مفروض بفعل أن ملاحظة بيل لاتكون ملائمة إلا إذا كان يشك في جولي.

وهكذا تقدم لنا قاعدة الكم، وقاعدة اللطف والأدب وكذلك قاعدة العلاقة تفسيرا لملاحظة بيل، على نحو أشبه مايكون باتهام غير مباشر.

وقبل أن نتقدم إلى معالجة قاعدة العلاقة ذاتها، فإني آمل إلى أن أشير بأن هذه الأمثلة تبين تفاعل العلاقة الوثيقة بين التداولية الإحالية، كما أثبتنا ذلك، وبين تداولية تفاعل الأشخاص. ثم إن تحديد ماهي الأشياء التي ترجع إليها عبارات التنكير والتعريف يتعين في جزء منه، كما رأينا، عن طريق مبدأ التعاون ومبدأ اللطف والتخلق.

4 3- قاعدة العلاقة:

إن قاعدة العلاقة، ومحتواها (كن مشاركا ومفيدا في المناسبات)، قد اتخذت عدة تأويلات متنوعة، بعضهم قد عالجها كنوع خاص من الشح في إعطاء المعلومة. وقد وضع كل من سميث smith وولسون (1979: 177) تعريفا عاديا كما يلي : إن الحكم قد يكون مسعفا ومفيدا لحكم آخر ؛ إذا كان كل من ق و ك باجتماعهما على معرفة موطأة، ينتجان معلومة جديدة، غير مشتقة لا من ق ولا من ك باجتماعهما.

ويدل هذا التعريف على أن الترابط الموجود بين حكم كل من أوب يمكن أن يبين لا المناسبة المفيدة فقط، في الأحوال البسيطة من نحو الاجابات (20).

(20) أ. أين توجد علبة الحلوى التي هي لي.

ب. إنها موجودة في غرفتك ؟

بل تبين الحالات المائلة (أي غير المباشرة) من نحو :

(21) أ. أين توجد علبتي من الحلوى.

ب. لقد كان الاطفال في غرفتك هذا الصباح. (مأخوذ من سميث وويلسون 1979: 175).

وملاحظة (ب) في (21) يمكن أن تكون مفيدة ومناسبة لسؤال (أ) على أساس أن إجابة (ب)، بافتراض أن (ب) هذا لم يكن يعرف الإجابة عن السؤال، قد تساعد (أ) بالرغم من ذلك على أن يكتشف الإجابة، استدلالا على أن الأطفال كانوا قد أكلوا الحلوى ؛ أو على الأقل أنهم تمكنوا من أن يعرفوا أين توجد الحلوى. ومرة أخرى فإن الافتراض بأن المتكلم والمخاطب يلاحظان مبدأ التعاون (بالإضافة إلى المعرفة الممهدة)، يتيح للزوم أن يتحقق. وكل فشل ظاهري في الشح بإعطاء الخبر يؤدي إلى نتيجة مؤداها أن إجابة (ب) تكون ملائمة للاسهام في قاعدة الكم على أعلى مستوى مباشر.

غير أنه، بدلا من أن ننظر إلى قاعدة العلاقة بكونها على هذا النحو تابعة لقاعدة الكم، فلقد فضلت أن أؤول مناسبة التلفظ بالعبارة إلى وجه آخر للمناسبة (كالحال في (20) و (21)) كجزء من مفهوم شامل للمناسبة، وهي مناسبة التلفظ للموقف الكلامي. وبهذا المعنى الواسع، يمكن أن تعرف المناسبة على النحو التالي :

غايات تحاورية بالنسبة للمتكلم والمخاطب.

وتتضمن غايات التحاور الأهداف المجتمعية (كمراعاة التخلق والآداب) والأهداف الشخصية معا (كالعثور على علبة الحلوى). وغاية فعل الكلام الشخصي من عبارة (أ) في (20) هي أن يصل إلى المكان الذي توجد فيه الحلوى. وفي إجابة (ب) نلمس أنه اتخذ غاية (أ) ووفر له المعلومة المطلوبة إلا أن هذه الغاية أمكن استيفاؤها بطريق آخر لغاية اجتماعية اتخذها (ب)، وفي هذا احتفاظ على مبدأ التعاون. وفي الواقع يكون من الطبيعي في التحاور الذي يدعو إليه مبدأ التعاون الاجتماعي، أن يتخذ المشارك إلى حد ما الغاية أو الغايات المفترضة عند الآخر.

غير أنه توجد أمثلة قد لا يصدق فيها هذا التأويل. ولنعتبر المثال الإضافي الذي تقدم به كل من سميث وويلسون (174 : 1979).

(22) أ. أين توجد علبتي من الحلوى ؟

ب. لقد بادرت لأن ألحق بالقطار.

ولايمكن أن نسمي هذه الإجابة، إجابة تعاونية، لأنها لا تقدم لسؤال (أ) شيئا عن مكان الحلوى. إلا أن ملاحظة (ب) يجب أن تصبح مناسبة لو فهمت على أنها شرح للسبب التي من أجله لم يستطع (ب) أن يرد على سؤال (أ) وفي هذه المناسبة، فإن اسهامها في الغايات الحوارية يكون سليما لأنها مكنت (ب) من أن يختم الحوار من دون كبير مراعاة للتخلق والأدب. إنها مناسبة لم تسهم في هذه الحالة لانجاح سعي (أ) وإنما لغاية (ب).

وبالرجوع إلى سلسلة السؤال- والإجابة المعيارية من (20) فإن اسهام (ب) في غاية فعل الكلام عند (أ) يمكن أن تمثل له بواسطة تحليل الوسائل - الغايات كما هو مبين في الرسم 4. 3.

ملاحظة : تدل مساحة ص، ض على اسهام (ب) في انجاح سعي (أ). ويرمز السهم المزدوج إلى تعليل داعي العلاقة الموجودة بين الغاية والفعل.

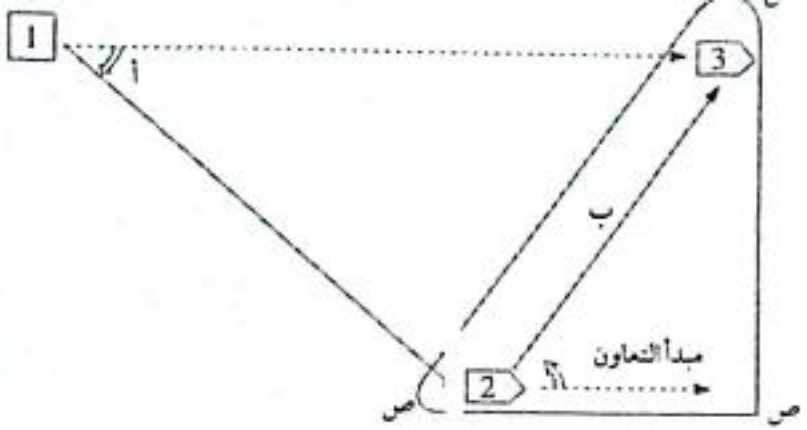

شكل 4. 3

1 - الحالة الأولية : يريد (أ) أن يعرف أين توجد الحلوى.

ج - : (أ) يسأل (ب) أين توجد الحلوى.

2 - يرد (ب) بأن (أ) يريد أن يعرف بين توجد الحلوى.

د - يقول (ب) ردا على (أ) أين توجد الحلوى.

3 - الحالة النهائية : يعرف (أ) أين توجد الحلوى.

(شكل 4. 3) السؤال والإجابة (20).

وهذه أبسط حالة وأكثرها مباشرة لتحليل وسائل - غايات الحوار. غير أنه إذا اتخذ مفهوم اتجاه غاية المناسبة أبعد مدى، فإنه يكون من المفيد أن نفحص تحليل الغايات - الوسائل للإجابة الأكثر ميلا وانحرافا، كما هو واضح في جملة (21)، شكل 4.4 [وكلا الشكلين 4. 3، وكذلك 4. 4 مبسطان غاية التبسيط، كما هو محتوم في كل تحليل للغايات - الوسائل، مما يتضمن العمليات المعقدة كاستعمال اللغة]. وفي هذه الحالة فإن الغاية المرموز إليها بالرمز (هـ 2) لم تتم : لأن (أ) لايزال يتعين عليه أن يكتشف ماذا حصل للحلوى. وهذا مدلول عليه بالسهم المنقوط الواصل 5 و 6 من الشكل 4.4 وأيضا فإن أكبر تعقيد لهذا المثال مدلول عليه في الشكل 4. 4 بواسطة تدخل الخطابة التفاعلية بين الأشخاص على المستويين (وكذلك في التخطيط التداولي، وفي تأويل التلفظ بالعبارة.

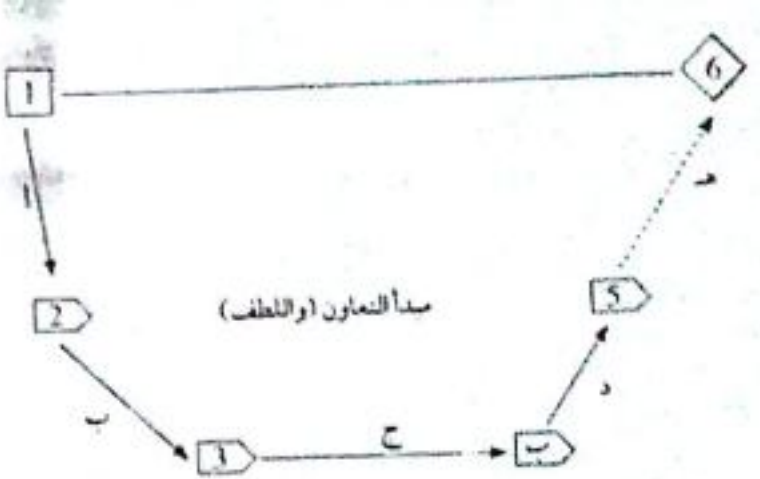

شكل 4. 4

1 - الحالة الابتدائية : يريد (أ) أن يعرف أين توجد الحلوى.

أ - يسأل (أ) أين توجد الحلوى.

2 - يفطن (ب) إلى أن (أ) يريد أن يعلم أين توجد الحلوى.

ب - يصمم (ب) جوابا مناسبا لمبدأ التعاون واللطف.

3 - يكون (ب) مستعدا لنقل الخبر من رقم ب إلى (أ).

جـ - يقول (ب) بأن الأطفال كانوا في بيت (أ) هذا الصباح.

4 - يعلم (أ) بأن الأطفال كانوا في غرفته هذا الصباح.

د - يكتشف (أ) قوة جواب رقم ب.

5 - يعرف (أ) مايمكن أن يساعده إلى الوصول إلى حالة 2

6 - الحالة النهائية : يعلم (أ) أين توجد الحلوى.

(شكل 4.4) السؤال والإجابة المماثلة في 21.

وتكون هذه المراحل حاضرة ومقبولة حتى في أبسط ضروب العبارات المتلفظ بها (انظر 3. 3. 1) إلا أنها تكون أكثر أهمية في حالات الأجوبة المماثلة كما هو الحال في (21). فإجابة (ب) من رقم ب (كما في شكل 4. 3 من رقم ب)، ظاهر من أمرها كونها

معللة عن طريق مبدأ التعاون، أعني أن إجابة (ب) قصد بها أن تكون مناسبة لغاية تحاور (أ). غير أنه في هذه الحالة توجد حجة تقول إن مبدأ اللطف والتخلق يلعب دورا ما. والسبب في ذلك راجع إلى أن (ب) يختار أن يصيغ إجابة غير مباشرة أو مائلة بالإحالة إلى إجابة أكثر استقامة أو مباشرة مؤداها أن الأطفال أخذوها. والداعي الأكثر رجحا لهذه الإجابة المبهمة أو المائلة هو التحفظ المتأدب بالإحالة إلى إمكان حصول فعل قبيح من جانب الأطفال. وبدل أن يتهم (ب) الأطفال فإنه عمل على صياغة عبارة ظاهرة البراءة حول وجود الأطفال في المكان، تاركا (أ)، يستخلص النتيجة غير المهذبة. وليس هذا كل ما في الأمر؛ ذلك أن التخلق الظاهري عند (ب) بإحالته إلى الأطفال قد يمكن أن يكون تأويلا ساخرا مقصودا. ثم إن (ب) قد يجعل إجابته بليدة على نحو مغرض، لكن من دون أن يقصد إلى منع (أ) من أن يخلص إلى نتيجة غير متعلقة أو خالية من الاطراء.

4. 4- استراتيجية الإيماء والتلويح وأفعال الكلام التوقعية عند هينتج: Hinting

يبين هذا المثال كيف أن تأويل : (أفعال الكلام المائلة) يتعلق تعلقا شديدا بقاعدة العلاقة. وهذا التعلق يظهر هو نفسه فيما كنا قد اطلقنا عليه في موضع آخر استراتيجية الإيماء (Leech 1977] : 32 - 4)، مثلا في الطلب المهذب يكون من المشهور العام أن نضع السؤال حول إرادة المخاطب أو قدرته على انجاز فعل (س)، كإيماء وتلويح يريد به أنه يقوم بمأدبة [10] هل يمكن أن ترد على التلفون ؟ هل تستطيع أن ترد على التلفون. وتقوم هذه الاستراتيجية على التلفظ بفعل كلامي تؤول غايته كغاية فرعية من أجل انجاز فعل كلام آخر، وهكذا فإن تبادل الحوار :

23) أ- هل يمكنك أن ترد على التليفون ؟

ب. نعم.

يمكن أن يرد إليه كما لو كان عائقا لقصره عن تحاور مستفيض من نحو.

24) أ : هل يمكن أن ترد على التلفون.

- نعم.

أ- وفي هذه الحالة أرجو أن ترد.

أعني أن كل تكميل للمعلومة المطلوبة في فعل الكلام (هل يمكن أن ...) هو جزء من خبر كان على (أ) أن يحصل عليه إن أراد أن يعلم ما إذا كانت الشروط على وجه الدقة موائمة لانجاز الفعل المرغوب من جانب المخاطب. غير أن الاستراتيجية الإيمائية تضمن بأن فعل الكلام الأول في (24) استخدم لغرض ثانوي غير المنطوق به. وتستثمر هذه الاستراتيجية قاعدة العلاقة من جهة أن السؤال، في السؤال المتخيل في (23) والمطروح حول قدرة المخاطب على انجاز الفعل (س) يمكن أن يكون فقط من الوجهة النظرية مناسبا كوسيلة للإنجاز اللازم عن قيام المخاطب بفعل (س).

وعلى هذا النحو قد يساعدنا أحيانا أن نتصور ضروب التبادل الحواري، وكأنها تحاور مختصر، شديد الايجاز. ولا توضح الاستراتيجية الايمائية إلا الهدف المتواطئ عليه (للسلم المناسبة) الذي به يؤول التلفظ بالعبارة باعتبارها فعل كلام متوقع الحدوث مما يهيء الطريق للفعل الكلامي التالي وبطبيعة الأمر، فإن المتكلم من جهة الممارسة غالبا ما يفترض الإجابة عن سؤاله بالقول : نعم ! إلا أن السؤال المصدر بفعل مساعد دال على الإمكان من نحو (هل يمكن أن ترفع صوتك بالغناء؟) قد يفهم منه مما طلب المعلومة، وعلى نحو غير مباشر طلب مفيد. وتكون قوته أو معناه على وجه التقريب (أن المتكلم يريد أن يعرف ما إذا كان المخاطب يستطيع أن يغني على درجة معينة من علو الصوت) والسبب في ذلك هو أن المتكلم يريد من المخاطب أن يغني بأن يزيد من علو صوته. وإذن فإن سؤاله لا يتفك أن يكون حقيقيا، لأن له غرضا بعيدا. وليس مفهوم السؤال منه إلا الخطوة الأولية [11].

وأيضا يمكننا أن نقول بأن الحد : الترقع anticipatory يجوز أن يطبق على أفعال كلامية مفيدة أو مشروطة مثل التي ينجزها (أ) فيما يلي :

25) أ. هل يوجد عندك ما تشعل به النار؟

ب. نعم خذ عود الثقاب هذا. يمده له).

26) أ. هل تبيع مشبك للأوراق ؟

ب. نعم هل تحب أن يكون كبيرا أو صغيرا

27) أ. هل رأيت خطاب كتابي ؟

ب. نعم وأظن أنه يوجد في الرف.

28) أ. ماالذي فعلته مع الصحيفة ؟

ب. لم أفعل بها شيئا. لقد وضعتها في الرواق

29) أ. هل تعلم متى تغادر الحافلة ؟

ب. نعم على الساعة 5 20

30) أ. هل تريد مزيدا من القهوة ؟

ب. أشكرك

31) أ. هل أكلت تلك الفطائر كلها ؟

ب. نعم لقد كنت جائعا جد

وفي سائر هذه الحالات فإن سؤال (أ) هو على نحو مباشر وسيلة لانتزاع الخبر، ولكنه من طرف خفي وسيلة لغرض آخر. والغاية القصوى لفعل الكلام هو الاعتراف بكون أن (ب)، (في بعض إجاباته البارزة) يرد على نحو تعاوني، مع قصد مساعدة (أ) لاتمام هذه الغاية. وفي جملة (26) مثلا يجيب (ب) عن السؤال، لكنه يتخذه كأمر مسلم، متسائلا : « هل تحب أن يكون المشبك صغيرا أو كبيرا)، وكذلك فإن (أ) يود أن يشتري بعضها وفي جملة (30) يسأل (أ) بقوة عن عرض للقهوة)، ويجيب (ب)، كما لو كانت القهوة قد قدمت له. وفي (1) يضع (أ) السؤال مع اقتضاء للتعنيف. ويرد (ب) كما لو كان يعتذر عما نسب إليه من توبيخ والأهمية المتصلة بهاتين الغايتين من أفعال الكلام - وهي تهيء وتوخي الغاية القصوى - تختلف من حال إلى حال، ومن مناخ الأخر.

وربما كان أكبر توضيح للتفاوت بين التوقع والغاية القصوى هو النتيجة لارتكاب الغلط.

32) أ. هل تشرب؟

ب. بالطبع، جميع الناس يشربون.

وهناك نوع آخر من اللزوم الفاسد حيث تؤول الغاية القصوى على غير وجهها. وهذا مصدر خصب للسخرية.

33) أ. هل تحب أن ترقص ؟.

ب. وهل تعلم شخص آخر يريد أن يرقص ؟.

34) المحاضر : يجب أن تحضروا إلى هنا على الساعة التاسعة.

الطالب : لماذا ؟ ماذا حصل ؟.

35) الزبون : توجد ذبابة في حسائي.

الخادم : لاتقلق باسيدي، كلهم يريدون مثلها.

36) المحاضر : من لم يكن حاضراً اليوم ؟.

الطالب : إنه جورج واشنطون.

وفساد الإجابة من جانب (ب) في سائر هذه الحوارات هو بطبيعة الأمر، فشله في أن يفهم ملاءمة ملاحظة (أ) أي عدم فهم كيف أن ملاحظة (أ) تقصد إلى الإسهام في غاية الحوار.

ويتضح الآن أن المناسبة الملائمة، مثلها مثل اعطاء المعلومة، وقول الصدق، ليست هي صفة الرد بنعم أولا ؛ وإنما الشأن فيها الدرجة «ففي بعض الحالات، مثل إجابة (20) (إنه في غرفتك)، كانت المناسبة متمكنة وصريحة . وفي الطرف الأقصى، هناك حالات تكون فيها المناسبة غير صريحة، وغير مباشرة، مثل جملة (22) (لقد بادرت لأخق بالقطار). وقد تكون المناسبة مرتبطة على نحو سلبي بالمباشرة (انظر 5. 7) أو على نحو مستقيم، كما ترتبط بسلسلة الوسائل - الغايات التي ينبغي أن تنشأ وتبني حتى يقدم التعليق على قوة فعل الكلام. والاستراتيجية الايمائية في (30) كانت من السهل أن تتبع.

30) أ. هل تريد مزيدا من القهوة ؟.

ب. أشكرك.

إلا أنه يمكن أن نتخيل كذلك تخاطبا غير مباشر تكون فيه مناسبة الإجابة غير واضحة تماما.

37) أ. هل تحب القهوة ؟.

ب. شكرا.

38) أ. هل بك عطش ؟.

ب. شكرا.

وكلا هذين السؤالين قد يعربان عن تمهيد أولي، لتقديم مشروب ما. إلا أنهما غير مباشرين تماما، حتى يتأتى معهما سرعة العرض المائل (غير المباشر) إلا أننا نستطيع أن نتخيل سياقات قد تجتمع فيها مثل هذه الأسئلة بغير الوسائل اللفظية، كأن يومىء (أ) إلى كأس القهوة في نفس الوقت الذي يضع فيه الأسئلة)، كما حصل على نحو معقول في الجملتين (37) و (38). ومن الأهمية بمكان في هذا الموضع وفي غيره أن نلاحظ أن الوصف التداولي يتضمن التدرج السلبي وعدم التحديد. وحتى نقدر هذا فإن التعريف الذي اقترحته فيما مضى للمناسبة ينبغي أن تعاد صياغته من طريق قريب كما يلي :

[إن التلفظ بالعبارة (تع) يكون مناسبا لموقف كلامي بحيث إنه (تع) يمكن أن يؤول باعتبار الاسهام في غاية التحاور بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب].

4 .5- قاعدة الأسلوب البياني

تظهر قاعدة الأسلوب البياني (كن واضح العبارة) أشبه ما تكون «بسند برلا» المقولات الأربعة عند جرايس.

وقد اتبع آخرون جرايس عندما أشاروا أخيرا إلى هذه القاعدة، وفي النادر لاتقوم بدور ما في تفسيرات ضروب الاستنتاجات التحاورية. وقد كان جرايس نفسه يرى هذه القاعدة بأنها، إلى حد ما، أقل أهمية (مثلا من قاعدة الكيف، وبأنها مختلفة عن القواعد الأخرى : (لا من جهة ما نقوله بل من جهة كيف نقوله ، وما ينبغي أن يقال ...)).

ويمكن أن نتخذ هذا التصريح منه، على أن قاعدة الأسلوب البياني لاتنتمي إلى مبدأ التعاون - واذن لاتمت بصلة إلى الخطابة التفاعلية بين الأشخاص، وإنما تنتمي إلى خطابة النص (المكتوب) وفيما لخصته عن الخطابة التناصية 3. 3. 3، كنت قد ادخلت مبدأ الوضوح كأحد المبادئ المكونة والمؤسسة. والفارق بين قولنا (بين العبارة) و(الوضوح)، هو فرق غير واضح إن جاز هذا التعبير.

إلا أنني بالرغم من ذلك أعتقد أن جرايس كان محقا في اعترافه، بأن قاعدة وضوح البيان هي أهم أحد العناصر المكونة لمبدأ التعاون عنده، وأن نحمل (بيان الوضوح)

التناصية. وهناك نوعان لوضوح البيان : يقوم النوع الأول في الاستعمال الصريح للتركيب اللغوي النحو والفنولوجي لغاية بناء وتأليف نص واضح. والنوع الثاني من البيان يعتمد على تأطير وصياغة رسالة واضحة أعني رسالة تكون بينة أو معقولة المعنى حتى تنقل غاية فعل الكلام المقصود إلى المخاطب. وما يلزم عن هذا هو أن ضروب التخاطب في نحو جمل (32) - (36) ينبغي أن تكون نادرة، كما هي في واقع الأمر ولربما خارجة عن الكتب الهزيلة. وتكون مسألة البيان بهذا المعنى على أتم الاتفاق مع المناسبة ؛ وقاعدة البيان وقاعدة العلاقة كلاهما تساعدان على أبلغ تواصل مباشر لوجهة نظر فعل كلامنا، وكلاهما لهذا السبب ذاته، يؤثران على كون الاستراتيجية الإيمائية والاشارية تعريضية مائلة ولربما لهذا السبب، فإن المخاطبين، عادة ما يفترضون أن يكون التأويل المباشر هو «التأويل الخاطئ» فيبحثون عن التأويلات غير المباشرة فقط متى أفسد باب التأويلات المباشرة».

وعلى هذا النحو، إذا اختصت قاعدة البيان الوظيفي بدعم قاعدة العلاقة، فقد تظل هناك أسباب تبعث على الشك في أن تدخل كجزء من مبدأ التعاون غير أني أعتقد أن الجمل السالبة تقدم الحجة على استقلال دور هذه القاعدة.

4 .5 .1- الشح في الخبر وفي إعطاء المعلومة عن طريق النفي المائل (غير المباشر).

هناك سببان لاقتراح أن الجمل المنفية هي من الوجهة التداولية أقل تفضيلا من الجمل الموجبة. السبب الأول هو أن السوالب أقل فائدة عند الأخبار من مقابلاتها الموجبات إن كانت الأمور على حال واحدة.

39) لم يكن إيفان مازيبا هو الذي أطلق النار على ابراهام لينكوس.

40) إن جون ويلكيس بوث هو الذي أطلق النار على ابراهام لينكولن.

والأحداث السالبة عند سكان العالم أكبر من الأحداث الموجبة. مثلا إن عدد البشر الذين لم يطلقوا النار على لينكولن هم أكثر ملايين المرات من عدد الذين أطلقوا النار عليه من جهة الخبر. ولهذا السبب فإن جملة (39) انقص جهة الخبر من (40)، مع أن كلتا العبارتين صحيحتان. والقاعدة الفرعية لنفي الشح في إعطاء المعلومة، كما نسمي ذلك، عندما تقرن مع قاعدة الكم، فإنها تستلزم أن الجملة المنفية ينبغي أن تتجنب إذا

كانت الموجبة يمكن أن تستعمل بدلها. وفضلا عن ذلك فقد تستلزم أن السالبات متى استعملت أمكن أن تكون هذه القاعدة الفرعية في السلب دالة على غرض مخصوص، وفي الواقع فإن مبدأ التعاون قد ينبئ بأن الجمل السالبة تتجه إلى أن تستعمل على وجه الضبط في مواقف متى كانت أقل شحا في إفادة الخبر لغرض معلوم من مقابلاتها الموجبة : وسيكون هذا متى أراد المتكلم أن ينكر بعض القضايا التي اقترحت كنظرية أو فكر فيها أحد في سياق (ربما فكر فيها المخاطب). وإذن فإن سلب الشح في إفادة الخبر يقدم تفسيرا لماذا كانت القضايا السالبة في المعاني التداولية هي جحد القضايا الموجبة التي تكون بمعنى ما (حاضرة في السياق). غير أن هذا التعميم قد لايكون من جهة الاقناع مطبقا في سائر الحالات. فإذا اعتبرنا جملة منفية من نحو (قطنا ليس ذكرا) فإن هذا مجرد خبرا أشبه شيء بعبارة موجبة مقابلة لها (قطنا ذكر). إلا أن الجملة المنفية تلفت الانتباه وكأنها (أمارة وتنبيه).

وتقتضي تأويلا خاصا كجحد وإنكار لما أقره الغير. ولما كانت قاعدة الكم لايمكنها أن تفسر هذه الحالة، فإن قاعدة البيان الأسلوبي، تجري كما يلي : إن الجملة السالبة [كما بين بحث علم النفس اللغوي - فارن كالارك وكلارك 1977 : 107-10] تأخذ أطول وقت ليجري بها العمل ولربما هي أصعب من أن يجري بها العمل من الجملة الموجبة. وإذن عند اختيار الجملة السالبة وتفضيلها على استعمال الموجبة، فإن المتكلم يجعل التلفظ بالعبارة مائلة وغامضة أكثر من الحاجة. وعلى ذلك فإن المتكلم يخرق قاعدة الأسلوب البياني ويلزم أن يكون إنما فعل هذا لسبب ما - وأوضح الأسباب لاستعمال الجملة المنفية هو جحد مقابلها الموجب.

وأيضا توجد حالات استثنائية لهذا التعميم وهي أن الجمل السالبة توجد لها [أمارات] أكثر مما يوجد للموجبات. وتقتضي الجحد ؛ وتنزع الاستثناءات إلى أن تكون تعبيرات سالبة للانفعال والهيأة. وذلك مثل قولك (إني لاأحب كينيت)، لأنه لايعتقد في الزواج، ولا أتفق معه. وغالبا ما يفضل النفي من الوجهة التركيبية على مكافئه الموجب [إني أكره كينيت) كتصريح على نحو أقل مما تقتضيه الحقيقة. والنفي في هذا المكان هو في الظاهر عبارة عن وسيلة لتجنب اعطاء إجابة حاسمة. أي السبب الذي يمكن أن يكون داعيا إلى تحسين السلوك والتخلق أو مجرد تلطيف التعبير عن الرأي والموقف (انظر 6 .2 .1).

وقد تكون هذه الحالات قابلة للتفسير، ولا تنقص من الفكرة العامة للسلب بكونه يؤول من الوجهة التداولية كجحد وانكار.

وإذن تدعم مناقشة السلب حال قاعد الأسلوب السباني كجزء مستقل عن مبدأ التعاون بالرغم من تداخل وظيفته مع قاعدة العلاقة ومبدأ وضوح التناص.

تعليق الفصل الرابع

1) والمعالجة الأولى لحال مبدأ اللطف مما درس ضمن الإطار اللساني كانت من جانب ليكوف Lakoff 1973، وبروان Brown وليفنسون Levinson (1978) وليتش Leech (1977) 1980) والوجوه الموجبة والسالبة لمبدأ اللطف أخذت من تمييز براون وليفنسون بين الوجه الموجب والوجه السالب (64 1978)، وتمييزهما اللازم بين حال اللطف الموجب وحال اللطف السالب (1978).

2) لقد عالج جرايس (1979) السخرية كنوع من الاستلزام أو استراتيجية اللزوم، واعتبره مبدأ قائما بذاته ، وليس هذا بالضرورة تعارض بين معالجته وبين معالجتي للسخرية كمبدأ من الدرجة الثانية. وفي الحقيقة يمكن أن ننظر إلى هذا المبدأ كاستراتيجية مؤسساتية عن مستوى أعلى، حسبها يلائم المتكلمون سلوكهم اللغوي باتخاذ مبادئ أساسية أكثر تقعيدا من مبدأ التعاون ومبدأ اللطف.

3) وبالأدب النسبي أعني اللطف وحسن الأخلاق المتعلق بالسياق أو الموقف. وبالمعنى المطلق ، فإن (1) عبارة كن مهذبا just be quiet هي أقل تأدبا من (م) عبارة.

Would you please be quiet for a moment ?.

هل يمكن من فضلك أن تلزم قليلا من الأدب؟ غير أنه قد تقع مناسبات تكون فيها (1) أكثر تأدبا أيضا وفي مناسبات أخرى يجوز أن تكون (2) ليس فيها ما يكفي من الأداب. غير أنه قد تحدث مناسبات تكون فيها (2) أقل تأدبا من (1) حينما تكون مثلا (1) قد أولت على نحو من الدعابة والمزاح، وكذلك حينما تستعمل على نحو من السخرية والتهكم. وعلى هذا فنحن نتحدث عن المبالغة في الأدب وعن قلة الأدب وذلك على نحو نسبي.

4) يمكن الرجوع إلى Miller (1967: 283-90) فيما يخص مبدأ اللطف والأدب كظاهر عند اليابانيين.

5) وفيما يخص إبطال اللزوم، يحسن الرجوع إلى Gazdar (1979: 131-2) إذ يعتبر مفهوم زيادة الاستيفاء (إذ كل الأخبار تكون مناسبة)، عنده مبطلا للزوم حيث ينشأ تعارض بين قاعدة الكم وقاعدة الكيف

6) وفي هذا الوضع قد أول مصطلحا (القوي) و(الضعيف) باعتبار تعارض العكس leech ومن أجل معالجة عوامل الإجراء المنطقي كما هو تتبع ما يمكن اعتماد Horn 1976 و Gazdar 1979 .

7) إن كلتا العبارتين، على وجه الدقة في د هما اختصاران : إن المتكلم يعتقد أنه يظن أن جراندا نائم، وهو كذلك (يعتقد أنه ليس متأكداً من أن جراندا نائم)، وهناك مبدأ للتعدية خاص بالاعتقاد الذاتي ؛ ويمكن أن نراجع مابلي من هذا الكتاب الفصل الثامن (مما يتيح لهاتين العبارتين أن تختصر إلى (يعتقد المتكلم أن جراندا نائم و (أنه ليس متأكداً من ذلك)، على أساس أن المتكلم لايزعم على نحو مطرد بأنه هو نفسه يعتقد في حال اعتقاد ب، إلا أن يكون اعتقاده هو مثل اعتقاد ب . ويثبت هذا المبدأ، في صورته العامة بأن أية قضية من نحو [يعتقد المتكلم أنه يصدق اعتقاده ق]، حيث يكون تصديق الاعتقاد الذاتي في هذه الحالة محمولا . أقول بأن أية قضية يتيح للإنسان أن يستنتج القضية المجردة (المتكلم يصدق اعتقاده ق) ولا يصح هذا فقط على أحوال الاعتقاد الإيجابية بل يصح كذلك على الأحوال الاعتقادية السلبية، مثال ذلك عدم اليقين .

8) إن التمييز المنطقي التقليدي بين معنى الفصل (أو) الدال على الاستغراق أو عدم الاستغراق مثله مثل السلب الدال على الشمول أو عدم الشمول، قد تعرض في الآونة الأخيرة لانتقاد أكثر من شخص : ولنراجع بهذا الصدد Barret و stenner وكذلك (8 - 126 : 1977) Kempson .

9) وكما يشير بالمر(3 - 92 : 19800) إلى أن الفعل المساعد could يمكن أن يستعمل في معنى إيجابي معتاد :

عادة يضبط أبي ما أراده : My father could usually lay hands on what he wanted

10) والتفسيرات المبكرة لضروب الأفعال غير المباشرة هي التي صدرت عن Gordon و Lakoff (1970) وكذلك Sadoch (1974) و searle (1975) ويمكن الرجوع إلى ليتش leech (1980) [1977a] 87-9 ، 12-14، من أجل مناقشة هذه القضايا والعلاقة بينها مما سمي الاستراتيجية الإيمائية .

11) ولقد أشار سيرل Searle إلى هذه الفكرة (1975) [1979]) وأضاف إليها اعتمادا على ماقدمه كل من Gordon و Lakoff (1911) وكلاهما نظر إلى فعل الكلام الماثل باعتباره غامضا من الوجهة السياقية، إذ هو فعل كلام دائر بين تأويلين مستقيم وماثل، أكثر منه ناقلا لتأويل ماثل عبر تأويل مستقيم . إلا أن قوة فعل الكلام في الاعتبار الراهن إنما قدمت عن طريق عبارات تدور حول الموقف الإرادي للمتكلم وازدواجية قوة فعل الكلام (هل يمكنك أن ترفع صوتك في الغناء) تبلورت في كون أن قوة فعل كلامها الوصفي تتضمن عبارتي الموقف الإرادي، أحدهما مستلزم عن الآخر .

الفصل الخامس

قاعدة فن التخلق واللياقة

«هذه قاعدة ضخمة ولكنها مبتذلة»

«Lewis Carral, the Hunting of the snark»

إن حسن الأدب والتخلق، إضافة إلى أن شأنه أدخل في اصطناع المجتمع المدني، فإنه الحلقة المهمة المفقودة بين مبدأ التعاون ومشكلة الكيفية التي بها يرتبط المعنى بقوة فعل الكلام. ولقد كنت أكدت على دور حسن اللطف والتخلق في التداولية فيما سبق من الفصول. إلا أني في هذا الفصل وفيما يليه، سأبحث كيف يستعمل حسن الأدب على نحو مفصل. وبينما كنت ركزت على الاستراتيجيات المثمرة لتحليل الوسائل - الغايات، فإني سأهتم، في الوقت الراهن بالغ الاهتمام، بالاستراتيجيات الاستكشافية Heuristic للتأويل، ناظرا إلى فكرة حسن الخلق من زاوية المخاطب أكثر من النظر إلى هدف المتكلم وقصده.

1. 5- تنوع وظيفة قوة فعل الكلام

وفي المواقف المختلفة، تستدعى أنواع متنوعة من حسن الآداب ودرجات كثيرة من حسن الخلق. وعلى المستوى الأعم، فإن وظائف قوى أفعال الكلام يمكن أن تصنف إلى أربعة أنواع تبعا لما ترتبط به الغاية المجتمعية لإثبات سلوك المجاملة واللياقة، والحفاظ على الكياسة :

أ) - التنافسية : هنا يتزاحم غرض الفعل الكلامي مع الغاية المجتمعية : مثلا إعطاء الأوامر، وطرح الأسئلة من الطلب والالتماس.

ب) - أدب الترحيب : هنا يتطابق غرض الفعل الكلامي مع الغاية المجتمعية : تقديم التكريم، والاستدعاء والاستضافة، وشكر المنعم، ورد الجميل، والتهنئة.

ج) التناصر والدعم : هنا قد يكون غرض الفعل الكلامي غير متحيز للغاية الاجتماعية : من نحو التآزر وإشاعة المعلومة المفيدة، والاعلان والتوجيه.

د) الصراع : قد يتضارب غرض الفعل الكلامي مع الغاية المجتمعية. مثل التهديد، والابهام، والقذف، والشتم والتأنيب.

والصنفان الأوليان من الأصناف الأربعة هما اللذان يتضمنان بالأساس حسن الأدب. وحيث كانت وظيفة فعل الكلام تنافسية في (أ) فإن حسن التخلق كان ذا صفة سالبة، وكان هدفه تقليل الاختلاف المتضمن في التنافس الحاصل بين ما يريد المتكلم أن يقوم به، وبين ما هو (التصرف الحميد) وقد تكون الأغراض التنافسية متسمة أساسا بالفظاظة والغلظة، كأن يزعجك أحد عندما تطلب إليه أن [1] يقرضك بعض المال : « ومن أجل الوضوح، فإني سأميز عند التطبيق مصطلحي الكياسة والدماثة » (والفظاظة) عن الغايات، ولطف الأدب من الناحية اللسانية أو سلوكات أخرى مما يستعمله آخرون كوسائل لهذه الغايات».

وإذن يقتضي مبدأ التخلق تخفيف الفظاظة عند النظر إلى غرض ما. والصنف الثاني، وهو وظائف أدب الترحيب (ب) قد يكون من الوجهة الواقعية متسما بالكياسة : إذ حسن الأدب هنا يتخذ شكلا إيجابيا للبحث عن الفرص المناسبة لبيان الكياسة والدماثة. وحسن الخلق الايجابي يعني مراعاة مبدأ اللطف والأدب. فإذا صادف مثلا أن تهنئ المخاطب بيوم عيد ميلاده لبلوغه (100 سنة) فإنه يتعين أن تقوم بذلك. وفي الصنف الثالث نجد وظائف فعل الكلام الدال على قوة المعاونة، مما يكون فيه أدب التخلق غير ملائم.

ومعظم ضروب الخطاب المكتوبة تندرج في هذا الصنف. أما الصنف الرابع من وظائف الصراع فإن حسن الأدب والتخلق غير وارد في هذا الباب، لأن فعل الكلام، ذا القوة النزاعية (ج)، بطبيعته مختص لأن يثير الدفاع. فتهديد شخص ما أو شتمه على نحو مؤدب هو في الحقيقة تناقض في القول : والطريقة الوحيدة لإعطاء معنى لهذه الفكرة هو أن نفترض أن المتكلم إنما قصد بذلك السخرية (انظر 3. 6) والأطفال أثناء تعويدهم وتربيتهم على الحياة المجتمعية ربما يتعلمون كيف يستبدلون التواصل الصراعي بأنماط أخرى من السلوك. (وبخاصة النمط التنافسي). وهذا أحد الأسباب الحميدة التي لأجلها يتجه فعل الكلام ذي القوى النزاعية، لحسن حظنا، إلى أن يكون بالأولى هامشيا بالنسبة للسلوك الإنساني اللغوي في الظروف العادية. وهنا عندما نعتبر السلوك الإنساني المؤدب وغير المؤدب، فنحن نحصر انتباهنا أساسا في فعل

الكلام التنافسي والاستهلالي بالترحيب مع أصنافه المقابلة من حسن التخلق الموجب والمنفي.

5. 2- أصناف قوى أفعال الكلام عند سيرل :

يعتمد التصنيف السابق على الوظائف، في حين يتأسس تصنيف سيرل searle لقوى أفعال الكلام (1975] 1979] على معايير متعددة [2] غير أنه قبل أن نستأنف عملنا، يكون من المفيد أن نربط هذين التصنيفين، ونبين كيف أن أدب اللطف تؤثر على أصناف سيرل، وباختصار تتحدد أصناف هذا الأخير كما يلي (انظر المناقشة في 9 2. 4).

1) التأييدات التوكيدية : تلزم المتكلم أن يقول الصدق والحقيقة في القضية المعبر عنها : كالإثبات والاقتراح، والافتخار والتباهي والتذمر والادعاء، ونقل الخبر ومثل هذه الأفعال الكلامية تنزع إلى أن تكون غير منجزة بالنظر إلى أدب التخلق أي أنها تنتمي إلى صنف أو مقولة الدعم والتآزر المذكورة في بند (ج) السابق. إلا أن لها استثناءات : مثلا التباهي أو التفاخر يعتبر بوجه عام فعلا غير مهذب. ومن الوجهة السيمانطيقية، تكون التأييدات التوكيدية أقوالا افتراضية.

2) التوجيهات الالزامية : ويقصد بها إحداث أثر من خلال ما يقوم به مخاطب لآخر، وأمثلتها الالزام، والطلب والارشاد. وهي غالبا ما تنتمي إلى صنف المنافسة (أ). وإذن تشمل صنف أفعال الكلام التي يكون فيها حسن الأدب المنفي هاما، ومن جهة أخرى فبعض التوجيهات (مثل الاستدعاء للحفلات) قد تكون من الوجهة الواقعية مؤدبة وحتى نتجنب كل خلط عند استعمال التوجيه directive المرتبط بمعنى (فعل الكلام المباشر وغير المباشر)، فقد فضلت أن استعمل مصطلح الالزام impositive للدلالة على فعل الكلام التنافسي من هذا القبيل.

3) المباحات : وتلزم المتكلم (إلى درجة معينة) بفعل ما في المستقبل، مثل أن يعد، وأن ينذر النذر وأن يسلم الشيء. وكل هذه الأفعال تنزع إلى أن تكون من أدب الاستهلال والترحيب الذي هو حال غير التنافس لكونه ينجز لصالح الآخر أكثر مما ينجز لصالح المتكلم.

4) القدرات التعبيرية : ووظيفتها الاعلام بالموقف السيكولوجي للمتكلم إزاء أمر من الأمور مما يفترضه فعل كلامي، مثل الشكر والتهنئة والمحاكاة على سبيل السخرية، والتوبيخ والتقريظ والتعزية، والقدرات التعبيرية مثلها مثل المباحات تنزع إلى أن تكون

استهلالية، ومن ثم تدل بالفعل على الأدب والتخلق، والعكس صحيح، فيما يصدق على التبكيت والتوبيخ والاتهام.

5) البيانات والقرارات : وهي أفعال كلام إنجاز نجاحها يحدث تطابق المحتوى والواقع، من نحو : الاستقالة، والانصراف، وايجاد التسمية، وتحديد الوظيفة (التعيين فيها) والطرد، وابرام الحكم والقضاء. وكما يقول سيرل فإن هذه التصرفات هي صنف من أفعال الكلام : إذ هي تنجز في العادة من لدن من يؤذن له أن يقوم بالفعل ضمن إطار مؤسساتي.

«والأمثلة الكلاسيكية هي الأحكام القضائية، والدفاعية، وأقوال الكهنة المختصين بإعطاء أسماء للأطفال، والأشراف الذين يطلقون الأسماء على البواخر...» والتقريرات لما كانت أفعالا مؤسساتية أكثر منها شخصية فلا يكاد يقال عنها إنها تتضمن حسن الأدب، ومع أن الحكم على شخص ما، مثلا، لايعجبنا ولا نرضى أن نقوم به، فإن للقاضي كامل الاختصاص والسلطة لأن يقوم به، ولا يقال ، عند إصدار حكمه : «إنه غير مهذب» وأكثر من ذلك فإن حسن التخلق، لايمت بصلة إلى القرارات، لأنها لاتتوجه إلى مخاطب بعينه، على معنى أنها لاتطبق على خطاب شخصي. والشخص الذي ينطق بالقرار يستعمل لغة كعلامة خارجية لها مما تنجزه بعض التصرفات المؤسساتية (المجتمعية منها والدينية والقانونية)، من أجل التخاطب بها. وذلك أن تسمية القسيس تكون بدون موضوع، وهادمة لقوة قراره، إذا اكتنفت تسميته لفظ مجاملة وتلطف كأن يغير تعبيره من قوله (أسميك...) إلى (هل يمكن أن أسميك...) وينطبق نفس الأمر، ولكن بدرجة أقل، على القرارات المخصوصة، كالانسحاب من لعبة الشطرنج أو الإعراض عن لعبة من ورق البريدج.

وبالرغم من أنه توجد حالات لايشملها هذا التعميم السابق، فإنه يحسن أن نلاحظ أن حسن التخلق السلبي، كما تنص عليه مقولات سيرل، ينتمي في قوته وكماله إلى فئة التوجيه، في حين أن حسن التخلق الإيجابي، إنما يصلح مثلا في أصناف المباحات والقرارات، والبيانات.

5 .3- اللياقة : أحد أنواع حسن الأدب والتخلق

ولنربط الآن الأفعال الكلامية، على نحو أدق، بأنواع حسن الخلق والآداب التي تتصل بها.

ولقد كنت ذكرت بأن التخلق هو في أساسه غير مناظر فما يكون أدبا عند شخص مخاطب أو عند الغير بوجه عام، قد يكون مخالفا للأدب عند متكلم، والعكس صحيح، وتعليل قواعد الأدب والتخلق بالضبط هو أنها تفسير مثل عدم التناظر هذا ونتائجه بطرق مائلة أو غير مباشرة. وقبل كل شيء فإني سأفسر هذا بالإحالة إلى أهم نوع من الأدب في مجتمع التخاطب الانجليزي، وهو ما تشتمل عليه عملية فن التخلق.

وقاعدة فن التخلق تنطبق عند سيرل على صنفي التوجيه والإباحة من أفعال الكلام؛ مما يرجع في محتواه الافتراضي (س) إلى بعض التصرفات التي ينبغي أن ينجزها المخاطب والمتكلم على التوالي. ويمكن أن يسمي مثل هذا التصرف (أ)، وأن يقوم بالنظر إلى ما يقدر المتكلم أو المخاطب أنه ربح أو خسارة [3] وعلى هذا الأساس، فإن (س)، (ولتكن العبارة : يمكنك أن تفشر هذه البطاطا) يستطيع أن يحتل سلم الربح – الخسارة، كما في المثال الآتي :

1) فشر هذه البطاطا	خسران للمخاطب	أقل تخلقا
2) مُدّ لي الجريدة		
3) اجلس		
4) انظر إلى ذلك		
5) استمتع بعطلتك		
6) خذ لك وجبة أخرى	ربح للمخاطب	أكثر تخلقا

وفي نقطة غير محددة نوعا ما من هذا السلم (مما هو متعلق بالسياق) تصبح القيمة المناسبة «ربحا للمخاطب»، أكثر منها «خسارة له» . إلا أنه من الواضح أننا لو بقينا على ثبات صيغة الأمر، وجدنا أن هناك تزايدا عاما في حسن التخلق (إذا ظلت عوامل أخرى على حالها) بين (1) و (6).

وهناك طريقة أخرى للحصول على تدرج حسن التخلق، وهي أن نحافظ على نفس المحتوى الافتراضي س (مثلا س = يمكنك أن تفشر هذه البطاطس) وأن نرفع درجة تقدير حسن الأدب عن طريق استعمال النوع غير المباشر، لفعل الكلام استعمالا كثيرا، وأفعال الكلام المائلة تقصد إلى أن تكون أكثر تأدبا لأنها (أ) ترفع درجة القدرة الاختيارية ولأن

7) أجب عن مكالمة التلفون

8) أريد منك أن تجيب عن المكالمة

9) هل يمكنك أن ترد عن التلفون ؟

10) هل تستطيع أن ترد على المكالمة؟

11) هل تسمح بأن تجيب التلفون؟

12) هل بالإمكان أن ترد على التلفون؟

وأحد الأمور التي يجب أن تفسرها التداولية هي : لماذا تجري بعض أفعال الكلام المائلة (غير المباشرة) مجرى أفعال أمرية في حين لاتجري أخرى مثلها ؟ مثلا، إن جملة (13) دالة على العرض، بدلا من أن تدل على الأمر، إذ هي تقتضي أن يكون لفائدة المخاطب :

13) ألا تريد أن تجلس ؟

14) ألا تستطيع الجلوس ؟

15) ألا تسمح لنفسك بالجلوس ؟

ومن ناحية أخرى فإن (14) صيغة دالة على القوة الأمرية على نحو نمطي، في حين أن (15) لايشبه أنها تستعمل في وظيفة المباح ولا وظيفة أمر الوجوب. وهناك أمور أخرى تحتاج إلى تفسير هذا الموضع منها.

أ - لما ذا يؤدي استعمال الاستراتيجية المائلة من بعض الأحوال إلى أدب جم. كما هو الحال في النفي من الجملة (13)، (16)، وفي أحوال أخرى، قد تؤدي جملة (13) إلى أدب جم، وفي حالة أخرى إلى (14) مع نغمة يفهم منها نفاد الصبر وتقود إلى قلة الأدب؟

ب - ومنها لماذا يكون اختلاف أفعال الكلام المائلة دالا على تباين انفعالي أودالا على أحوال اللزوم التي لايمكن أن ترد إلى مجرد درجة من درجات الأدب مثلا.

16) ينبغي أن تسكت

17) الايمكن أن تسكت !

18) أود لو أخرس (لو كنت مكانك).

فهذه كلها، في سياق صحيح. أفعال دالة على النهي، غايتها هو طلب سكوت المخاطب إلا أن الطريقة التي صيغت بها توحي باستراتيجية مختلفة من جانب المتكلم في كل حالة على حدة. وكلتا الجملتين غير متأدبتين إذ تدل (16) على صرامة التعليمات العسكرية، بينما تدل (17) على شدة الغضب ازاء سلوك المخاطب، في حين تكون دلالة (18) أقرب إلى النصح لصالحه.

وذلك أنه لايكفي أن نلاحظ ما يوجد في (7) - (12) و (16) - (18) من ترابط بين القول المائل والأدب، إذ يجب ألا نكون قادرين فقط على أن نخبر كيف أن فعلا كلاميا ما يكون دالا على التأدب بل وأيضا لماذا يسهم شيء مخصوص كالأسلوب المائل في غرض فعل كلامي مخصوص. ودرجة الجهة المائلة مثلا من (7) - (12) ترتبط مع الدرجة التي يؤذن فيها المخاطب باختيار عدم أداء الفعل المطلوب وعدم الرد على المكالمة. وفي الحقيقة فإن الفكرة القائمة على استراتيجية الأسلوب المائل، في هذا الموضع، هي أن تنحرف بصيغة الأمر شيئا فشيئا نحو الاختيار السلبي ؛ حتى يصير الحال بالتدرج من السهولة بمكان، يجيز فيه المخاطب لنفسه أن يقول «لا». وفي هذه الحالة يكون سبيل حسن الأدب المنفي (أي استغلال تجنب خسارة المخاطب) قد ازداد كثيرا.

وقد يبدو أمرا غريبا هنا أن نصف حسن الأدب والتخلق كما فعلت سابقا، بكونه (قائما على تقليل ضروب الاعتقاد غير المهذب) إذ المحتوى الافتراضي لسائر هذا الجمل دال على خشونة التصرف إزاء المخاطب ؛ من أجل أن ينسب إليه بعض الجهد والقلق والخسران، وحينما استعمل المتكلم صيغة الأمر في (1) و (7) فإنه عبر عن الاعتقاد في أن المخاطب ينبغي أن ينجز الفعل (واستعمال صيغة الأمر لاتسمح أن يكون للمخاطب اختيار في الموضوع في حين أن صيغة الاستفهام في (9)، مثلا تعبر عن الشك فيما إذا كان هذا المخاطب سينجز الفعل. إلا أنه لما كان عنصر الشك أو السلب المائل قدأدرج، وازداد في الأمثلة (9) - (12) صار الاعتقاد الذي عبر عنه (بأن المخاطب سينجز الفعل) دالا على ضعف التعبير.

وهناك جانبان لقاعدة فن الأدب والمجاملة : جانب سلبي من شأنه أن يقلل خسارة المتكلم، وجانب إيجابي من شأنه أن يضاعف ربحه. وهذا الجانب الثاني أقل أهمية من الأول إلا أنه يشكل نتيجة طبيعية لأول. إذ هو يعني مثلا، أن المتكلم باقتراح الاثيان بالفعل الذي يستفيد منه المخاطب ينبغي أن ينحرف بفعل الكلام نحو نتيجة إيجابية عن طريق تقييد الفرصة المتاحة للمخاطب يقول : (لا) وذلك أن صيغة الأمر التي لاتقبل في الواقع أن يقول المخاطب (لا) في سياق مخصوص، هي من الوجهة الوضعية طريقة مؤدبة في تقديم عرض ما كأن نقول مثلا : خذ ما أردت وتفضل وتمتع بحلوى أخرى... وقد تكون الجهة الإيجابية قابلة للزيادة عن طريق الاقناع التوكيدي كأن نقول : لابد أن تأخذ الحلوى ! وفي هذه الحالة فإن الصورة غير المباشرة : للجمل (9) - (11) إن كانت صورا أو إشكالا أكثر تأدبا من الصيغة المستقيمة أو المباشرة. الا تسمح لنفسك بأن تأخذ حلوى أخرى ؟ وقد ينبغي أن نشير إلى أن المخاطب يمكنه أن يقبل طواعية ما أمر به المتكلم - وإذن كانت الحلوى، لربما، غير صالحة للأكل أو مسمومة ! والسبب في هذا القلب لاستراتيجية حسن التأدب في الأساليب الأمرية، والمباحة هو سبب واضح إلى حد ما، وله تعلق بعدم تناظر حسن التصرف : فما يجب أن يعبر عنه بعض المشاركين تعبيرا قويا على أنه «اعتقاد حسن التصرف» قد ينبغي أن يظن به مشارك آخر «ظن السوء» وهكذا فقد تعني زيادة حسن التصرف الإيجابي لتقديم عرض ما استباق وقوع التأدب السلبي والاعتراض على المتلقي.

وهذا يوضح السبب الذي من أجله كانت صيغة نفي السؤال : (ألا تعين نفسك؟ دالة على حسن الأدب في تقديم العرض . إذ السؤال المنفي يدور، كما سنرى (في 2.3.7) حول قضية سالبة تقتضي هي ذاتها انكار القضية الموجبة. ويمكن أن يتضح هذا المعنى حرفيا كما يلي : [إني أتمنى وانتظر منك أن تعين نفسك. إلا أنه يبدو أنك لا تعين نفسك أليس هذا هو الواقع ؟][4]، وفي الحقيقة فإن هذا المعنى يفيد المخاطب التهيئة لكونه قائما باعتقاد حسن التصرف ؛ وفي ذات الوقت يعبر على نحو مهذب (من وجهة نظر المتكلم) عن الظن في ذلك الاعتقاد وهذا يدعو المخاطب، بالرغم من المقاومة الظاهرة إلى أن يقبل العرض. وعلى هذا السؤال ينحرف السؤال جهة النتيجة الإيجابية، لأن السبب المقابل للجملة : would you mind helping yourself، الا تفكر أن تعين نفسك هو الزام حسن التصرف، ومعنى (فكر mind) في هذا التركيب إنما يدل على توقع سالب لحصول الفعل والإتيان به، لأن جملة woul you mind تكافئ من الوجهة

السيمانطيقية جملة (أتكر أن would you dislike) أو جملة من نحو هل تعترض على... وبهذا الاعتبار فإن هذا بناء معدول الجهة النفي، ومعارض لجملة (أتحب)، مما يفسر في العادة كتقديم للعرض. وإذا تحدثنا حديثا منطقيا، قلنا إن هذه إجابة منفية عن سؤال يعبر فيه المخاطب عن ادعائه (لا إني أكره : No; I would n't mind وحتى هذه العبارة ليست هي إجابة ملزمة إذ هي تكاد تحتمل معنى : (لا أعترض I would not object)، مما يثبت أن المخاطب لايرغب في أن يقوم بالإتيان بالفعل وإدخال مزيد من مناقشة السلب في هذه الاستراتيجية لا يفيد شيئا، لأننا نجد هنا عدم قبول الصيغة : «wouldn't mind»

4.5- مفارقات تداولية تكلف حسن الأدب

وقد يحتج البعض في دوائر الأدب المثالي بأن تعيين مشاركين في خطاب ما، على شرط أن يكونا مؤدبين إزاء بعضهما. قد يؤدي من جهة المنطق إلى الرجوع اللامتناهي عند اختيار سلوك تحاوري. ولنفرض أن (أ) و (ب) مشاركان في هذا الحوار وأن حصول الفعل المراد القيام به هو فعل مهذب يأمل (أ) أن ينجزه لصالح (ب)، وهكذا يتقدم (أ) عارضا خدمته :

19) فلتسمح لي بأن أحمل لك تلك الحقائب

ولنفرض زيادة على ذلك بأن كلا من (أ) و (ب) يخضعان لمبدأ اللطف والتخلق إلى أبعد حد، وتمثل العبارات الآتية ملخصا لمرحلتين من الرجوع اللامتناهي من جهة المنطق.

I- وهذا عرض تقدم به (أ)

1) : إن (أ) يكون مراعيا لمبدأ حسن التخلق (افتراضا)

2) : (حصول الفعل) ينجز لصالح (ب) (افتراضا)

وإذن فإن :

3) (أ) يستنبط على وجه الأدب بأنه يريد أن يقع الفعل (وهذا لازم من (1) و (2) ومن مبدأ الخلق).

II- (ب) يرفض عرض (أ) (افتراضا)

4) (ب) يراعي حسن الأدب (افتراضا)

وإذن فإن :

6) (ب) يستدل : (أنه لا يريد أن يقع الفعل)

(وهذا لازم من (4) و (5) ومن مبدأ التخلق)

وكلا هذين الاستدلالين (3) و (6) يؤولان إلى مايمكن أن نسميه بالمفارقة التداولية : وهو إسناد مواقف متعارضة إلى المشاركين في الحوار. وبالرغم من ذلك فعلى افتراض أن (أ) يمكن أن يؤول قوة ملاحظة (ب) فإنه من الممكن أن يستنبط (أ) من (6) العلة التي من أجلها يريد (ب) أن يخضع لمبدأ التخلق والأدب، وأن (ب) أشار إلى أنه لايريد أن يحصل (الفعل) وبعبارة أخرى فإنه يمكن أن يستنبط (أ) من أن (6) هي مجرد استلزام معلل لحسن الأدب. وإذن فإن (ب) لايريد أن ينجز (الفعل). وعلى ذلك يكون من الأدب أن يحدد (أ) عرضه على نحو أقوى. ولكن على نفس السؤال ، فإن (ب) لايستطيع أن يفترض من عرض (أ) بأن اللزوم الناتج من (3) هو صحيح لأنه يجوز أن يكون هذا اللزوم ناتجا فقط عن الاعتبار، والاغترار بحسن الأدب. لذلك يكون من الأدب أن يدفع (ب) هذا الظن إلى أبعد حد. وهذا الصراع العنيف للمجاملات، والاحترام المتبادل قد يستمر إلى أن يلين أحد المشاركين ويخضع لقوة الأدب الجم عند الآخر.

وسلسلة الجمل (1 - 6) من (I و II) يمكن أن ينظر إليها على أنها تمثل أجزاء من تحليل الوسائل – الغايات ؛ ولكن من وجهة نظر تأولية قد تشكل هذه السلسلة أيضا جزءا من التحليل الاستكشافي، وهي حالة يعمل فيها الاشتقاق من الاتجاه المضاد، فمثلا من اللزوم (3) يمكن أن يستنبط المتكلم من (I) بأن المخاطب كان مجاملا ومؤدبا غير أن استلزام ما يتحصل من سلوك مهذب قد يكون بالضبط من «خارج اللزوم meta -implicature» الذي هو ذاته يحتوي الاحالة على لزوم آخر وذلك لأنه من غرض شبيه بما ورد في جملة (9) :اسمح لي بأن أحمل لك حقائبك، قد يمكن أن يلزم عنه على نحو مباشر.

20) يريد المتكلم أن يحمل حقائب المخاطب. إلا أنه لما افترض عن طريق المعرفة المشتركة، أن حمل الحقائب قد يكون لغير صالح المتكلم فقد يلزم عنه :

21) إن المتكلم مهذب.

وأيضا قد يؤدي على نحو مائل إلى لزوم من خارج :

22) وإنما لأجل المتكلم مؤدب، فقد ترتب عنه أنه يريد أن يحمل حقائب المخاطب.

وإضافة المزيد من استنتاج (22) هو أن المخاطب يمكنه إذن أن يخرق قاعدة الكيف أي أن أكبر لزوم مباشر للمتكلم (الذي يريد أن يساعد على حمل حقائب المخاطب) يمكن أن يكون فاسدا، والمسألة التي تواجهنا هنا هي إحدى مسائل الاخلاص أي جدية السلوك المهذب. ويمكن للإنسان أن يستنتج من (21) شيئا من غير أن يتخذ خطوة أخرى أو أن يسوق شيئا آخر غير ما ورد ؛ حتى (22) مع اقتضائها أن المتكلم ليس صادقا ولا جادا، وذلك أنه من الممكن فيما يخص التلفظ بالعبارة المهذبة أن تؤول تأويلا مهذبا حقيقيا أو فقط (مؤدبا على نحو رسمي شكلي polite on the record).

[5] وبكل وضوح كان هذا التأويل الأخير يمكن أن يفصل لصلوحه إذا دلت سائر القرائن والبينات بأن (20) فاسدة. وإذن إذا كذبت (20) كان المخاطب قادرا أن يهمل (20) كعلة لقبول تقديم عرض المتكلم من جهة الأدب. وينفتح الطريق إلى ضروب الرفض المؤدبة كما أشرنا إلى ذلك في II وهذا الرفض بدوره يمكن أن يرده المتكلم ويدفعه باعتباره غير جاد. وهكذا يمكن أن تبدأ لعبة الحوار وتستأنف، مثل استئناف لعبة كرة الطاولة.

ويمكن أن نلاحظ في تناقضات أو مفارقات تداولية المبالغة في التأدب كوميديا العطالة، وسخرية البطالة وانعدام العمل. والحال هنا يشبه أن يكون مصير شخصين حرما إلى الأبد الدخول من باب معين لعلة أن كل واحد منهما، مبالغة في التأدب، يقدم صاحبه على نفسه فيتمانعان ويوصد عليهما الباب من الدخول ...

وشبيه بمفارقات السلوك ما يصير طقوسا في بعض الثقافات التي يتكرر فيها تقديم عرض ما ويدفع مرات عديدة قبل أن يقبل. وهكذا هو الحال في الممارسات، إذ لا يوجد أحد مثالي في أدبه.

وقد نتساءل : ولماذا يظهر التأدب نفسه في هذا السلوك المتناقض أو العملي ؟ والإجابة عن هذا السؤال تبدو هي ذاتها مفارقة نوعا ما : ذلك أن تضارب أنواع التصرف المبالغ فيه يجري مجرى الترياق لأخطر أنواع التناقض. وهذا التعارض الخطر هو خرق منطق الفعل المتجه الغاية أعني أن تكون هناك حالة يوجد فيها شخصان (أ) و (ب)

وتحتوي هذه الحالة على أغراض متضاربة. وتشخص هذه الحالة في موقف، مضاد لما تخيلناه آنفا حيث يكون فيه كل واحد من الشخصين يرغب أن يدخل من ذلك الباب قبل الآخر، وتكون النتيجة أن يصطد ما في المدخل وأن يرتبطا... وتقود مثل هذه المفارقات إلى صراع مباشر، وتكون من الناحية الاجتماعية ولا أقول الفيزيائية مهذبة، مدمرة. ويمكن أن يضع الشخصان سلما متدرجا متناقص الخطورة كما يلي [6] :

1) الصراع الراهن المتحقق (على أشده).

(أ) [يجعل أو يحاول أن يجعل] (ب) ينجز (فعلا ما)، لكن (ب).

[يحاول أن يعمل] على ألا ينجز (ذلك الفعل).

2) عدم الرضوخ والعصيان.

(أ) يقول / يأمر(ب) بأن يفعل (الفعل) لكن (ب) يرفض أن يفعل «ذلك العمل»

3) إرادة الهزء والسخرية : (أ) يخبر بأنه يطلب منه أن ينجز فعلا، لكن (ب) لايمتثل.

4) رغبة أو إرادة متعارضة (الأشد ضعفا).

(أ) يخبر (ب) بأنه يريد منه أن ينجز (فعلا ما) لكن (ب) يفهم (أ) بأنه لا يرغب في أن يقوم بانجاز (ذلك). وفي مقابل هذه الأنماط من المواقف المتعارضة توجد أنواع أخرى تقلب فيها الأوضاع الأفعال الموجبة والسالبة.

1ع :الصراع المتحقق (على أشده).

أ) [يوقف أو يحاول أن يوقف] (ب) عن الاتيان بعمل ما، لكن.

(ب) [يحاول أن يعمل أو يعمل] هذا العمل.

2ع : عدم الرضوخ، ح والعصيان.

(أ) يمنع (ب) من أن ينجز (الفعل) لكن (ب) يقوم بإنجازه.

3) : إرادة الهزء والسخرية.

(أ) يخبر (ب) بأنه يريده على أن ينجز (الفعل، لكن (ب) يقوم بانجازه.

4ع :إرادة غير متوافقة (الأضعف).

(أ) يخبر (ب) بأنه يريد على ألا ينجز (العمل) لكن (ب) يفهم (أ) بأنه يرغب في أن ينجز (الفعل).

ويمكن ان نقارن هذه المواقف المتصارعة بتخيل دراما بسيطة تكون فيها Ann (=أ) لها غرض خاص في أن تحصل من Bill (= ب) على مقدار 50 درهما. وفي حالة خطره (1) تأخذ آن Ann النقود بالقوة ويبل Bill يحاول أن يحرمها، فإن تحاول آن أن تنال المال ويحرمها بيل [وقد نرفع الفعل (حاول أن)، ولكن عندما نتركه، فإن هذه العبارة تصبح مفارقة منطقيا : مثلا، أخذت آن النقود، لكن بيل منعها من أن تفعل ذلك]، وفي الحالة الأخيرة الأقل خطرا، (4) فإن آن تعبر عن رغبتها في أن يعطيها بيل بعض النقود، ويعبر بيل عن رغبته في الايحقق لها طلبها. والنتيجة هنا ليست صراعا مباشرا، ولكنه النزاع الإرادي الذي غالبا ما يكون، كما نعلم ذريعة لإحداث صدع خطير في باب المجاملة والود.

وإزاء هذا التمهيد أو هذه العناصر الممهدة، فإن وظيفة قاعدة فن الأدب هي إحدى الوظائف السالبة لأنها وسيلة لتجنب الصراع، وسائر المواقف الصراعية التي أطنبنا في شرحها كونها تتضمن تناقضا في الشكل العام : a vol [x], b vol [not-x]

(أ) إرادته [س]، (ب) ارادته [عدم س].

حيث تدل vol الإرادة على نوع من الحمل والاسناد مثل الرغبة، والميل (وهذا يصدق جليا على الحالة الأضعف لكل من 4، و 4 ع، وأيضا من احتمال استلزامات أخرى) وقاعدة حسن التخلق في صورتها المطلقة تمنع مثل هذه المفارقات من أن تثار، لأن القول : (بتقليل خسارة المخاطب) ينطوي على الاستلزام (لايفعل ما يريده المخاطب)، ولايرغب فيه. حتى إذا راعى كلا الطرفين هذه القاعدة فلن يكون هناك خلاف بينهما ألا أنه من جهة أخرى، فإن تجنب الاستراتيجية، كما رأينا هو طريقة إجرائية لتعطيل الفعل.

وأيا كان الأمر، فإن هذا الوصف يستقطب الموقف الذي يكون في الواقع مادة للتدرج ؛ وقد تراعى قاعدة حسن الأدب إلى درجة معينة. وهذا يدل من ناحية أولى على أن الصراع ليس دائما يمكن تجنبه، ومن ناحية ثانية فإن تعطيل العمل ليس دائما ناتجا عنه. ففي حال فرض الأمر يكون أثر قاعدة حسن التصرف باعثا لنا على أن نوقف الفعل ونتنقص من الشيء أو نتلافى إعطاء إجابة. وهذه المعاني تكون مكلفة للمخاطب. وكنا قد رأينا بأن الوسائل الرئيسية لانجاز هذا الأمر هو أن نضعف من الاعتقاد عن طريق الانحراف بفعل الكلام جهة النتيجة السالبة. وأيضا فإن هذا القانون العام الذي يحكم جهة الانحراف والميل يكون ملائما : وهو أنه كلما كان اللزوم أشد ميلا وانحرافا كلما كانت قوته أضعف وأكثر احتمالا للنقض.

والأمرية

وإذا حصلنا النقطتين السابقتين فسنشرع في 5.5، في فحص بعض الاستراتيجيات لصياغة أمر الوجوب المؤدب وغيره، وقد تبين لنا من مثل هذه الجمل المباشرة من نحو : (اجلس، وينبغي أن تجلس، وهل لك أن تجلس ؟) أن الأمر للوجوب أو الأمر المفروض قد يتخذ من الناحية النحوية شكل أي نمط من أنماط الجمل الثلاثة المذكورة. وتبعا لذلك، وقبل أن نذهب بعيدا، يكون من الحكمة أن ننظر كيف تمثل الجمل الخبرية والاستفهامية والأمرية على المستوى السيمانطيقي.

وإنما يستعمل مصطلح الخبر والاستفهام والأمر، على نحو معتاد في أصناف التراكيب النحوية، وسأتبع هذا الاستعمال متناولا لها كأصناف جمل أساسية. وقد جرى العرف على تميزها عن أصناف مقابلاتها السيمانطيقية أو أفعال الكلام مما يحال فيه إلى عبارات من نحو الاثبات والسؤال والطلب ؛ ولو سلمنا بالموقف التكاملي، بهذا الكتاب لصح لنا من وجه آخر التمييز بين مقولات على أساس المستوى السمانطيقي والتداولي ؛ ولسوء الحظ، فإن اللغة الانجليزية لاتأتي فيها وجهة النظر التكاملية بكونها لاتوفر لنا مصطلحات مرضية عن مثل هذه المستويات الثلاث. ونتيجة لذلك كان يسهل علينا أن نقارن المعجم السيمانطيقي بالمعجم التداولي، والعكس، كأن نعالج مثلا(السؤال) من جهة كونه سيمانطيقا (منطقيا) وتداوليا معا في كليته (1) وسأميز هذه الحدود على مستويات ثلاثة كما يلي (8).

وذلك أن معنى الجملة الخبرية والأمرية والاستفهامية يكافئ معنى القضية والسؤال والطلب. غير أن الصلة بين مقولات السيمانطيقا والتداولية هو أقل وضوحا مما نتوقع. ولقد كنا رأينا مثلا بأن القضية والمسألة يمكن أن تكون لها قوة الوجوب (الالزام)، كما ظهر لنا بوجه عام بأن استراتيجية الأسلوب المائل تضمن بأن كل صورة سيمانطيقية

يمكن أن تقارن مع أنواع من الصور التداولية. وإنما وضعت أقواسا لمصطلح الاثبات والتساؤل وكعلامات لأدل بها على ما أشعر به من عدم اليقين إزاء هذه المصطلحات نظر للطبيعة غير النمطية لقوة فعل الكلام (كما سبق أن رأينا ذلك). وحتى تكون مفيدة على إطلاقها، كان يجب أن نعرف على نحو يجعل منها مصطلحات أقل عموما من مقابلاتها النحوية، ولربما كان هذا التعريف أول تعريف معقول :

إن الإثبات هو التلفظ بعبارة يكون فيها غرض الكلام أن يحدث الأثر في المخاطب حتى يعي مقتضى (ص) (حيث ص هي قضية) . والتساؤل هو التلفظ بالعبارة يكون الغرض فيها من شأنه أن يحصل للمخاطب تأثير على المتكلم حتى يعي مقتضى (ص) (حيث ص هي قضية) .

وتقترح هذه التعاريف أن تكون ضروب الإثبات والتساؤل مقنعة بنجاعة تبليغ الخبر والمعلومة بين المتكلم والمخاطب. وهذا يعني مثلا أن مسألة مفحوصة أو مسألة خطابية لايمكن أن تقوى قوة (التساؤل) .

وأيضا فإن النقص المصطلحي يظهر في الافتقار إلى تمييز حدود الفئة العامة لكيانات مقدرة تكون فيها القضايا والأسئلة وضروب الطلب فروعا لفئات ثم هناك اشتراك ترتيب محتوى المعاني في الذهن ؛ وهو اشتراك يمكن أن تتقاسمه القضايا والأسئلة وأصناف الطلب ؛ كما يمكن أن يوصف على أنحاء مختلفة (كمحتوى افتراضي) و(اسنادي) أو (جملة مستقلة) (9). مثال ذلك أقول لك : هل يمكن أن تجلس؟ اجلس ! وكل هذه التعابير تشترك في المحتوى الافتراضي (ص) الذي يصف حال الجلوس في المستقبل مما يعرض على المخاطب. وتختلف هذه التعابير في الصورة المنطقية، لكني أريد أن استعمل حدا مفردا أو تعبيرا مفردا، وهو مصطلح الافتراضي،لأطبقه على الأنواع الثلاثة بمعنى الجملة. وسأمثل هذه الأنماط الافتراضية الثلاثة مستعينا باستعمال الأقواس المربعة. والقضية هي النوع المخصوص بالافتراضي، ويمكن أن يمثل لها بالاسناد الحملي (ص) أو (ي) ضمن مجال عامل إيجابي أو سلبي :[نفي (ص)] أو [إيجاب (ص)]. وإذن فإن سؤال :نعم – لا، ليس من الجائز أن يرسم :(كدالة قضوية) أي افتراضية يكون فيها السؤال الاستفهامي متغيرا حرا يتنوع فيه الايجاب والسلب (10)، مثلا :

23) فتحت مارية الباب [إيجاب (ص)]

24) لم تفتح مارية الباب [إيجاب (ص)]

والمتغير الحر هو في الحقيقة شيء ناقص من معنى القضية وكذلك السؤال : نعم- لا، يتميز بكونه قضية غير تامة، متروك فيها التخصيص ؛ أعني علامة تباعد الطرفين القطبين من إيجاب وسلب، هذا انحراف عن المنطق المعياري بإدخال عامل الايجاب، إذ دخول هذا العامل كدخول عامل السلب. إلا أن هذه الإضافة معقولة، وتشبه زيادة علامة كعلامة (+) على العبارة العددية لتدل بها على الايجاب بدل السلب. وبعبارة مألوفة عند علماء السيمانطيقا، فإن علامة السلب الحسابية (مثل عامل السلب في القضايا)، تكون حدا سواء هو والرمز الذي تجب الإشارة إليه، في حين أن الايجاب يحذف في العادة. والمزية الملموسة لهذا التحليل هو أنه يسمح بمعالجة منطقية موحدة للأسئلة إذ كانت حروف الأسئلة المصدرة بالمركب (wh) يمكن أن توصف على نحو مشابه لدالات القضايا. والمتغير الحر في هذه الحالة هو موضوع غير معين تمثله أدوات الأسئلة من نحو when متى، who كيف، وماذا what كالمتغير (س) في السؤال.

26) أين يشتغل توم ؟ (إيجاب (يشتغل توم في مكان س). ومن الوجهة المنطقية فإن الإجابة المصاغة صياغة جيدة من مثل هذا السؤال قد تكون أية قضية تعين قيمة المتغير (س)، مثلا الإجابة عن (26) هي أن توم يشتغل في لندن أو يشتغل في المكتب... وكذلك وبالمثل فإن الإجابة الجيدة التركيب عن سؤال نعم - لا، هي قضية تملأ ما نقص من طرفي التضاد من معلومات ايجابا أو سلبا (11).

فإذا لم تتعين الأسئلة تعيينا ما بالمقارنة مع القضايا فإن ضروب الطلب تكون أيضا غير محددة تمام التحديد، لأنه في تعارض الأسئلة والقضايا، لايكون هناك تعارض لطبيعة الفعل الزمانية أو المواجهة modality. غير أن الأسئلة قد يقع التعارض فيها بين الإيجاب والسلب، وهكذا تأخذ صورة [إيجاب (س)]، [نفي (س)]، ما تأخذه القضايا تماما.

أما ضروب الطلب فهي تؤلف أعظم صنف مما نفهمه عادة من صيغة الأمر، لأنها تظهر العنصر العام للدلالة التي تشترك فيها صيغ الفعل الثلاثة، وهي الأمر، ومصدر الفعل، والشرط فيما يخص الوصف التقليدي لنحو اللغة الانجليزية، وكثير من اللغات الأخرى. ويمكن أن توصف هذه الصيغ كلها بأنها غير خبرية، من جهة أنها لاتصف أحوالا واقعية، وإنما تثير وتستحضر في الذهن بعض الأحوال التي تدرك على أنها غير

والقضايا الخبرية وغير الخبرية يمكن أن نرمز إليها بالرمز خ ولاخ على التوالي.

وباستثناء الأمر فإن معظم الصيغ غير الخبرية تحصل في الجمل التابعة حيث تعامل من الوجهة السيمانطيقية على ضرب من التأويل بكونها محمولات مخصوصة (وعلى نحو أوضح بكونها محمولات تتضمن أفعالا من نحو : أراد تمني، قرر، انظر 3.2.9).

وهذا يؤدي إلى ملاحظة أن ما يفترض سواء أكان قضايا أم أسئلة مطالب يمكن أن نطوي تحته جملاً افتراضية أخرى منها :

32) أعتقد أنك مخطئ — خ [... خ (ايجاب (س))]

33) هل تعلم ما إذا كانوا قد نجحوا ؟ — خ [.... خ (؟ (س))]

34) قالوا لي بالا أشتكي — خ [... لاخ سلب (س)]

ويجب أن نلاحظ أن الأسئلة غير الخبرية قد تحصل ولكن على نحو مقيد.

35) لا أدري ما إذا كنت سأطلب هذا العمل خ [... لاخ (؟ (س)]

ولنقارن هذه الأمثلة المشابهة للأسئلة المصدرة بأدوات السؤال (wh) غير الخبرية.

36) قالت لي ماذا أعمل

37) لماذا لاتترك المكان فورا ؟

وكذلك توجد في اللغة الانجليزية تعابير شرطية رئيسية قديمة أو جامدة من نحو (سبحان الله، تمجيد الله). وهذه العبارات مثلها مثل صيغ الأمر للمخاطب والمتكلم،

بالصيغة الأساسية للفعل اللغوي غير المصرف (12) : من ذلك

27) انصرف — (الأمر للمخاطب)

28) ولتنصرف — (الأمر للجماعة)

29) وليذهب كل أحد إلى منزله — (الأمر غير المعين)

30) يريدون أن يذهبوا إلى منازلهم — (مصدر مؤول)

31) أقترح أن يذهب كل أحد منا إلى منزله (احتمال الشرط في الحاضر)

الأصلية الرئيسية هو الأمر للمخاطب الذي يختص دوره، من الوجهة التداولية، (تراجع الفصل الثاني)، بكونه يتعرف من جهة أن الفاعل أو المبتدأ إذا كان ضميرا المخاطب (أنت)، فقد يكون جائز الاظهار أو قد يحذف بوجه عام.

وقد كنا رأينا بأن صيغة الأمر لايمكن أن ترتبط بفعل كلام مخصوص كالارشاد والتأديب، كما لا يمكن أن تتعلق بنمط فعل كلامي عام من نحو أصناف الوجوب. فأي تعميم تداولي، فيما يخص استعمال معاني الأمر يجب أن تكون من الاتساع بحيث تشمل مثل هذه الأنواع من التلفظ بالعبارات ؛ من نحو : ليكن حظك سعيدا (للتمني) وخذ ما بدالك (للعرض). اجعل نفسك كأنك في منزلك، (للاستدعاء) سلمت من الأذى (دعاء)، فلتذهب إلى الجحيم (الإهانة) أعد ما قلت والاصفعتك (التهديد) وكذلك الحال مع الوجود : من نحو، قف حيث أنت... والأرضية المشتركة التي تتقاسمها هذه الصيغ هي أنها كلها من وجه ما، تمثل محتوى افتراضي كمرشح لأن ينجزه المخاطب. وتوجد هنا مسائل مهمة لايمكن أن نتابعها هنا بالدراسة، وبخاصة مسألة إلى أي مدى تكون علاقة ضروب السؤال والطلب بأفعال الكلام، مما تنجز على نحو نموذجي (من حيث التساؤل وأمر الوجوب) هي مسألة متواطأ عليها أكثر مما تحددها خطابة الأشخاص فيما بينهم. ولقد اختارت (كيمبسونKempson 1975 : 147) تطبيق بناء نموذج على مجموع أصناف أخرى ؛ في حين أني أفضل (3-4-1-7-3) أن أتحمل النهج التداولي كله وأحاول تفسيرا كاملا بالنظر إلى خطابة تفاعل الأشخاص.

وفي الوقت الحاضر، يكفي أن أضيف إلى التمييز الخبري وغير الخبري التعارض المنطقي المتعلق بضروب الوجوب : وهو التمييز بين القضايا المتحققة وغير المتحققة (مايعود منها إلى موقف شرطي أو افتراضي).

والصيغة غير الواقعة، وبخاصة كما تظهر في صيغة الفعل الماضية mood من نحو would يجب و could استطاع وأمكن، مثلها مثل صيغة الأمر تختص من الوجهة التداولية بوظائف محددة. ومن الوجهة المنطقية، فإن القضايا الاحتمالية يمكن أن تختص بالصنف الخبري. أما القضايا الشرطية الافتراضية أو غير المتحققة، فقد يجوز أن تكون صادقة أو كاذبة (13). وهكذا فإن الأمثلة الآتية قد تكون بالضرورة كاذبة أو صادقة.

39) إذا كنت أطول من أختي، فينبغي أن تكون أقصر مني.

لكني لايمكن أن نعين قيمة صدق لقضية افتراضية إذا كان ينقصها الشرط :

40) كثير من الناس يحبون منزلا مثل هذا.

41) يمكنك أن تفتح هذه الرسالة. ولكي نؤول هذه الجمل من الوجهة المنطقية يتعين علينا أن نضيف شرطا مضمرا فيها من نحو (إن أردت أن..). وإذن يكون من المعقول أن نقول، كما ادعى بعض الناس، أنه مهما وقعت قضية غير متحققة وبدون فعل شرط، فهي غير متعينة منطقيا، وتحتاج في إتمامها إلى إضافة شرط كان فيها مضمرا. وتتميز القضية الحملية والقضية غير المتحققة بكونهما يقعان بوجه عام في مواقع الإدماج حيث يتحدد هذا الحصول باختيار قيود لضروب الإسناد من نحو فعل أراد want وأداة الشرط (إن : 14) [if].

لكن حينما تقعان في مواضع غير إدماجية فقد تفيد أن من الوجهة التداولية ببعض وظائف الأفعال الكلامية وهاتان الخاصيتان هما في الحقيقة وجهان لخاصية واحدة عامة، وهي أن هذه الأنماط من القضايا الاسنادية أو الحملية (كما يقتضيها الشرط النحوي الكلاسيكي) ليست من الوجهة المنطقية مستقلة، لأنه متى وقعت مستقلة إذن كانت واقعة مع اقتضاء أنها ناقصة من وجه ما : إذا قورنت مع القضايا المتحققة. ويبرر هذا التحليل إلى حد ما وجهة نظر تتفق مع الاستعمال المتواضع عليه في منطق القضايا وقيم الصدق. وهو أن هذه القضايا من الوجهة المنطقية وحدات صغرى تامة في اللغة الطبيعية إلا أن بعض المعاني الافتراضية للقضايا قد تقتسم مع القضايا الحملية عنصر المحتوى الافتراضي، وعلى هذا الأساس يمكن أن نقارنها من الوجهة التداولية مع محتوى آخر.

6.5- تأويل أوامر الوجوب

وعندما أبين كيف أن تأويل أو تفسير ضروب أمر الوجوب بتدرج في الترتيب تبعا لأصناف فن التخلق، فإني ابتدئ بصنف الأمر كجنس باعتباره أعم شكل مباشر للوجوب. وإذن فأمر الوجوب هو ما عدم التخلق من جهة أنه قد يعرض للعصيان الذي هو أخطر نوع لموقف الصراع :

42) المتكلم : احملني معك إلى بيتي.

وليس من الواضح ما إذا كان هذا الاقتضاء وهذا اللزوم عرفيا أو حواريا، أعني هل هذا راجع إلى التواطئ الذي تعبر فيه ضروب الطلب مع أفراد آخرين ؛ عن رغبة المتكلم ليحصل فيه من المخاطب على أن يقوم له بفعل ما أم أن هذا التفسير أرجح من أن (يكون تأويلا فاسدا) بافتراض أن المتكلم تلفظ بطلب يصف فيه للمخاطب فعلا في المستقبل.

43) المتكلم : إني أريد منك أن تذهب بي إلى المنزل.

(اللزوم : إن المتكلم يريد من المخاطب أن يعي بأنه يرغب في أن يوصله إلى منزله).

وفي جملة (43)، كان المتكلم ملاحظا لمبدأ فن التخلق بتلفظه للقضية أكثر منه مقدما لطلب مباشر، وذلك لأن الإثبات لا يتطلب أي فعل مثلما تتطلبه الإجابة المباشرة. وهكذا فإن المخاطب يترك له خيار ما إذا كان ينفذ رغبات المتكلم أم يتجاهلها. وذلك أن المتكلم كلما (أعتمد على) مراعاة المخاطب لمبدأ حسن الأدب، كلما كانت قوة الجملة (43) تفترض أمر الوجوب.

ويعني هذا أن (43) تخرق مبدأ حسن الأدب في معنى من معانيه. لأن المخاطب إذا كان مراعيا لهذا المبدأ، فلن يكون له حينئذ أي خيار، إلا أن ينفذ ما يطلبه المتكلم، لأنه بتلفظه القضية (43) يكون المتكلم قد اضطر إما أن يحمله إلى منزله وإما أن يخرق قاعدة حسن السلوك. وفي كلتا الحالتين يحصل خرق القاعدة، مادام المخاطب قد تقيد بأن يفعل ما أمره به المتكلم، خوفا من عدم الوفاء بقاعدة حسن الأدب. وقد خرق المتكلم نفسه هذه القاعدة بإملائه على المتكلم ما أراد، وهكذا نحن نضيف إلى هذه القاعدة قيدا زائدا وهو : ينبغي ألا تجعل المخاطب في موقع بحيث يصبح فيه المتكلم أو المخاطب محتما عليه أن يخرق قاعدة حسن التخلق. ويجوز القول بأن المتكلم في (43) يستغل قاعدة حسن الأدب لمصلحته الشخصية، لأن صور السؤال الآتية قد تكون إلى حد ما أكثر تأدبا.

44 [هل يمكنك / هل تستطيع] أن توصلني إلى منزلي ؟ (15)

45 [هل تقدر / هل أنت قادر على] أن تحملني إلى منزلي ؟

وصورة السؤال من (45) مشعرة بكونها أكثر تأدبا، لأن نعم - لا، إذا كان صريحا يعطي للمخاطب حرية الجواب أي الحرية في أن يرد بنعم أو لا. وعلاوة على ذلك عندما يسأل المتكلم عن مراد المخاطب، فهو يضع نفسه على نحو واضح في دور تفضيلي

اللزوم من خلال مبدأ التعاون :

أ - يريد المتكلم [أن يحمله المخاطب إلى منزله] (كما دافع Hinting عن استراتيجية مبدأ العلاقة) : قوة اللزوم من خلال مبدأ التخلق ومعها (أ).

ب - إن المتكلم، بتجنبه فعل الأمر، يراعي قاعدة حسن الأدب.

ج - وعلى هذا فإن (44) تؤخذ كأمر الوجوب، إذا افترض المتكلم أن المخاطب كان مراعيا لقاعدة الأدب.

د - وعندما يفترض المتكلم أن المخاطب سوف يؤول (44) كأمر الوجوب، فهو يقدر أن هذا المخاطب ذاته يفترض كون المتكلم مراعيا لقاعدة حسن الأدب. (وإلا لم يكن هناك من داع يجعل المتكلم يتخذ استراتيجية Hinting).

وعندما نتقدم بخطوة أخرى، فقد نلاحظ أن المسألة المتعلقة بقدرة المخاطب في (45) هي أكثر تأدبا، باعتبار الوجوب من جملة (44). وذلك لأن (40) إذا أولت من خلال معناها المقتضي كأمر للوجوب، فقد تشبه (42) و (43) إذ لا تسمح للمخاطب بأي حرية للرفض. فإذا أجاب المخاطب (44) بالرفض وقال : (لا، إني لا أريد) فإنه يقدر أمانيه ورغباته الخاصة بأكثر مما تفهمه رغبات المتكلم وهذه قلة أدب. وإذن فإن اللزوم الإضافي، إنما يحصل متى اتخذنا توقعا مائلا أكثر مما يعطيه فعل الكلام (45)

هـ - وبتقدير أن (44) هي أمر للوجوب غير المؤدب، مما يكون فيه المخاطب واقعا تحت شرط (د) على نحو غير اختياري، إذ لا حيلة له إلا أن يوصل المتكلم، فإن المتكلم يكون قد خمن بأن المخاطب قد افترضه مراعيا لقاعدة الأدب.

والقضية المتعلقة بقدرة المخاطب على أن ينجز (أ)، تجنب عدم احترام الأدب في درجة ثالثة لأنها تعطي للمخاطب (مخرجا، إذ يستطيع أن يرد القيام بفعل (أ) على أساس أنه لا يستطيع ذلك، ولا أحد يلومنا على كوننا فشلنا في القيام بعمل ما. إذا كان الفشل ناتجا عن عدم القدرة، مثلا قد يقول المخاطب : إني مريد لأن أقوم بإنجاز (أ) ولكني لا أستطيع، ومن ثم يبرر موقفه بأن يقول :

لا يمكنني أن أكون مسؤلا عن فشلي في القيام بالفعل إن لم أكن قادرا على القيام به.

واتخاذ الصيغ غير الحقيقية (44) و (45) هو في الواقع مرحلة متقدمة من اجتناب التعهد.

47) هل كان باستطاعتك أن تأخذني إلى منزلي ؟

وعندما يستبدل المتكلم الفعلين المساعدين will و can بصيغتهما الماضية الشرطية، فإنه يقدم للمخاطب عذرا آخر حتى لايستجيب لطلبه : إذ جمل الشرط الماضية تدل على فعل افتراضي ضمنه المخاطب. وفي إجابته يمكن أن يقدم إجابة القبول عن السؤال من غير أن يلتزم بشيء ما في العالم الواقعي. وحتى يصاغ لزوم أمر الإيجاب ولو كان بعيدا في احتماله، فإن المحاولة أو القضايا المنحرفة من وجهة النفي يمكن أن يضاف إليها.

48) هل كان باستطاعتك أن تحملني إلى المنزل ؟

49) ألم يكن يمكنك أن توصلني إلى المنزل ؟

إلا أن ما يلاحظ على هذه الصيغ الشرطية خلوها من الشرط الصريح overt protasis، إذ لايجوز (على خلاف الأسئلة المصوغة مع فعل can مثلا)، أن تفهم كأسئلة جادة باستثناء بعض السياقات غير المعتادة. إذ قد تكون هذه من الوجهة التداولية شديدة الاختصاص والنوعية المعلقة بالوظيفة الدالة على الآداب الرسمية. وتوجد علامات أخرى ظاهرة على حسن التخلق. وتستعمل فيها عبارات مثل من فضلك، لو سمحت.

وعندما نرجع إلى الجمل الخبرية، فقد نجد فيها كذلك تدرجا في حسن الأدب كما نوحظ في حال الاستفهام مع استخدام الفعل المساعد can الأكثر مباشرة من نظيره will، ومع الصيغة الشرطية الأكثر مباشرة من الصيغة الحقيقية :

50) إنك تريد أن توصلني إلى المنزل (وأيضا يجب أن توصلني إليه).

51) تستطيع أن توصلني إليه.

52) كان بالإمكان أن توصلني إليه.

والتشابه الموجود بين القضايا الخبرية والقضايا الاستفهامية لايمكن أن يعمم على أفعال من نحو would وعلى خلاف جملة الاستفهام : هل تستطيع أن توصلني إلى المنزل، تكون الجملة الخبرية لذات الجملة [تستطيع أن توصلني إلى المنزل] لاتحتمل قوة الأمر على الاطلاق. ويمكن أن يفسر هذا الخلو من التشابه من كون أن العبارة (إنك تريد أن...) في (50) هي أسوأ من توجيه أمر الوجوب المباشر. إذ لايجوز أن يجتمع مع أثر

الجلباب الإجابة المضاعفة في أسلوب مؤدب من نحو ما تحتمله الصيغة الشرطية الوارد فيها الفعل المساعد المتصرف : would.

وحتى تتضح هذه الفكرة جيدا، فإن القضايا من نحو (50 - 52) هي أقل تأدبا من صيغ السؤال في المختلطات (44) - (47) إذ هي تثبت أو تتضمن قدرة المخاطب على الفعل وإذن تنكر له فرصة أن يدفع ما قدم له عن طريق الاستفهام. وعلاوة على ذلك فإن الصيغة (you will) تريد أن ؛ الواردة في (50) تؤول على نحو مباشر، (وكأنها توقع وهذا نوع من الإثبات المتجه إلى ما يحصل في المستقبل)، ومن ثم هي تعبر عن اعتقاد المتكلم بأن الحدث (أ) سيقع مستقبلا :

- يريد المتكلم بأن يعي المخاطب بأن يوصله إلى المنزل. وإمكانية العصيان المقرونة إلى الأمر تستعبد بالفعل ؛ ومع السلطة المطلقة التي لاترد، فإن المتكلم يزعم كونه ضامنا لطاعة المخاطب في المستقبل. ومن أجل ذلك فإن (50) بهذا الاعتبار تقوى أمر الوجوب أكثر من أن تلطفه حتى أن الصيغة (you will) لايجوز أن تحول مهما حاولنا ذلك إلى صيغة would. وهكذا فإن الصيغة you will تعني (إني متأكد على الاطلاق أنك تستطيع تنفيذ أمري، في حين أن الصيغة الشرطية would تعني : (إني لست متأكدا ما إذا كنت تستطيع أمري). وعلى هذا النحو فإن قوتهما التداولية مختلفة.

وفي مقابل ذلك، تكون العبارة المبتدأة بالصيغة you can تستطيع أو تقدر طريقة ملائمة لتلطيف حدة أمر الوجوب، ويمكن أن ننظر إليها كمحاولة لتأدية معنى يجب عليك : you must، كأن يشير المخاطب إلى إمكانية المخاطب حتى يقوم بالمهمة ويقترح (تبعا لاستراتيجية Hinting) أن يقوم بإنجاز الفعل.

وهذه الصيغة تخفف من قوة الصيغة you will لأنه كما رأينا في جدول (1.4) يكون مدلولها you can على معنى (ليس يجب عليك أن). وهكذا يقدم إلى المخاطب في مواجهتها، ذريعة لأن يجهل هذه الإشارة، غير أن جملة (51) لما صيغت كقضية، ولم تضع استفهاما، فهي لم تقدم للمخاطب خياراً لأن يقول : لا. وتكون بهذا الاعتبار أقل تأدبا من مقابلتها المصوغة صياغة استفهام. وعلى عكس ذلك فإن صيغة حسن الأدب فيها يشتق من غموضها إذ يفهم من دلالتها أن تكون توصية أو نصيحة (كفعل كلام لصالح المخاطب) كما تفهم أمر الوجوب وهو، must، لم تكن هناك علة تلزم زيادة تجنب السؤال عن طريق الصيغة الشرطية you could.

والاستفهامية. والسؤال المنفي مع الفعل can قد يفيد قوة الوجوب، كما لاحظنا آنفا، في حين أنه لايوجد شبه قوي بينها وبين القضية السالبة.

17) ألا يمكن أن تسكت ؟ (17.أ) لايمكن أن تسكت. ولما كانت كل جملة منفية من نحو (17). أ. تعبر عن استحالة قيام المخاطب بفعل (أ) لم يكن بالإمكان أن تستعمل على نحو واضح كوسيلة للحصول على إنجاز (أ)، (والا كان النقيض هو إقناع المخاطب أن يقوم بفعل (أ)، لكن لسلب السؤال في (17) يجوز أن تكون له قوة جعل المخاطب يسكت في الحقيقة. وبهذا الاعتبار يكون له أثر مخالف لما يوجد في الاستفهام المنفي (13) [ألا تريد أن تجلس)] بالرغم من تشابه النظائر الموجبة. وكما رأينا فإن (13) تقدم عرضاً أكثر تأدبا في حين أن (17) تفهم فعل الأمر للوجوب الأقل تأدبا. وتفسير هذا أمر سهل، إن نحن قمنا بتحليل السؤال المنفي كما لاحظنا في أول هذا الفصل، وهو سؤال حول القضية السالبة، معنى القضية (17) يمكن أن يوضح على هذا الأساس كما يلي : (انظر 7. 3. 3) : أفترض أنك لاتريد أن تسكت والآن أشك إذا كان هذا صحيحا. وأطلب إليك أن تحل هذا الشك.

ومن هنا يصح أن نعيد بناء سلسلة الأفكار الساخرة الموجودة وراء هذا السؤال على النحو التالي :

أ - إنك تحدث كثيرا من الضجيج (ملاحظة غير مؤدبة).

ب - والطريقة الوحيدة لتصحيح هذه الملاحظة مع حسن التأدب هي أن تفرض انك لاتتمالك أن تحدث كثيرا من الضجيج (وهذا افتراض مؤدب).

ج - وإذن فإني وضعت افتراضا مؤدبا وهو [أنك لاتتمالك أن تسكت].

د - غير أن كل أحد يعلم أن الناس تستطيع أن تسكت متى أراد ذلك.

هـ - وإذن فإن افتراضي المؤدب في (ج) ينبغي أن يكون فاسدا.

و - وإذن هناك صراع بين ما أعتقده وما هو أدب في اعتقادي. وأسالك أن تؤكد اعتقادي.

ونتيجة هذا السلب الساخر من شأنه أن ينحرف بالتأويل جهة الرد الإيجابي. وهنا يرد جهة الطاعة، وإذن فهذا السؤال هو أقل تأدبا من السؤال الأكثر موضوعية وهو can you

وقابلته وهو الأجلس، ينزع بالإجابة لصالح الافتراض المؤدب : «تستطيع أن تجلس» في حال العرض. وهو إذن أكثر تأدبا من مقابله الموضوعي : هل تستطيع أن تجلس ؟

5. 7- المراتب التداولية وسلم تدرجاتها

لقد عينت أقسام الفصل السابق ثلاث درجات سليمة متناسبة مع درجة حسن التأدب الخاص بموقف فعل كلامي وهي هذه :

1) - سلم الخسارة والربح كما رأينا في بداية هذا الفصل مما يقدر فيه الربح والخسارة لاقتراح فعل (أ) على المتكلم أو المخاطب.

2) - السلم الاختياري الذي ترتب فيه أفعال الكلام تبعا لمقدار الاختيار الذي يسمح به المتكلم للمخاطب.

3) - سلم تدرج الأسلوب المائل، وهو ما تكون فيه أفعال الكلام من وجهة نظر المتكلم مرتبة باعتبار طول الطريق (بالنظر إلى الوسائل - تحليل الغايات) الرابط لفعل كلامي إلى أغراض أفعال كلامية أخرى.

وسلم تدرج الأسلوب غير المباشر أو المائل يمكن أن يصاغ أيضا من وجهة نظر المخاطب، بالنظر إلى طول الطريق أعني طول طريق الاستنتاج الذي بواسطته تشتق القوة من المعنى وإذن إن تحدثنا على وجه الدقة قلنا إنه يوجد سلمان للأسلوب المائل : أحدهما للمتكلم والأخر للمستمع ؛ غير أنه لما كانت استراتيجية المستمع القائمة على الاستنباط والبناء خطوة فخطوة مما يفهم من استراتيجية فعل كلام المتلفظ بالعبارة. فنحن نستطيع أن نفترض وجود تطابق بينهما. وبوجه عام ليست هناك حاجة عند مناقشة الأسلوب المائل، لأن نميز وجهة نظر المتكلم والمستمع.

وأيضا فإن درجة سلم الربح - الخسارة مكونة على وجه الضبط من درجتين متمايزتين : ربح / خسارة المتكلم وربح / خسارة المستمع وكلا هذين التدبيرين يتغيران بوجه عام عكسيا. إلا أنه من الجائز أن يتغير كلاهما على نحو مستقل. مثلا قد يقترح المتكلم طريقة للعمل. تكون حسب تقديره، على كلفته، وفي صالح المخاطب. وهذه الطريقة توصف بكونها عرضا (انظر جدول 9. 2 من الفصل).

53) هل كنت ترغب أن تستعمل مثقبي الكهربائي ؟ (مخاطب↑ متكلم↓)

54) كنت سأستعمل المثقب الكهربائي لو كنت مكانك (مخاطب ↑ وقد يوصف هذا الاقتراح أكثر ما يوظف بكونه نصيحة (والسهم المتجه إلى الأعلى يدل على الربح (↑)، والمتجه إلى الأسفل يشير إلى الخسارة (↓).

ويصح أن نضيف بالرغم من ذلك بأن هناك ترابطا قويا بين هذين السلمين، لأن ضروب أمر الوجوب، وضروب الإباحة يعرضان على نحو أنموذجي، عملا يتضمن التعامل بين المتكلم (16) والمخاطب : أعني حيثما يحصل المتكلم على أمر مفعول بالنسبة للمخاطب والعكس بالعكس. وفي هذه الأحوال النموذجية، ليس من الضروري أن نميز بين سلالم الربح والخسارة عند كل من المتكلم والمخاطب ما دام الموقع الإيجابي عند أحدهما سيقتضي لامحالة الموقع السلبي عند الآخر أي أيا كان ربح المتكلم ↑ كانت خسارة المخاطب ↓، فإن حصلت خسارة المتكلم ↑ حصل ربح المخاطب ↑.

وهذا يجعلنا نفكر في وجه الشبه المثمر بين كثير من أفعال الكلام، (أو على نحو أكثر مباشرة، من الأعمال التي تكون مادة لأفعال الكلام هذه)، والتعاملات التجارية (16). ففي أمر الوجوب من نحو : ألا ترى أن تنظف النوافذ ؟ قد يوجد لزوم أو اقتضاء نقل البضائع وغالبا ما يكون نقل الخدمات من المخاطب إلى المتكلم، في حين أن الأمر مع المباح من نحو : هل كنت تريد أن تنظف النوافذ ؟ قد يوجد فيه نوع من اللزوم، بوجوب النقل في الاتجاه المضاد، وبعض الصيغ التعبيرية قد تكون من جهة الشبه حاملة للزومات نقل البضائع أو الخدمات في الماضي : فإذا شكرت بعض الناس فإنك تفترض نقلا للخيرات والخدمات من المخاطب إلى المتكلم والاستعارة التجارية لا تنقيد، فوق ذلك، بأفعال الكلام، (الثنائية) مثل هذه. ولنعتبر فعل الكلام التعبيري الذي نسميه الدفاع الاعتذاري، وكذلك العفو والصفح، فنجد أن الدفاع الاعتذاري يعبر عن الندم لإهانة ارتكبها المتكلم في حق المخاطب، - ولا يوجد هنا لزوم بأن المتكلم أفاد وانتفع من الإهانة. وأيا كان الأمر فإن الاعتذار يقتضي التعامل التجاري ؛ وهو في ذلك دعوة إلى تغيير كفة الميزان للعلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب. حتى إذا نجح الاعتذار، فقد ينتج عنه إما عفو المخاطب أو الصلح عن الإهانة. ومن الوجهة الدلالية فنحن إذا ارتكبنا إهانة إزاء بعض الناس، فنحن من نتحدث بكوننا مدينين له بالاعتذار. ومن ثم يعتبر

الأعمال (إما مدينين أو دائنين) لبعضنا البعض لا تنطبق فقط على الأعمال الخيرة (المآثر) بل كذلك على الأفعال القبيحة. (كالإهانات) ولذلك فإن الاعتذار، مثله مثل الشكر، يمكن أن ينظر إليه كاعتراف بالاخلال بالتوازن في العلاقة بين المتكلم والمخاطب. وإلى حد ما يمكن اعتبار الاعتذار محاولة لإعادة التوازن.

والاستعارة التجارية هي في الواقع أكثر من تشبيه مفتعل، إذ يمكن أن نحتج بأن العالم التجاري، خلافا لذلك هو حالة مخصوصة من العالم الاجتماعي التي يمكن أن تكون فيه منزلة شخص بالقياس إلى شخص آخر ل مقيسة بالنظر إلى ما يستحقه ك إزاء ل أو ما يدين به ل للشخص ك بالنظر إلى ما يستحقه ك إزاء ل أو ما يدين به ل للشخص ك وهذا التقدير للعلاقة الإنسانية يحتاج إليها بوجه عام إذ بدونه لاستطيع أن نفسر معنى الفعل اللغوي لفعل كلامي من نحو اعتذار، مما لايتضمن أي نوع من التعامل بتبادل البضائع والخدمات، إلا أنه يقتضي على الأقل شطب دين ما. فبدون هذا التقدير سيكون بالإضافة إلى ذلك من الصعوبة، تفسير دلالات الأفعال الاصطلاحية لأفعال الكلام من نحو توسل beg، والتمس petition وتضرع beseech فكل هذه أفعال اصطلاحية تشبه فعل طلب requiest إلا أن لها اقتضاء إضافيا، وهو أن المتكلم يكون إلى حد معترفا بالدين الذي يلزم عن أداء المخاطب للعمل المعين.

55) توسل إلي جيم أن أعيره دراجتي.

56) سألني جيم أن أعيره دراجتي.

57) طلب مني جيم أن أعيره دراجتي.

ومن جهة أخرى فإن فعل طلب في (57) يقتضي أن المتكلم لم يعترف بأن يحصل أي دين من تصرف المخاطب. وبهذا الاعتبار فإن الفعلين beg في (55) و demand في (57) متضادان في حين أن الفعل سأل في (56) حيادي بينهما. وتصح نفس الملاحظة لكن مع تغيير الألفاظ المعجمية، إن نحن قلنا بأن جيم في (55) يعتبر إعارة الدراجة إنما سلمت إليه تحت التزام، في حين يعتبر الإعارة في (57) كأنها استحقاق (17).

وإذن فإن سلم الربح والخسارة يحمل معه إقامة التوازن لكل من المتكلم والمخاطب بالنسبة لمنزلة معينة وأيضا يشبه أن يكون هناك افتراض ضمني بأن المحافظة على التوازن

يقصد به إعادة التوازن أو على الأقل تخفيض وتقليل عدم التوازن والاختلال بين المتكلم والمخاطب.

وبالإضافة إلى السلالم المشار إليها آنفا، وهي سلم الربح والخسارة، وسلم الخيار، وسلم الأسلوب المائل ؛ فهناك سلمان إضافيان يتصلان بحسن الأدب، وهما المعروفان عند براون وجيلمان، Gilman ويحددان أن الاختيار بين أسماء الضمائر الأسرية المخاطبة في كثير من اللغات الأوربية (كالاختيار مثلا بين أنت Tu، وأنتم في اللغة الفرنسية) ويمكن تصويرها محسوسة كمبيان ذي بعدين كما هو موضح في رسم 1.5 ويقيس المحور الرأسي درجة المسافة بالنظر إلى السلطة أو تحويل مشارك سلطة الآخر وهذا تدبير غير متناظر حيث إن أحدهما المخول له السلطة يمكن أن يستعمل الشكل المألوف في البراعة مع آخر يستعمل هو بدوره نفس الأسلوب. أما المحور الأفقي فهو من جهة أخرى يقيس ما أطلق عليه كل من براون وجيلمان، عامل (التكافؤ) أو مايمكن أن اعتبره من وجهة نظر مضادة، المسافة الاجتماعية (19) والدرجة الكلية. للاحترام بالنسبة لأي موقف فعل كلامي إنما تتعلق على وجه شمولي بالعوامل المستقرة، نسبيا، للأوضاع والسن ودرجة الألفة... وأيضا إلى حد ما، قد تتعلق بالدور المؤقت لعلاقة الشخص الأسرية مع أخر (20) وقد يرى المحاضر أنه من المعقول أن يقول لطالب ما : (قدم لي محاولتك في الأسبوع القادم، ولكن لايجوز أن يقول له (حضر لي كأسا من القهوة)، ففي الحالة الأولى، ينبغي أن يمارس سلطته المشروعة على سلوك الأكاديمي للطالب لكن في الحالة الأخيرة قد يتجاوز ما يعترف له فيه بمهمته ومرة أخرى، فإن الحقوق والواجبات تكون ذات أهمية عند تعريف منزلة المشارك في علاقات الناس بعضهم ببعض.

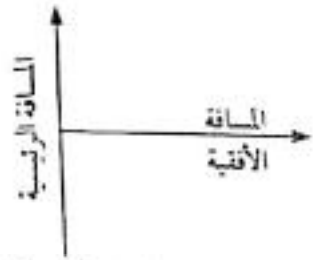

(رسم 1. 5)

النمط من العلاقة الاجتماعية لكن كما أوردنا في المثال السابق، فإن مقدار حسن الأدب المطلوب في أمر الوجوب سيتحدد بدرجة الاحترام المتضمن في وضع المتكلم إزاء المخاطب. ويمكن أن نلخص الطريق التي أثرت بها هذه الخصائص المتنوعة على فن حسن كما يلي :

أ - كلما كبرت الخسارة كلما كبرت كلفة (أ) بالنسبة إلى المخاطب.

ب - وكلما اتسع أفق المسافة المجتمعية كلما بعد المخاطب عن المتكلم.

ج - وكلما كان الوضع أكثر سلطوية كلما تباين وضع المخاطب بالمقارنة مع المتكلم.

د - كلما اشتدت الحاجة إلى الاختيار وإلى الأسلوب المائل للتعبير عن أمر الوجوب، إذا كان على المتكلم أن يراعي قاعدة فن الأدب.

5. 8- حسن التخلق والتصرف بكياسة

إن العبارة الرابعة الأخيرة (د) من التعميم السابق لاتخلو من استثناءات، إذ أن الاختيارية ؛ مع أنها يلزم عنها الأسلوب المائل، فقد لايقتضي هذا الأسلوب الاختيارية. وتوجد بعض الأوامر لايسهم فيها الأسلوب المائل، بشيء من كياسة التصرف. ولقد كنا سجلنا بعض الاستثناءات التي تشمل في السؤال المنفي من نحو : ألايمكنك أن تسكت ! والسؤال المنفي هو أشد ميلا عن السؤال الموجب. إلا أنه أقل كياسة، مادام يستهلك وينقص مقدار الاختيار المتضمن فيه، وأيضا يؤدي هذا المثال إلى نوع آخر من الاستثناء. وهو هل يجب أن تحدث كل هذا الضجيج ؟ مما يقود فيه الأسلوب المائل إلى تأويل ساخر، ولربما الأكثر أهمية هو المثال الأفضل الذي لم نعالجه بعد، حيث يستعمل المتكلم طريقة في التلفظ تشبه أسلوب الإباحة والإذن بالتصرف، كما تؤول مع ذلك جهة أمر الوجوب فقد يقول رب العمل، مع شيء اللطف إلى كاتبه الجديد.

58) هل يمكنك أن تطبع هذه الرسائل على الآلة الكاتبة ؟ ومثال أخر من مجال قديم هو استعمال الفعل المساعد (أمكن may)، وأنت تعطى الأمر، مثلا، في عهد المدرسة الفيكتورية، يمكن للمدير أن يصرف التلميذ قائلا له :

59) يمكنك أن تذهب الآن ياسميث

بتقديمهم فرصة إلى المخاطب ليعمل ما يرضيه. إلا أنه في الحقيقة، قد يطلب تحليل آخر لأنه يوجد أثر شك بأن جملة (58) قد يتبعها رفض أو طباعة الوسائل، وأن (59) يتبعها مباشرة انصراف التلاميذ ؛ لأنه غالبا ما تشعر جملة على صورة (58) بإمكان الاعتراض، لأنها بالضبط تتعامل مع وضع سلطوي للمتكلم، ومادام وضع المتكلم هو بحيث إن المخاطب لايمكنه إلا أن يعترف به بسلطته، فهو يشعر بالاضطرار إلى أن يقبل عرضه. وفي هذا الحال، فإن المتكلم حر في أن يستمتع بلذة كياسة التصرف واللياقة المبالغ فيها من جانب لاتشغل مبدأ السخرية. وهنا تدخل بالأولى استراتيجية Hinting :

1) يبدو أن المتكلم مهذب عند ما عرض على المخاطب خياران : ينجز (أ) لشكل يوحي بأن (أ) سهل ومريح.

2) (إلا أن الجاز (أ) ليس مريحا).

3) غير أن ملاحظة المتكلم تكون مناسبة فقط إذا كان يريد من المخاطب أن ينجز (أ)

4) ولما كان للمتكلم سلطة على المخاطب، فالمطلوب أن ينجز له (أ).

ويشبه أن تكون هذه الاستراتيجية من جانب المتكلم معقوله فقط إن افترضنا مرة أخرى وجود توازن مجتمعي بين المتكلم ومخاطبه. وعندما يظهر أن المتكلم يعطي الخيار للمخاطب، فهو قد رفع اعتبار التوازن لصالحه. غير أن هذا الامتياز قد يفسد إذا اعترف المخاطب أن كياسة المتكلم غير صادقة. والخطر هو أن المتكلم يريد أن يعطي الانطباع على حسن كياسته. وفي هذه الأحوال، كما في سائر أحوال السخرية، فإن المبالغة في حسن التأدب تنقلب إلى زيف الكياسة.

1) يمكن الاعتماد على نقاش كل من Brown و Levinson (3-71:1978) لمواجهة التعديد الجوهرية للأفعال.

2) في مراجعة سيرل لمقاله (1979 و 1978) في تصنيف أفعال الكلام كان قد غير مصطلح التمثيل بحد التأكيدية. وإني أستخدم هنا ما استقر عليه اصطلاحه الأخير ، وهناك تصنيفات أخرى ، عند أوستين (152 :1982 ؛ 1962 و 63) وكذلك عند كل من Bach و Harnish (55 - 41 : 1979).

3) وتجدر الإشارة إلى أهمية الحقوق والواجبات المفترضة مجتمعيا كعوامل داخلة في تقييم سلطة نفوذ المتكلم على المخاطب. وتراجع البند (17) من هذا التعليق فيما يلي :

4) وفيما يخص ضروب اللزوم للأسئلة الانكارية بالقضايا المنفية تراجع Leech

5) يمكن الرجوع إلى ما قام به كل من Brown و 1978 (Levinson) من تمييز بين الرسمي القائم على العرف On the record ، وغير الرسمي off the record في الأفعال التواصلية.

6) لقد كان Leech قد قام بعرض لهذه المفارقات التداولية سنة (1980 [108 :1979]).

7) ويختلف هذا العرض عما قام به سيرل (66: 1969) إذ عرف السؤال كنمط من قوة فعل الكلام فوجد أنه من الضروري أن يفصل (الأسئلة الحقيقية) عن الأسئلة التي يريد المتكلم أن يعثر فيها عن الإجابة) وعن (الأسئلة التي يتلمس فيها الاختبار والامتحان حيث يكون المتكلم عارفا الجواب مسبقا) ، ويحسن اتباع ليفنسون Livinson 1978 ، إذ يبين أن الأسئلة وأن اشتركت من الوجهة المنطقية في أساس ما ، فإنها تحاول انجاز طائفة كبير من المهام والوظائف التداولية

8) وفيما يخص مصطلح الطلب Mand يمكن الاعتماد على : Lyons

(751 :1977) حيث يقول : (إن ضروب الطلب تختلف عن العبارات من جهة أن موضوعها ينبغي أن يؤول من نحو قولك (وهكذا هو Sobeet) ، ولا نقول هنا : it is so ويضع لايتز Lyons ثلاثة فروق (وهو يأخذ هذا التمييز من Hare) بين التركيب phrastic ، والبلاغي Tropic و neustic وهو فروق تقابل جزئيا التمييز الثلاثي : التركيب والسيمانطيقا والتداولية.

9) «المحتوى الافتراضي» هو تعبير لسيرل (1969) وقد تبنت كيمسون Kempson

(43- 4 :1975) تعبير ستيوس : Stenius وهو (الجملة المستقلة : Sentence-radical).

10) وفي مقاربة هذه الأسئلة يمكن الاعتماد على هودسن (1975) Hudson وليتش Leech وسبرل الذي طبق مفهوم الدالة القضوية فقط على كل استفهام مصدر بأحد الحروف (wh).

11) إنه من الضروري أن نميز بين (الإجابة الجيدة الصياغة من الوجهة المنطقية) في هذا المعنى وبين الرد المناسب من الوجهة التداولية) عن السؤال والمثالان (21) ، (22) المأخوذان من Smith و wilson من صفي 94 المذكورين آنفا. ويوضحان هذا المعنى الأخير لا الأول.

12) والذي يسند هذه الوجهة من النظر هو ما احتج به Bolinger (1977 : 152 : 82). و(1977) Downes لصالح توحيد الجانب التركيبي والسيمانطيقي لكل من الأمر والمصدر.

13) كان ما كولي (1981-311 : 16) قد ناقش القضايا غير المتحققة أو الافتراضية وقيمة الصدق فيها.

14) وبالنسبة للشروط المتحققة اللازمة للمحمولات يمكن الاعتماد على ليتش (1976) [1980] وكذلك ليتش (6 - 301 : [1974] 1981)

15) وليست الجملتان (44) و (45) من الوجهة التداولية متكافئتين. إذ أن الصيغتين هل يمكن وهل تقدر أفهما العرف كصيغتين للوجوب أكثر مما يشتق من معناهما. وفضلا عن ذلك فإن Sadoks (78: 1974) كان قد احتج كذلك بأن هذين الزوجين من الصيغ متمايزان من الناحية التركيبية. وهكذا زعم أنه في إحداهما يكون فعل الكلام الطلبي مرموزا إليه على وجه قار في النحو ، في حين يكون في الأخرى غير مرموز إليه وبينما يكون الاعتراف بأن هذه الاختلافات موجودة على وجه التأكيد ، فإني اهتم هنا بالتركيز على التكافؤ الحاصل من جهة المعنى ، وإلى حد ما ، هو تكافؤ بين هذه الجمل أكثر مما هو تأكيد على تباينها ويمكن الرجوع إلى 8.7 لنجد نظرية Sadock حول قوى أفعال الكلام المائلة.

16) والقياس التماثلي التجاري كان استغله أيضا كل من Brown و levinson عند تأويلهما للأفعال التواصلية باعتبارها مقتضية تبادل (البضائع والخدمات) وقد دعم النموذج التجاري الملاحظة التي وعدت بها مثل هذه الأفعال الكلامية ، وفازت بالكسب لأجل انجازها الناجح وهو كسب العلاقة التعاقدية بين المتكلم والمخاطب ، ولتراجع فوش Fotion.

17) إن أهمية العقود والالتزامات في تقدير الربح والخسارة وهنا في حسن الأدب تتضح بمثال كأن أقول : إني مدين للسيد Jennifer thomas ، ولنفرض أن مسافرا (س) طلب من سائق الحافلة (ص) أن يقف له في محطة ما ، وقليل من الأدب مطلوب هنا ، لإنجاز فعل الكلام ، لأن هذا من عمل السائق (أي من واجب شغله) أن يترك المسافرين ينزلون في المحطة. لكن لنفرض أن (س) طلب من (ص) أن يقف به قرب منزله ، حيث لا توجد محطة الوقوف ، وفي هذه الحالة ، فإن كثيرا من حسن الأدب ، وكذلك تصحيح السلوك من نحو التحفي والاعتذار والتعليل مطلوب في هذا المقام. وفي كلتا الحالتين ، فإن مقدار الازعاج والمجهود من جانب السائق يكون كثيرا إلا أن الالزام يكون أكبر في حال ما إذا سئل السائق أن يحمل الشخص بدون أجر...

18) وكذلك فإن الاحتفاظ بالتوازن يشبه أن يكون مظهرا من مظاهر أنواع التواصل والتصرف الإنساني. ويمكن أن ترجع إلى Argyly و Dean (1965). في الاحتفاظ بالتوازن عند الابتعاد (من مشارك لأخرى في حال السلوك النشط والمتفاعل).

19) وقد طبقت درجات سلم Brown و Gilman الخاصة بالقوة والتعاون على فكر وحسن الأدب كما هي موجود عند Brown و Levinson (1978:79-89).

20) ويذكر كل من Brown و Gilman (كمثال جيد) على تغيير أهل الجبال من الفرنسيين ضمائر المتكلم من أنتم vous إلى أنت tu عند بلوغ بعض العلو الحرج..

الفصل السادس

مسح عام واحصاء لفن الخطابة التفاعلية

- ليدي براكنيل : هل السيدة بريسم الأنثى ذات المظهر المبقر هي المرتبطة عن بعد بالتعليم ؟
- تشاروزيل : (مبدية بعض السخط) انها أكبر مثقفة مما عليه الخدم ، وأصدق صورة عن الاحترام
- ليدي براكنيل : من الواضح أنها نفس الشخص .[أوسكار وايلد من مسرحيته :

[The importance of being earnest act III

وعندما وصفت فن الخطابة التفاعلية كنت قد ركزت طويلا على مبدأ التعاون وعلى قاعدة واحدة لمبدأ التخلق والكياسة أعني قاعدة حسن الأدب والدماثة. وحينما حصرت مدى النقاش في هذا الباب فإني حاولت أن أبين من خلال التوضيحات القيمة التفسيرية للخطابة التي كان مبدأ جرايس عن فن التخلق واللطف أحد مكوناتها كما أنني قد أشرت إلى قاعدة السخرية (1.4) إلا أنه من الضروري الآن أن نعتبر أي مبادئ وقواعد أخرى ينبغي أن نفترض وجودها لغاية أن نفسر العلاقة بين المعنى والقوة أو الدلالة في التحاور الإنساني. وباختصار، فإني سأكمل بعض النقص في خطاطة مقدمتي عن الخطابة التفاعلية (رسم 1.4) وسيضطرني هذا إلى وضع أساس تأملي :إلا أنه سيثبت على الأقل نظاما غنيا من المبادئ والقواعد في تفصيلها.

1.6- قواعد فن التأدب والكياسة

وباستثناء قاعدة حسن الأدب، يوجد عدد كبير من القواعد تتعامل مع السلوك المهذب. وقبل أن أصفها، سأشير، كفكرة عامة، إلى فن حسن الخلق، بكونه يختص بالعلاقة بين متشاركين يمكن أن نطلق عليهما الذات والآخر وفي التحاور، تتحدد الذات self أو النفس بالمتكلم. ويتعرف الآخر على نحو مخصوص بالمخاطب؛ إلا أن المتكلمين يظهرون كذلك حسن الأدب إلى طرف ثالث قد يكون أو لايكون حاضرا في موقف فعل كلامي (1). وما نسميه الآخر لايصدق على المخاطبين وحدهم، وإنما على المشار إليهم بالضمائر الغائبة. وأهمية إظهار حسن التأدب لطرف ثالث تتغير : والعامل الضابط هو ما إذا كان الطرف الثالث حاضرا أو غير حاضر كمتفرج؛ والضابط

وحتى نأخذ حالة واضحة «فإنه ينبغي أن يكون المتكلم أكثر تأدبا في الإحالة إلى قرينة المخاطب أكثر من إحالته إلى قرينته هو ذاته. وحتى في هذا الميدان، فهناك اختلافات ثقافية متقاطعة. ففي بعض المجتمعات، فإن شخصا ما يتحدث عن امرأته أو قرينته فقد يعاملها كذاته، وإذن فإنه يشعر بحريته، وربما اضطر إلى الإساءة إليها، غير أنه في بعض المجتمعات الأخرى، فقد يعامل الرجل زوجته كآخر.

وقواعد فن التأدب تنزع إلى أن تتجه أزواجا كما يلي :

ا - قاعدة فن التأدب (في أمر الوجوب والاباحة)

أ - تقليل الخسارة للآخر [ب تكثير الربح للآخر]

2 - قاعدة الجود والكرم، [ب في أمر الوجوب والإباحة]

أ - تقليل الربح للذات، [ب تكثير الخسارة للذات]

3 - قاعدة الاستحسان، [ب : التعبيرية والتأكيد]

أ - تقليل التنقيص من الآخر [ب : تكثير اطراء الآخر]

4 - قاعدة التواضع [ب : التعبيرية والتأكيد]

أ - تقليل الإطراء عن الذات [ب : التنقيص من الذات]

5 - قاعدة الموافقة (التأكيد)

أ - تقليل الاتفاق بين الذات والآخر

ب - [تكثير الموافقة بين الذات والآخر].

6 - قاعدة التعاطف (التصديق).

أ - تقليل التنافر والعداوة بين الذات والآخر.

ب - [تكثير التواد والتعاطف بين الأنا والآخر].

وإنما وقع تبسيط العبارة عن هذه القواعد الملائمة للمقام، لأنه كان يمكن أن يكون على وجه الضبط، أن : ا (أ) مثلا، ينبغي أن تقرأ (تقليل التعبير عن الاعتقادات التي تقتضي

خسارة الآخر (وسائر القواعد الأخرى يجب أن تصدق على نفس النحو. وعلى ذلك، فإن القواعد تتطلب التعبير عن حسن الآداب أكثر مما تتطلب الاعتقادات غير المهذبة وكل هذا تدخل تحت مبدأ التخلق واللطف. والقواعد الأربعة الأولى تقترن أزواجا، لأنها تتعامل مع تدرجات مزدوجة القطبية : ربح / خسارة التنقيص / التفريط.

أما القاعدتان الأخيرتان، فتتعاملان مع درجات غير قطبية وهما سلما الموافقة [بين المخاطب] ومع أنه توجد روابط متنوعة بين السلالم، فإنه كل قاعدة متمايزة من جهة كونها ترجع إلى سلم تقييمي يختلف عما تؤول إليه السلالم الأخرى. فعلى حين أن (1) و (2) تخصان على الترتيب تكلفة الربح للفعل المنجز في المستقبل للآخر وللذات، فإن (3) و (4) تخصان على الترتيب الدرجة التي تنقل بها ملاحظة المتكلم بعض التقديرات الجيدة أو الرديئة للذات وللآخر. مثلا تبين قاعدة الاستحسان لطف التهاني ومجاملة التحايا، كما مثلت قاعدة التواضع الاعتذارات.

ولما كان سيرل، في مقولاته أو أصنافه عن أفعال الكلام إنما يربط فقط بعض الأنماط المختلفة لفن التخلق، فإني ضممت وجمعت واحدا أو أكثر من المقولات مع كل قاعدة. ولما كانت مقولته الخامسة «من الأقاويل التقريرية»، لا تتضمن حسن التخلق (5. 1) فإن هذه المقولة من جهة أخرى مستثناة أو مخرجة من القائمة.

وحينما أعلل لهذه القواعد فإني سأستخلص أصنافا متنوعة من ضروب البينة : بينة عدم التناظرات التداولية بين المتكلم والمخاطب، وبينة ضروب اللزوم والأسلوب المائل بوجه عام (وقد بينت قاعدة حسن التخلق على نحو بارز في 5. 3. 5. 8).

وليست جميع القواعد وفروعها متساوية الأهمية. فمن الزوجين (4) - (1) يظهر (1) أشد تقييدا لسلوك التحاور من (2)، كما أن (3) أكثر تقييدا من (4). وهذا إن صح إنما يعكس القانون العام، وهو أن حسن التصرف يتركز بقوة على الآخر أكثر مما يتركز على الذات. وفوق ذلك فإن فرع قاعدة ما (ب)، ضمن كل قاعدة يبدو أقل أهمية من فرع قاعدة (أ). وهذا يوضح مرة أخرى القانون العام، وهو أن حسن الأدب السالب (كتجنب الخلاف) أكثر أهمية من جهة الاعتبار من فن التخلف الموجب (كالبحث عن الوفاق). وهناك فارق إضافي، وله أهميته، وينبغي أن يلاحظ، وإن كان لا يصاغ ضمن جملة القواعد، وهو أن حسن التصرف إزاء المخاطب هو بوجه عام أهم من حسن الأدب إزاء طرف ثالث.

وليست تؤخذ كقواعد مطلقة. ومن الأهمية بمكان أن نتذكر هذه القواعد وبخاصة فروعها أعني تلك المذكورة بين الأقواس المربعة مثل [المبالغة في وصف النقيض بنوع من سوء الحال].

ثم إن من يبحث على نحو مستمر، عن المناسبات من أجل نكران الذات يصير بسرعة مملا، ويحكم عليه بكونه غير صادق وهذا أهم. وعلى هذا النحو، فإن مبدأ حسن التخلق والأدب (قاعدة الكيف) ترد عنا من أن نكون مبالغين في التواضع كما تمنعنا في بعض الظروف الأخرى أن نكون أكثر تخلقا.

1.1.6- قاعدة الجود والكرم

تقليل الربح للذات : تكثير الخسارة للذات

أمر الوجوب، والإباحة : وتعني هذه الثنائية في الممارسة، أنه لاتوجد حاجة كبيرة لتمييز قاعدة (مركزية الآخر) في فن التخلق عن قاعدة (مركزية الذات) المتعلقة بالجود. وعدم التناظر في القواعد السابقة : (1) و (2) و (3) و (4) يمكن أن يفسر مثلا بكل واحد من هذه الأمثلة.

1)* يمكنك أن تعيرني سيارتكم (عدم*التخلق).

2) يمكن أن أعيرك سيارتي.

3) يجب أن تزورني وتتناول الغذاء معنا.

4) يجب*علينا أن نزوركم ونتغذى معكم (سوء*الأدب).

[ملاحظة : إن النجمة (*) تدل على أن هذا التلفظ بالعبارة هو أقل قبولا وتداولا في عرف الأدب المطلق من التلفظ الذي يقرن به. ويجب أن نتذكر أننا لانزال نعني بصفة (المطلق) أكثر من عنايتنا بالأدب على وجه نسبي].

والعرض الموجود في جملة (2) والدعوة في (3) يفترضان أن يكون فيهما نوع أدب لسببين : أولهما أنهما يفيدان المخاطب، وثانيهما أقل حزما، لأنهما يقتضيان الضرر والخسارة للمتكلم. لكن في (1) و (4) تكون العلاقة بين المتكلم والمخاطب مقلوبة على الصعيدين معا، ومن جهة أخرى، فإن فعل الكلام يكون في بعض

الأحيان بحيث إن قاعدة حسن الأدب تكون وحيدها موافقة : إذ الفصح من نحو (يمكنك أن تحصل على هذه البضاعة بأقل من نصف ثمنها من السوق) يدل على أنه لفائدة المخاطب، لكنه لايقتضي خسارة من جانب المتكلم، ماعدا مجهود التلفظ بالقول المبلغ للنصيحة ذاتها.

وأيضا في أحوال أخر فإن قاعدة الجود والتبرع قد تبدو مطبقة من دون قاعدة حسن السلوك : مثلا قد يكون طلب مساعدة مرة ثانية أكثر تأدبا، إذا كان دور المخاطب كمتبرع بالإمكان مقموعا : (هل يمكن أن أحصل على أكثر من (س). وتتم المبالغة في التأدب على نحو خفي، متستر، إذا كان المحال إليه غير مذكور كمتبرع : [هل يوجد شيء من (س)]. إلا أن الافتراض بأن قاعدة الجود أقل قوة من قاعدة حسن الأدب، تدعمه الملاحظة القائلة بأن الأمر للوجوب يمكن أن يلطف ويصاغ بكثير من الأدب، وذلك عن طريق اخفاء الاحالة المرجعية إلى خسارة المخاطب. وهذا يضيق وصف الفعل (أ) المفيد للمتكلم من خلال تعامله :

5) هل أستطيع أن أعير هذا المثقب الكهربائي ؟ وهل هذه العبارة أقل تأدبا من العبارة (هل يمكنك أن تعيرني المثقب الكهربائي) وكذلك العبارة.

6) لا أرغب في كأس من القهوة.

فهل هي أقل تأدبا من العبارة (هل توفر لي كأسا من القهوة ؟) والسبب في ذلك هو أن أغراض فعل الكلام الموجودة في (5) و (6) تزاحم صراحة قاعدة الجود والتبرع ولكنها لاتنافس قاعدة حسن السلوك، ويوجد اتجاه معكوس لايقاف نصيب المتكلم من التعامل في العبارات الدالة على الإباحة.

7) يمكنك أن تركب دراجتي إن شئت.

(بالمقارنة مع : أستطيع أن أعيرك دراجتي إن أردت)

8) أتريد أن أبري لك هذا القلم ؟

(بالمقارنة مع : هل تريد مني أن أبري لك هذا القلم ؟)

والحظ هنا من دور تبرع المتكلم هو صورة عاكسة لاستراتيجية (5) و (6). إذ الفكرة أنه كلما كان التأدب في العرض كبيرا، حتى يجعله يظهر بأن المقدم للعرض لم يقم بأي تضحية كلما كان أقل تأدبا بالنسبة للمخاطب ليقبل العرض.

2.1.6- قاعدة الاستحسان

تقليل التنقيص من الآخر وتكثير تقريظه

والعنوان غير المداهن بالنسبة لقاعدة الاستحسان ينبغي أن يكون (قاعدة الاطراء) - غير أن حد الإطراء Flattery، يحتفظ بوجه عام فيه على الاستحسان غير الصادق. هذه القاعدة في جهتها السلبية الأكثر أهمية إنما تعني (تجنب قول الأمر غير السار إزاء الأخير وبخاصة إزاء المخاطب). وبينما الاطراء هنا من نحو : ما أعجب الوجبة التي طبخت ! قد يقدر على نحو رفيع، تبعا لقاعدة الاستحسان؛ فإن العبارة : ما أفظع الوجبة التي طبخت ! قد لاتقدر اطلاقا. وكذلك وبالمثل، فقد يجوز أن يقول الانسان من جهة الأدب (وهو يرجع إلى انحاز موسيقى) :

9) أ. إن أداءه كان رائعا.

ب . بلى، أليس كذلك !.

ولكن لنفرض أن (ب) هو الذي قام بالأداء.

10) أ . لقد كان أداؤك رائعا.

ب. بلى أليس حقا !.

وفي هذه الحالة فإن (ب) يصطدم مع قاعدة التواضع مما سنرجع إليه في الفصل القادم.

ولما كان انتقاص المخاطب أو طرف ثالث يكون خارجا من الأدب، فمن المفهوم، كما في حالة قاعدة فن الأدب، فإن الاستراتيجيات المتنوعة للأسلوب المائل إنما تستعمل لتلطيف أثر النقد.

11) أ. لقد كان أداؤها جميلا ! ب = هل هذا صحيح !.

ولو افترضنا أن كلا من (أ) و (ب) قد استمعا إلى الأداء فإن إجابة (ب) حذرة ومراوغة وتقتضي رأيا غير مستصوب. وقد استدل (ب) بالتساؤل عن عبارة (أ) بأنه ليس متأكداً ما إذا كان حكمه صحيحا. والاستلزام غير المؤدب إنما ينشق من عدم احتمال أن يكون سؤال (ب) مجرد طلب للاستنجاز، ومن حقيقية أن (ب) لو كان قادرا بصدق على أن يتفق مع (أ)، لكان يمكنه (عن طريق مبدأ من الأدب) أن يفعل مثله.

وفي هذه الحالة، فإن (ب) قد خرق في الظاهر مبدأ التعاون (من قاعدة الكم). ويعطي جرايس مثالاً آخر لإجابة غير متحفظة في إعطاء المعلومة، وهي أن شخصا يكتب عن مؤهلات طالب يريد منصبا فلسفيا أو عملا في قسم الفلسفة فقال :

12) سيدي العزيز :

إن تمكن السيد (س) من اللغة الانجليزية وتضلعه فيها كان ممتازا، وكان حضوره في الدرس منتظما.

صديقكم المخلص

(جرايس 52 :1975)

وعندما يفسر جرايس الاستلزام بخرق قاعدة الكم، فهو يضيف إلى أن المتكلم يجب أن يأمل في أن ينقل الخبر الذي يعارض أن يسجله. ويمكن الدفاع عن الاعتقاد فقط على افتراض أنه يرى بأن السيد (س) ليس جيدا في الفلسفة. ويجب أن أضيف، لمساندة تأويل جرايس، بأن مقاومة المتكلم ليصرح برأيه، ناتجة عن قاعدة الاستحسان.

وفي أحوال أخرى، يظهر دفع النقد ذاته ومعارضته في الأشكال المؤسساتية للعبارات المختصرة :

13) عليك أن تكون حذرا.

14) ليس أداؤها جيدا بمقدار ما ينبغي أن يكون.

15) أ. أتريد هذا المشمس ؟ ب - ذقت الجيد منه.

وبالإحالة إلى بعض سلالم القيمة، فإن هذه الجمل تشير إلى أن : (الوضع الأعلى على السلم يكون ممكنا). غير أنه حينما تكون قاعدة الاستحسان مطبقة، فإن الفشل في الالتزام بالرأي المناسب يقتضي ألا يفعل الإنسان ذلك من «جهة الصدق» وبعبارة أخرى، فإن التقريظ في الإطراء يلزم عنه الحظ والتنقيص.

3.1.6- قاعدة التواضع

التقريظ في إطراء الذات والمبالغة في التنقيص .

وتظهر قاعدة التواضع مثلها قواعد الأدب الأخرى كونها غير متناظرة.

16) أ. لقد كانوا معنا لطيفين جدا. ب : بلى أليس كذلك.

تقليل التنقيص من الآخر وتكثير تقريظه

والعنوان غير المداهن بالنسبة لقاعدة الاستحسان ينبغي أن يكون (قاعدة الاطراء) - غير أن حد الإطراء Flattery، يحتفظ بوجه عام فيه على الاستحسان غير الصادق. هذه القاعدة في جهتها السلبية الأكثر أهمية إنما تعني (تجنب قول الأمر غير السار إزاء الأخير وبخاصة إزاء المخاطب). وبينما الاطراء هنا من نحو : ما أعجب الوجبة التي طبخت ! قد يقدر على نحو رفيع، تبعا لقاعدة الاستحسان؛ فإن العبارة : ما أفظع الوجبة التي طبخت ! قد لاتقدر اطلاقا. وكذلك وبالمثل، فقد يجوز أن يقول الانسان من جهة الأدب (وهو يرجع إلى انجاز موسيقى) :

9) أ. إن أداءه كان رائعا.

ب . بلى، أليس كذلك !.

ولكن لنفرض أن (ب) هو الذي قام بالأداء.

10) أ . لقد كان أداؤك رائعا.

ب. بلى أليس حقا !.

وفي هذه الحالة فإن (ب) يصطدم مع قاعدة التواضع مما سنرجع إليه في الفصل القادم.

ولما كان انتقاص المخاطب أو طرف ثالث يكون خارجا من الأدب، فمن المفهوم كما في حالة قاعدة فن الأدب، فإن الاستراتيجيات المتنوعة للأسلوب المائل إنما تستعمل لتلطيف أثر النقد.

11) أ. لقد كان أداؤها جميلا ! ب = هل هذا صحيح !.

ولو افترضنا أن كلا من (أ) و (ب) قد استمعا إلى الأداء فإن إجابة (ب) حذرة ومراوغة وتقتضي رأيا غير مستصوب. وقد استدل (ب) بالتساؤل عن عبارة (أ) بأنه ليس متأكداً ما إذا كان حكمه صحيحا. والاستلزام غير المؤدب إنما يشتق من عدم احتمال أن يكون سؤال (ب) مجرد طلب للاستنجاز، ومن حقيقية أن (ب) لو كان قادرا بصدق على أن يتفق مع (أ)، لكان يمكنه (عن طريق مبدأ من الأدب) أن يفعل مثله.

وفي هذه الحالة، فإن (ب) قد خرق في الظاهر مبدأ التعاون (من قاعدة الكم).

ويعطي جرايس مثالا آخر لإجابة غير متحفظة في إعطاء المعلومة، وهي أن شخصا كتب عن مؤهلات طالب يريد منصبا فلسفيا أو عملا في قسم الفلسفة فقال :

12) سيدي العزيز :

إن تمكن السيد (س) من اللغة الانجليزية وتضلعه فيها كان ممتازا، وكان حضوره في الدرس منتظما.

صديقكم المخلص

(جرايس 52 . 1975)

وعندما يفسر جرايس الاستلزام بخرق قاعدة الكم، فهو يضيف إلى أن المتكلم يجب أن يأمل في أن ينقل الخبر الذي يعارض أن يسجله . ويمكن الدفاع عن الاعتقاد فقط على افتراض أنه يرى بأن السيد (س) ليس جيدا في الفلسفة. ويجب أن أضيف، لمساندة تأويل جرايس، بأن مقاومة المتكلم ليصرح برأيه، ناتجة عن قاعدة الاستحسان.

وفي أحوال أخرى، يظهر دفع النقد ذاته ومعارضته في الأشكال المؤسساتية للعبارات المختصرة :

13) عليك أن تكون حذرا.

14) ليس أداؤها جيدا بمقدار ما ينبغي أن يكون.

15) أ. أتريد هذا المشمس ؟ ب - ذقت الجيد منه.

وبالإحالة إلى بعض سلالم القيمة، فإن هذه الجمل تشير إلى أن : (الوضع الأعلى على السلم يكون ممكنا). غير أنه حينما تكون قاعدة الاستحسان مطبقة، فإن الفشل في الالتزام بالرأي المناسب يقتضي ألا يفعل الإنسان ذلك من «جهة الصدق» وبعبارة أخرى، فإن التقريظ في الإطراء يلزم عنه الحظ والتنقيص.

3.1.6- قاعدة التواضع

التقريظ في إطراء الذات : المبالغة في التنقيص .

وتظهر قاعدة التواضع مثلها قواعد الأدب الأخرى كونها غير متناظرة.

16) أ. لقد كانوا معنا لطيفين جدا. ب : بلى أليس كذلك.

17) أ. كنت لطيفا معنا ب. بلى ! أليس كذلك

18) كم كنت غبيا ! 18) كم* كنت ذكيا !

19) * ما أشد غباءك ! 19) أ. ما أسرع ذكاءك !

20) أرجو أن تقبل هذه الهدية الصغيرة كعربون على تقديرنا.

21) * أرجو أن تقبلو هذه الهدية الضخمة كعربون على تقديرنا.

وكما تبين جملة (16)، فإنه يكون من الملائم أن تتفق مع أي مدع آخر، إلا إذا كان المديح متصلا بنفس الإنسان. وكذلك وبالمثل، تبين (18) كيف أن تنقيص الذات ينظر إليه كسلوك كريم، حتى ولو كان مبالغا فيه من أجل إحداث أثر ساخر وفي (20)، تبين العبارة القاصرة أنها جد عادية، وبالفعل فهي مألوفة في تعارضها مع المبالغة في الإكرام، وكما توضح الجملتان (17) و (21)، فإن خرق قاعدة التواضع الأولى إنما هو ارتكاب المخالفة المجتمعية للتفاخر. والمحاورة الآتية بين سيدتين يابانيتين (وقد أخذت من Miller (1967 :289-90) تعطى المثال، وهو كيف يمكن أن ينشأ التعارض التداولي من خلال الصراع بين قاعدة التواضع والاستحسان كما رأينا (4.5)، من خلال تضارب قاعدة فن الأدب وقاعدة الجود، عندما رد تقديم عرض مرارا كثيرة. وفي هذه الحال فإن التضارب paradox التداولي يتخذ شكل الأفكار المتكرر لصدق المدح والاطراء.

أ- يا الهي ما أجمل هذه الحديقة !

في منزلكم : الاخضرار جميل؛

وبارز للعيان؛ إنه لرائع.

حقا. أليس كذلك؟

ب- لا. ليس على الاطلاق ، إننا لانهتم بهذا أبدا.

إنه ليس دائما جميلا كما كنا نود أن يكون.

أ- لا إني لا أعتقد ذلك.

لكن لما كانت هذه الحديقة.

كبيرة فينبغي بطبيعة.

الحال أن يهتم بها تمام.

الاهتمام من جانبكم، وحتى في هذه الحال،

فأنت لاتدخرين وسعا في أن تجعليها دائما جميلة،

وهي بالتأكيد جميلة كلما نظر إليها الإنسان.

ب- لا، أخشى الا تكون كذلك.

ويبدو في المجتمع الياباني، ولا سيما بين نسائه (انظر Miller 290) أن قاعدة التواضع فيه أقوى من أن تكون مثل هذه القاعدة الموجودة في المجتمعات الناطقة باللغة الانجليزية، حيث يكون من المعتاد المبالغة في التأدب مما يقبل فيه المدح (على وجه اللياقة، كأن نشكر المتكلم على تفضله بالمديح لنا) بدل أن نسعى إلى إنكاره وهناك فإن المتكلمين الانجليز يميلون أن يعثروا على توافق بين خرق قاعدة التواضع، وخرق قاعدة الموافقة.

على أن هناك تعاقبا واضحا بين مختلف قواعد فن التخلق والأدب، كما يوجد هذا التعاقب بين قواعد مبدأ التعاون، ولربما تدخل أحيانا قاعدة التواضع في صراع مع قاعدة أخرى مما يجعلنا في هذه الحال، نفضل قاعدة على أخرى. وفي جملة (17) مثلا فإن (ب) ينحاز إلى مناظرة قاعدة الموافقة على حساب قاعدة التواضع، إلا أن في مثل هذا الموقف يكون للتواضع وزنه الخاص. وفي المحاورة اليابانية السابقة، فإن الجملة (أ) تتفق جزئيا مع (ب) حول العمل المستهلك في الحديقة، لكنها حينئذ تكرر مدحها. وعندما يقدم الياباني طعامه إلى ضيفه، فلربما أردفه بالقول أرجوك أن تنال منه (2) ohitotso dozo والمعنى الحرفي لترحيبه (أرجو أن تأخذ شيئا)؛ إذ يستقل في الظاهر كرمه واحتفاءه. إلا أن هذا يمكن أن ينظر إليه كنتيجة لإيلائه الأهمية الكبرى للتواضع : فأن تقدم أكثر من طعام واحد يوحي بأن الطعام يستحق الأكل، وخلافا لذلك، فإن المضيف الانجليزي ربما يعتبر نفسه بخيلا، إن هو قدم طعامه من الفول بدون أن يقول : تفضل وخذ منه. وفي العادة يمكن أن يعتبر نفسه أكثر تأدبا، إذ قدم منه كمية كبيرة قائلا : خذ ماشئت. وأكبر قيمة مرتبطة بقاعدة التواضع في الثقافة اليابانية هي مايشار إليه كثيرا بتدرج العبارة غير الصريحة المستعملة في تقديم الهدايا. وبينما يمكن أن يسمى الانجليزي هديته، وينعتها بكونها صغيرة، فإن الياباني يذهب أبعد من ذلك ويقول : (إن هذه قليلة جدا في تلك لكن...) ويمكن أن يذهب المضيف في تطرفه حتى ينكر وجود الطعام الذي تقدم به العبارة :

Nani mo (meshiagaru mono wa) arimasen ga: dâzo

6.1.4- قواعد أخرى لفن التأدب

ومع أن الوضوح يقل بالنسبة لبعض القواعد الأخرى، إلا أنه يحسن أن نلاحظ، مثلا، أن هناك اتجاها للمبالغة في الوفاق مع أقوام آخرين، وتلطف عدم الموافقة بالتعبير عن التأسف واظهار الرضا. وإذن يجب أن نتحدث عن قاعدة الموافقة. ثم لنقارن خشونة الإجابة في (22) من الإجابات الواردة في (23) - (25).

22) أ. لقد كان معرضا مفيدا. أليس كذلك ؟.

ب. إنه* غير مفيد على الإطلاق.

23) أ. إن إجراء الاقتراع سيرضي الجميع.

ب. نعم بكل تأكيد.

24) أ. إن اللغة الإنجليزية من أصعب اللغات في التعلم

ب. هذا صحيح، ولكن نحوها سهل بسيط جداً.

25) أ. إن الكتاب مقروء على صعيد ضخم.

ب. نعم، لأنه مكتوب على نحو جيد ككل، إلا أنه توجد به بالأحرى بعض الترقيعات المملة. ألا تفكر في هذا وكما تبين جملتا (24)، (25) فإن عدم الموفقة الجزئية يكون في غالب الأحيان مفضلا على عدم الوفاق التام. وأيضا يمكن أن نضيف قاعدة التعاطف التي تفسر لنا لماذا تكون التهاني والتعازي من الأفعال الكلامية الأكثر مجاملة، حتى وإن عبرت التعازي عن الاعتقادات التي تنبئ عن السلب بالنظر إلى المخاطب (26) :

26) إني متأسف جدا على كوني سمعت بموت قطتكم، وهذ النمط من حسن الأدب مخالف مثلا لهذا التعبير : لقد سررت كثيرا لسماعي بموت قطتكم. إلا أنه لا يوجد على الأقل بعض التحفظ فيما يخص التعبير عن التعازي، ما دام الرجوع إلى السياق المعنوي (س) يكون في الحقيقة معبراً عن اعتقاد خال من الأدب (انظر 4.7)، على معنى الاعتقاد غير المجدي للمخاطب. وهنا يجوز أن يكون من الأفضل الإشارة إلى أنه بدل (26) نقول :

نتناولها بدون زيادة في الأخبار أو المعلومة عند التعزية أي كالتعبير عن التعاطف مع سوء الحظ، وعن التهنئة في حال التعاطف.

28) إني لمسرور جدا بما سمعت عن قطتكم.

أعني أننا نفترض أن الحدث المشار إليه في (27) هو حدث مشؤوم (مثل الموت)، والمشار إليه في (28) صدفة سعيدة (مثل الربح في ألعاب الحظ...) وكذلك فإن المخاطبة الآتية يمكن ألا تكون نموذجية في التحاور الإنساني إن صحت العبارة على الأقل.

29) أ. إني مسرور جداً بما سمعت عن قطتكم.

ب. ما الذي تقصده ؟ هل ماتت ؟.

أ. بالضبط

6.2- في الوجوه اللسانية الواصفة لسائر مستويات فن التأدب

ولا يظهر حسن التخلق فقط في محتوى التحاور، وإنما أيضا في الوجه الذي به يجري التحاور، وفي الطريق الذي يبني به المشاركون تحاورهم، فمثلا، على السلوك التحاوري مثل التحدث في الوقت الضائع (عند انقطاع الكلام وتعثره) أو السكوت في الوقت غير المناسب، قد يحصل على لوازم ونتائج غير مؤدبة. ونتيجة لذلك قد نجد أحيانا، أنه يكون من الضروري أن نرجع إلى أفعال الكلام التي يلتزم فيها المخاطبون معنا بالرد على الطلب، وعلى البحث عن طلب الإذن في التكلم، وعلى الاعتذار عند إرادة التكلم.

30) هل يمكنك أن تخبرني متى تغادر الحافلة المحطة من فضلك ؟

31) هل تسمح ان أسألك ما إذا كنت متزوجا ؟

32) أحذرك بألا تناقش هذا أمام الجمهور.

32) إني آسف لأخبرك بأن مجموعة نبات الدريقة لم يعد بالإمكان الحصول عليه قط. ومثل هذه الصيغ : (هل يمكنك أن هل تسمح بأن، وأحذرك..(الواصفة تعتبر واصفة Metalinguistic على معنى أنها تحيل في حال الأقاويل الماثلة oration obliiqua (4.3.8) إلى أفعال الكلام التحاورية الجارية. وجمل من نحو (31)، (33) تعرف في

المتاح لمن وضعه ضعيف؛ لكن إن أدخل شخص أجنبي عن الحوار، فإن السكوت يكون علامة على الاختيار من خارج الالتزام المجتمعي لمراعاة المبادئ الخطابية التفاعلية بين الأفراد، ومن ثم يكون السكوت في كثير من الملابسات صورة لسوء الأدب.

وفي غالب الأحيان تؤدي ضروب اللزوم المتناقضة للصمت إلى مأزق حينما يكون شخصان أو أكثر متحاورين فيلحق بهما متطفل أجنبي. ويشعر هذا الوافد الجديد بفظاظة وقلة أدب بانقطاع التخاطب، إلا أن المشتركين يدركان فظاظة المتطفل فلا يعطيانه حظا لأن يتواصل معهم ويلحق بحديثهم، ويمكن أن تكون النتيجة هي هذه الثغرة غير المريحة في التحاور.

ثم إن مشكلة كيفية اختتام حوار على نحو مهذب هي مسألة مألوفة عند كل مستعمل لغة ذي كفاية، وتجعلنا واعين للربط والترابط الوثيق بين حسن الأدب ونشاط التخاطب للحفاظ أساسا على الناحية الاجتماعية، مما هو نمط السلوك أطلق عليه Malinowski (حميمية الجو التواصلي المجتمعي phatic communion) وفي الحقيقة يمكن أن أدافع عن إضافة قاعدة لحسن الأدب، وهي قاعدة العبارة المعراضية الواصفة التي يجوز صياغتها مؤقتا على وجهين إما في صورتها السلبية (تجنب الصمت المطبق) وإما في صيغتها الايجابية (مراعاة حسن استمرارية التخاطب (6)، إنها الحاجة التي تجنب الصمت مع استلزام الاختيار من خارج التواصل، إذ هي التي تفسر، على المستوى المألوف، المناقشة الأكثر ابتذالا، من نحو الحديث عن الطقس، وأقل ابتذالا، الحديث عن وقوع عبارات ليس فيها أي حسن عن طلب معلومة ما، من نحو ما يقال : نعم، قد حلقت شعرك ! ولما كانت مثل هذه الملاحظات تخرق بوضوح قاعدة الكم، فقد نجد كذلك حالة أخرى حيث ينبغي أن نفسر بها خرق مبدأ التعاون صراحة، كأن نفسره باللجوء إلى قاعدة أخرى؛ وفي هذه الحالة لايكون لنا إلا أن نعود إلى قاعدة الرغبة الحميمية في التواصل. غير أنه لايكون من المناسب أن نصف الرغبة في التواصل المجتمعي كمجرد تجنب الصمت وكسره. وعلى نحو أكثر إيجابية، فإن مثل هذه الرغبة في التحاور، إن لم توجد في أساسها فكرة فعل الكلام غيرها، فقد تستخدم لتوسيع الأرضية المشتركة والمعرفة العامة القائمة على التراضي وعلى التجربة التي يتقاسمها المتحاورون. ومن ثم يميل اختيار المادة أو الموضع إلى أن يكون غير متنازع فيه، وأن يركز على أحوال المتكلمين عوضا عن الموضوعات الحقيقية. وفي هذا

السياق، قد تصير حتى مثل هذه العبارات : (لقد حلقت شعرك ؟) لها اسهامها في تقدم التخاطب وذلك يجعل المخاطب يعي بأن المتكلم قد انتبه إلى أن شيئا ما حصل الوعي به، وباعطاء المخاطب فرصة لإغناء تجربته الشخصية، ودفعها في اتجاه جديد. وبافتراض أن مثل هذا الاستكشاف لأساس مشترك للتجربة، يكون ممكنا، نستطيع حينئذ أن نعالج تجنب الصمت كحالة مخصوصة من التراضي وقاعدة الألفة والتعاطف (6. 1. 4) وسواء أكانت الرغبة الصادقة في التواصل الاجتماعي قاعدة أم لم نجعلها قاعدة، فإنها ينبغي أن تندرج أو تفرض بكونها داخلة في القواعد الأخرى، إذ يشبه أن يكون من المعقول أننا نحتج في هذه الحالة، كما في سائر الأحوال الأخرى، بأن قلة الإفصاح الظاهري للغة عن المعلومة ينبغي أن يعزى إلى مبادئ التحاور الأخرى، ولايمكن أن ننظر إليه كدليل مناقض لمبدأ التعاون.

3.6- التوريه الساخرة والدعابة

ولقد أوحت المناقشة السابقة عن التهكم (1.4) بأن قاعدة السخرية تحتل مكانتها إلى جانب مبدأ التعاون، ومبدأ حسن التأدب في الخطابة التفاعلية. غير أن هذه القاعدة منطلقة على كلا هذين المبدأين، كما سيتضح هذا المعنى ذلك أن مبدأي التعاون والتخلق يمكن أن ننظر إليهما وكأنهما مؤديان لوظيفة ما عن طريق الإحالة المباشرة إلى دورهما الذي يعزز التواصل التفاعلي على المؤثر. لكن قاعدة التهكم إنما وظيفتها تفسر فقط بواسطة مبادئ أخرى؛ إذ منزلتها تقع (كمبدأ من المرتبة الثانية)، مما تمكن المتكلم من أن يصطنع عدم الأدب، بينما يتظاهر به، ويتصرف تبعا لذلك، بتكلف مخالفة مبدأ التعاون؛ وإن كان كان في نهاية الأمر مؤيدا لهذا المبدأ. وإذن تكون قاعدة التهكم متصفة بالاختلال الوظيفي : فإذا كان مبدأ حسن اللطف والتأدب يعززه الميل نحو الكياسة، أكثر مما هو نزعة إلى الصراع في العلاقات الاجتماعية، فإن قاعدة التهكم، إذا كانت تمكننا من تجاهل لباقة حسن التصرف، فإنها تقوي الاستعمال غير المجتمعي للغة. فنحن قد نسخر من التبذير في نفقات شخص ما، وننتقد آخرين على نحو مؤدب مما هو مخالف للصدق بشكل بارز، ومما أن هذا الفعل أظهر كونه بديلا عن قلة الأدب، فهو غير صادق. ويمكن أن تكون مخالفة الصدق أقل أو أكثر وضوحا، وقد تتخذ صورة مخالفة لقاعدة الكم، كما رأينا، وغالبا ما تكون مخالفة لقاعدة الكيف.

34) إن هذا هو كل ما أحتاجه !.

35) وهل يحتاج الإنسان، مع مثل هذا الصديق إلى أعداء !.

أخذت في معنى التهكم وعلى معنى : (ما فعلته بالضبط هو ما لا أريده)، ومن ثم فإن كذب العبارة يتضح على نحو راجح، اعتمادا على نغمة التلفظ الدالة على التناقض، وتكون العبارة مناسبة للشعور بما تفيده عبارة (وهذه آخر قشة يتمسك بها) وفي عبارتي (35) و (36)، قد انتهكت قاعدة الكيف من مفهوم العبارة، لا من نصها؛ إلا أن عدم صدق الرأي الذي أفهمه المتكلم كان واضحا من خلفه وتناقضه. وذلك أن (35) تدعي التعبير عن اعتقاد كون الخصوم خيرين. وإن (36) تمثل فكرة شبيهة بثقوب في الرأس. والخرق غير المباشر لقاعدة الكيف قد يكون أيضا حاضرا في ضروب صيغ النهي أو لأمر من نحو : لاتزعجني (ألا تكف !)، إن وجهت إلى شخص اقتحم بخشونة، إن صح التعبير، حمى المتكلم أو عبارة ألا ترحم نفسك (لا تريد هذا !) عندما تقال لمن قام بعمل ونجح فيه، والأمر، لكي يوافق الهدف المنشود، يتطلب بأن يذعن إليه المخاطب. وهذا الشرط وقع خرقه في الأمثلة السابقة. وعلى منوال آخر، فإن السؤال : أتريد أن تهرق الرماد على الزربية ! يستلزم اعتقاد المتكلم، بأن المخاطب لايمكنه أن يتجنب النقيصة المدرجة في السؤال.

وإذن في كل حالة من هذه الحالات يبدو المتكلم وكأنه يضع افتراضا ويقدر تقديراً بريئا، هو في باطنه غير صحيح؛ وبهذه الوسيلة يستدل على أن الافتراض المناقض الذي هو قلة الأدب، يكون صحيحا.

وقوة التهكم عن طريق الإيحاء والتلميح، غالبا ما تكون قد استدل على أن الافتراض المناقض الذي هو قلة الأدب يكون صحيحا. وقوة التهكم عن طريق الإيحاء والتلميح، غالبا ما تكون قد استدل عليها بالمبالغة أو الإيجاز مما يجعلها صعبة على المخاطب حتى يزل التلميح على وجهه وقيمته. فالمتكلم بالعبارة (34)، مثلا، يزعم أنه يؤيد الوضع المتطرف قائلا إن هذا هو كل (هو فقط) ما أريده، ومعنى السخرية لم تثبت لو لم يكن المتكلم قد اكتفى بأن قال ما يضاد الحقيقة كما في قولك : (وهذا ما أردته؟). وهذه الحال من المبالغة قد يمكن أن تعارض بإيراد عبارة فيها اطناب من قولك مع (مارك توين Mark Twain) بعض ألفاظه مما يقال في مدرسة يوم السبت، وهذا قذع فاحش ولكن لسبب مغاير. وفي هذا الحال، فإن قاعدة الكم، وليست الكيف، هي التي انتهكت مباشرة، وبواسطة سلب عدم إعطاء الخبر، والشح فيه (انظر 1.5.4) يستنتج المتكلم على نحو من التأدب بأن (ما

خاطئ؛ وإذن نستنتج كما مر، نقيض الأمر لما كان صوابا : وهو أن الإنسان استعمل لغة رديئة، وعلى خلاف جملة (ب 3). فهذه قضية غير صادقة لكونها لاتخبر بشيء أصلا. وتدعى الجملة التهكمية ذات الاطناب، عن طريق السلب، ما يبدو وأضعف مما تدعيه الجملة العادية.

وتتنوع السخرية في قوتها من الهزلية الموجودة عند مارك توين إلى أعنف سخرية تهكمية من نحو : فلتدبر أمرك ومع أن التهكم يظهر فيه نوع من الإخلال الوظيفي، وكأنه أداء قاصر، وبخاصة عند تقديمه منهاجا للهجوم على الاخرين، فهو كقاعدة يمكن أن تكون لها وظيفة إيجابية لسماحة ظهور العدوان في أدنى صورته اللفظية الخطرة من النقد المباشر، والقذف، والتهديد... وبينما يمكن أن يؤدي الشتم بسهولة إلى الرد بمثله، ومن ثم إلى الصراع، فإن الإشارة الساخرة أقل سهولة من الرد على نوعها أو بمثلها، لأنها تقرن فن الهجوم مع براءة ظاهرة أشبه ما تكون بشكل من أشكال الدفاع عن النفس. وعلى هذا فإن وظيفة التهكم يمكن أن تفسر على نحو من المحاولة كما يلي : فإذا أخفق مبدأ حسن التصرف والأدب، فقد يكون الاخفاق من كلا الجانبين : ويقود الاتهام المباشر إلى الاتهام بمثله أو أكبر منه، والتهديد بتهديد آخر وهكذا، ولأن السخرية تستفيد من تعلق مبدأ حسن التصرف، فقد لايتيسر كسر هذا المبدأ استجابة لها. إذ أن قاعدة التهكم تبعد الاعتداء وتدفعه عن حافة الصراع.

وإذا عرفنا وجود قاعدة التهكم، فنحن نستطيع كذلك أن نعرف مبدأ آخر أعلى رتبة، وهو مبدأ له أثر مناقض وبينما تكون السخرية طريقة ظاهرية المودة والصداقة في الهجوم «ذي الهزء المؤدب»، فإن نوع السلوك اللفظي المشهور بالدعابة يشكل طريقة هجومية (ذات هزء غير مؤدب).

ومبدأ الدعابة the banter principle، إن جاز اطلاق هذا التعبير عليه، قليل الأهمية إذا قورن مع سائر المبادئ الخطابية الأخرى مما ناقشناه حتى الآن. إلا أنه ظاهر في جزء كبير من التحاور اللساني العارض، وبخاصة فيما بين الشباب (8) مثلا في لعبة الشطرنج، قد يقول شخص لآخر مازحا يالها من خدعة جبانة ! وهو يحيل إلى افتتاح اللعب بالمغامرة ببيدق أو اثنين، والحال أن كلا الصديقين يرحب أحدهما بالآخر مع ابداء بعض الملاحظات من نحو : سنبدأ في الازعاج أو انظر ما ستربح. ويمكن أن نعبر من

بكامل الوضوح و (2) وبكامل الصراحة إنه غير مهذب.

والدعابة مثلها مثل السخرية ينبغي أن تعرف على أنها غير جادة. وبما أن الافراط في حسن التأدب كما رأينا في الفصل الرابع يمكن أن يكون دالا على التفاضل في الترفع وبرودة السخرية، فإن التفريط في حسن التأدب يمكن أن يكون عكس ذلك الأثر مما كان يشد ويقوى أزر الرابطة الأسرية. وقد يكون السبب في هذا هو أن تدني القيمة في درجات سلم السلطة والبعد الاجتماعي (7.5) يتناسب مع انحطاط الوضع في سلم حسن التصرف، أعني كلما كانت علاقة الفردية أكثر ألفة ودفئا كلما نقصت أهمية التخلق وحسن الأدب. ومن ثم فإن نقص حسن التأدب يمكن في حد ذاته أن يصير في بعض الأحيان علامة على المودة؛ إذ القدرة على أن تكون غير مؤدب مع بعض الأشخاص، حتى تثير معهم الدعابة والنكتة، تساعد على إثبات العلاقة الأسرية والحفاظ عليها. واللزوم المشتق من مبدأ الدعابة هو النقيض لما يشتق من قاعدة التهكم : إن ما يقوله لمتكلم هو غير مهذب بالنسبة للمخاطب ولكن غير صحيح ما يقوله إليه. وإذن فإن ما يعنيه المتكلم بكلامه داخل في الأدب، وإذن فهو صحيح.

ويجب أن نتقدم ونسمي قاعدة الدعابة (المبدأ الثالث في الرتبة) لأن الدعابة ذاتها تستغل السخرية. ويجوز أن نصف الدعابة بالتورية الساخرة في بعض الحالات من نحو (إنك لصديق طريف !) ، عندما تقال هذه العبارة إلى شريك؛ يوافق في لعب الورق (card game) على مطلب ما. وتأويل هذه العبارة المتلفظ بها يقتضي قلبا وعكسا مضاعفا للقيم.

أ - إنك لصديق طريف (المعنى الظاهري).

ب - وكونك على هذا الحال فلست صديقا طريفا (سخرية).

ج - لكن في الواقع، إنك حقا صديقي، وحتى أظهر لك مودتي، فأنا كنت غير مؤدب معك (دعابة). والمبادئ ذات (الرتب الرفيعة) لكونها تتعلق باستلزامات المبادئ ذات (الرتب الدنيا)؛ تقتضي طريقا طويلا ملتويا لاستخراج قوة التلفظ بالعبارة. وإذن تكون أقل قوة في أثرها ونتائجها. ولهذا السبب فنحن نرتب مبدأ حسن التخلق وقاعدة السخرية، وقاعدة الدعابة ترتيبا مؤسسا على الأهمية مما يقابل النظام الذي أشير إليه آنفا.

4.6- المبالغة والإيجاز

وفي الظاهر يوجد طريقان يخلان ويخالفان بمبدأ التعاون الذي يستحق اعتبارا منفردا وهما عبارة الاطناب Hyperbole (overstatement=) وعبارة لايجاز Litotes (Understatement) وعندما نسمي هذه الأساليب بأسمائها الكلاسيكية. فقد يحصل أن تذكرنا بدورها في البلاغة القديمة، وتشير على نحو ملفت للنظر إلى الاستمرارية الموجودة بين الخطاب كما فهمت هنا وبين البلاغة كما فهمت على نحو مختلف منذ زمن أرسطو.

وحتى نفهم هذه الاستراتيجيات التداولية، كان علينا أن نقدر بأن الصدق ليس دائما من شأن وضع اختيار دقيق للصحة والكذب، وكما أن شروط الصدق غالبا ما تمثل بالنسبة للقيم على سلم متدرج. كذلك فإن قوى الصدق يمكن أن يحكم عليه كأمر متدرج وفقا لحال الدقة التي يكون عليها المتكلم، وهو يمثل قيما من هذا القبيل، فبلاغة العبارة تؤول إلى حال يكون فيها وصف المتكلم أقوى وأبلغ مما يؤكده الأمر أو الشيء الموصوف. والإيجاز هو عكس هذه الحال. فبلاغة العبارة من نحو : (جعل دمي يغلي)، تشكل خرقا، إلى درجة ما، لقاعدة الكيف، وإيجازها يكون (لم أولد بالأمس)، وهي تفيد بمعنى ما خرق قاعدة الكم. وكما هو الأمر مع السخرية، فإن خرق مبدأ التعاون هو فقط أمر عرضي. إذ نحن لانستطيع أن نطبق هذه العبارات البلاغية على ما يتلفظ به من جمل يستعمل فيها الاطناب والايجاز لتضليل المخاطب. وعلاوة على ذلك، وكالحال أيضا مع التهكم، فإن أفضل احتياط ضد التضليل هو التأكيد من كون أن التلفظ بالعبارة قد يكون أكثر تعارضا مع السياق حتى أنه لا أحد يستطيع أن يصدقه لكونه (يقول الصدق ولا شيء غير الصدق) ومن ثم فإن الاطناب أو بلاغة العبارة وإيجازها يكون لها زيادة توضيح عن طريق نموذج مألوف للاستلزام التحاوري : ذلك أننا نبلغ القوة غير المباشرة لإشارة المتكلم بواسطة الإخلال بالمعنى الظاهري لمبدأ التعاون (9).

ولقد كنا صادفنا من قبل حالات حصل فيها أن كان تعليل المبالغة والايجاز قائما على حسن التخلق. وبطبيعة الأمر يوجد تفضيل للايغال في الاعتقادات المؤدبة كما يوجد تفضيل الفهم الاعتقاديات غير المؤدبة. وبينما تكون المبالغة من نحو : (إن هذا الغذاء لذيذ) مدحا للاخرين، فإن انكارا غير مفهوم للخبر - وهذا أنموذج لأسلوب الوجازة التحقيرية - غالبا مايستعمل في النقد : إنه لم يؤثر في كلامها. فالمبالغة في المدح والاطراء إنما تتجه في العادة نحو المتكلم أكثر من اتجاهها إلى المخاطب.

37) إن هذا ليس غذاء رديئا قد طبخته بنفسي.

38) إن هذا ليس غذاء رديئا قد طبخته أنت.

والإطراء المطعون فيه من جملة (37) قد يكون مقبولا نسبيا كمشكل من تهنئة الإنسان نفسه، لكن (38) هي عبارة دالة على قلة أدب فاضحة كمدح أو اطراء لمضيفة على طهوها من مطبخها، وبالأخص لأن الجملة المنفية يلزم عنها أن كان متوقعا وصول الغذاء رديئاً (1.4.5). وليست جميع أساليب المبالغة والوجازة يمكن أن تفسر بالرد وبتأويل دورها في تجميل التصرف وتحسينه، ذلك أن تكرار حصول المبالغة في التخاطب العادي توجد له بينه ودليل في كثير من العبارات الذاهبة مذهب المثل من نحو : (قد كادت عينها تجحظ خارج رأسها، لقد جعل دمي يغلي؛ كان يصغى بكل أذنيه، سينفق ثمن كرة الأرض، لقد نشبت أظافري في عظامه...) وأيضا في استعمال المبالغة لأنواع السور الكلي، والإحالة إلى الأطراف القصوى من درجات السلم، من نحو : (لقد تحطمت كلية؛ لا يوجد شيء إطلاقا في التلفزة هذه المساء) وتكاد هذه الأمثلة تكون كلها راجعة إلى موقع متطرف من السلم رجوعا مضحكا وتافها، مثلا (قد كادت عينها تجحظ خارج رأسها). هذه عبارة تحيل إلى أعلى نقطة من السلم في درجة الغرابة والاندهاش، وكذلك عبارة (جعل دمي يغلي) ترجع إلى أعلى نقطة من السلم في درجة الحنق والغيظ.

والمبدأ التحاوري الذي يشبه كونه منطويا على مثل هذه الحالات هو مبدأ يأمرنا على النحو الآتي : «قل ما ليس متوقعا، ومن ثم مفيدا».

ومجازفة بتوالد كثير من المبادئ التداولية، فإني سأحاول أن أقترح إذن مبدأ الاهتمام الذي فيه يكون التحاور ذو الاهتمام على معنى عدم امكان التوقع أو الاخبار القيمة، مفضلا على التحاور الذي هو ممل وقابل للتوقع، وأحد الطرق العامة التي يظهر فيها هذا المبدأ ذاته في تجربتنا اللسانية اليومية هو الاغراء الذي نشعر به عندما نقص حكاية عن شخصية معينة، فنبالغ في تطريزها على شتى الوجوه عند اعدادها وتحسينها بالايغال في تضخيمها. وهناك علاقة أخرى لهذا المبدأ، وهي الطريقة التي تصير بها العبارات البلاغية ضعيفة من خلال اجراء التصغير أو التحقير في الانعطاف الراجع (وبهذا الاعتبار تكون العبارات شبيهة بضرب من التلطيف والتخفيف لموقف متأزم). فإذا استعملت العبارات البلاغية على نحو متكرر، فإن المخاطب يتعين عليه حتما أن يلائم تأويله ويعد له، حتى

تفقد من قيمة أهميتها وتصير متوقعة وعلى ذلك يوجد مايشبه الحيل والصراع، في كل تخاطب إنساني بين قاعدة الكيف ومبدأ الاهتمام (10).

وبهذا المعنى فإذا كان الافراط في المبالغة نزعة طبيعية في كلام الناس، فمن الصعب أن نفهم لماذا يكون الاتجاه المضاد للافراط في الايجاز يراعى كثيرا في معظم الأحوال وجزء كبير من تفسير ذلك هو أنه يوجد جدل بين المبالغة والايجاز كجدل مواز لما هو حاصل بين حسن التصرف والتهكم. ولما كانت السخرية هي عبارة عن مبدأ من الرتبة الثانية فيها يضحى بحسن التصرف من أجل مبدأ التعاون، فإن الايجاز هو عبارة عن مبدأ من الدرجة الثانية يضحى فيه بالعناية بالاطناب من أجل أمانة الإيجاز وإخلاصها. وإذا كانت المبالغة تتعرض لخطر احتمال التقليل والتحقير في المواقف الحرجة؛ بسبب عدم صدقية الاطناب، فإن الحيلة المخلصة هي التحرك في الاتجاه المضاد، ولذلك رد الاعتبار إلى الصدقية، باستعمال الأوصاف التي تنقص موضحة ما عسى يكون قد اثبت بصدق وهو ما افترض فيه المبالغة. وإذن فإن الإيجاز قد يرجع إليه الثقة، ويقع به التصديق الذي يتماشى مع المراعاة الدقيقة لمبدأ الكيف، والذي كانت المبالغة قد ضحت به.

وحتى يتضح تعليل الايجاز كثيرا فإني سأرجع إلى مبدأ آخر وهو ما أعترف به علماء النفس واصطلحوا عليه (بفرضية pollyanna؛ (11) ويثبت هذا المبدأ بأن الناس يفضلون أن ينظروا في الجانب المشرق من الحياة بدل أن ينظروا في الجانب المتشائم منها. وهذا يشبه البطلة المتفائلة من قصة بولياناEleranor H. Porters novel (1913) وعندما نفسر ها في اطار تواصلي كمبدأ بوليانا pollyanna، فهذا يعني افتراض أن المشاركين في تخاطب ما يؤثرون المواضع السارة على التحاور في المواضع غير المرضية والجانب السلبي في هذا المبدأ هو بطبيعة الأمر تلطف التعبير Euphemism : إذ يستطيع الإنسان أن يقنع بأشياء غير سارة فيخفيها باسنادها إلى تعابير غير مؤدبة في الظاهر (كأن نقول إن العمال وقع تسريحهم بدل أن يقال طردوا...) وجانب أخر وهو النزعة إلى تليين القول عن الدرجة التي تدنت إليها الأمور، ذلك أن التصغير المعبر عنه عن طريق الظروف من نحو شيء قليل، وصغير، وتافه، وأقل إنما يختص بالتقسيم جهة السلب.

39) كانت الصباغة نوع ما متسخة

40) كانت الصباغة نوعا ما نظيفة

هو نمط كاف Enough.

41) إنها جد صغيرة بالنظر إلى هذا العمل.

42) * إنها صغيرة بما فيه الكفاية لمثل هذا العمل.

وهناك ظرف آخر يقتضي أحيانا تقييما سلبيا هو الظرف rather (نوعا ما) مما ينزع معه إلى أن يضيف أثرا منخفضا إلى الحد الذي يغيره هذا الظرف.

43) كان العمال غير متحمسين نوعا ما إلى الحركة العمالية.

The employees were rather enenthusiastic about the move

44) كان العمال متحمسين نوع حماس للحركة.

ومع أن الجملتين (43) و (44) صحيحتان من الوجهة النحوية، فإن جملة (44)، من الوجهة التداولية غير معتادة بالقياس إلى (43) وتوجد تقنية ثالثة لفهم التقييم المتشائم، وهي تقنية كنا لاحظناها عند استعمال النفي :

45) لم يحضر اللقاء جمهور غفير بشكل ملحوظ.

46) *لم يحضر اللقاء جمهور غفير على نحو ردئ.

ولما كانت القضية السالبة يفترض فيها أن تنفي كل توقع إيجابي، فإن الجملة (45) استعارت نموذجها من نظيرتها الموجبة وهي (لقد حضر اللقاء بوجه خاص جمهور غفير). ومن ثم فإن اللقاء حتى ولو كان قد حضره الجمهور الغفير فقد يصح إذن أن نثبت جملة (45) ومن هذا الوجه، فإن الإيجاز في العبارة يخفي إشاعة قبيحة في شكلها، مما أتاح تأويلا جيدا بحسب الظاهر، وعلى نحو غير مباشر، حصل تأويل غير مناسب باستخدام الاستلزام فكان لذلك ضعيفا. والجملة النقيض (46) هي من الوجهة التداولية أقل صلوحا، لأنها تخالف قاعدة بوليان؛ لأنها إنما تحصل فقط في سياق غير معتاد حيث يكون اللقاء الرديء لأسباب معلومة متوقعا.

وإذن يمكن أن نلاحظ بأن الايجاز أو الاقتصاد في العبارة هو طريق للتصرف في وجوه الدلالة التي تكون من الوجهة التداولية غير ملاءمة. ففي جملة (45)، فإن الحكم المتشائم، بأنه لم يحضر اللقاء جمهور يذكر هو حكم ملطف. وهناك

لتقريظ الذات.

47) إني إلى حد ما، في الوقت الراهن، خبير في لعبة الكلمات المتقاطعة.

48) ونحن إلى حد ما، فخورون بمهنتها الأقل طبقية على نحو ما.

وليست بلاغة العبارة والإيجاز في التعبير هما مجرد مبادئ تداولية بل الأولى اتجاهان عامان يحصلان من أحداث مبدأ تداولي مايشبه التشويه للصدق والحقيقة، وتأثير مبدأ التعاون مثلا، يتسبب في بلاغة العبارة المهذبة والموجزة معا، وهكذا فإن تأثير مبدأ بوليان يحدث بلاغة العبارة التفاؤلية والعبارة التلطيفية الموجزة معا. إلا أنه علاوة على ذلك يوجد نوع من اقتصاد في التعبير وإيجازه (الموضح في 44) مما يشبه أنه يؤدي وظيفة مثل وظيفة الترياق المضادة لإنجاح المبالغة في تطابق مع مبدأ الاهتمام :

49) ليست فتاة قبيحة المنظر

50) توجد صور حائطية زيتية نوعا ما على الجدار الشمالي.

والعبارة الموجزة هنا التي تخفف على نحو غير طبيعي الصفة الملائمة، تظهر مكتفية بصدق رأي المتكلم ومثبتة مرة أخرى، قيمة مبدأ التعاون ضد مبدأ الاهتمام والمصلحة.

5.6- خلاصة

لقد انطلق هذا الفصل من أرضية صلبة نسبيا - هي مبادئ حسن الأدب واللطف- إلى مجال غير مؤكد حيث تساءلت فيه عن دور الخطابة التحاورية للبلاغة القديمة، واستأنفت التأمل في أساليبها من السخرية والاطناب والايجاز، ولقد أشرت إلى الكيفية التي بها يمكن أن تدرج تلك مبادئ التخاطب واللزوم؛ وعلى هذا النحو يساعد على النظر في العلاقات غير المباشرة بين المعنى والقوة، على نحو يجعله يضيف شيئا إلى مبادئ التعاون وحسن الأدب، واللطف. ويمكن أن أقدم الآن ملخصا للمبادئ والقواعد مما يخص الخطابة التفاعلية كما اتسعت فيها في الزيادات والإضافات المذكور من جدول :

مبادئ الرتبة الأولى	مبادئ الرتبة العليا	القواعد المساعدة
مبدأ التعاون		الكم الكيف العلاقة أحوال الأسلوب
مبدأ التخلق واللطف		فن التخلق الجود والكرم الاستحسان التواضع الوفاق الألفة والتعاطف رغبة التواصل ؟
مبدأ الاهتمام مبدأ بوليان	السخرية الدعابة	

ومن الواضح أنه يوجد قدر كبير من المجهود يتحتم القيام به، عندما نهيء ونعد مثل هذه الخطاطة، ونحل بعض المسائل التي تثيرها، وأحد المسائل هو : أن وصف السخرية وايجاز العبارة، وحقائق أخرى مشابهة بالنظر إلى المبادئ التداولية تؤكد كلها على الجانب الاجتماعي للغة ترجيحا على الجانب السيكولوجي. وذلك مثلا أن الخيار بين التعبير البلاغي والايجاز في العبارة يمكن في جزء منه أن يوصف باعتبار النموذج الموجه للغرض المقصود، إلا أنه يمكن أن يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الشخصية، والاستعداد، وهكذا الزمر مع الاستعمال اللغوي، ويصدق هذا على سائر مركبات الخطابة التفاعلية؛ إلا أنه لايصدق إلا نادرا؛ وبالإمكان مع مبدأ التعاون ومبدأ اللطف فضلا عن صدقة على المبادئ الأخرى.

للثقافات واللغات في علاقتها مع الخطابة التفاعلية بين الأشخاص، وإلى هذا الموضع فإن معرفتنا للفواق بين الثقافات في هذا المجال هو إلى حد ما مليئة بالحكايات والأساطير : مثلا هناك ملاحظة بأن الثقافة الشرقية (الصين واليابان) تنزع إلى تقييم مبدأ التواضع أكثر مما تفعله المجتمعات الغربية؛ وأن ثقافة المتكلم باللغة الانجليزية وبخاصة (الانجليز) تغلب مبدأ الكياسة واللباقة، والسخرية، وتمنح ثقافات حوض البحر الأبيض المتوسط قيمه عليا لمبدأ الجود والكرم، وتحط من قيمة مبدأ التواضع وبطبيعة الأمر، فإن هذه الملاحظات بأن مثل هذه المبادئ بكونها ذات وظيفة أمرية عامة في التواصل الإنساني، قد تصدق في عموميتها وكليتها قل ذلك أو كثر؛ إلا أن سلطتها النسبية ونفوذها يتغير من مناخ ثقافي ومجتمعي أو لغوي إلى مناخ آخر؛ ومع أن هذه الأمور تظل غير واضحة في تفاصيلها فإن الخطابة التفاعلية بين الأشخاص تقدم إطارا يجعل البحث فيها ممكنا على نحو جامع ومنتظم.

تعليقات على الفصل السادس

1) إن وجود أصول الأدب عند كل من المخاطب والغائب قد استدل عليه، في بعض اللغات التي تتميز بالأدب الجم، والتراكيب الصوتية التبجيلية المرتبطة بكل من المخاطب والسياق المحيط. وفيما يخص النظام التبجيلي الياباني Kuno نراجع (18 - 22 : 1973) وميز Comrie 1976 في مناقشة اللغات ذات الأنظمة التبجيلية بين محاور ثلاثة منفصلة لفن التأدب : محور المتكلم / المخاطب، ومحور المتكلم / السياق المرجعي، ومحور المتكلم / المتفرج.

2) وأنا مدين بهذه الاستشهادات وما يتلوها من مثلها إلى هيديشي ساتو Hideshi .sato

3) إن ضروب اللزوم التداولية والسيمانطيقية لأنواع الصيغ الانجازية المعارضية قد استقصى البحث فيها Fraser.

4) المناسبة هنا هي عمل Goffman (1963، 1967، 1971) الدائر حول (face and territorien of self).

5) وفيما يخص تسيير التحاور يمكن الاعتماد على Sacks Sheglogg و Jefferson (1974).

6) وعن القيمة التواصلية للسكوت يمكن الرجوع إلى Verschueren الفصل الثالث.

7) لتراجع التعليق (2) في الفصل الرابع.

8) ويوجد شكل طقوسي من الدعابة في نشاط (التهاجي) وهو تبادل احتفالي للشتم يمارس في جماعة السود بنيويورك، كما درسه، Labov وتتعلق هذه اللعبة اللغوية بتأثيرها على فهم أن كل ادعاء يدعيه فريق ما يعترف به كأمر غير صحيح، وإذن لايمكن أن يكون خاطئا في شتمه.

9) ويذكر جرايس (1975 : 53) الاطناب والايجاز كأسلوب الجزء لقاعدة الكيف.

10) ويفحص كل من De Beaugrand و Dressler (1981، 144، 160، 213) مسألة الأهمية كرغبة متأصلة في النص : فمن جهة أولى، إنهما يربطانها مع عدم التوقع وقلة المعلومة (قاعدة الكيف)، ومن جهة ثانية، انهما ينظران اليها كصراع مع المنحى المعرفي (قاعدة الكيف).

11) وقد استعملت فرضية Pollyanna (وبخاصة مع كل من Boucher and Osgood 1969 لكي تفسر لماذا تغلب ألفاظ التداعيات السائغة الألفاظ غير المرضية، وأيضا لماذا يميل المتكلمون إلى إخفاء رداءة الأشياء تحت العبارات السالبة (نراجع 9 - 538 : 1977 Clark) وإظهار النزعة الإنسانية إلى التفاؤل هو أولى من توضيح الميل إلى جمع العادي مع الجيد، وضم غير العادي إلى القبيح، وإذا كان الأمر على هذا الحال، فإن الحالة المألوفة للتناقس بين مبدأ Pollyanna ومبدأ الاهتمام إنما توجد في الصحف (غير المعرضة للرقابة)، وفي أخبار الاذاعات حيث تكون نوعية الأهمية، ومن ثم استحقاق الخبر مرتبطة ارتباطا وثيقا مع ما هو غير سار (إن الأخبار الرديئة هي الأخبار الجيدة !).

الفصل السابع

النحو التواصلي : مثال

جونسون (صديقي الكريم :إنه ينبغي أن تطهر عقلك من النفاق. وأن تتحدث كما يتحدث الناس؛ فتقول لرجل ما، مثلا :[سيدي :إني خادمك المتواضع] وأنت لست بذلك الخادم. وتقول لآخر :إني آسف لأن اصابك البرد في آخر يوم من رحلتك. وابتللْتَ كثيرا. وأنت لاتهتم بالنقود إن أصابك البرد أو الجفاف. ويمكنك أن تتحدث على هذا النحو. وهذه طريقة في الحديث في المجتمع. ولاأظن أن في هذا حماقة ما).
(James Boswell. The life of Johnson 15 May,1783)

1.7- النحو التواصلي والقوة التداولية

قد حاولت في الفصل السابق أن أتوسع في المقاربة التداولية على نحو من التفصيل بأكثر مما أثبتته في الفصل الأول والثاني؛ وغرضي الآن هو أن أعطي مثالا أبين به كيف أن هذه المقاربة تتحقق في الممارسة بتطبيقها على تداوليه أسلوب النفي والاستفهام في اللغة الانجليزية وسيكون التحليل بالضرورة غير رسمي ولاتقليدي نوعا ما، إلا أنه سيكون أكثر عددا وتفصيلا مما مورس حتى الآن.

وأحد الاستنتاجات لهذا النموذج، هو أنه يمكننا أن نحلل أية مقولة نحوية (مثل النفي والصيغة الخبرية أو الاستفهام) وذلك على ثلاثة مستويات متمايزة. والمستوى المألوف لعلماء اللسان هو التركيب :إذ نستطيع مثلا أن نصنف كيف نصيغ جملا منفية أو عبارات ما في الانجليزية. والمستوى الثاني هو السيمانطيقا : وأعني به مستوى المعنى أكثر مما نعني القوة؛ لأننا هنا ننظر مثلا في عامل الاجراء وبخاصة اجراء النفي في علاقته بالقضية المنطقية. والمستوى الثالث هو التداولية. وقد كنا اعتبرنا مثلا جهة واحدة من التداولية الخاصة بالسلب في 1.5.4 حيث ناقشنا قاعدة فرعية للنفي المتحد في عدم البوح بالمعلومة والخبر. ويمكننا أن نصف النحو التواصلي بكونه مقاربة أو طريقة في تناول النحو الذي يقصد إلى ربط هذه المستويات الثلاثة من الوصف والتحديد لكل واحد منها.

وننتقل من هنا إلى السيمانطيقا ثم إلى التداولية أو هل يجب أن نسير في الاتجاه المعاكس؟ ويبدو من جهة المبدأ أنه لاسبب يدعو لأن نفصل اتجاها عن آخر، إلا أنه من الناحية العملية يكون من الطبيعي أن نشرع بما هو متعارف وواضح - وهو التركيب النحوي - وأن نتجه منه إلى ما هو متغير في السياق وغير واضح - أعني التداولية. وإذا نحن قررنا الانطلاق من هذا الاتجاه، فيشبه أننا اتخذنا، ضمنيا موقف المخاطب الذي ينجح (كما بينا في 2.5.2) في الوصول إلى قوة التلفظ بالعبارة، بفك رمزها ومعناها، وحينئذ، عن طريق حل الاشكال استكشافيا، يستنبط قوتها أو ما يؤل إليه تأويلها التداولي. والاتجاه التأويلي هو الذي أخذ به جرايس في مفهومه عن اللزوم التحاوري وكذلك سيرل، في مناقشته (لأفعال الكلام غير المباشرة) ومن الوجهة المنهجية فإن هذا يظهر أسلم طريق لكي نتناول شرح القوة التداولية، حينما نتفق (راجع 4.2) بأن التداولية مثلها مثل السيمانطيقا هي دراسة التبليغ التواصلي للدلالة على وجه فصيح في ملأ من الناس، ومن ثم فإنه يكون حتما لازما أن نبتدئ بالنص ذاته مما هو ملاحظ عند الملأ من الناس، ونحاول حينئذ أن نعيد انطلاقا منه بناء الدلالة التي وقع بها التواصل بوضع بعض الافتراضات وبنوع من المعرفة التي يتقاسمها كل من المتكلم والمخاطب ولهذا السبب كنت قد أشرت في 1. 4 (1) بأن أفضل دور للمحلل التداولي هو أن يقوم مقام الملاحظ المتفرج : وهذا شخص في عملية التداولي والتبادل.

وهناك سبب آخر لتفضيل العمل انطلاقا من التركيب النحوي إلى التداولية أو إن شئت انطلاقا من الشكل إلى الوظيفة ويتمثل هذا السبب في صعوبة الاقناع بما هي عليه قوة التلفظ بالعبارة بافتراض أن قوة التداولية (كما احتججنا لذلك 3. 4) هي أساسا صيغة غير نمطية ومتغيرة تبعا للسياق، وبافتراض أن الوصف التداولي يقتضي الشيوع، وعدم التحديد واستمرارية القيم. وفي الحقيقة فإنه قبل أن نشرع في مهمة اعطاء المثال عن التحليل التداولي في تفاصيله، يجب اعتبار السؤال التالي : أي شكل يتخذه وصف قوة تداولية ما ؟ وحتى نقدم جوابا مؤقتا، فإني سأقدم بين يدي بعدد من الملاحظات المجتمعية التي يمكن أن نطلقها على القوة التداولية اعتمادا على الفصول السابقة :

1- إن قوة التلفظ بعبارة ما (تع) يتحدد تبعا لأغراضنا عن طريق ضروب اللزوم التحاورية ف (واستعمل لفظ اللزوم في معناه الواسع، على معنى «قضية مستنتجة

تداوليا من (أ) معنى (تع) و (ب) من افتراض أن المتكلم يكون مراعيا باعتبار ما، وإلى درجة ما لمبادئ وقواعد الخطابة التفاعلية و (ج) من المعرفة السياقية»).

2- إن مجموع ضروب اللزوم ف مرتبة على وجه بحيث يمكن أن يكون كل لزوم على حدة راسما الطريق الذي بموجبه يمكن الاستنباط منه، ولربما عن طريق ضروب اللزوم المتوسطة إلى درجة من الاحتمال انطلاقا من (أ) إلى (ج) وطول هذا الطريق هو مقياس لمعرفة ميل وعدم استقامة اللزوم.

3- وكل لزوم له درجة معينة من الوثاقة المقرونة به وهذه الدرجة من الوثاقة يمكن أن تصاغ صياغة صورية كاحتمال كون اللزوم جزءاً مما يقصد المتكلم أن يوصله وأن يبلغه بنطقه (تع).

4- ثم إن فرعا من ضروب اللزوم (ف) يحدد قوة فعل الكلام المتلفظ بعبارته وهذا الفرع (الذي قد يكون مؤلفا من عنصر واحد) يحدد تحليل الوسائل - الغايات مما يكون التلفظ بعبارتها منشئا لفعل مركزي ومن ثم يعرف عرض فعل الكلام المفترض للمتكلم حين تلفظه بالعبارة.

5 - وهناك فرع فئة أخرى (ف) (وهو ليس دائما منفصلا) يتحدد بما يكون المتكلم قد ضمن جهة تعلقه ومداه حتى يراعي قواعد الخطابة التفاعلية.

6 - ويرتبط كثير من ضروب اللزوم مع بعض القيم بواسطة سلم تداولي. مثلا يمكن أن يرتبط لزوم ما، في صورة وضع افتراضي، من نحو (يعتقد المتكلم بأن س) مع قيمة ذاته ارتباطاها بدرجة من الثقة في ذلك الاعتقاد. فإذا مثلنا لمثل هذه القيم بالحروف الهجائية ولتكن اللاتينية مثلا b، a ... أمكن أن يكون اللزوم أكثر تعبيرا في صورة من نحو (يعتقد المتكلم a بأن (س)، كذلك وبالمثل فإنه إذا انعقد اللزوم مع اعتبار المتكلم لمبدأ حسن التخلق، فقد تتصل بعض القيم بمستند ذي وضع مناسب للإشارة إلى الكيفية التي عليها يكون حسن التأدب.

ولقد كنا لاحظنا من قبل على نحو كاف الطبيعة المتدرجة لحسن التصرف. إذ لايمكن لأحد من الناس أن يرد فن التخلق مثلا إلى مجرد اختيار نعم - لا، بين قولنا : «إن المتكلم احترم قاعدة فن التخلق» وقولنا «إنه لم يحترم القاعدة». وأيضا فإن الطبيعة التدرجية لخواص من نحو الإدلاء بالمعلومة والخبر وقول الصدق، كانت قد وقعت الإشارة إليها في التعامل مثلا، بين حسن التصرف وبين الإخلاص والصدق.

في أخرى. مثلا قد يمكن أن يقرأ الإنسان مثل هذا اللزوم : « المتكلم يفترض a أن المخاطب كان متواضعا b. ومن جهة المبدأ فإن هذا الإدماج لوضع افتراضي في آخر يمكن أن يجري بدون حد معلوم.

وهذه العبارات العامة حول القوة تكفينا في الوقت الحاضر. ومن الواضح أن الصياغة الأكثر دقة لمفهوم (القوة التداولية) تكون ممكنة. وسأرجع باختصار إلى هذه المسألة في الفصل الأخير. أما في الوقت الحاضر، فإن عدم التعيين لهذا المفهوم هو الذي يشد على وجه الاحتمال انتباه القراء المعتادين على النظريات الأكثر اطلاقا مثل نظرية سيرل من أفعال الكلام إلا أنني أكتفي بالقول بأن عدم التعيين هذا، هو بالضرورة عامل سائد في أي نموذج يحاول أن يقدم على نحو واقعي كيف يعمل التواصل اللساني.

وينبغي أن نشير بالرغم ذلك إلى نوع آخر من عدم التعيين وهو الذي يقع بين التعبيرية كالحال عند بوبر Poper والوظائف الإيحائية للغة. ونحن عندما نناقش الدلالة فعادة ما نفترض أن ما عبر عنه المتكلم وما أو ما إليه متكافئتان : فما ينوي المتكلم أن يبلغه وما يريد أن ينقله في الحال إلى المخاطب هما شيء واحد. وفي الواقع، فإن هذا الافتراض إنما يتم بناؤه ضمن التعريف التداولي للدلالة (4.2) إلا أنه يوجد اعتباران يمكن أن تفشل فيهما هذه الملاءمة بين دلالة المتكلم ودلالة المخاطب. فأولا يصح أن يكون هناك كما أثبتت آنفا عنصر لعدم الفصل أو عدم التحديد المبيت : إذ قوة التلفظ بالعبارة يجوز أن تكون إلى حد ما قد تركت للتفاوض بين المتكلم والمخاطب وثانيا قد يوجد عنصر من عدم التحديد غير المخطط له، مثلا عند مناقشة قاعدة العلاقة (3.4) كنت قد أشرت إلى أن المناسبة تكون من شأن الوضع الاجتماعي، وأن الاختيار يقع عليها إلى حد ما، سواء اعترف المخاطب بملاحظات المتكلم، بكونها مناسبة، ومتعلقة بغرض التحاور المخصوص أم لم يعترف بذلك، ولنأخذ أحدا لأمثلة الأصيلة عن كلام جرايس (54: 1975)، ويفترض أنها مقطع من حديث في حلقة شاي :

أ : إن السيد (س) بشع المنظر. (وبعد صمت رهيب)

ب : إن الطقس في هذا الصيف رائع إلى حد ما، أليس كذلك ! وفي تأويل جرايس يكون (ب) قد خرق على نحو صارخ، قاعدة العلاقة. ومن ثم يشير إلى أن (أ) ارتكب غلطة اجتماعية لكن قراءة أخرى لها، وربما أقل احتمالا في هذه الحالة، قد تكون قائمة

على أن (ب) صاق على نحو حقيقي بملاحظة (أ) فغير على نحو ملائم الموضوع بدون أن يقصد إلى أنه لا أحد من الناس لاحظ استياءه وضيقه. وفي كلتا الحالتين يمكن أن تكون إجابة (أ) قائمة على ثلاثة أنواع من الردود.

1 - إن (أ)، هذا الخشن الوضيع، يفشل حتى في أن يلاحظ ضيق مخاطبه (ب)، إذ غير له الموضوع.

2 - يلاحظ (أ) تغيير (ب) للموضوع بغير مناسبة، ويسند إليه الضيق الواقعي لملاحظته.

3 - يلاحظ (أ) تغيير (ب)، للموضوع على نحو غير ملائم وينسب إليه قصده بكونه جذب إليه انتباه رفيقه حتى يفهم بأن (أ) ارتكب خطأ اجتماعيا.

وبصيغة الأمور، توجد اجابات أخرى ممكنة زيادة على ذلك، مثل (ب) يلاحظ تغيير الموضوع، إلا أنه لايعتبر بحال من الأحوال رد فعل (أ) على الملاحظة السابقة. ونستخلص فكرة من هذا التمثيل والتوضيح، وهي أن ما يصح أن يكون جزءا من الدلالة المقصودة، قد لا يصح أن يكون جزءا من دلالة التبليغ، والعكس بالعكس. وفكرة أخرى، وهي أكثر أهمية في النقاش الحاضر، تعني أنه من المحال أن نرسم الحد الفاصل أو الحدود بين التلفظ بالعبارة التي يستلزم بها المتكلم قضية ما ولتكن ق(وفي هذه الحالة فإن (أ) قد ارتكب خطأ اجتماعيا) وبين التلفظ بالعبارة التي تكاد توصل المعلومة غير المقصودة مما يعتقده المتكلم في (ب). ولنرجع إلى النوع البسيط من الأسئلة : منها متى يكون التثاؤب مجرد علامة على السأم والملل. ومتى يكون إشارة مقصودة لاظهار السأم ! وكون أن بعض الجهل وعدم اليقين من الشيء هو من المواضع المشتركة لايلزم، عنه من ناحية أخرى أن يخفي علينا حقيقة أن التواصل اللساني يتعلق تعلقا كبيرا بالافتراض القائل، بأن ما يقصده المتكلم يتأوله والمخاطب على نحو ما ومن وجه ما. وهذا التداخل الموجود بين المعنى «المقصود» والمعنى «المبلغ عنه» هو مايحتل المركز في التداولية. وقواعد العلاقة والأحوال الأسلوبية هما الضامنتان لمركزيتها.

7 .2- ملاحظات على اللغة الواصفة التداولية

أي نوع من اللغة الواصفة metalanguage يكون مطلوبا عند وصف أو تسمية القوة التداولية ؟ ولقد كنت استعملت ولا أزال استعمل الأفعال اللغوية العادية في

[1] غالبا ما يتأخر جورج	✓	✓	✓
كان القطار قد وصل من قبل			
[2] يكون جورج متأخرا في كل وقت	✓	✓	×
يكون القطار قد يصل			
[3] لايتأخر جورج في الغالب	✓	×	✓
لم يمكن القطار قد وصل			
[4] لم يتأخر جورج قط	✓	×	×
لم يصل القطار بعد			
[5] هل يتأخر جورج غالبا ؟	×	✓	✓
هل وصل القطار من قبل ؟			
[6] وهل يتأخر جورج قط ؟	×	✓	✓
وهل يصل القطار بعد			
[7] ألم يتأخر جورج غالبا ؟	×	×	✓
ألم يصل القطار بعد			
[8] ألم يكن جورج يتأخر قط	×	×	×
ألم يكن القطار قد وصل ؟			

إلاأن هذا التحليل لمستوى التركيب والنظم لايفسر الحالات غير الاعتيادية للعبارات [3]، [5]، [7] ولاكون أن العلاقات بين الاثبات والنفي للسؤالين [6]، [8] غير موازية لما هو حاصل بين اثبات العبارتين ونفيهما في [1] و [4].

وهذه الوقائع يمكن أن تفسر مستوى البنية المنطقية والسيمانطيقية. ويتقابل على هذا المستوى تضاد ثلاثة تراكيب نحوية مع تضاد ثلاثة منطقية.

10) التضاد التركيبي	التضاد المنطقي
الاثبات : النفي	[ايجاب (س) : [نفي (س)]
خبر : استفهام	[ايجاب / نفي (س) : [؟ (س)]
تقرير : عدم تقرير	[س+] : [$س^0$]

وهنا تمثل (س) الإسناد (المحتوى القضوي) الذي يتقاسمه كل جزء من مجموعة أصناف الجمل. والرمزان الموجودان على س+ وس^0 يمثلان على التوالي عامل الاجراء الواقعي (واقعة) و (غير واقعة)، مما يعبر عنه مثلا من خلال اختيار الفاظ. بعض (some) ولا واحد (any) أو اختيار الظرف (أحيانا)، و(قط). وعلامة الاستفهام (؟) هي الرمز الحر المتغير المرتب على [الايجاب، السلب] بين أسئلة نعم / لا وتدل علامة الاستفهام على أن قيمة الصدق المرتبطة ببعض (س) تكون غير متعينة. وهذا يسميه سيرل (1969 :31) الدالة القضوية (نراجع 5. 5) وأنماط الجمل المعيارية [1]، [4]، [6] يمكن أن ترتبط مع القضايا ودوال قضايا كما يلي :

1) يكون جورج أحيانا متأخرا [ايجاب (س+)]

2) لايكون جورج متأخراً قط [نفي ($س^0$)]

3) هل يكون جورج متأخرا قط [؟ ($س^0$)]

وتمثل هذه الصيغ القيود المنطقية المتسلطة على تأليف [الإيجاب، السلب] مع (+، 0) : فالقضايا المثبتة ايجابيا تكون واقعية (وهذا يعني أنها تشخص الزعم بأن «س» تقابل أمرا ما) في حين أن الجملة المنفية والاستفهامية ليست كذلك. وتعبر هذه القيود عن إعادة الصياغة المناسبة للقواعد البسيطة المذكورة في (9) كقواعد منطقية :

11) في كل قضية [ق] فإن الايجاب يحصل مع س+ ويحصل النفي مع $س^0$، ويتوارد الاستفهام مع $س^0$.

التركيب. وأيضا فإن صيغا من نحو [1] و [4] و [6] تتخذ أمثلة متمانعة من الايجاب والسلب والاستفهام ، وبطبيعة الأمر هما متناقضان. والاستفهام- (؟) متغير بحيث يترك الايجاب والسلب غير معينين . والمعنى الثالث لهذه الصيغ هو أنها تحصر بين قوسين [ ] مما يدل على أن الصيغة كلها صورتها صورة قضية، وهو ما يصح أن يعامل كمتغير للمحمولات التي يدخلها الصدق والكذب، غير أن الجملتين (1) ، [4] تمثلان فقط قضايا إن شئنا الدقة. وإذن يكون من الملائم، (كما ذكرنا في 5.5) أن نستعمل اللفظ العام الافتراضي للصيغ الثلاثة كلها [1] و 4] ، [6] ، (في حين أنني في 5.5 كنت قد أشرت إلى التعارض الموجود بين الجمل الخبرية عن طريق استعمال الرمزين ي و ن. وفي هذا التحليل، فإني أحذف هذا التمييز لكونه غير مؤثر ولا مناسب).

غير أن الأشكال هنا مما يتعين النظر فيه هو كيف يمكن أن أقدم تحليلا منطقيا للجمل الباقية [3]، [5]، [7] وكذلك [8] ؟ وعندما أقدم إجابة ما، فإني سأحاول أن أبين بأن الحل المقبول من وجهة النظر المنطقية هو أيضا المفتاح إلى التأويل التداولي لمثل هذه الجمل، ومن وجهة سبق الأحداث، فإنه يحسن أن نلاحظ هنا ضروب اللزوم التداولية الأشد خصوصية لهذه الأنماط من الجمل (الأقل اعتيادا) بالنظر إلى اعتبار أمثلة كثيرة منها. ولنفرض أن الموظف الجمركي، بدل أن يسأل تلك الأسئلة المعتادة الروتينية كما في (12)، طرح أسئلة من نحو (15) - (13).

12) هل عندك ما تصرح به ؟ نقارنها مع [6]

13) أيوجد لديك شيء تعلنه ؟ نقارنها مع [5]

14) ألا يوجد عندك ما تصرح به ؟ نقارنها مع [8]

15) ألا يوجد عنك أي شيء تصرح به ؟ نقارنها مع [7].

وفي الحال توضع العلاقة بين الموظف الجمركي ومخاطبه على طريق غير عادي، وغير روتيني ولربما على نحو كارثي. وهذه بعض السياقات الممكنة.

13) يرى الموظف الجمركي امرأة مترددة بين (أن تصرح بأنه لا يوجد لديها شيء) وبين أن تقول (يوجد عندها شيء ما)، فيتهمها الموظف بأن لديها في حقيبتها ما يخضع للرسوم الجمركية، ويحاول أن يشجعها على أن تعترف بكل ما لديها.

يعتقد الموظف الجمركي أنه لا يوجد بين هذه الحقائب كلها، ما تصرح به المرأة ومن ثم يتحداها.

15) يرى الموظف الجمركي امرأة تصرح بأنها (لاتملك شيئاما) إلا مجوهراتها التي تخرجها من محفظتها وتراكمها فيتهمها بالتهريب.

وتدل أمثلة كثيرة من هذا القبيل على أن أصناف الأسئلة النمطية قد ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلوك المؤدب

16) هل يمكن أن يوجد عندك أي شيء يؤكل ؟.

17) هل يوجد عندك ما يؤكل ؟

18) أليس يوجد عندك أي شيء يؤكل ؟

19) ألا يمكن أن يوجد عندك ما يؤكل ؟

فإذا كانت هذه استدعاءات من جانب المضيفة إلى الضيف فإن جملة (16) مع أنها من النوع المتعارف في السؤال، فهي أقل تأدبا، في حين أن (19) هي أكثر تأدبا وهنا فإن ضروب اللزوم لحال الشخص معارضة للجمل من (15) - (12). ومن فإن جملة (21) يمكن أن تعتد كعبارة اعتذار مؤدبة وتعتبر جملة (22) ذات خشونة صريحة.

20) هل أنت تاركنا هنا الآن ؟

21) أتتركنا في هذا الوقت ؟

22) ألست تتركنا الآن ؟

23) أو تتركنا قبل هذا ؟

وحتى أفسر مثل هذا الدفق في المعاني المضمرة هنا، فلتسمح لي بأن أرجع إلى التحليل المنطقي. فقد يمكن أن تكون المحاولة الأولية لصياغة الأصناف (غير المألوفة) للجمل هي ترجمة آلية لخواص النظم والتركيب للسمات التأليفية لمقابلاتها المنطقية.

[13] قد لايكون أحيانا جورج متأخرا *[نفي (س+)]

[15] هل غالبا يكون جورج في حال تأخر ؟ *[؟ (س+)]

[8أ] أليس يكون قط جورج في حال تأخر ؟ *[؟ نفي (س)]

ويوجد على سائر هذه العبارات رمز هو نجم (*) ، لأن صياغتها غير جائزة تبعا للقيود المشار إليها، لأن الجمل [3أ] ، [5أ] [7أ] تجمع الاستفهام (؟) أو النفي مع الحقيقة الواقعية. وكذلك الجملتان [7أ]، [8أ] تجمعان الاستفهام مع النفي. وفي الواقع فإن هذا المعنى الظاهري للطبيعة غير الجائزة هو تفسير للسبب الذي تكون فيه تلك الصيغ «أقل اعتيادا» فصورها المنطقية. أكثر تعقيدا وإنجازها التداولي أكثر ميلا وانحرافا عن الجمل الصحيحة من نحو [1]، [4] و [6].

ومفتاح صورتها المنطقية هو أن بعض هذه الجمل قد توجد لها على الأقل صفة يمكن أن يطلق عليها العبارات المتلفظ بها من الرتبة الثانية أي أنها تفترض سياقا يجعلها تحيل فيه إلى عبارة سابقة. وهذا أوضح مايكون في العبارة [3أ] التي يمكن أن نضع لها مقاما وسياقا من نحو.

24. أ. إني آسف لكوني سمعت أن جورج وبيل يتأخران عن العمل في غالب الأوقات.

ب. إنه ليس في غالب الأوقات يتأخر جورج بل هل هو دائما في حال التأخر.

وكذلك وبالمثل في (13) فقد يرد بعض غير المهربين للبضائع على موظف الجمارك :

25) لا . ليس لدى شيء أصرح به !

وليس بالضرورة في بعض الأمثلة، أن العبارة المتلفظ بها من الرتبة الثانية ينبغي أن تكرر، في كليتهما أو في جزئها العبارة السابقة؛ وإنما من الضروري فقط بالنسبة للقضية التي يعيد ذكرها المتكلم من الرتبة الثانية حتى يعتقد أو يفكر في السياق المناسب. ويمكن أن تسمي مثل هذه العبارات المتلفظ بها بالقضية الواصفة أفضل من تسميتها باللغة الواصفة بالمعنى الواسع لهذا المصطلح؛ ذلك لأنها تعبر بقضية على (دلالة) قضية (3). وكلما قبلنا بأن صفة القصوية يمكن أن تحيل إلى صفات قصوية أخرى حتى نرى بأن التحليل المنطقي لهذه الجمل يجري تبعا للقواعد :

26أ. س+ ينبغي أن تقع ضمن المجال غير المباشر للإيجاب.

فإن أحدهما ينبغي أن يرتبط بالقضية أو بشكلها الرئيسي ويحصل الأخر ضمن قضية مندرجة (منطوية).

ج. والمتغير الحر (؟) لايجوز أن يحصل ضمن مجال الايجاب أو السلب.

وفي الواقع فإن هذه القواعد هي توسيعات ممتدة صغرى للقيود المنطقية المشار إليها آنفا في (11). والقاعدة (أ) تكرر فقط القيد المنطقي المشار إليه في (17) وهو أن س يمكن أن تحصل في نفس القضية كإيجاب، لا في نفس القضية كسلب أو استفهام ؟. وكذلك وبالمثل فإن (ب) هي طريق لجعل المعنى المشار إليه من قبل متعاندا للايجاب والنفي والاستفهام لربطها جميعا إلى مختلف القضايا حتى تندرج قضية ضمن أخرى. وبفضل هاتين القاعدتين نحصل على الصيغتين المراجعتين الآتيتين :

[3 ب] [نفي [ايجاب (س+)]]

[5 ب] [؟ [ايجاب (س+)]]

[7 ب] [؟ [نفي [ايجاب (س+)]]]

[8 ب] [؟ [نفي (س*)]].

والقضايا المندرجة يحصرها القوس [ ]. ويجب أن تلاحظ أن هذه القاعدة طبقت مرتين في الحالة [7 ب]

ولايزال هذا التحليل غير مستوف، فهو أولا يسلم بالتأويل الثنائي للاستفهام والنفي في انسجام مع التمييز المشهور بين السلب الداخلي والخارجي. ولقد وقع الاختلاف حول ما إذا كان هذا التمييز غير ضروري، ويشفق الإنسان الا يقدم تعريفا موحدا للنفي والاستفهام. وإنما يثار هذا التمييز لأن الاستفهام والنفي لهما نوعان من الاجراءات : إذ في معظم الحالات المعتادة إنما يجريان على ضروب الاسناد (س*). وفي أقل الاحوال المعتادة يجريان على القضايا، غير أننا نستطيع أن نجعل الحالة الأقل اعتيادا داخلة في المخطوطة الأكثر اعتيادا أو عموما باللجوء إلى القول بأن القضايا تتحدد بكونها يجري عليها الصدق والكذب. وادراج الصدق بين كل قضية محتوية على الانطواء والاجراء السابق، حتى أن [صدق (ق)] يصير إسنادا (وهو حال تحقق (س)) هو ادراج يجعل

التوغين من النفي / الاستفهام أمرا واحدا ومثل هذا التحليل هو ما تنطوي عليه الجمل من نحو :

27) يصح أني شربت نبيذك (صدق [ق])

ويمكن أن نلاحظ تأكيدا لذلك بأن (27) مثلها مثل (5). (3)، و (7)، و (8) هي جملة من المرتبة الثانية، تفترض أن القضية (شربت نبيذك) كانت قد اعتبرت في السياق. وهذا يعني الآن أن هذه الصيغ (3 ب) - (8 ب) يمكن أن تعاد كتابتها كما يلي :

[3 ج] [نفي الصدق [ايجاب (س+)]°] هل يصدق أن جورج يتأخر أحيانا ؟.

[5 ج] [؟ الصدق [إيجاب (س+)]°].

هل يصدق أن جورج يتأخر أحيانا ؟.

[7 ج] [؟ (الصدق [نفي (الصدق [إيجاب س+)]°)]°)]. (هل صحيح أن جورج يكون في غالب الأحيان في حال تأخر).

(أعني : أليس من الصحة أن جورج يتأخر في غالب الأحيان ؟)

[8 ج] [؟ الصدق [نفي (س°)]°].

وهل صحيح أن جورج لم يكن قد تأخر قط ؟]

وإعادة الصياغة هذه نتعامل معها على وجه عرضي مع تحليل (3 ب). (ج ب) ولايوجد تفسير لهذا التحليل وهو لماذا تقع عوامل الإجراء من الايجاب والسلب والاستفهام فقط في مجال ترتيب واحد أعني [الايجاب ضمن (ضمن النفي]] ؟ وهذا الترتيب تحت هذه الصياغة الجديدة هو الذي يكون وحده مصاغا صياغة جيدة تبعا للقاعدة :إذ الايجاب ينبغي أن يكون الأدنى متى كانت (س) متحققة (س+) والاستفهام (؟) ينبغي أن يكون دائما في الطرف الأقصى لأن الصدق يجب أن يجري على القضية كلها لا على دالة القضية.

وإذن فإني أحكم بأن (3 ج) (8ج) هي الصياغة الأبسط على معنى كونها أعم ضروب التحليل المضبوط القاعدة للأصناف المنطقية التي تمثلها، لكن لما كانت صياغات مكتوبة، لم تظهر بهذه السهولة والملاءمة للإحالة المرجعية، وسأختصرها كما يلي (مضيفا أمثلة لكل جملة نوعية).

[1د] إيجاب س مثال : هي اشترت بعض الزهور

[3 د] نفي صدق ايجاب س مثال : انها لم تشتر بعض الزهور

[4 د] نفي س مثال : انها لم تشتر شيئا من الزهور

[5 د] ؟ صدق ايجاب س مثال : هل اشترت بعض الزهور

[6 د] ؟ س مثال : هل اشترت شيئا من الزهور

[7 د] ؟ صدق نفي صدق إيجاب س، مثال : ألم تشتر بعض الزهور

[8 د] ؟ صدق نفي س، مثال : هل لم تشتر شيئا من الزهور

7. 3. 3- التحليل التداولي

7. 3. 3. 1- القضايا الموجبة

وسأبتدئ التحليل التداولي بحالات مستقيمة [1د] و [4 د] و [6 د]، وبالنسبة للعموم الأدنى، لا تفترض معرفة مخصوصة حول السياق. غير أن بعض الافتراضات التداولية الصغرى قد توضع : مثلا إن العبارة المتلفظ بها يحصلها المتكلم والمخاطب معا. وكلاهما يفهمان معناها. والافتراض الإضافي هو أن المتكلم يراعي مبدأ التعاون والتضافر، ذلك أنه بالنسبة لجملة [1د] يكون التأويل التداولي المباشر تقريبا كما يلي :

[1 هـ] أ. إيجاب س (هذا معنى - معطى)

ب- يقول المتكلم للمخاطب، بأن س (في سياق أدنى)

ج. والعبارة (ب)، قصدها أن تجعل المخاطب أكثر وعيا (أي إخباره) أن س (افتراض قوة فعل كلام أدنى).

د. يعتقد المتكلم أن س (الكيف)

هـ. يعتقد المتكلم أن المخاطب لا يعي بأن س (وهو الكم؛ تأكيد الشرط).

و. يعتقد المتكلم أنه من المرغوب فيه عند المخاطب أن يعي أن س (العلاقة : تأكيد الشرط).

1 2 5

ولاحظ حل المشكل عن الطريق الاستكشافي (الرسم 3 4) فإن فعل الكلام المحصول في السياق الأدبي (س) يضع المخاطب أمام مسألة التأويل. ولكن المخاطب لحل المشكل يقدم من بديهة الافتراض الخاص (ا خ) ما يكون (مقبولا) للشرط الأساسي الذي وصفه سيرل (د) و(هـ). (و) إنما نرمت من تأليف (خ) ومبدأ التعاون. وتكون هذه النتائج هي (د) (المقبولة لشرط الصدق عند سيرل)، و (هـ) والثالث (و) (المقبولة للشروط الاستعدادية عند سيرل) ومن هذه النتائج الثلاثة تنشق (د) من خلال قاعدة الكيف. وتنشق (هـ) من خلال قاعدة الكم، و (و) من خلال قاعدة العلاقة وهذه كلها تشكل (شروطا تأكيدية)، لأنها لوازم ملحقة بـ (خ) التي إن وقع حصولها (تحت افتراض (خ) أي أنه إذا كانت وظيفة (ب) اعتبارية (وهذا أكثر تحمين محتمل)، كان المتكلم إذن يعتقد (وهو يسلم بالمبدأ التعاوني) أن (س)، وأن المخاطب لابد بأن (س)، ويكون من المرغوب فيه بالنسبة للمخاطب أن يعي (س) ويشكل مبدأ التعاون هنا مقدمة أساسية بها يستنتج مؤقتا النتائج المخصوصة لكل من (د) و (هـ) (و) ويجدر أن نسمي هذه النتائج (الدفعة السياقية) نعني أن البنية السياقية تسمح في إضافتها العادية أن ينخلي عنها. وقد أشرت إلى أنها تحتمل أن تكون افتراضات أقل خطرا من الافتراض، وأنها تقبل. (انظر الجواب الخطأ) إن لم توجد بينة تضادها

واثبتُ أن هذا التحليل قد أخذ شيئا من ضروب اللزوم التخاوري عند جرايس، وجعل منها، بمعنى ما، نتيجة لقواعد فعل الكلام عند سيرل. وطالما تعلق الأمر بجرايس، فإن (و)، (هـ) يمكن اعتبارهما من اللوازم التي تنشأ عن الخرق الصريح لمبدأ التعاون. وضروب اللزوم في النموذج الحاضر، هي كلها في ملاءة مؤقت، وخرقه خداع لاحق. وفضلا عن ذلك فقد وسعت قاعدة الكم حتى تنطبق على اختيار أي شيء يدل على الأخلاق. وهكذا فإن هذه القاعدة [لا تجعل إسهامك أكثر - خبر بأكثر مما يتطلب المقال] تعني في هذه الحالة المحدودة «لا تذكر أي شيء على الإطلاق» إلا أن تكون لك معلومة تخبر بها». وإذن فإن القول بأن المتكلم يقوم بإثبات هو في ذاته أساس الافتراض (هـ) وهذا أحد أسباب التكلم، وثانيها التوسل بقاعدة العلاقة فالمخاطب عندما يخبر على نحو من التعاون، بوجود (س)، كان عليه أن يعتقد أن

المتكلم يوجد له غرض بالتلفظ بـ (س)، أي أنه من المرغوب فيه، من وجهة نظر المتكلم أن يعي المخاطب وجود (س)

7 3 3 2- القضايا السالبة

تتبع القضايا السالبة نفس النموذج التأويلي للقضايا الموجبة ماعدا أن (س) في (هـ) سلبها يستدل في كل سطر من التأويل، وما عدا أن اللزوم الإضافي يتعين أن يشتق. وهذا هو اللزوم عن طريق الشح في المعنى من الخبر (راجع 5 4 1) وأن المتكلم يتلفظه (س) المغيبة يعتقد أن ما هو سابق متقدم على التلفظ بسلب (س)، قد يكون هو أن المتكلم أو المخاطب يجب أن يكون في وضع حتى يعتقد أن (س). وهكذا يضيف عند انتهاء التأويل في حال القضية السالبة، اللزوم

[4 هـ] إن المتكلم يحصل له أو يعتقد أن المخاطب يحصل له وضع لأن يعتقد أن (س)

7 3 3 3- الأسئلة العادية نعم / لا

إن الأسئلة المباشرة من (8) يمكن أن تؤول من الناحية التداولية كما يلي

(6 هـ) أ ؟ س (المعنى - المعطى)

ب يطرح المتكلم السؤال ؟ س على المخاطب (بحمل السياق أدنى)

ج (ب) يحمل المخاطب على أن يعتبر المتكلم أي حال هي حال س (افتراض فعل كلامي أدنى)

د إن المتكلم لا يعرف ما إذا كانت هذه الحال هي حال س [الكم]

هـ يعتقد المتكلم أن المخاطب يعرف ما إذا كانت هذه الحال هي حال (س) - [العلاقة]

و يريد المتكلم أن يعلم ما إذا كانت هذه الحال هي حال (س)

ثم إنه لما كان التحليل المطلق للأسئلة نعم/ لا، يبرهن بكونها (قضايا ناقصة) أي قضايا نقصها علامة (إثبات أو نفي)، كان من المعقول أن يقع الاحتجاج، من خلال قاعدة الكم، بأن المتكلم إن لم يعرف أي حال هي حال (س) كان محلا لمبدأ التعاون

وهنا فإن العبارة (د) التي يعاملها سيرل كشرط تمهيدي للسؤال، هي لزوم طبيعي، وبطبيعة الحال، هناك أسباب أخرى لترك قيمة الاثبات / النفي لصيغة (س)، غير معينة، وبخاصة في سياقات محددة، مثل الاستنطاق القضائي. والأسئلة المتضمنة للمعاني الكثيرة أثناء الدرس في القسم، وفي أسئلة الامتحانات. ثم إن سيرل، عن طريق تعليل (د) كشرط للأسئلة يسلم بالفارق بين (الأسئلة الحقيقية)، و (أسئلة الامتحانات). إلا أن هذا مبالغة من التبسيط والتجزئة بحيث نتجنب ما إذا كان لفظ (السؤال) محصورا على معناه المنطقي. وكل ما ادعيناه في (6 هـ) هو أن السؤال نعم/ لا، كمقولة منطقية يجد تنفيذه المحتمل في ظروف، ملابسات قد يكون فيها المتكلم لا يعرف الإجابة. ومع التحديد أو التعريف المؤقت للسؤال في اتصاله مع فعل الكلام المقتضي لطلب المعلومة من (ج)، فإن قاعدة الكيف وقاعدة العلاقة تسمحان لنا بأن نحقق هذا الافتراض في كل من (د)، (هـ)، (و).

7. 3. 3. 4- حمولة الأسئلة نعم - لا

وعندما أترك القضية التقريرية السالبة [3] التي هي بالأولى مسألة مختلفة (5)، فإني أرجع الآن إلى أعقد الأسئلة ذات الحمولة الكبيرة من [5]، [8]، [7]. على هذا الترتيب. والاستراتيجية العامة لإعطاء تأويل للجمل من الرتبة الثانية مطلوبة في سائر هذه الحالات. ويشبه أن تكون المقاربة الملائمة مهيأة لأن تجري على وجه التقريب كما يلي: تحتوي الأسئلة من الرتبة الثانية (أي المنطوية تحت القضية) على خرق المعنى الظاهري لقاعدة الأسلوب، من جهة كونها قد نظر إليها فقط كمعلومات منتزعة عن طريق الاستنباط، ومن ثم في أكثر تعقيدا من الوجهة المنطقية، وانحرافا عما هو ضروري، وذلك لأنه يوجد نوع من التكافؤ بين كل واحد من هذه الأسئلة المنطوية تحت بعضها أو مايسمى بالرتبة الثانية، وبين مجرد سؤال لا يحصل فيه اسناد (الصدق). ولنعتبر.

[5 و] ؟ صدق إيجاب س ⇐ { إيجاب صدق إيجاب س ≡ إيجاب س
سلب صدق إيجاب س ≡ سلب س

وفي هذه الصياغة [5 و] تكون القضيتان عن يسار السهم إجابات منطقية بدائل للسؤال الموجود عن يمين السهم. وكلتا هاتين الاجابتين متكافئتان من الوجهة المنطقية بالنظر إلى أسئلة القضايا البسيطة إيجاب س وسلب س والحال كذلك مع [5] و [7]، ماعدا أن القضايا من نحو ايجاب س وسلب س معكوسة.

[8 و] ؟ صدق سلب س { إيجاب صدق سلب س ≡ سلب س
سلب صدق نفي س = ايجاب س

[7 و] صدق سلب صدق إيجاب س ⇐
{ إيجاب صدق سلب ايجاب س ≡ نفي س
سلب صدق نفي صدق إيجاب س ≡ إيجاب س.

وإذا حددنا الأسئلة باعتبارها (متكافئة من الوجهة المنطقية) فكلما وجدت علاقة واحد بواحد لتكافئ قيمة الصدق بين أجوبتها، كانت إذن جميع الأسئلة مكافئة من وجهة منطقية لاستفهام بسيط (؟ س). أعني لا معلومة يمكنها أن تنتزع من هذه الأسئلة التي لا تستنبط منها على نحو متساوٍ بالنظر إلى أبسط سؤال. وإذن فإنه تبعا لقاعدة الأسلوب، فقد نتوقع أن نجد سببا لهذا الانحراف المتعمد ولكن أي شيء هو هذا الميل؟ إن ما يميز هذه الأسئلة عن الأسئلة العادية من نحو [6] هو أنها تحيل إلى قضية واحدة أو قضايا. ونفترض الإحالة إلى قضايا معينة أن قضية منها موجودة أي في ذهن بعض الناس. وهنا فإن الانتاج التداولي الأدنى حول الأسئلة المتضمنة للمعاني الكثيرة أو معان من الرتبة الثانية يفهم بأن القضايا التي تحيل اليها تلك الأسئلة (توجد في السياق) وهذا يعني بوجه عام أن القضايا توجد في ذهن المتكلم أو المستمع كافتراض وتخمين (6). وسأطلق على هذا الاستنتاج اللزوم المتضمن في المعاني من رتبة ثانية.

وتحليل [5] ينزع هذا المنزع، إذ كانت [5] حالة مخصوصة من [6]، باعتبار أن هذا التحليل يكرر نفس اجراء [6] مستبدلا فقط (صدق إيجاب س) من خلال (س)، ومن جهة أخرى، فإن لصدق ايجابي (س) لما كانت مكافئة من الوجهة المنطقية لعبارة (س) كان لنا كذلك أن نقلب إجراء التبديل بتعويض (صدق إيجاب س) بالعبارة (س) فقط ويضاف اللزوم المتضمن من الرتبة الثانية (ز).

[5 هـ] أ.؟ صدق إيجاب س (مثلا هل اشترت بعض الزهور).

هو مكافئ للسؤال ؟ س.

وإذن فإن مجموع (ب) - (و) من [6 هـ] ينطبق أيضا على صدق ايجاب س. وفضلا عن ذلك.

وتفسر (ز) لماذا تتجه الأسئلة التأكيد به من نحو [5] إلى أن تسمى (أسئلة منحرفة الوضع) أو (أسئلة متوقعة الإجابة بنعم).

وكذلك وبالمثل بالنسبة للسؤال المنفي [8] ؟ (صدق نفي س). وفي هذه الحالة فإن القضية المتضمنة تكون منفية. وكذلك اللزوم المتضمن من الرتبة الثانية يتخذ صورة (ز) :

[8 هـ] أ. ؟ صدق نفي س (مثلا ألم تشتر أي شيء من الزهور ؟) يكون مكافئا لـ ؟ س.

وإذن فإن (ب) - (و) تنطبق على ؟ صدق نفي س كذلك. وفضلا عن ذلك :

(ز') فإن المتكلم يفترض أو يعتقد المخاطب أن سلب س أي أن س لست صادقة. (أسلوب، من المرتبة الثانية).

ح. إن المتكلم يحصل له أو يعتقد المخاطب أن يوجد له الاستعداد ليعتقد أن س (الكم، نفي شح اعطاء المعلومة) والشيء الزائد في لزوم (ح)، إنما أضيف بفضل القاعدة الفرعية لشح اعطاء المعلومة المنفية. ذلك أن السؤال المنفي من نحو : ألم تشتر أي ورد، يفصح عن عبارتين متعارضتين احداهما (وهو التوقع الملغى)، أن السيدة اشترت بعض الورود، وثانيتهما (وهو التوقع المتحقق) أنها لم تشتر الورود. ولهذا السبب فإن مثل هذه الأسئلة تتضمن المفاجأة أو ربما عدم التصديق بما يحدث كواقعة (مثلا : ألا تستحي من نفسك ؟ - إني توقعت أن تستحي ولكن هذا في الظاهر لم يحصل).

والسؤال التقريري المنفي [7] (ألم تشتر بعض الزهور ؟) قد يضيف كذلك درجة زائدة في الانحراف الماثل. ومرة أخرى فإن ضروب اللزوم للأسئلة العادية تطبق هنا كذلك؟ صدق نفي صدق ايجاب س» باعتبار التبادل من جهتين مع (؟ س) في المجموعة (أ) - دو من [6 هـ] وإلى هذا نستطيع أن نضيف ثلاثة أصناف من اللزوم : ز'، ح، ط :

[7 هـ] أ. ؟ صدق نفي صدق إيجاب س (مثال : ألم تشتر بعض الزهور ؟) يكون مكافئا للعبارة ؟ س

أن س كاذبة (أسلوب، من مرتبة ثانية)

ح. إن المتكلم يحصل له أو أن المخاطب يعتقد كون المتكلم حاصلا على استعداد لأن يعتقد ثبوت صدق ايجاب س (الكم، شح إعطاء المعلومة بسلمها).

ط. يفترض المتكلم أو المخاطب (في صراع مع ز') أن س (أسلوب من الرتبة الثانية).

وقد عولج السؤال التأكيدي المنفي على نفس المنوال الذي يتناول به السؤال غير التأكيدي السالب، ماعدا أن لزوم ط الاضافي من الرتبة الثانية قد يشتق من القضية المتضمنة من الرتبة الثانية. ومن الوجهة التداولية فإن الفارق الرئيسي بينهما هو أن [7] تعبر عن قوة الالتزام بايجاب القضية، وهذا افتراض في ط يلغي الافتراض في ز' ويوجد هنا أقوى تضمين لعدم التصديق في [7] منه في [8]. وعلاوة على ذلك تنزع [7] إلى الوقوع حيث تكون القضية (إيجاب س) مثبة أو مفترضة الثبوت في السياق. ويتضح الفارق في [22] و [23] من نحو : الست تاركنا الآن؟ فهذه جملة يمكن أن تكون سؤالا دالا على الغضب بالنسبة للضيف الذي يطيل مكثه، وكأن لسان حال المضيف يقول : أتمنى أو أتوقع أن تكون قد غادرت المكان، لكن يبدو أنك لم تفعل بعد، في حين أن جملة :) أو تتركنا في هذا الوقت ؟ لا تستخدم في مثل هذا السياق. لأن مستعملها يفترض أن هذه العبارة (إنك تاركنا في هذا الوقت) محتملة للصدق أكثر من كونها تمنيا ملحا بالبقاء، وعلى ضوء ذلك نستطيع أن نفهم أن الأسئلة التأكيدية السالبة من [7] و [23] غالبا ما تكف في الواقع عن أن تصير عبارات يصرح التلفظ فيها بمضمون الخبر بمضمون (وهذه هي الأسئلة في معنى سيرل)، ومن أن تصبح طريقا إلى حسن التعبير على نحو غير مباشر تقريبا من عدم اعتقاد ما قال المخاطب أو ضمنه كلامه.

ويمكن أن نلاحظ في [27] أن لزوم ط لا يتفق في الواقع مع لزوم ز'. وهذه فكرة مهمة من الاستعمال الراهن لحد «اللزوم» ذلك أن لزوم عبارة متلفظ بها يمكن أن يلغي من جهة الواقع لزوما آخر لنفس العبارة. غير أن اللزوم الملغي لا ينفك بالرغم من ذلك من أن يظل جزءا من دلالة العبارة المتلفظ بها.

وكل هذا يعود بنا إلى السؤال عن حسن التأدب، وأسئلة من نحو [19] - [16]، قد تؤول لأسباب بحثناها في 3.5 على أنها دالة على العرض. ومن الملاحظ أن الأسئلة المحتملة للوجوه الكثيرة [19] - [17] هي أكثر تأدبا من أسئلة العرض [16].

[16] هل يمكن أن يوجد عنك أي شيء يؤكل ؟ س

[17] هل يمكن أن يوجد عندك بعض ما يؤول ؟ صدق ايجاب س

[17] ليس يوجد عنك أي شيء يؤكل ؟ صدق نفي س

[19] ألا يمكن أن يوجد عندك ما يؤكل ؟ صدق نفي صدق إيجاب س

وكما رأينا فإنه يوجد عدم تناظر في السلوك المهذب أيا كان الاعتقاد المؤدب عند المتكلم، فهو يميل إلى أن يكون اعتقادا غير مهذب بالنسبة للمخاطب، والعكس صحيح وعدم التناظر هنا يمثل له في صفة ضروب العرض. إذ من حسن الأدب أن نعرض لأحد من الناس شيئا ما. إلا أنه يكون كذلك في معظم الأحوال من الأدب أن نرد عرضنا على أن نقبله وكما يشير حد (حسن الاعتقاد) ذاته، فإن مثل هذه الاعتقادات هي ما يفهم المتكلم أنه يصدقها، أكثر ما يصدق، بما هو أمر مختلف. والسؤال التأكيدي [17] أكثر تأدبا من السؤال الاعتيادي.

[16] لأنه يقتضي التصديق المؤدب.

[17 أ] يفترض المتكلم (أو يعتقد المخاطب أنه يفترض) أنه يريد شيئا يأكله.

ثم إن ما يوجد بداخل الأقواس السابقة يمكن أن ننساه في هذه اللحظة الآن. وسنرى السبب بعد قليل، والجملة [18]. هي على وجه خاص أكثر تأدبا من [17] لأسباب جد معقدة لا نتعرض لها الآن والسؤال المنفي، كما رأينا يستلزم افتراضا منفيا واقعيا، ويلغي الاعتقاد الموجب. وكلا هذين اللزومين يطابقان (حسن اعتقاد) المخاطب، و(حسن اعتقاد) المتكلم على التوالي. ذلك أن جملة [18] دالة على حسن التخلق من وجهين : إذ هي تفي بمدح المستمع في افتراض كونه مهذبا كما تعطي له حظ أن يسحب أو يوقف رفضه المهذب.

[18] إن المتكلم [يفترض أو] يعتقد في المخاطب افتراض كونه لا يريد شيئا يأكله. وهذا يلغي أو يحل محل وضع المتكلم (أو الوضع الذي افترضه المخاطب) في أن يعتقد أن المخاطب لا يريد شيئا يأكله.

المسبق عند المخاطب) عن طريق افتراض قوي من جانب المتكلم : إذ يفترض المتكلم كما ينبغي أن يقبل حسن أدب المخاطب، إذ لو فعل ذلك كان دالا بنفسه على عدم تخلقه من وجه أبعد.

[19] يفترض المتكلم أو يعتقد في المخاطب كونه يفترض أنه لا يريد أن يأكل شيئا وهذا يلغي أو يتنزل منزلة حال المتكلم (أو الحالة التي يخمنها المخاطب)، في أن يعتقد بأن المخاطب يريد أن يأكل شيئا، فيلغي بدوره افتراض المتكلم (أو تخمين المخاطب) وهو أنه يريد أن يأكل شيئا.

وهذه الصيغ المشار إليها بالحرف أ من [17 أ] - [19 أ] تكون من جهة الممارسة مستثناة من تأويل هذه الأسئلة المتأدبة، وإن كانت تبعا لاعتباري السابق للزوم المتضمن من الدرجة الثانية، عنصرا ممكنا منها، ومما له دلالته هو أنها من وجهة الممارسة مخرجة، لأنها تمثل الاعتقادات غير المهذبة. وقد تبين الآن كيف أن مبدأ حسن التخلق يتفاعل مع مبدأ التعاون محدثين جزءا غير مهذب من التأويل الذي يجب أن يحذف. ومما له دلالاته كذلك، هو أن أصناف التحليل هذه تكشف عن الترابط بين حسن الأدب والصيغة المائلة (غير المباشرة). وإذا كانت الصيغ [17 أ] - [19 أ] محصورة بالفعل في اللزوم الخاص بالاعتقادات والظنون اللبقة، فإنه يمكن أن نلاحظ كيف يطبق كل لزوم ملحق زيادة درجة من حسن التأدب. والمبدأ المعمول به هنا هو مبدأ (تبادلية نفاذ رؤية العلاقة وصوابها) كالحال مع عدم تناظر حسن التخلق. ولكي يكون الإنسان متأدبا على الحقيقة يتعين عليه أن يخمن أن المستمع هو كذلك ينبغي أن يكون متصفا بحسن الأدب وأن يدرك مسبقا حسن تأدبه ؛ وقد يسوق هذا من الوجهة النظرية إلى الرجوع اللامتناهي لادراك حسن الأدب والوقوف عنده، مما أعطينا عليه ثلاث مراحل، ومثلنا لها بالعبارات [17أ] - [19 أ]. وعلى ذلك يمكن أن نشتق من الزيادة المتدرجة لضروب اللزوم الواردة في [17 أ] - [19] فئة مقابلة لضروب اللزوم المتأدبة.

[17 ب] يكون المتكلم مراعيا لحسن الأدب،

[18 ب] يكون المتكلم مراعيا لحسن الأدب،

إذ يفترض المتكلم أن المخاطب يكون مراعيا لحين الأدب.

المتكلم يخمن أن المخاطب مراع لمبدأ حسن الأدب ويخمن المتكلم أن المخاطب يفترض أن المتكلم يكون مراعيا لحسن الأدب.

ويقاس ازدياد حسن الأدب من [17] إلى [19] بعد تكرار مراعاة حسن الأدب.

ومن دون أن نحلل على وجه التفصيل أمثلة الموظف الجمركي من (10) - (13) فقد نلاحظ أن الجملة الماثلة في هذه الحالة تحدث في الاتجاه المعاكس. لأن الجملة (يوجد عنك شيء لتصرح به) هي اعتقاد سيء وغير مهذب، وأكثر أنواع الأسئلة غير المباشرة هي على سبيل التدرج أقل أدبا، وأشد تهديدا من السؤال العادي الذي نجيب عنه بقولنا : نعم - لا.

ويبين هذا التحليل كيف نشأ التأويل التداولي للتلفظ بالعبارة عن (أ) أعني افتراض فعل الكلام الأدنى، وعن (ب) ضروب اللزوم مع ادراج أنماط ضروب اللزوم الخاصة بحسن التأدب التي تترتب عن أو ترافق الافتراض، (وفي أوسع حالة غير مباشرة، يمكن أن يطرح هذا الافتراض لفائدة افتراض آخر). وعلى هذا النحو فإن المخاطب يعيد بناء الدلالة كما خطط لها المتكلم.

7.5- تلخيص :

يمكن أن نبرر لفصل السيمانطيقا عن التداولية إذا أمكن أن نبين أنه توجد أنواع مختلفة للاطراد والانتظام الذي ينبغي أن يراعي في كل مستوى من هذه المستويات، وأن العلاقة بين هذين النوعين من الانتظام يمكن أن تفسر على نحو مؤسس على قاعدة ما. وهذا ماحاولت أن أبرهن عليه في هذا الفصل.

فعلى المستوى السيمانطيقي، يمكن أن تصاغ القواعد للنظر في العلاقات المنطقية بين الإيجاب والنفي والتأكيد وغير التأكيد، وبين الجمل الخبرية والاستفهامية. وللنظر في عدم التناظر الظاهري لهذه الأصناف من تركيب الجمل، وعلى المستوى التداولي يمكن أن تعمم الطريقة التي بها يحدد مبدأ التعاون ومبدأ حسن الأدب، شكل السلوك اللساني في علاقته بالوظيفة التواصلية. ومن الواضح أن هاتين الفئتين من ضروب الاطراد هما من طبيعة جد مختلفة، وتركيبها الجامع من خلال استراتيجيات وضع المسألة وحلها عن طريق التأويل التداولي هو تأليف قادر على أن يبين كيف أن الجمل المركبة تركيبا متشابها (مثل نوع الأسئلة المنفية) يمكن أن تتغير وتتعارض تأويلاتها التداولية على أنحاء شتى.

من الضروري بالنسبة للتداولية أن تدرج قواعد أفعال الكلام المخصوص مثل تلك التي نص عليها سيرل فالشروط، مثل الشروط التي توجد عند سيرل، وهي موصوفة بالجوهرية، والتحضيرية والصدقية، فيما يخص أفعال الكلام، لاتحتاج إلى أن تثبت على نحو مستقل، لأن مقاربة الشروط (على الرغم من احتماليتها)، يمكن على حال ما أن يتوصل إليها عن طريق ايجاد معنى التلفظ بالعبارة، وعن طريق مبدأ التعاون. وكما أثبت ذلك كل من Miller و Johson - Laird (1976 : 636) :[إنه بافتراض مجموعة من قواعد التحاور والتأويل الحرفي للتلفظ بالعبارة، وخصوصية سياق استعمالها، فإنه يمكن من جهة المبدأ أن نستنتج قوة فعلها الكلامي].

تعليقات على الفصل السابع

1) ويتعارض هذا الحكم مع مبدأ التعبيرية عند سيرل (20 - 19 - 1969) على الأقل في الصورة المخصوصة التي طبقها على أفعال الكلام (فبالنسبة لأي فعل كلامي ممكن، يوجد عنصر لساني محتمل، تكفي دلالته لأن يعين كون تلفظه اللغوي هو انجاز لفعل كلامي مضبوط..(وفي الحقيقة، حيثما يقول سيرل : إن كل مايمكن أن يدل عليه من الوجهة التداولية يمكن أن نتحدث عنه من الوجهة النحوية، فإني أدعي أن كل مايمكن أن نتحدث عنه من الوجهة النحوية، يصح أن يدل عليه (ولو جزئيا) من الناحية التداولية.

2) إن العبارة : George is ever late : إن جورج يكون في وقت متأخر) هي بطبيعة الأمر جملة نحوية إذا صح أن الظرف ever يفهم في معناه العتيق على أنه يفيد : (دائما).

3) ولقد وردت المرتبة الثانية من عند Bolinger [1965 (1952)] .

والفارق بين مقولة اللغة الواصفة meta propositional والقضية الواصفة هو أنه في الحالة الأولى تستعمل الألفاظ المتحققة على نحو مقصود (في العبارة الأصلية) وتكون منتزعة من سياق، في حين أنه في الحالة الثانية، فإن المعنى وحده هو الذي يفترض فيه كونه مكررا أي أن الفارق هو في التوازي الموجود بين الكلام المباشر وغير المباشر، أو بين نمط الشكل ونمط المحتوى مما كنت أشرت إليه. Leech 1980 (1977b) .

4) والصيغتان [3 ج] - [¯ ج] لم يقع اشتقاقهما من القواعد. ولكن إذا لاحظنا بأن ترتيب المجال أو المدى وحده يكون ممكنا (أعني الايجاب (صحية السلب) ؟، كانت إذن هذه الصيغ هي التي تكون غير جائزة. وسنرى هذا فيما يلي .

5) والقضية التقريرية أو التأكيدية السالبة [3] من نحو قولك (لايكون جورج في غالب الأحوال متأخرا)، هي مختلفة عن حالات أخرى من مرتبة ثانية، لأنها تسمح فقط بتأويل اللغة الواصفة على وجه الحصر، مما يوضح علامة استعمال أقواس الاقتباس من نحو [لايكون جورج (رد في غالب الأحوال متأخرا)]. وفي هذه الحالة فإن قيمة الصدق للقضية التأكيدية مختلفة بعض الاختلاف من مقابلتها المنفية. وكمثلا على ذلك [24] التي تبين أن العبارة [لايكون جورج في

بعض الأحوال متأخرا] هي من الناحية المنطقية متسقة مع [من جورج دائما يكون متأخرا] لكنها متناقضة مع [لم يكن قط جورج متأخرا].

6) إن ضروب اللزوم المضمرة في المعاني من الرتبة الثانية تشكل فئة من الاستنتاجات أو بعبارة أخرى تشكل استراتيجية انتزاع اللزوم هذه الفئة التي يمكن أن يحرف فيها عن طريق المبالغة في الاطراء أو السخرية، التبجيل والتشريف إلى مبدأ أو قاعدة. غير أني لم أظفر بايجاد تفسير مقنع للكيفية التي تنتج ضروب اللزوم من المرتبة الثانية ؛ ومع ذلك فإني أشير إلى أنها تشتق من كون أن العبارات المتضمنة للمعاني من الدرجة الثانية، على نحو ما نقيس الأفكار المباشرة، لأفعال الكلام، تسمي في الوقت الراهن حصول التلفظ المخصوص. وإذن من الوجهة المنطقية تكون ضروب اللزوم قريبة الشبه في تكوينها من عبارة محددة قد دخل عليها حرف التعريف «أل» مثال ذلك، العبارة (هل جورج يتأخر غالبا)، يمكنها أن تصاغ على نحو : هل القضية المتحصلة الوقوع [جورج يتأخر غالبا] هي قضية صادقة ! وكتحديد العبارات بوجه عام قد يفترض أن المتكلم والمخاطب، لاقتسامهما معرفة السياق يستطعان أن يجدد أي قضية واقعة تكون هي القضية الدالة.

(وفيما يخص نوع مثل هذا التمييز المذكور هنا يمكن الرجوع إلى : (9-33 [1980] 1977) leech.

الفصل الثامن

العبارات الإنجازية

ق : يوجد عندنا من القطط، على نحو ما يوجد من الفئران عند كثير من الناس

عن السيدة : فوتلوز Footloose

أ- أعلم أنك حاصل على ذلك، إلا أني لا أستطيع من خلال التواصل معك أن أقول ما إذا كنت تتمنى النصح لي أم الادعاء والتبجح فقط.

[Jamer Thurber; The owl in the attic]

إن هذا الفصل، وهو آخر الفصول في معالجتي للخطابة التفاعلية بين الأشخاص، سيواصل النظر في الملاحظة الاشكالية المدروسة في آخر الفصل السابق، وسيحاول أن يبرر المقاربة التي اتبعتها في تناول قوة فعل الكلام ازاء الأوضاع التنافسية، مما سأنظر فيها أولا (نظرية أفعال الكلام التقليدية الأرثودوكسية) المصاغة في قالب أوستين وسيرل وثانيا، الفرضية الانجازية عند كل من روس Ross و وليوف Lakoff وصادوك Sadock وغيرهم.

والفكرة الأساسية في احتجاجي ستكون ضرورة القيام بفصل جازم بين تحليل قوة فعل الكلام وبين تحليل الأفعال اللغوية ذات قوة الفعل الكلامي.

8. 1- الإنجاز وأغاليط الفعل اللغوي ذي قوة الفعل الكلامي

أريد أن أقابل بين أطروحتين أعتقد أنهما وهمان، وأنهما تؤثران على التفكير في مفهوم قوة فعل الكلام، وبخاصة من خلال عمل أوستين وسيرل. «ومغالطة فعل الكلام للفعل اللغوي» هو وجهة نظر يمكن أن يتطرق إليها تحليل قوة فعل الكلام على نحو مناسب من خلال تحليل دلالة الأفعال اللغوية verbs للأفعال الكلامية من نحو : أنصح، آمر أعد. وفي مقابل هذه الوجهة من النظر تبدو مقاربتي معقولة. إذ تبعا لما عرضته تؤدي هذه المقاربة إلى بيان خطأ القوة التداولية، (المطبقة للجهة النحوية على القوة التداولية)، إذ أنه لما كان معنى الأفعال اللغوية للفعل الكلامي جزءا من النحو ، وينبغي أن تعالج في مقولاته، كانت قوة فعل الكلام إنما ينبغي أن تعالج وتعلل وتحلل

نتعامل مع النحو، في حين أننا عندما نتناول قوة أفعال الكلام للعبارات المتلفظ بها، فنحن نتعامل مع التداولية. ومن السهل أن نخلط بين هذين المستويين لأن أحدهما جزء من اللغة الواصفة للآخر ؛ أي أننا حينما نناقش أو ننقل أفعالا كلامية في الخطاب العادي (في قولنا مثلا : طلب جون من تيودور أن يفتح الباب) فقد نجد أنفسنا لا محالة فاعلين كذلك ومنجزين لأفعال لغوية لفعل كلامي مما توفره اللغة الانجليزية لهذا الغرض من نحو : سأل (طلب)، وحكى إلا أني قد أوضحت وبخاصة في (2.2) بأن قوة فعل الكلام بسبب إبهامها وعدم تحديد معالمها وتنوع درجاتها، قد تكون أكثر دقة مما يمكن أن يتلاءم معه، بسهولة معجمنا اليومي لأفعال الكلام اللغوية. لذلك فإنه إذا ربطنا، كما فعلنا، قوة الكلام بالطريقة (مما انكشف عند تحليل الوسائل - الغايات) التي يحاول بها المتكلم أن ينجز تبليغ رسالة ما وايصال عبارته المتلفظ بها إلى المخاطب، وجدنا حينئذ أن أسلوب التحليل الموضح في الفصلين 6، 7، يدل على أن القوة (المعنى) ينبغي في جزء منها أن تدرس في حدود ألفاظ متدرجة سلميا ؛ لا في ألفاظ مقولية جامدة. فالفارق، مثلا، بين الأمر، والسائل يكون في جزء منه من شأن التدرج السلمي الاختياري (كم من اختيار أعطي إلى المخاطب)، والفارق بين (الطالب) و(العارض) يكون من شأن الربح - الخسارة المتدرجة سلميا (كم هو بعد (أ) من الربح - الخسارة بالنسبة للمتكلم المخاطب)، (ويمكن الرجوع إلى 5. 3. 5. 7).

والحالة المخصوصة بمغالطة الفعل اللغوي لفعل الكلام هي مايمكن أن يسمى بالمغالطة الإنجازية. وهذه هي الأطروحة التي يكون فيها الإنجاز، من حيث هي عبارة متلفظ بها ؛ مشتملة على فعل لغوي صريح الإنجاز، صورة مقبولة أي معيارية بها يصح أن تفسر قوى عبارات أخرى متلفظ بها. فهذه المغالطة هي التي تؤدي بالإنسان لكي يقول : بأن الجملة العادية غير الإنجازية من نحو [1] توجد لها دلالة يمكن أن تفسر بإضافة ما يتصدر من فعل إنجازي مثل [2 أ]، [2 ب].

[1] إنه لم يعمله.

[2 أ] أثبت أنه لم يعمله.

[2 ب] أؤكد بأنه لم يعمله.

غير انجازية من نحو [1] بأنه توجد عبارة انجازية متلفظ بها على شاكلة [2 أ] و [2 ب] تجعل قوتها صريحة.

وهناك حالة أخرى للمغالطة الانجازية. وهي الفرضية الانجازية التي قال بها روس Ross، وآخرون غيره، وتعني هذه الفرضية أن الفعل اللغوي الأساسي للبنية السيمانطيقية المضمرة من كل جملة يكون فعلا انجازيا أي أن الاضمار من كل بنية عميقة في جملة من نحو [1] توجد له صورة من نحو [2 أ].

2.8- نظريات فعل الكلام عند أوستين وسيرل

لقد داعب أوستين وسيرل وَهْمَ الفعل الانجازي وانتهيا إلى اعتناق مغالطة الفعل اللغوي لفعل الكلام (1)، وأعتقد أن هذين الأمرين مترابطان، أعني أن الاهتمام الذي أولياه لضروب العبارات الانجازية ضمنيا أثر عليهما بحيث افترضا أن التحليل الدقيق لدلالة الأفعال اللغوية الكلامية قد يؤدي إلى فهم قوة فعل الكلام. غير أن هذا الأمر منهما حصل ادراكه بعد قوات الأوان من الناحية التاريخية.

والفكرة الأصيلة في كتاب أوستين (كيف ننجز الأشياء بالكلام (1962)، هي أن التلفظ بالصيغة الإنجازية، (واختصارا الانجازية) يختلف أساسا عن التلفظ بالعبارة الخبرية (أو الوصفية constative). وبينما يمكن أن نقيم التلفظ بالعبارات الخبرية والوصفية، ونقدرها حق تقديرها بالنظر إلى الحدود التقليدية من الصدق والكذب فإن الصيغ الانجازية لاتحتمل صدقا ولا كذبا. وبدلا من ذلك يمكن أن يقال عنها كونها مطابقة لمقتضى الحال أو غير مطابقة له.. إلا أن أمثلة من نحو [1] و [2] المذكورتين آنفا تأدت بأوستين إلى نتيجة محتملة، وهي أن العبارات المتلفظ بها كلها قد تكون انجازية على معنى إنشاء صيغة للتصرف أكثر من كونها مجرد قول شيء ما عن الواقع والعالم. ولقد كان أوستين قد أشار إلى هذا بأن وضع نوعا من التوازي بين (العبارات الانجازية) من نحو :

[3] أعد بأني سأكون هناك (وبين العبارات الانجازية الأولية) أو العبارات الأصيلة المتلفظ بها من.

[4] سأكون هناك.

[3] و[4] سواء وجد بها فعل انجازي لغوي أم لم يوجد، تصادف الصياغتين معا : (إنجاز) شيء ما، و(قول شيء ما)، مما أدى به إلى أن يتحول إلى التمييز (109 :1962) بين أفعال الكلام (عما هو تقريبا معادل للتلفظ بعبارة ما لها معنى ومرجع) وبين قوة أفعال الكلام، لأن ضروب التلفظ بالصيغ هنا يوجد له نوع من قوة التواطؤ والاتفاق. ثم هو يكمل هاتين المقولتين بإضافة مقولة أخرى سماها لازم فعل الكلام (مما نحدثه أو ننجز بواسطة قولنا شيئا آخر). إلا أنه بافتراض العبارة الإنجازية أو الانشائية بكونها صريحة، وهي محك الاختبار، لقوة فعل الكلام، كان أوستين قد تابع تصنيفه لقوة أفعال الكلام، وهذا التصنيف (المكون من القرارات التشريعية، والممارسات التشريعية، وضروب المباحات، والأوضاع السلوكية، والعروض الوصفية) هو أول مثال لما سميته - مغالطة الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام) : إذ يشبه أن يكون أوستين قد تخيل أن صيغ الأفعال اللغوية في اللغة الإنجليزية تطابق مطابقة تامة (واحدا بواحد) مع مقولات أفعال الكلام.

وعندما وضع سيرل تصنيفا مشابها فيما يسمى : (تصنيف قوى أفعال الكلام) فإنه كان قد انفصل صراحة عن افتراض وهم أوستين فيما يخص هذا التطابق بين الأفعال اللغوية والأفعال الكلامية. والفوارق في صيغ الأفعال اللغوية لقوى أفعال الكلام هي دليل جيد، إلا أنها ليست بحال من الأحوال دليلا قائدا إلى وجوه الاختلافات في قوى أفعال الكلام و ([1975]1979]).

ومهما يكن الأمر فإنه من الواضح من خلال هذا المقال أن سيرل كان لايزال يفكر في حدود صيغ الأفعال اللغوية لأفعال الكلام، ومع أننا نستطيع أن نتفق على أن تصنيفه كان أنجح وأدق من تصنيف أوستين ؛ إلا أننا نجده لايزال يرجع في العبارة الإنشائية كصور معيارية أو ضابط معياري لكل قوة فعل كلامي وكأساس لتصنيفه : (وأقترح الآن أن أفحص البنية العميقة المضمرة(للجمل الانجازية الصريحة في كل صنف من الأصناف الخمسة).

ولم يكلف سيرل نفسه عناء تعليل هذا النهج في الإنجاز (2)، وإنما اتخذه كمسلمة وربما في اتفاق مع [مبدأ التعبيرية] : ويقول هذا المبدأ : (إن كل ما يمكن أن يدل عليه يمكن أن يقال)، وقد أخذ سيرل بهذا المبدأ من دون أن يعلل له في كتابه (أفعال الكلام)

الذي صدر في سنة 22 - 19 - 1969). ومبدأ التعبيرية هو أطروحة مناسبة إذا أراد الانسان أن يحتج بأنه يمكن دائما أن يوضح قوة فعل الكلام من عبارة متلفظ بها. وذلك عن طريق جعل صدر العبارة مبتدأ فيها بفعل انجاز ملائم، وأيضا يظهر سيرل من وجه آخر أنه يرتبط بمغالطة العبارة الانجازية وان كان لايعترف بذلك صراحة. ويجيز أن يعبر عن قوة فعل الكلام بعديد من الوسائل الدالة على هذه القوة (39 :1969) ويدخل في ذلك تنغيم الصوت وتفصيله مقاطع... كالحال تماما مع صيغ لغوية إنجازية. إلا أنه في الممارسة قد لايكون استعمال الوسائل الأخرى غير العبارات الإنجازية متضمنا في فعله هذا ولا معروضا فيه. وكذلك وبالمثل، يقبل سيرل بأن هناك (غموضا كبيرا) في تحديد ضروب التلفظ بالعبارات المختصة بمقولات وأصناف قوة أفعال الكلام، وهو لايزال يؤكد بأننا (إذا اتخذنا وجهة نظر قوة فعل الكلام كمفهوم أساسي تصنف به استعمالات اللغة، ترتب عندك أنه يوجد بالأولى عدد محدود من الأمور الأساسية نحتاج إليها في اللغة) وهكذا فإن سيرل يكون مخلصا إلى نظرية حاسمة في أفعال الكلام بالرغم من وجود صعوبات واضحة عند تقرير ما إذا كانت عبارة متلفظ بها تناسب هذه المقولة أو تلك من أفعال الكلام.

واحتجاجي ضد وهم صيغة الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام كان وصفيا إلى حد بعيد : ذلك أن التصنيف المطلق لأفعال الكلام، الذي يتضمنه هذا التصنيف ليس إلا مجرد ترتيب لإمكان التواصل الإنساني إلى درجة معينة لايمكن أن تعلل لها الملاحظة. وسأعود إلى نقطة نظرية حاسمة. فبالرجوع إلى السلوك التحاوري الإنساني كسائر مجالات التجربة الإنسانية الأخرى، نجد أن لغتنا تمدنا بوجوه وفروق مميزة مطلقة ؛ إلا أنه من الخطأ الشنيع أن نفترض أن هذه الفروق المميزة مما يصنعه معجمنا توجد كما هي في الواقع. ذلك أن اللغة تزودنا بصيغ أفعال لغوية من نحو أمر، طلب، ترجى التمس، كما تمدنا بأسماء من نحو صهريج، بركة، بحيرة، بحر، محيط. غير أنه لايمكن أن نزعم بأنه يوجد في الواقع العملي مقولات فاصلة مميزة من نحو ضروب الأمر والطلب، كما يوجد في الواقع الجغرافي طبقات وأصناف متمايزة مثل الصهاريج. والبرك والبحيرات. ويتسلل هذا الزعم، وهذا الافتراض غير المروى فيه إلى تصنيف سيرل، من دون أن يلاحظه فيقول : ماهي الضوابط التي بها يمكن أن نقول عن ثلاث عبارات متلفظ بها في الحال أن احداها حكاية قول، وثانيها تنبؤ، وثالثها وعد ؟ وحتى تطور أجناس الترتيب

العليا نقول : إنه يجب أن نعرف أولا كيف تختلف الأنواع من نحو الوعد، والتنبؤ والحكاية وتتمايز بعضها عن بعض (2 :[1975] (197).

إلا أنه قد يكون من غير المناسب على نحو بارز إذا شرع أحد من الناس في معالجة وبحث اتساع المياه على وجه الأرض على هذا النحو قائلا :

ماهي الضوابط التي بها يمكن أن نقول عن اتساع المياه في الوقت الراهن بأن بعضا من هذا الاتساع هو صهريج وثانيها بركة وثالثها بحيرة : وحتى نفصل أجناس الترتيب العليا يجب أن نعرف أولا كيف تختلف أنواع الصهاريج، والبرك والبحيرات بعضها عن بعض.

وعندما نحاول أن ندافع عن سيرل، فقد يمكن أن نجادل أولا بأن هذه المقارنة غير عادلة «فإذا اختار أحد الناس مثلا القردة والزرافات بدلا من البرك والصهاريج، كان المثال المأخوذ أقل سخافة. إلا أن ردي هو أنه (أ) لايكون لأحد من الناس الحق مسبقا أن يدعي وأن يفترض أن مثل هذه المقولات توجد في الواقع، (وإن كان قد يكتشفها عن طريق الملاحظة) و (ب) أن كل من لاحظها في الواقع المتحقق، ظن أن قوى أفعال الكلام في كثير من وجوهها أشبه ما تكون بالصهاريج والبرك منها بالقرد والزرافات : لأنها تتمايز إن صح التعبير باتصال الخواص واستمرار الصفات أكثر من انفصالها فيما بينها.

وهناك حجة ثانية في الدفاع عن موقع سيرل الجازم، وهي أن الواقع العملي مختلف تمام الاختلاف عن الواقع الجغرافي : ذلك أنه لما كانت اللغة ، منظورا إليها من وجهة نظر عملية، تمثل ظاهرة مجتمعية [تنتمي بالنظر إلى 2.3 إلى عالم 3) أكثر مما تنتمي إلى عالم (1)] ، فإنه يوجد سبب قوي لأن نفترض في هذه الحالة بأن اللغة تبرز بوضوح الفوارق التي توجد في الواقع المجتمعي. وفي الحقيقة، يمكن أن نتمسك (بالاختلاف المجتمعي تبعا لفرضية سابير – وورف) بأن هذه الفوارق مما ترسمه اللغة بين الأنواع المختلفة لأفعال الكلام تصبح، بفضل هذه الفرضية فوارق ذات دلالة في كل تواصل مجتمعي ؛ إلا أنني سأرد مرة أخرى، بأننا لانستطيع أن ندعي مسبقا بوجود مثل هذا التماثل في الشكل ؛ Isomorphism بين نظام لغوي، ونظام مجتمعي، كما لانستطيع أن نقول في هذه الحالة بوجود شبه أو قرابة في المصطلح التقني، وتميز اللغة السودية من جهة المعجم بعض أوجه الشبه في المقولات – بين جد لأب / وجد لأم)، مما لايكاد يميزه معجم اللغة الانجليزية وكذلك الحال في اللغة الفرنسية، إذ هي تفرق بين الذكر

والانثى من جهة العمومة والخئولة، مما لاتفعله الانجليزية. وبالتأكيد فإنه يكون من الحمق أن نفترض في مثل هذه الحالات، بأن الفوارق المعجمية تطابق الاختلافات المنطوية أو المتضمنة في النظام المجتمعي. وفضلا عن ذلك فإني احتج بأنه لايستطيع أحد من الناس أن يزعم بوجود تشاكل لساني، وتنظيم مجتمعي على نحو مسبق. والطريق الوحيد لتبرير مثل هذه النظرة هو أن نقوم بوضع دراسات مستقلة عن استعمال اللغة على نحو ما تصف اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات، استعمال اللغة قبل أن يخلص الإنسان إلى نتيجة مؤداها أن هذين الأمرين متشاكلان. ويوحي الدليل المقدم بوجه عام أنهما ليسا متشاكلين.

8. 1.2- العبارات الخبرية (التقريرية)

لقد بينت بعض الحالات أن الفروق المميزة للنحو / المعجم توافق، من وجهة صريحة، أفعال الكلام المحددة ؛ وهي تلك الأفعال الكلامية التي يطلق عليها سيرل (3)، العبارات التقريرية. وبالإجمال يمكن مثلا، أن نقول على وجه الضبط ما إذا كنا نعرف المواصفات والاتفاقات، عند حصول أفعال الكلام، مثل إطلاق التسمية على السفينة، واعطاء النذر والنطق بالحكم على المجرم أو في الأمر بمزايدة على وجه الإنجاز وعندما لايحصل ذلك. وهذا النمط من السلوك اللساني المتواطأ عليه والمتجزئ يكون بالرغم من ذلك استثناء وليس قاعدة. والعبارات الخبرية من هذا القبيل كانت هي الأنماط الأولى لأفعال الكلام التي اشتغل عليها أوستين (1962 : 5) ؛ واهتم بها أيما اهتمام، حينما أعلن أنه سيفحص العبارات الإنجازية. ثم إن هذه الأفعال الكلامية المتواضع عليها إجماعا هي التي يمكن أن يقال عنها (كما أشار سيرل (1975] 16] 1979) (بقولنا شيئا ما، فنحن نفعله). وفي مثل هذه الطقوس اللغوية تكون العبارة الانجازية في غالب الأحوال هي الجزء المكون : أسمي هذه السفينة... آمر. أنذر، يوصي بارثه... وإنما كانت هذه الحالة على هذا النحو بوجه عام، لأنها مهمة بالنسبة للمجتمع، أو الجماعة منه حتى تعلم بالضبط متى ينجز صنف من أصناف الفعل الكلامي. وتكون العبارات التقريرية استثناء من عدة جهات. وحتى نوضح أحد وجوهها الاستثنائية، فإنه يتعين أن نرجع إلى مناقشة تحليل الغايات – الوسائل مما درسناه في 1.5.3 وأبسط حالة لتحليل الغايات–الوسائل، مما تناولته هناك، ظهر مثلا غير لساني (انظر رسم 1.2 سابق) وهو اشتغال جهاز التسخين حتى يحصل الدفء،

بقولي :

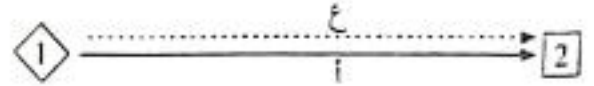

شكل 8 .1

1- الحالة الأولى (موصل جسري لم يفتح)

2- فعل كلامي (ومن أجل ذلك أعلن فتح الموصل الجسري)

3- الحالة النهائية (انفتح الموصل) لغيري من الناس : [اشعل جهاز التسخين - إلا أن ذلك كان على نحو غير مباشر (راجع رسم 2 .2 من الفصل الثاني).

وفي الحقيقة، تكاد تكون اللغة على نحو قار وثابت، لكونها معرضة لأن ينظر إليها كوسيلة غير مباشرة أكثر منها أداة مباشرة لأداء بعض الغايات اللسانية كفضلة زائدة : فغاية قوة فعل الكلام الممنوحة للمخاطب حتى يقدر غايته بنفسه هي من الضرورات الأولية للحصول على هذه الغاية المنجزة. غير أن العبارات التقريرية، على خلاف معظم أفعال الكلام، هي وسائل مباشرة لغاية ما. ومن ثم يمكن أن تمثل بأبسط رسم تخطيطي يبين الوسائل - الغايات كما في شكل 8 .1 الأنف الذكر، وبطبيعة الأمور، فقد يوجد للافتتاح الرسمي لموصل جسري ما، ماهو أفضل من قول كلام صحيح : إذ يجب أن تحل الألفاظ في موقع صحيح (مثلا يجب أن يكون فعل الكلام عموميا وفي المكان الصحيح، والزمان المناسب عند افتتاح الموصل الجسري). وبهذا الاعتبار فإن الجملة الخبرية أو التقريرية أشبه ما تكون بطقس ما : إذ هي علامة مادية مسموعة مما يكون فيها التصرف المجرد، (السكولوجي والمجتمعي والروحي) كامل الإنجاز. ويجب أن نؤكد على أن التصرف الذي ينجز بصياغة عبارة تقريرية هو أساسا تصرف مجتمعي : إذ عند افتتاح الموصل الجسري، على نحو رسمي، مثلا ، قد يجعل (الافتتاح) لأحد الناس، دالا على أنه من الآن فصاعدا (يسمح) باستعمال الموصل الجسري. (وكل فعل فيزيائي أو تصرف مادي يكون مصاحبا لجملة تقريرية، مثل قطع الشريط، إنما هو فقط عبارة عن عرف أو طقس مثل (فعل الكلام ذاته). وهذا لايعني أن ننفي بأن التغيير المجتمعي الحادث عن الصياغة التقريرية لايمكن أن يكون مثيراً، إذ يجوز أن تكون أهميته مثل أهمية إعلان الحرب، ومثل الزواج أو شراء منزل. لكن إذا

التقريرية (تبعا للأنظمة العقائدية التي يدعى معظمنا كونهم يتقاسمونها في يومنا هذا)، مؤثرة بذاتها في إحداث التغيير مثلا ليس يحسن أن نقول : (إني أعلن انفتاح هذا الباب)، كوسيلة مادية لفتح الباب. إذ فعل الكلام الذي يمكن وحده أن ينجز مثل هذا العمل، ينبغي أن يكون عملا خارقا للعادة (مثلما ورد في عبارة علي بابا، مناديا، في ألف ليلة وليلة، افتح ياسمسم...).

وهذا في الحقيقة استشهاد يمثل به للدلالة على الترابط الوثيق بين العبارات التقريرية وأفعال الكلام السحرية كإلقاء الرقى. وفي هذا الموضع، فإن الصيغ التقريرية، وإن كانت ذات أهمية، فهي لا تمثل بحال من الأحوال، ماهو أنموذجي لقوى أفعال الكلام. وفي الواقع هناك سبب داع للاحتجاج، وهو أن هذه الصيغ ليست دالة على وجه الاطلاق على قوى أفعال الكلام. وبدلا من ذلك فإنها تدل على التواضع والاتفاق أكثر من دلالتها على أفعال تواصلية، وكأنها أجزاء لسانية مخصوصة بالطقوس (4). ويمكن أن يشير معنى الألفاظ بأجزاء منها إلى الإنجاز على سبيل الرجحان : حتى إذا تغيرت المواضعات على نحو موافق، فقد يمكن أن يسمي الإنسان باخرة بالقاء قصيدة شعرية أو بأن يأكل كعك بالقشدة. وتذكرنا هذه الأمثلة بأن الصيغ التقريرية اللسانية (كما لاحظ سيرل ذاته)، غالبا ماتكون موازية للعبارات التقريرية غير اللغوية من نحو رفع الأصبع لقول شيء في فض النزاع، والضرب بمطرقة الدلال في البيع بالمزاد العلني. وكما أشار سيرل، فإن الصيغ التقريرية ليست شروط الصدقية ؛ إذ الطريق الوحيد الذي تفشل فيه لإحداث الأثر يكون من خلال الإخفاق في شرط واحد أو في الشروط المصاحبة للطقس (مثلا إذ تم عقد الزواج على يد شخص واحد عادي يمثل القسيس...) وسيرل على حق عندما يقول : (إن العبارات التقريرية صنف جد مخصوص من أفعال الكلام (1975a][18-19]1979) إذ هي انجازية على معنى فعل إنجازي أو بمعنى أصح، للعبارات الإنجازية لقوى فعل الكلام من نحو : (إني أعد بأن أكون هنا). ومن الآن فصاعدا فإني سأبعد العبارات التقريرية من مناقشتي للصيغ الإنجازية ولقوة فعل الكلام، وسأركز على هذه الأخيرة التي تصف الفعل الكلامي الصريح أو الضمني (5).

الوصفية.

لقد توقفت عند الصيغ التقريرية وقتا كثيرا حتى أركز الانتباه على دقة اختلافها، وسأنتقل الآن لمناقشة أمر آخر، وهو أن الصيغة الانجازية ذات التركيب اللغوي التي قد تتصل بوجه ما مع التقريرية، يمكن أن تكون كذلك فريدة في نوعها . فالصيغة الانجازية إن لم توجد في أصل كل تلفظ بالعبارة، فهي معتادة ؛ إذ هي بطبيعة الحال، لا تحصل إلا إذا احتاج المتكلم أن يحدد فعله الكلامي باعتباره منتميا إلى فئة مخصوصة من العبارات. وعلى هذا النحو، فإن قائد الجيش الذي يقول لجندي ما : (إني آمرك أن تقف) يكون موضحا تحديده الرسمي لقوة فعل كلامه كأمر، كما لو كان مذكرا إياه بما مضى عند ما قال : فهذا أمر ؛ وكون أن التلفظ بالعبارة قد تحدد على هذا النحو، يجوز أن تكون

	S	IA (t)	h	u	
[5]	I	Order	you	to stand up	
		تلفظ	مخاطب	قوة فعل الكلام	متكلم
[5]		بأن تقف	ك	آمر	أنا
[6]		بأن يقفوا	هم	آمر	هو

له نتائج ذاتها : مثلا التصرف التأديبي الصارم. وتتصل بهذا ملاحظة أحدثها هذا المثال، وهي أن الصيغة الانجازية هي لغة واصفة : لأنها من وجهة التركيب النحوي والدلالي السيمانطيقي، نوع من حكاية فعل كلامي (الخطاب الماثل)، متلفظ به. وقولنا هذا هو فقط إشارة إلى نوع من التوازي الحاصل بين أزواج من العبارات من نحو :

وكلتا العبارتين [5] و [6] تحدد ان موقفا أو وضعية كلامية مكوناتها :

[7] - المتكلم - المخاطب

- قوة فعل الكلام - التلفظ بالعبارة

- زمن وقوع الفعل الكلامي

وبعبارة أوضح، فإن الصيغة الانجازية هي التلفظ بفعل كلامي محلي على وجه خاص، لأن الموقف الكلامي الذي يحدده هو وضعه الكلامي ذاته.

علامة ودليلا على نفسها : إذ هي لاتكشف عن ذاتها ولاتجعل قوة فعل كلامها واضحا فقط وإنما تصنف ذاتها بذاتها وهكذا فقولنا : (اجلس) يمكن أن يدل على قوة متنوعة ومتباينة وغير محدد في جزء منها، مما يمكن، في ملابسات مختلفة، أن يطلق عليها حسب نطق (اجلس)، أما الدعوة إلى الجلوس أو الإيحاء، وقد يدل التلفظ بها على العرض أو الأمر للوجوب لكن الصيغة امرك بأن تجلس، لكونها معرفة بذاتها للأمر فهي لاتسيغ أي غموض. وهذا يبين بوضوح لماذا كان وهم الصيغة الانجازية وتغليطها خطأ فاحشا ؛ لأنه وهم كان يحاول أن يفرض على سائر ضروب التلفظ بالعبارة، بنية مطلقة مما لا يتوفر عليه إلا عدد محدود من ضروب التلفظ الخاص باللغة الواصفة.

وما اجتهدت في إبرازه إنما هو وجهة نظر وصفية للصيغ الإنجازية، باعتبارها معارضة لنظرة غير وصفية مما قال به أوستين وسيرل وغيرهما (6). أما أوستين فقد عارض مايشبه التصرف الكيفي للصيغ الانجازية باحتذاء الوصف الكيفي للصيغ الخبرية أو الوصفية، إلا أن وجهة النظر الوصفية للصيغ الإنجازية تسوي هذاالتعارض وترفعه إلى اتجاه مضاد إلى ما أختاره أوستين آخر أمره. وهذه الوجهة من النظر هي التي جعلت الصيغ الإنجازية مثل سائر الجمل الأخرى في صيغة الخبر، قضايا. إنها حقا قضايا ليست معتادة ؛ إلا أنها على كل حال قضايا يجوز أن تكون صادقة أو كاذبة.

أما اعتبار مسألة ما إذا كانت الصيغ الانجازية توجد لها قيمة الصدق ، فليس من السهل أن نصل إلى اتفاق حولها، نظرا للوقائع الراهنة مما هو مستعمل الآن. وبالقياس إلى وجهة النظر غير الوصفية فقد يجوز أن يدعي الإنسان أن صيغة من نحو [8] لايمكن أن تجحد أو تنكر، لكن ما يمكن أن يظهر للمرة الأولى قابلا للانكار في هذه الصيغة هو الجحد الحالي المتحقق في القضية التي تتضمنها.

[8] أوكد بأن كل حديث في هيأة الأمم المتحدة ليس هو إلاحديث دكاكين.

[9] إني وحقك : لا ! ليس الأمر كما ذكرت : إنها آخر أمل الإنسان المتحضر.

وهكذا فإن [9] ليست جحدا لجملة [8] بل بالأولى إنها متضمنة في القضية : «إن منظمة الأمم المتحدة، كل حديث فيها حديث نافه) وبعبارة أخرى، فإن صاحب النزعة الوصفية يمكنه أن يحتج بأن الصيغة الإنجازية قد تجحد في ملابسات مخصوصة.

بقولي :

شكل 8 .1

1= الحالة الأولى (موصل جسري لم يفتح)

2= فعل كلامي (ومن أجل ذلك أعلن فتح الموصل الجسري)

3= الحالة النهائية (انفتح الموصل) لغيري من الناس : [اشعل جهاز التسخين - إلا أن ذلك كان على نحو غير مباشر (راجع رسم 2. 2 من الفصل الثاني).

وفي الحقيقة، تكاد تكون اللغة على نحو قار وثابت، لكونها معرضة لأن ينظر إليها كوسيلة غير مباشرة أكثر منها أداة مباشرة لأداء بعض الغايات اللسانية كفضلة زائدة : فغاية قوة فعل الكلام الممنوحة للمخاطب حتى يقدر غايته بنفسه هي من الضرورات الأولية للحصول على هذه الغاية المنجزة. غير أن العبارات التقريرية، على خلاف معظم أفعال الكلام، هي وسائل مباشرة لغاية ما. ومن ثم يمكن أن تمثل بأبسط رسم تخطيطي يبين الوسائل - الغايات كما في شكل 8 .1 الأنف الذكر، وبطبيعة الأمور، فقد يوجد للافتتاح الرسمي لموصل جسري ما، ماهو أفضل من قول كلام صحيح ؛ إذ يجب أن نحل الألفاظ في موقع صحيح (مثلا يجب أن يكون فعل الكلام عموميا وفي المكان الصحيح، والزمان المناسب عند افتتاح الموصل الجسري). وبهذا الاعتبار فإن الجملة الخبرية أو التقريرية أشبه ما تكون بطقس ما : إذ هي علامة مادية مسموعة مما يكون فيها التصرف المجرد، (السكولوجي والمجتمعي والروحي) كامل الإنجاز. ويجب أن نؤكد على أن التصرف الذي ينجز بصياغة عبارة تقريرية هو أساسا تصرف مجتمعي : إذ عند افتتاح الموصل الجسري، على نحو رسمي، مثلا ، قد يجعل (الافتتاح) لأحد الناس، دالا على أنه من الآن فصاعدا (يسمح) باستعمال الموصل الجسري. (وكل فعل فيزيائي أو تصرف مادي يكون مصاحبا لجملة تقريرية، مثل قطع الشريط، إنما هو فقط عبارة عن عرف أو طقس مثل (فعل الكلام ذاته). وهذا لايعني أن ننفي بأن التغيير المجتمعي الحادث عن الصياغة التقريرية لايمكن أن يكون متهيأ، إذ يجوز أن تكون أهميته مثل أهمية إعلان الحرب، ومثل الزواج أو شراء منزل. لكن إذا

التقريرية (تبعا للأنظمة العقائدية التي يدعى معظمنا كونهم يتقاسمونها في يومنا هذا)، مؤثرة بذاتها في إحداث التغيير مثلا ليس يحسن أن نقول : (إني أعلن انفتاح هذا الباب)، كوسيلة مادية لفتح الباب. إذ فعل الكلام الذي يمكن وحده أن ينجز مثل هذا العمل، ينبغي أن يكون عملا خارقا للعادة (مثلما ورد في عبارة علي بابا، مناديا، في ألف ليلة وليلة، افتح ياسمسم...).

- وهذا في الحقيقة استشهاد يمثل به للدلالة على الترابط الوثيق بين العبارات التقريرية وأفعال الكلام السحرية كإلقاء الرقى. وفي هذا الموضع، فإن الصيغ التقريرية، وإن كانت ذات أهمية، فهي لا تمثل بحال من الأحوال، ماهو أنموذجي لقوى أفعال الكلام. وفي الواقع هناك سبب داع للاحتجاج، وهو أن هذه الصيغ ليست دالة على وجه الاطلاق على قوى أفعال الكلام. وبدلا من ذلك فإنها تدل على التواضع والاتفاق أكثر من دلالتها على أفعال تواصلية، وكأنها أجزاء لسانية مخصوصة بالطقوس (4). ويمكن أن يشير معنى الألفاظ بأجزاء منها إلى الإنجاز على سبيل الرجحان : حتى إذا تغيرت المواضعات على نحو موافق، فقد يمكن أن يسمي الإنسان باخرة بالقاء قصيدة شعرية أو بأن يأكل كعك بالقشدة. وتذكرنا هذه الأمثلة بأن الصيغ التقريرية اللسانية (كما لاحظ سيرل ذاته)، غالبا ماتكون موازية للعبارات التقريرية غير اللغوية من نحو رفع الأصبع لقول شيء في فض النزاع، والضرب بمطرقة الدلال في البيع بالمزاد العلني. وكما أشار سيرل، فإن الصيغ التقريرية ليست شروط الصدقية ؛ إذ الطريق الوحيد الذي تفشل فيه لإحداث الأثر يكون من خلال الإخفاق في شرط واحد أو في الشروط المصاحبة للطقس (مثلا إذ تم عقد الزواج على يد شخص واحد عادي يمثل القسيس...) وسيرل على حق عندما يقول : (إن العبارات التقريرية صنف جد مخصوص من أفعال الكلام (a1975]18-19]1979) إذ هي انجازية على معنى فعل إنجازي أو بمعنى أصح، للعبارات الإنجازية لقوى فعل الكلام من نحو : (إني أعد بأن أكون هنا). ومن الآن فصاعدا فإني سأبعد العبارات التقريرية من مناقشتي للصيغ الإنجازية ولقوة فعل الكلام، وسأركز على هذه الأخيرة التي تصف الفعل الكلامي الصريح أو الضمني (5).

الوصفية.

لقد توقفت عند الصيغ التقريرية وقتا كثيرا حتى أركز الانتباه على دقة اختلافها، وسأنتقل الآن لمناقشة أمر آخر، وهو أن الصيغة الانجازية ذات التركيب اللغوي التي قد تتصل بوجه ما مع التقريرية، يمكن أن تكون كذلك فريدة في نوعها. فالصيغة الانجازية إن لم توجد في أصل كل تلفظ بالعبارة، فهي معتادة ؛ إذ هي بطبيعة الحال، لا تحصل إلا إذا احتاج المتكلم أن يحدد فعله الكلامي باعتباره منتميا إلى فئة مخصوصة من العبارات. وعلى هذا النحو، فإن قائد الجيش الذي يقول لجندي ما : (إني آمرك أن تقف) يكون موضحا تحديده الرسمي لقوة فعل كلامه كأمر، كما لو كان مذكرا إياه بما مضى عند ما قال : فهذا أمر ؛ وكون أن التلفظ بالعبارة قد تحدد على هذا النحو، يجوز أن تكون

	S	IA (t)	h	u	
[5]	I	Order	you	to stand up	
		تلفظ	مخاطب	قوة فعل الكلام	متكلم
[5]		بأن تقف	ك	آمر	أنا
[6]		بأن يقفوا	هم	أمر	هو

له نتائج ذاتها : مثلا التصرف التأديبي الصارم. وتتصل بهذا ملاحظة أحدثها هذا المثال، وهي أن الصيغة الانجازية هي لغة واصفة : لأنها من وجهة التركيب النحوي والدلالي السيمانطيقي، نوع من حكاية فعل كلامي (الخطاب الماثل)، متلفظ به. وقولنا هذا هو فقط إشارة إلى نوع من التوازي الحاصل بين أزواج من العبارات من نحو :

وكلتا العبارتين [5] و [6] تحدد ان موقفا أو وضعية كلامية مكوناتها :

[7] – المتكلم – المخاطب

– قوة فعل الكلام – التلفظ بالعبارة

– زمن وقوع الفعل الكلامي

وبعبارة أوضح، فإن الصيغة الانجازية هي التلفظ بفعل كلامي محلي على وجه خاص، لأن الموقف الكلامي الذي يحدده هو وضعه الكلامي ذاته.

علامة ودليلا على نفسها : إذ هي لاتكشف عن ذاتها ولاتجعل قوة فعل كلامها واضحا فقط وإنما تصنف ذاتها بذاتها وهكذا فقولنا : (اجلس) يمكن أن يدل على قوة متنوعة ومتباينة وغير محدد في جزء منها، مما يمكن، في ملابسات مختلفة، أن يطلق عليها حسب نطق (اجلس)، أما الدعوة إلى الجلوس أو الإيحاء، وقد يدل التلفظ بها على العرض أو الأمر للوجوب لكن الصيغة امرك بأن تجلس، لكونها معرفة بذاتها للأمر فهي لاتسيغ أي غموض. وهذا يبين بوضوح لماذا كان وهم الصيغة الانجازية وتغليطها خطأ فاحشا ؛ لأنه وهم كان يحاول أن يفرض على سائر ضروب التلفظ بالعبارة، بنية مطلقة مما لا يتوفر عليه إلا عدد محدود من ضروب التلفظ الخاص باللغة الواصفة.

وما اجتهدت في إبرازه إنما هو وجهة نظر وصفية للصيغ الإنجازية، باعتبارها معارضة لنظرة غير وصفية مما قال به أوستين وسيرل وغيرهما (6). أما أوستين فقد عارض مايشبه التصرف الكيفي للصيغ الانجازية باحتذاء الوصف الكيفي للصيغ الخبرية أو الوصفية، إلا أن وجهة النظر الوصفية للصيغ الإنجازية تسوي هذا التعارض وترفعه إلى اتجاه مضاد إلى ما أختاره أوستين آخر أمره. وهذه الوجهة من النظر هي التي جعلت الصيغ الإنجازية مثل سائر الجمل الأخرى في صيغة الخبر، قضايا. إنها حقا قضايا ليست معتادة ؛ إلا أنها على كل حال قضايا يجوز أن تكون صادقة أو كاذبة.

أما اعتبار مسألة ما إذا كانت الصيغ الانجازية توجد لها قيمة الصدق ، فليس من السهل أن نصل إلى اتفاق حولها، نظرا للوقائع الراهنة مما هو مستعمل الآن. وبالقياس إلى وجهة النظر غير الوصفية فقد يجوز أن يدعي الإنسان أن صيغة من نحو [8] لايمكن أن تجحد أو تنكر، لكن ما يمكن أن يظهر للمرة الأولى قابلا للانكار في هذه الصيغة هو الجحد الحالي المتحقق في القضية التي تتضمنها.

[8] أوكد بأن كل حديث في هيأة الأمم المتحدة ليس هو إلاحديث دكاكين.

[9] إني وحقك : لا ! ليس الأمر كما ذكرت : إنها آخر أمل الإنسان المتحضر.

وهكذا فإن [9] ليست جحدا لجملة [8] بل بالأولى إنها متضمنة في القضية : «إن منظمة الأمم المتحدة، كل حديث فيها حديث تافه» وبعبارة أخرى، فإن صاحب النزعة الوصفية يمكنه أن يحتج بأن الضيعة الإنجازية قد تجحد في ملابسات مخصوصة.

[10] إي وحقك، إنك لن تفعل، لأن جريمة العقاب بالموت قد ألغيت. وفي كل الأحوال، فإنك لست قاضيا.

[12] وبموجب ذلك فإني متفق معك، لأن هيأة الأمم المتحدة هي بالضبط مجمع الكلام الفارغ.

[13] إي وحقك لايصح هذا الحكم فقد لاتتفق معي لأن رأي مختلف عن كل ما تتخيله.

والأمر الواضح هنا أن الملابسات التي يمكن أن تجحد وينكر فيها على وجه معقول الصيغ الانجازية يصعب جدا الوقوف عليها. وصاحب النزعة الوصفية لا يجادل في هذا. وإنما بالأولى يجد تفسيرا عمليا وتداوليا لماذا كان الحال هكذا. وإذن فإن الحجة الوصفية أوغير الوصفية المتعلقة بالصيغ الإنجازية هي بالإضافة إلى ذلك مثال للمناقضة الانموذجية الأصلية حول ما إذا افترضنا ظاهرة من هذا القبيل، ينبغي أن نعالجها عن طريق النحو أو التداولية. والقائل بالنزعة الوصفية قد اتخذ جانب النظرية التكاملية محتجا بأن خصوصية الصيغ الإنجازية يمكن التنبؤ بها من خلال معانيها، ومن العلاقة بينها وبين قوتها الكلامية. أما غير القائلة بالنزعة الوصفية فقد اتخذت جانب الموقف أو الرأي السيمانطيقي مؤكدا أن خصوصية الصيغ الإنجازية هي من شأن حالتها أو وضعها المنطقي الأساسي. والصعوبة مع الحالة غير الوصفية هي أنها تحتاج إلى قدر كبير من الاحتجاج. إذ كيف يمكن للصيغة الانجازية التي هي من الوجهة التركيبية النحوية (والحجاجية) أشبه ماتكون من الوجهة الدلالية بالقضية - وفي الحقيقة أشبه ماتكون بقضية فعل كلامي محلي - أقول كيف يمكن ألا تصير قضية على الإطلاق؟ولقد كان من السهل على أوستين أن يسير في هذا الاتجاه على نحو أفضل مما سار فيه عالم اللسان في أيامنا هذه. وبالنسبة لفيلسوف من جيله كان يسهل عليه أن يرى، كأحد واجباته، أن يتخلص من الحبائل التي تنصبها اللغة العادية لمفكر مغفل. ولقد كان مسرورا أن توصف الصيغ الانجازية كعبارات متلفظ بها تقع على اعتبار كونها (متخفية) في ثوب العبارات الوصفية أما فيما يخصنا نحن، فقد يصعب علينا أن نعتقد بأن اللغة تحبط على وجه الخديعة المحلل نوع إحباط. وبالتأكيد، فهل تشبه الصيغ الإنجازية القضايا في

إن صاحب النزعة الوصفية الذي يعتبر الصيغ الانجازية، من الوجهة السيمانطيقية والنحوية معا كقضايا فرعية مائلة عن الخطاب إنما تكون له نظرة عن اللغة هي أبسط من نظرة غير القائل بالنزعة الوصفية ممن يتمسك بأن أوجه التشابه الملاحظ بين صيغ أفعال الكلام الانجازية وبين العبارات المتلفظ بها المائلة هي أوجه تشابه ناتجة عن محض الصدفة والاتفاق (7).

وتقع المسؤولية هنا على عاتق غير القائل بالنزعة الوصفية، لأنه يجب أن يبرهن بأن هذه الأمور التي تشبه القضايا هي في الحقيقة مختلفة عنها جدا. أما صاحب النزعة الوصفية فيكفيه أن يبين بأن غرابة الصيغ الانجازية ممكن تفسيرها بما يتخذه الإنسان من افتراضات إزاء تأويلها العملي، إذا سلمنا بأنها صيغ مخصوصة من نوع العبارة المتلفظ بها المائلة من الخطاب، وهذا ما أحاوله الآن.

ومن الجهة التركيبية النحوية، فإن العبارة الانجازية المنتظمة لقوة فعل كلامي توجد لها خواص معلومة :

1) إن صيغة الفعل Verb اللغوي من الجملة الرئيسية هي صيغة قوة فعل كلامي.

2) وهذه الصيغة الفعلية مبنية للزمان الحاضر.

3) وموضوع هذه الصيغة الفعلية (الفاعل أو المبتدأ) هو المتكلم.

4) والمعمول أو المفعول غير المباشر لهذه الصيغة، إذا كان موجودا حاضرا هو أنت.

5) وهذه الصيغة الفعلية يسبقها اختياريا الظرف (بموجب كذا)

6) وتتبعها جملة فعل كلامي محكية (ماعدا في حالات الاضمار)

ومن الوجهة السيمانطيقية فإن الخواص من (2) - (5) تضيف تخصيصا وتحديدا للقضية المائلة عن الخطاب مما يكون إشارة دالة على نوع من المطاوعة : إذ في سائر هذه الطرق تحتوي الصيغة الإنجازية إحالات مرجعية إلى مقام الفعل الكلام الجاري، وكثيرا مايترتب هذا عن المعاني المضطردة لفعل مبني للحاضر، المتكلم، وضيمر المخاطب، وظرف يصلح فيه لفظ (بموجب كذا). وتتضح طبيعة تسمية المطاوعة (الانعكاسية) للصيغ الانجازية تمام الاتضاح كما يلي :

Oratioobliqua

وعندما نقول بأن معظم الصيغ الإنجازية ذات قوة الفعل الكلامي هي عبارات خطابية ماثلة، وجب أن نفحص ضروب الخطاب الماثل كظاهرة في ذاته قبل أن نفسر مثل هذه الصيغ الإنجازية. ولهذا الغرض سنقارن فعل الكلام المباشر أو المستقيم مثال [14] مع فعل الكلام غير المباشر أو الماثل، وما يدعى نظير الخطاب الماثل مثال [15]، مضيفين إلى ذلك الصيغة الإنجازية الموازية [16].

[14] S_1 $IA_1(t_1)$ h_1

(تلفظ) I/1

I will telephone you (سأكلمك في التلفون)

S_1 (T_2) hI (شكل 2.8)

[14] سأكلمك بالتلفون.

[15] طمأن بيل السيدة بات بأنه سيكلمها في التلفون.

[16] أو كذلك بأني سأكلمك في التلفون. والعلاقة الموجودة بين [14] وموقف فعلها الكلامي تتضح من الرسم 2.8.

[حيث إن t_2 (زمان) متأخر عن زمان t_1). (ويمثل السهم النازل ↓ المرجع ويبين بأن ضمير المتكلم (أنا) والمخاطب يعودان على التوالي إلى المتكلم والمخاطب الأول، والرموز (متكلم وقوة فعل الكلام و (حصول زمان التلفظ و h (المخاطب والرمز u1 (تلفظ بالعبارة)، وهذه كلها تحدد موقف فعل الكلام، ولكن بالنسبة للخطاب الماثل من نحو [15] فنحن نحتاج إلى تصور مركب : إذ علينا أن نميز بين الموقف الكلامي الأولى الذي حدث فيه الخطاب ذاته [15]، وبين الموقف الكلامي الثاني أي حالة فعل الكلام التي وصفت في [19]. وفي رسم 3.8، تميز الموقفان بإحداث كتابة رمزية مختلفة أعني المتكلم S_1 يدل على المتكلم في الموقف الأولى (مما يتضمن وجود الضمير أنا)، ومتكلم ثان S_2 يشير إلى بيل من الموقف الثاني، وفي جملة [15] فإن الرموز متكلم و IA (قوة فعل الكلام) و t (زمان) والمخاطب بالتلفظ بالعبارة تسمى موضوع ومحمول (فعل

موقف فعل الكلام الثاني) فإن محتوى التلفظ بالعبارة إنما يوصف بالعبارة المتممة : (إنه سيكلمها في التلفون).

[15] S_1 $IA_1(t_1)$ hi

U1

Bill assured Pat that he would telephone her

S_1 IA_2 (T_2) h_2 — U_2

S_2 telephone h_2 at t_2'

(شكل 3.8)

[حيث إن t_2 زمان متقدم على t_1 زمان وأن t_2 متأخر عن t_2] (رسم 3.8 الخطاب الماثل) وحتى نكمل هذا النموذج، فلنعتبر الرسم البياني المناظر (رسم 8 ب) للصيغة الإنجازية [16] وباتباع وجهة النظر الوصفية للصيغ الإنجازية [16] حالة مخصوصة من التلفظ بعبارة خطاب ماثل كما هو مبين في رسم 8- 3 والفارق الوحيد بين [15] و [16] هو أنه في الحالة الأخيرة يكون الموقف الثاني مماثلا للموقف الأول.

[16] S_1 $IA_1(t_1)$ h_1

U_1

I assure you that I'll telephone you

S_2 $IA_2(T_2)$ h_2 — U_2

«S_2 telephone h_2 at t_2»

(شكل 4. 8)

(حيث أي $S_1 = S_2$ (متكلم 1 ومتكلم 2) و $h_1 = h_2$ (مخاطب أول ومخاطب ثان). $t_1 = t_2$، (زمان أول وزمان ثان، لقوة فعل الكلام الأول والثاني،($u_1=u_2$) (التلفظ بالعبارة)، و t_2 زمان متأخرة عن t_2).

[رسم (8. 4) صيغة إنجازية لخطاب ماثل]

واتحاد موقف فعل الكلام الأولي والثاني قد تبينه بوضح علامات التساوي = الخمسة الواقعة في الشرح السابق. وتدل هذه المتساويات إن تحدثنا على وجه من القرينة السياقية

بأن [16] تكافئ نظيرتها [14] غير الإنجازية. وإذن لكي نبرر الاعتبار الوصفي للصيغ الإنجازية نجد أن كل ماتحتاج إليه هو تعليل كل تساو من هذه المتساويات أو المعادلات الخمسة، بافتراض أن الصيغة الإنجازية من نحو [16] حاصلة على خاصية نحوية عادية للإنجاز. ونحن نبتدئ بأسهل المتساويات حتى نعلل لها. أي نبتدئ بالأولين متكلم I و2، $S_1 = S_2$ والمخاطب الأول والثاني $h_1 = h_2$ وإنما تنتج هاتان المتساويتان فقط عن التأويلات العادية لضمير المتكلم والمخاطب وما تبقى عن المتساويات الثلاثة ليس واضحا. ويحتاج إلى تعليل مستقل عن طريق حجج منفصلة نقدمها على فقرات متتابعة :أ/ ب / ج :

أ - t2 = t1 [زمان الموقف الأول ز1 = ز2 (زمن الموقف الثاني).

وفي الظاهر لايوجد أي أشكال لتبرير (أ). وذلك أن الصيغة الفعلية verb لقوة فعل الكلام هي صيغة مبنية للحاضر. ويبدو أنها تصف فعلا كلاميا حاصلا في الزمان الحاضر أي في وقت فعل الكلام الأولى. إلا أن هذا التفسير ليس كاملا، فالفعل المتصرف في الزمان الحاضر لايحتاج أن يحيل إلى حدث واقع في زمن فعل التكلم كما هو بين في هذا المثال :أخلص من العمل يوم الجمعة في وقت مبكر.

ويشبه أن هذه الجملة يتلفظ بها في وقت غير وقت الفراغ من العمل يوم الجمعة. ولايمكن أن يكون الحدث الذي تصفه في الحال الحاضر مطابقا ومتفقا مع حدث الكلام عند التلفظ بالعبارة ذاتها. والسبب واضح، وهو أن الجملة جرى تأويلها مجرى العادة.

غير أنه يوجد أيضا تأويل غير معتاد أو فوري لزمن الصيغة الحاضرة مع إنشاء الأفعال الدالة على الحدث، ويدل هذا «الحاضر الفوري» على أن ما يوصف من الأحداث يقع (أي يبتدئ وينتهي) عند وقت التكلم ذاته ؛ ولأسباب عملية براجماتية تستلزم هذه الفورية بأن الحادث الموصوف قصير المدة (وإلا وجب أن تستعمل من الوقت صيغة الزمان الدائم أو المستمر)، ذلك أن المعنى الفوري لصيغة الزمان الحاضر يستخدم مثلا في تعاليق الألعاب الرياضية كلعب الكرة. فتسمع المعلق يصيح إن جون يمرر الكرة إلى وولتر. إلا أن هذا المعنى الفوري الآني لايستخدم في وصف الأحداث الممتدة في الزمان : (مثلا هو يقرأ الكتاب)، فهذه عبارة ينبغي أن يعطي لها التأويل المعتاد في حين أن العبارة (إنه قارئ الكتاب) تحيل إلى نشاط متحقق في الحاضر. وتقتضي كذلك أن هذا النشاط كان جاريا قبل زمان التكلم وسوف يستمر جاريا بعده ولأن ملابستهما

يصعب استيفاؤها، كأن الحاضر الفوري بالأولى قليلا. وفي الحقيقة قد نستوفي هذه الملابسات على وجه تام في حال التلفظ (8) بالعبارة المحددة. وفي هذه الحالة يكون الموصوف لامحالة متآنيا مع فعل الوصف ذاته.

والنوع الآخر من المواقف التي فيها يحصل الحاضر الفوري، يوجد في حال اقامة الحفلات الرسمية حيث ينجز المتكلم الفعل الطقوسي، ويصف نفسه كما لو كان قائما به في ذات الوقت.

[17] أهدي لك هذا الخاتم.

(يهدي الخاتم) - يكون هذا في حفل الزواج

[18] أرسم عليك علامة الصليب. (يتم هذا الفعل عند التعميد).

وشبيه بهذه الأمثلة يجعلنا نرى بسهولة بأن الزمان الحاضر الفوري مما يقع في العبارات الإنجازية لايختلف عن الحاضر الفوري الذي يحصل عند وصف الأفعال غير اللغوية. وكلا هذين الصنفين توجد لهما إلى حد ما خاصية درامية ذات أثر طقوسي وكل واحد منهما يصح فيه أن يصحبه الظرف hereby الدال على التعليل والواسطة. ولنقارن مثلا العبارة : (ونتيجة لذلك أهدي لك هذا الخاتم hereby give you this ring «عندما نحيل هذه العبارة إلى فعل حركي» بالعبارة (ونتيجة لذلك التزم لك بكلمتي)، عندما نحيل هذه العبارة إلى فعل لغوي دال على الوعد.

غير أنه لايوجد أي زعم بأن جملة من نحو [16] أو [18] هي بالضرورة انجازية. فإن لم يضف الظرف الدال على التعليل hereby، فإن صيغة الحاضر المجرد قد تظل مترددة بين التأويل المعتاد للحاضر وبين فوريته كما رأينا في العبارة (أعلن افتتاح الجلسة)، فيما مضى آنفا، وحتى نعلل للمتساوية $ز_1 = ز_2$ ، $t_1 = t_2$ كجزء من تأويل إنجازي لم أكن أحتاج ؛ إلا أن أبين أنه بافتراض الخواص النحوية للعبارات الإنجازية، يجوز أن تكون المعادلة محتملة (على وجه معقول) وليست ضرورية. وباتباعي وجهة النظر التكاملية، فإني أستطيع أن أستدل بأن ضروب التلفظ بالعبارات الإنجازية تتعرف من حيث هي كذلك كما في التداولية ؛ لكني في نفس الوقت أريد أن أبين (وقد اتضح هذا بوجه خاص) بأن التأويل الإنجازي يتبع على نحو غير إشكالي صورتها النحوية ومعناها. والمعادلة التالية التي يجب أن نعلل لها هي.

يحيل تلفظ ما إلى نفسه ؟

[19] إني أعد [بأني سأكلمك في التلفون].

وبالتأكيد فإن الأسلوب المعترف به في الإحالة إلى التلفظ بالعبارة هو أن تنقل الألفاظ الحقيقية التي يتألف منها ذلك الأسلوب ؛ إلا أنه كيف يمكن أن ينقل التلفظ ذاته ؟

وتكمن الإجابة في الاختلاف بين نمطين من النقل أو حكاية كلام لغير المبين في [20] و [21].

[20] قلت لها : « سأكلمك فيما بعد في التلفون».

كلام مستقيم : [أومباشر]

[21] لقد وعدتها بأني سأكلمها في التلفون فيما بعد oblique (خطاب مائل).

والحاكي لكلام الغير في الخطاب المستقيم يلتزم بأن ينقل النص بالحرف طبقا لما قيل . أما في الكلام المائل فإنه لايلتزم بالنص وإنما يلتزم بإعطاء وصف لدلالة العبارة المتلفظ بها (في دلالتها السيمانطيقية والتداولية).

وعلى خلاف العبارة [20] فإن العبارة [21] يمكن أن تكون نقلا أو حكاية صحيحة للتلفظ بالعبارة من نحو : نعم إني مكلمك في ثوان معدودة أو لا تقلق فإني سوف أناديك حول الساعة الثامنة. ولا حاجة إلى الألفاظ المستعملة في العبارة الثانية المتلفظ بها حتى تظهر في العبارة الأولى.

وبهذا المعنى فإن الخطاب المائل هو قول منقول بالمعنى metapropositional أكثر منه وصفا دقيقا باللفظ metalinguistic. وإذن فمن وجهة نظر نحوية، لاشيء يمنع الجملة الانجازية من نحو [19] من أن تنقل بذاتها نقلا صحيحا. ويبقى علينا أن نبين بأن المعادلة تلفظ 1 = تلفظ 2، مقنعة على وجه راجح ليس فقط على أسس نحوية، وإنما كذلك على أسس تداولية وحتى أوضح هذه الوجهة من النظر، فإني سوف أتخذ طريق الرد إلى الخلف أو السوق إلى المحال reduction ad absurdum على وجه غير ضروري. ولنسلم أو لا بالموقف السالب حيث إن المتكلم 1 = المتكلم 2 والمخاطب 1 = المخاطب 2 و ز$_1$ = ز$_2$ المبدأ، هل يمكن لأحد من الناس أن يتصور موقفا كلاميا تكون فيه التعيينات

شفوية (تلفظ 1) يمكنه في ذات الوقت أن يكتب رسالة (خبرا) مختلفة بتلفظ 2 إلى نفس المخاطب . وفضلا عن ذلك فإن المتكلم يستعمل التلفظ 1 كوسيلة إلى الإحالة للتلفظ 2. والحال أن الشيء نفسه يمكن أن يقع بطريق آخر إذا كان التلفظ مكتوبا والتلفظ 2 شفويا. لكن في الممارسة قد يكون مثل هذا الفعل الانجازي اللساني المتحايل فيه نادر الوقوع ؛ حتى أنه ربما لم يلاحظ وجوده قط. والتناول الأقرب مما عثر له على حادث غير محتمل الوقوع قد ذكر في مقطع من مسرحية بوليوس قيصر من المشهد الأول.

– أوكتافيوس : لقد وجب أن يقتل أخوك أيضا : فهل توافق على هذا ياليبدوس.

– ليدوس : يجب أن أوافق.

– أو كتافيوس : أطعنه يا أنطوني.

– بشرط ألا يبقى حيا بوبليوس الذي هو ابن أختك يا أنطوني

– أنطوني : إنه لايبقى حيا. انظر، بأي عار إني سألعنه.

وبينما يخط أنطوني كتابة علامة ليقضي بها على بوبليوس، فهو يصف نفس الفعل متكلما بالألفاظ : وبأية عار ألعنه. إلا أن هذا إعلان أو تصريح أكثر منه قوة فعل إنجازي. وعلاوة على ذلك، فعدم استعمال الحاضر الدائم في مثل هذه الحالات، لاتحدث مبادرة في أيامنا هذه ؛ كما كان يقع في لغة شكسبير ؛ ومن الخلف أن نفترض بأن الناس الذين يتلفظون بالعبارات الإنجازية على نحو معتاد قد يجدون أنفسهم يكتبون رسالة أو خبرا على نحو من السرعة والتآني على قطعة ورق وكأمر حقيقي للاقناع التداولي على هذا النحو، فإنه لا محالة إذا صدقت المعادلة :

متكلم$_1$ = متكلم$_2$ و مخاطب$_1$ = مخاطب$_2$.

ز$_1$ = ز$_2$، فإنه يصدق تلفظ$_1$ = تلفظ$_2$.

ج. قوة فعل كلامي$_1$ = قوة فعل كلامي$_2$ $IA_1 = IA_2$

تلفظ بقوة فعل كلامي$_1$ = تلفظ بقوة فعل كلامي$_2$. ولانحتاج أن نطيل في الحديث حتى نعلل ما تبقى من المعادلة قوة فعل كلامي$_1$ = قوة فعل كلامي$_2$.

لأنه إذا تطابق التلفظ$_1$ والتلفظ$_2$، فإنه لايمكن أن يحيل التلفظ الأولي إلى ذاته، كما لو كان له قوة فعل كلامي زائدة على ما تؤديه قوة فعل الكلام التي توجد له.

يتلفظ بالعبارة [19] (أعد أن أكلمك في التلفون) قد يكون في قرارة نفسه غير قاصد للوعد على الاطلاق، (إذا لم تكن له نية في أن ينجز الفعل المشار إليه)، لكن قد يكون هذا مجرد إشارة منه. وإذن فلربما نحتج بأن التلفظ 1 ليس وعدا، لكن التلفظ 2 هو وعد ما، (لأن قوة فعل الكلام، تخالف قوة فعل الكلام،). ولكن حتى إذا كان هذا متفقا مع استعمال حد الوعد، فقد يكون خلفا من القول، لأنه يستلزم أنه إذا لم يكن التلفظ 2 وعدا كان التلفظ ، وهو مطابق للتلفظ ، لايمكن أن يكون كذلك وعدا (لأن القضية الإنجازية : أعد.. قد تكون كاذبة) وعلى هذا فمتى استعمل فعل انجازي من نحو [19]، فإنه إنما استخدم الوصف قوة فعل الكلام للتلفظ بالعبارة التي هي جزء منها. وهذه النتيجة هي من وجهة النظر التداولية، جد مقنعة. وفي قليل من المناسبات عندما نستعمل العبارة الإنجازية، فهي تؤدي على نحو بديهي، وظيفة الترجمة الصريحة في المواقف التي يكون فيها الوضوح والصراحة لهما فائدة عظيمة، وحينئذ تكون قوة فعل الكلام ولضروب التلفظ بالعبارات مشتملة ومتضمنة فيها.

8. 5- تداولية قوى أفعال الكلام الإنجازية

وما احتججت له في 8. 4، ليس هو أن النظرية الوصفية للأفعال الإنجازية ممكنة فحسب، وإنما هو التأويل الوحيد الذي يوجد كلما قبلنا أن صيغة الزمان الحاضر للفعل الإنجازي هي عبارة معتادة. غير أنه وفاقا للموقف التكاملي، فإن حجتي هي أن العبارة الانجازية المتلفظ بها تشتق خاصيتها، من حيث هي عبارة إنجازية، من التداولية، كما تشتقها من السيمانطيقا [ولهذا فإني أستعمل الحد «العبارة الانجازية المتلفظ بها» بدلا من «الجملة الانجازية»]. فمن الوجهة السيمانطيقية، إنها قضية، صياغتها صياغة فعل مبني للزمان الحاضر، وغموضها ناشئ عن كونها تقع بين التأويلات المعتادة والمتأنية ؛ لكن من الوجهة التداولية فهي عبارة متلفظ بها لذاتها، مما يجعل لها قوة يدل بها عليها الفعل الرئيسي الموجود في تركيبها، ولذلك فإن الانجاز يبدئ صميم قوة فعل الكلام عيانا حتى تكون في المتناول، في حين أنه، بالنسبة للعبارات المتلفظ بها غير الانجازية ينبغي أن تستنبط قوة فعل الكلام تداوليا (إذن هي ضمنية وليست صريحة). والشيء الذي يجب أن تفسره التداولية، بهذا الاعتبار، هو علاقة الإنجاز بعدم انجاز نظيره أي بين العبارتين :

[22] أسلم بأن السيد جاس جشع.

ويفترض أن تكون هذه العلاقة متكافئة، ولذلك عوملت كثيرا معاملة معيارية للعبارات الانجازية، والنقطة الأولى التي يجب أن تثار هنا، هو أن وجهة النظر التكاملية، كما أوضحنا ليست علاقة متكافئة. ومع ذلك، يوجد نوع تكافؤ تقريبي ينبغي أن يفسر : مثلا أن المتكلم في جملة [22]، مثله مثل لمتكلم بجملة [23] يلزم نفسه بقيمة الصدق من القضية : أن السيد جاس هو جشع : (إلا أن هذا التكافؤ التقريبي يمكن أن يكون أقل بروزا، إذا كان فعل الانجاز في [22] دالا على معنى أشار أو خمن أكثر مما يفيد معنى سلم أو قبل admit ولما كانت الجملة الإنجازية هي من الناحية السيمانطيقية قضية، فإن اشتقاق قوتها من معناها يتبع المثال الذي اقترح لعبارات الخبرية المثبتة المتلفظ بها (3. 3. 7) ونحن نفترض حسب قاعدة الكيف بأنه إذا كان المتكلم خاضعا لمبدأ التعاون، فإنه قائل الصدق أي أن المتكلم صادق فيما يدل عليه بقوة فعل الكلام كوعد وقبول... وينبغي أن تصح قاعدة الكيف حتى تطبق على هذه الحالات لنقص البينة بأن المتكلم لم يكن صادقا مما يصعب بل يستحيل أن نحصل عليها [ولنقارن مسألة عدم إثبات حال العبارات مثل أعتقد أن الغذاء جاهزا]، وفضلا عن ذلك، فإذا كان وصف قوة فعل الكلام صحيحا، كان لهذا ضروب اللزوم، لتعهد المتكلم بصدق التلفظ بالعبارة الثانية، مثلا : إنه لجزء من معنى توكيد قوة فعل الكلام أن يوجد فعل من نحو سلم دالا على أن القضية ((يسلم المتكلم، (بالقضية ق] تعني أنه إذا كان المتكلم صادقا فهو يعتقد بأن ق صادقة. ومن ثم فكون أن الجملتين [22]، [23] تستلزمان بأن المتكلم يعتقد بأن جاس جشع) يمكن أن يفسر باستنتاج تداولي كما يلي : ذلك أن [23] إذا كانت تستلزم أن المتكلم يعتقد : (بأن جاس جشع) فقد يترتب عن :

1) التأويل العادي للقضايا الموجبة بافتراض مبدأ الكيف (7. 3. 3. 1)، ذلك أن جملة [22] تستلزم أن المتكلم يعتقد أن جاس جشع)، وهذا اللزوم ناتج عن (1) المذكور آنفا وأيضا.

2) عن اعتبار معنى فعل سلم admit كفعل لقوة فعل الكلام، وكذلك ؛

3) عن اعتبار المبدأ المنطقي في التعدية لاعتقاد النفس (تراجع فصل 4، ورقم 7 من هامش هذا الفصل عينه) على معنى أنه إذا كان من يعتقد بأن (س) يعتقد بأن س كان

إذن س يعتقد بأن (ص). ويجري هذا الاشتقاق كما يلي، على افتراض أن التأويل غير الإنجازي تحيله [22] غير وارد في هذه الحالات.

أ- المتكلم ا يعتقد بأن [المتكلم ا يسلم بأن جاس جشع] هي جملة صادقة (حسب قاعدة الكيف).

ب- المتكلم ا يعتقد بأن [المتكلم ا، إذا كان مراعيا لقاعدة الكيف، فهو يعتقد بأن (جاس جشع)] وهذا لازم عن (أ) ومن المعنى المعجمي لفعل سلم admit.

ج- المتكلم يعتقد بأن [المتكلم يعتقد بأن (جاس جشع)] وهذا لازم عن (ب) ومن قاعدة الكيف.

د- المتكلم ا يعتقد بأن [جاس جشع، وهذا لازم عن (ج) وعن قانون التعدية لاعتقاد النفس والذات في ذلك.

ويمكن أن يستعمل هذا النمط من الحجاج ليبين بأن ضروب اللزوم نفسها قد تكون مشتقة من قضية انجازية ومن نظيرتها غير الإنجازية ؛ على افتراض أن الانجازية في المعنى المنطقي هي قضية، كغيرها من القضايا. ومن ناحية ثانية قد اتضح كذلك بأن العبارة الانجازيةتنقل بعض عناصر المعنى مما لاتنقله نظيرتها، مثلا من معنى فعل سلم admit جملة [22]، إن دلت على استلزام أن المتكلم يعتقد بأن (جاش جشع)، فهي متعارضة مع اعتقادات أخرى يحتفظ بها المتكلم (انظر 5.9) وهذا العنصر أو جزء المعنى الذي تنقله صراحة حيلة [22]، قد يكون، على وجه ضعيف، استلزما أو مدلولا عليه، بالرغم من ذلك من السياق في حال [23]، ومن هذا الوجه، يتفق البحث الوصفي للعبارات الإنجازية مع الملاحظة القابلة بأن :

أ- العبارات الإنجازية غالبا مانكون في جزء منها مكافئة لنظيرتها غير الإنجازية لكن

2- العبارات الانجازية تعبر عن فضل معنى أو معنى مضاف، إن صح نقله، صار منقولا فقط على نحو ضمني عن طريق نظيرتها غير الإنجازية.

وإذن فإن ما اقترحته هو أنه إذا تعين أن تؤول العبارات الإنجازية، كان علينا أن نؤول الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام كجزء من معنى قضية للعبارة المتلفظ بها، ومن ثم نفترض أن العبارة الانجازية هي قضية تسمى ذاتها أو تتعين بذاتها، وما تبقى من التأويل يتبع حسب النماذج العامة للاستنتاج كما مثلنا لذلك في الفصل 7. ولقد كنا ابتدأنا بمقدمة وهو أنه

ويعمل هذا التفسير على عكس الاتجاه المأخوذ من ذلك المرتبط بنظرية فعل الكلام الأصلية Standard عند أوستين. وبينما يكون معنى القضية غير الإنجازية عند أوستين وغيره من الذين لايقولون بالنزعة الوصفية، حاصلا عن طريق القضية الانجازية، فإن معنى القضية الانجازية في هذا البحث تحصل عليه كحالة خاصة لتأويل العبارات غير الانجازية. ولما كانت هذه العبارات غير الانجازية هي في الظاهر بسيطة ومعتادة أكثر من أخواتها الانجازية، فإن التفسير الأخير مقبول على أسس الحس العام، كما هو مقبول لأسباب أخرى ذكرتها.

6.8- فرضية العبارة الإنجازية

إن الحجج التي تقدمت بها ضد (خطأ تعامل قوة فعل كلامي لفعل لغوي Verb تطبق بطريق الأولى على فرضية العبارة الإنجازية عند Ross روس (1970) وغيره. وكما سبق أن شرحنا، فهذه فرضية مضمرة في البنية القائلة بأن كل جملة توجد لها صيغة عليا ضمنية ذات خواص انجازية. وفي الحقيقة، تقتضي هذه الفرضية بأن كل جملة من نحو [24] توجد لها بنية ضمنية مضمرة (عميقة deep) مثل جملة [25].

[24] (كن يقظا) Be careful

[25]- آمرك أن تلزم الحذر واليقظة. I impere you [that you be careful]

وهنا فإن الفعل impere هو فعل يدل على عموم ما يدل عليه الأمر ؛ وهو تحقيق اتحاد الفعل الانجازي أو حتى إذا كانت الصيغة كبنية سطحية ظاهرة، فهو ليس جوهريا (للفرضية) والتكافؤ بين الصيغة الانجازية، ونظيرتها غير الانجازية، لايتم هنا عن طريق أداة مباشر لتحويل تركيبي هو التحويل الإنجازي، ذو خيار الحذف، مما يرشدنا إلى تأويل جملة من نحو [25] إلى جملة من نحو : [(عليك أن تكو يقظا) وعلى ذلك، فتبعا لهذه الفرضية، فإن سائر الجمل سوف تكون ذات اضمار ضمني أو بنية عميقة Deep down والعبارات الانشائية الصريحة [26] هي فقط تلك العبارات الاستثنائية، مما يكون فيها معنى الإنجاز محذوفا وغير مطبق :

[26] آمرك أن تكون يقظا.

ومن المفترض أن يحدث مثل هذا التحويل في اطار سيمانطيقا النحو التوليدي، ولايغير شيئا من المعنى. وإذن فإن هذه الفرضية تتطلب قبول النظرية البسيطة بأن يوجد

هناك تطابق دقيق بين معاني العبارات الإنجازية ونظيراتها غير الإنجازية. ونتيجة أخرى لهذه الفرضية، وهي أن قوة فعل الكلام قد تعينت في حدود ومقولات نحوية كما شرح Sadock.

[27]... إن قوة فعل الكلام هي ذلك الجزء من معنى الجملة التي تطابق أعلى جزء من الجملة في تمثلها السيمانطيقي.

ومن الواضح أن فرضية الانجاز تتعارض مع كل ما احتجبت به (وبخاصة الفصل 2) على الطبيعة التداولية لقوة فعل الكلام وعلى التمييز الواجب بين السيمانطيقا والتداولية.

وقد يأخذ منا وقتا كثيرا أن أعرض هنا ولو عددا قليلا من الحجج التي اقترحت سواء لمناصرة الفرضية الإنجازية أو لمعارضتها. فبعدما طرحت في أواخر الستينات من القرن الماضي، كانت قد ازدهرت سنوات قليلة، إلا أنها تعرضت كذلك لهجوم عنيف لنقاد عديدين، وقد كان سيبرل searle أحد من اهتم بالموضوع، وكان أعنف في هجومه عليها ويمكن أن ترجع إلى :

[Anderson 1971, Fraser 1971, searle 1971 [1979] 1975 e
Leech 1980 [1976] Holdroft 1978; Gardar 1972

وبالرغم من ذلك، فإن الفرضية الانجازية، لايمكن إقصاؤها لكونها ذات مهمة تاريخية، ولكون نشرها لايزال يظهر مما يفترض أنها صحيحة أو على الأقل تحمل على محمل الجد (10). وذلك بالرغم أنه لايوجد تنظيم ولا ترتيب قديم ولا حديث للحجج المعارض للفرضية، فهناك قيمة ما تعتبر على وجه مختصر، لماذا تثار فرضية الانجاز، ولماذا هناك دعوة واضحة لدى كثير من اللسانيين في مفتتح سنوات 1970، وكان هناك احتكام مغر إلى النقاش، إلا أن ذلك كله لم يستمر، والحجج الأصلية لصالح الفرضية نظر إليها على أنها حجج «تركيبية» (وهنا يمكن الاعتماد على Ross في حججه الأربعة عشر 1970)، وحتى في بداية تألقه، كان روس قد قبل بأن الفرضية الانجازية يمكن أن تحل محلها «الفرضية التداولية» التي يصح اعتبارها كذلك تفسيرا للفرضية الإنجازية. ولربما أكثر من ذلك، غير أن روس كان ينظر إلى الفرضية التداولية كما لو كانت غير قادرة على وضع صياغة خاصة، لأنها تتطلب وضع مسلمة لكيانات من نحو المتكلم والمخاطب اللذين يوجدان في مكان ما «من غير أساس» خارجا عن بنية الجملة. وفي الحقيقة قد حلت

الفرضية التداولية محل البنية المضمرة (العميقة) من رسم تشجيري كما يمكن هذا في [25] مما وضعه أمرا مسلما به أنصار النزعة الانجازية من نحو رسم (8 4)، حيث يمكن أن يكون فيه الاسم / المبتدأ (الفاعل) والفعل الانجاز بين حالين محل كيانات تداولية مثل المتكلم وقوة فعل الكلام. وعندما تتخذ مثل هذه الخطوة تصير الفرضية الانجازية غير ضرورية. لكن بالنسبة لكثير من علماء اللسان من سنوات 1970، كان من الصعب أن نتصور أي تفسير لساني لايقع ضمن إطار النحو ومن ثم كانت بصيرة روس الصافية – بأن الفرضية التداولية أفضل من الفرضية الإنجازية – ترى إهمالهما معا، بالنسبة له ولغيره.

7.8- تعميم الفرضية الإنجازية

وأظهر جانب من جوانب الفرضية الإنجازية هو النوع الذي فصله sadock1974 – كما يمكن الرجوع إلى الإسهامات المختلفة عند Cale و Morgan وبينه أحسن بيان، ويمكن أن نطلق على هذا النوع، تعميم الفرضية الانجازية، ويصح أن نصيغها على نحو مناسب لا فيما يخص قوة فعل الكلام المباشر بل كذلك للأفعال الكلامية غير المباشرة من كل بنية مضمرة انجازية ؛ مثلا كل التماس أو طلب ما من نحو [28] يمكن أن يشتق من بنية مضمرة (عميقة) على نحو :

[28] أ هل يمكنك أن تغلق النافذة

[28] ب ألتمس منك أن تغلق النافذة

ومع أن Sadock لم يزعم بأن سائر قوى أفعال الكلام غير المباشر يمكن أن تفسر على هذا النحو، فهو قد ادعى أن البعض قد قام بهذا التفسير. وعلاوة على ذلك، فإنه من الممكن أن يتبرع بمجموعة من المعايير لاتخاذ قرار ما إذا كانت العبارة الانجازية المتضمنة أو المضمرة لتمثل قوة فعل كلام غير مباشر أم ليست مضمرة لها ؛ ولقد كانت المعايير المذكورة ذات طبيعة «تركيبية» مثلا كون أن جملة [28أ] تحتوي على جزء جملة موجود في حشو (أرجوك please) تعامل كعلامة على وضع تضمنها الالتماس

[28] ج. هل يمكن، من فضلك، أن تغلق النافذة ؟ لكن مثل هذه المعايير كما طرحت، يصعب أن تطبق ؛ فمثلا إذا تغيرت جملة [28أ] إلى مثال مختلف نوعا ما مع نفس القوة تقريبا، فهل يجوز أن يقع لفظ please حشوا ؟

[29] هل يمكن لك أن تغلق النافذة ؟

ولكن ما القول في هذه الصياغة ؟

[30] ؟؟ هل تقدر، من فضلك، أن تفتح الباب ؟

وتكون الأحكام المقبولة، في هذا المجال فيما يخص الجمل بوجه خاص غير مؤكدة، مما هو بذاته علامة على أننا نتعامل مع مسائل التداولية أكثر مما نتعامل مع النحو. إلا أن Sadock يوجد على أرضية أقل ارتجاجا، عندما أشار لي أن النطاق الذي يمكن أن يتعامل معه النحو في قوى فعل الكلام غير المباشر يشكل تدرجا لتخصيص العبارة أكبر من تدرج ما يقوم به المعجم، من تحديد وتخصيص. لأن المعجم يعبر عن طريق الاستعارة وهي طريق تصير مؤسساتية بواسطة التطور التاريخي. وهذه العملية للتخصيص الاصطلاحي للعبارة Idiomatization (والحال أن هذا أشبه ما يكون بالتخصيص التداولي كما أسميناه في 2. 3)، تفسر على أنها معبرة عن حصول الجمل الهجينة التي يبدو أنها تجمع الخصائص النحوية المقرونة مع مختلف أنواع التلفظ كأن نقول [أغلق النافذة، هل تقدر ؟] إذ هذه عبارة تجمع خواص الطلب والسؤال. وكذلك الحال مع هذه الجملة : [ولتسمح لي بأن أنظر إلى اليد : فهل هذا مسموح به ؟] إذ هي تجمع خواص الإيماء والالتماس. وأيضا فإن هذا التركيب [أود لو أعلم من فضلك، ماذا تريد أن تقول ؟] يحتوي على خواص العبارة الخبرية والطلب وكثيرا ما تحصل مثل هذه التراكيب الهجينة أو المختلطة. ويرجع الفضل إلى سادوك sadock وأمثاله من اللسانيين الذين ركزوا على هذه الشواذ من الجمل ووضعوا لها تسميات خلعوها عليها، مثل المختلطات بالأمر والسؤال Sadock.

غير أن الصعوبة هي أنه بالرغم من أنهم قد افترضوا امكان ايجاد تعليل نحوي لتعميم الفرضية الانجازية، فإن مثل هذه الجمل لاتقبل بذاتها التعميم على أي وجه من وجوه في الإطار النحوي، لكونها أساسا استثناء من القواعد العامة. ولاغرابة في أن سادوك وغيره من المدافعين عن هذه الفرضية لم ينجحوا قط في أن يصيغوا تفاصيل واضحة عن البنيات المتضمنة، والتحويلات والتغييرات التي تتطلبها. وحتى أستعير عبارة أوستين فإن قوة فعل الكلام غير المباشر هي حالة لجملة (متنكرة خفية) كجملة من نوع مختلف (11) ومن وجهة نظر قوية، يجب أن تظهر هذه الجملة الخفية تعقيدا غير محتاج إليه في اللغة، باعتبار أن الجملة الخفية يصعب تعليلها لتعسر التقدير فيها ؛

المتعقل والهادف.

وفي سائر الوجوه الدالة يكون الاعتبار الحالي غريبا أشد الغرابة عن تعميم الفرضية الإنجازية. فأولا تقتضي (12) هذه الفرضية بأن القوة غير المباشرة يمكن أن تكون ممثلة على نحو مطابق بواسطة فعل verb إنجازي ؛ وهذا تناول قد فشل فشلا ذريعا عندما عالج الدقة غير المباشرة في التواصل الإنساني. وثانيا يعالج هذا التناول التمييز بين القوة المباشرة أو غير المباشرة كمجرد موضوع موجود أو معدوم (أو يتناول مسألة تبحث عن مضمون مضمر موجودا أو غير موجود..) في حين أنني كنت قد ناقشت بأن الأمر يتعلق بقصة التدرج. وثالثا، فإن عدم المحاولة إنما يستقيم عندما نعطي تعليلا وظيفيا للعلاقة الموجودة بين المعنى والقوة : إذ لتعميم الفرضية الانجازية يكون، من تعسف النحو وخروجه عن غرضه، أن تؤدي هذه الفرضية معنى الطلب بواسطة التساؤل : هل يمكن كذا can you لا عن طريق التساؤل هل سيمكن shall I. رابعا، إن العلاقة بين القوة المباشرة وغير المباشرة للتلفظ : (أعني بين الصيغة : (هل يمكن أن تنفذ إلى الداخل ؟) التي يطلب بها الخبر وطلب القيام بالفعل) ينظر إليها على أنها علاقة نحوية غامضة أكثر منها مسألة لتواجد معنيين ينقل أحدهما بالإحالة على الآخر. وفي سائر هذه الوجوه، ناقشت بأن تعميم الفرضية الإنجازية قد فشلت في أن تعتبر الملاحظات المشتركة الواضحة بعض الوضوح حول الكيفية التي بها يؤدى التواصل اللساني. وفي رأيي كان هذا التفصيل للفرضية الانجازية قد أبرز على نحو بين عدم ملاءمة المحاولة القائلة بإدراج التداولية ضمن القالب غير المنتج للنحو.

ومع النظرية المعيارية لفعل الكلام أصبح تصنيف قوة أفعال الكلام تجزية للوقت مهمة لأولئك الذين يتمنون أن يتبرعوا باحصاء تام (للأمور التي بها يمكن أن ينجز الإنسان الأفعال بالكلام) ومثل هذا التصنيف، كما قدمه كل من أوستين وسيرل يمكن النظر إليه لا محالة بأنه مجموع التصنيف (أو نسق للمقولات وفروعها). وعلاوة على ذلك يقصد هذا التصنيف لأن يعبر عن الاقتراض القائل بأن وجود قوة أفعال الكلام الانجازية للفعل اللغوي يبرر وجود مقولة قوة فعل الكلام.

ويختلف وضعي نوعا ما عن هذا الموقف، إلا أن ما يهمني في معنى أفعال اللغة verb لفعل كلامي وفي تصنيفها هو أعظم مما كان يهم أوستين وسيرل وغيرهم ممن اقتدوا بهم. حتى وإن بدا في هذا بعض الغرابة. فموضوع تصنيف معاني أفعال اللغة يبقى هو بعينه، إلا أن هناك تغييرا ذا دلالة في وجهة النظر، وإني أريد أن أدرس هذه المعاني لا كمفتاح لطبيعة أفعال قوة فعل الكلام بل كمفتاح للكيفية التي بها يتحدث الناس (باستعمال اللغة الانجليزية) عن قوة الأفعال الكلامية والانجازية. وكما ناقشت فعل admit سلم في 8. 4، فإنه قد اتضحت لنا مناسبة معاني الفعل verb اللغوي لفهم ضروب الإنجاز. وفي الفصل القادم ستحظى دراسة الأفعال اللغوية لفعل كلامي بنصيب وافر من البحث. وإذن ستترك في هذا الموضع، ميدان التداولية إلى السيمانطيقا، إن تحدثنا بصريح العبارة ؛ لكن عندما نعالج نصيب السيمانطيقا التي تتصرف كلغة واصفة للتداولية، فلربما لايكون الفرق واضحا كما يتوقع الإنسان.

1) وفي حال سيرل كان الاعتناق خفيا ومستترا ، ثم تنكر لهذا الأخذ به فيما بعد (1979 [1975 أ]. وسنرى هذا فيما يلي من المناقشة.

2) يفكر سيرل انطلاقا من حدود النحو التوليدي مما يمكن أن يكون فيه كل صنف من أصناف الجمل الانجازية يوجد له تمثيل بنيوي مضمر معياري، إذ قد أدرجت تنوعات تركيبية عديدة عن طريق التوليد النحوي. فلماذا حصر سيرل اهتمامه في العبارات الانجازية، بينما كان يمكنه أن يوسع بسهولة مجاله حتى ينظر بوجه عام في استعمال الصيغ الفعلية اللغوية لقوة فعل الكلام ؟ ويبدو أن السبب هو أن سيرل كان لايزال واقعا تحت تأثير وهم صيغة الفعل اللغوية الإنجازية ومغالطتها.

3) يمكن اعتماد ما كتبه سيرل (1979 [1975a] 16-20) وبالنسبة لهذه العبارات الخبرية، فماله دلالته أن سيرل يسلم ببنية عميقة تشتمل عبارة إنجازية حتى ولو لم تكن عبارات متلفظا بها غير إنجازية إذن في هذه العبارة.

أطلقت النار

يسلم سيرل بالتحليل التالي :

- أصرح بأن عملكم (بواسطة كذا) قد انتهى.

- ويتضمن هذا طبيعة أو صفة انجازية جوهرية لعبارات تقريرية مما يتعارض مع أنواع أخرى من أفعال الكلام.

4) ويمكن أن نرجع في هذا التمييز الذي وضعه Back و Harnish . (1979 : 108-19) بين أفعال الكلام التواصلية والتواضع عليه . وهذه الأخيرة تشبه إلى حد بعيد العبارات التقريرية عند سيرل.

5) ومما يستحق الذكر أن صيغ بعض الأفعال اللغوية مما يصح أن يستعمل فيها الانجاز قد لاتصف بالضرورة فعل الكلام (من نحو اعترض)، وأيضا فإن بعض التعابير التي تصف أفعال الكلام قد لاتكون أفعال لغوية (من نحو أعطيك كلمتي = أعد).

6) والاسهامات الحديثة في الخلاف الوصفي وغير الوصفي إنما تطلب عند كل Harris (1978) وكذلك spielmann.

التي تستعمل نظرية الانتخاب الطبيعي لتفسير العلاقات بين الأنواع غير الإنسانية لكنها تعجز أن تستعملها لتفسير شيء ما عن الإنسان العارف Homo sapiens

(8) يمكن الاعتماد على ليتش (1980 [1976] : 66 ، Leech (1971 : 2 - 3 فيما يخص الحاضر القوري وعلاقته بالعبارات الإنجازية . ولا يمكن أن نفهم معنى الفورية والآنية في هذا الشرائط بالمعنى المادي.

ونلاحظ مثلا أن المتكلمين يستعملون الحاضر القوي (أقول الكذب) لوصف التلفظ الحاضر مع أن الصيغة الماضية والصيغة الحاضرة قد تكونان مناسبتين.

(9) يميز أوستين بين القول الخطابي والأفعال الكلامية (95: 1962)

(10) وقد تقدم ماكولي Macawley (1981: 15-210) بوجهة نظر حديثة لافتراض العبارة الانجازية (وسمى التحليل الإنجازي).

(11) وقد كان leech (1977: 143-5) ليتش قد انتقد توسيع الفرضية الانجازية من هذه الوجهة من النظر

(12) وحتى نلتزم الدقة فإن Sadock يفكر في ثلاثة افتراضات منها الدلالة الظاهرية، ومنها افتراض دلالة الاستعمال ومنها افتراض دلالة الدلالة . وأهم هذه الافتراضات ما يعتبر أن قوة فعل الكلام غير المباشر يكون دائما ماثلا في جملة ذات بنية عميقة (أو مضمرة)، وبهذا يعارض sadock صورية Gordon و Lakoff في القيود المفرطة الاشتقاق وتتخذ مسلمة جميع افتراضات تمثيل Sadock قوة فعل الكلام عن طريق البنية الإنجازية العميقة.

الفصل التاسع

صيغ أفعال الكلام اللغوية

لا تخبر أصدقاءك عن عسر هضمك :
كيف أنت ! هذه تحية وليست سؤالا
[Arthur Guiterman, A Poet's Proverbs] (الأمثال الشعرية)

إننا عندما ندرس أفعال الكلام اللغوية فسيكون من المفيد لنا التمييز الذي أقامه كل من أوستين وسيرل في تصنيفهما لأفعال الكلام نفسها. وليست هذه صدفة، ولا داعي للاحتجاج عليها، لأن حجتي قامت على أن أفعال الكلام عند الفلاسفة حينما أظهروا دراسة هذه الأفعال كانوا يقصدون أن يركزوا انتباههم على دلالة أفعال الكلام اللغوية. وعلاوة على ذلك، فقد يصح أن نفترض، بدون اتخاذ موقف مذهبي، بأنه من المحتمل أن يوجد تشابه قريب بين ضروب التمييز التي تكون مهمة في تحليل أفعال الكلام اللغوية، وبين ضروب التمييز المعتبرة في سلوك أفعال الكلام مما يستخدم فيها الأفعال اللغوية عند وصفها. ومن المعتاد أن يخالف الإنسان مذهب وورف Whorf ويفترض على النقيض من ذلك بأن الأفعال اللغوية التي تزودنا بها اللغة ، عند مناقشة السلوك التواصلي تتطلب أن نضع فوارق لا تكون لها دلالة ما في السلوك نفسه، وفي الحقيقة فإن النظرية الوظيفية التي تقدمنا بها في الفصل الثالث تعطي السبب لوضع افتراض آخر. إلا أن الفارق الجوهري بطبيعة الأمر بين الحديث عن أفعال الكلام العام والحديث عن أفعال الكلام اللغوية هو أن ضروب التمييز التي تكون غير مشروطة أو غير قائمة على درجات في الحال الأول، تصير مشروطة في الحالة الأخيرة. وكما أوضح سيرل (وأنا أحذو حذوه) فإن الفوارق الموجودة في قوة أفعال الكلام اللغوية هي مرشد جيد للوصول إلى قوة أفعال الكلام، إلا أن المرشد ليس بأمرنا (1979 : 2).

وهناك فارق آخر وهو أننا عندما نتحدث عن فعل الكلام اللغوي، فنحن نشغل أنفسنا بأفعال لغوية خاصة. وسأناقش أفعال الكلام اللغوية للانجليزية (على وجه الاستيعاب) في هذا الفصل. ولا أزعم أني أتعامل مع مبادئ كلية للسلوك الإنساني.

والطريق المناسب لابتداء دراسة الصيغة الفعلية (اللغوية) لفعل الكلام هو ماكان أوستين قد وضعه من تمييز مشهور بين ثلاثة أنواع من فعل الكلام.

- إنجاز فعل الكلام (وهو تأدية الفعل بأن نقول شيئا ما)

- قوة فعل الكلام (وهو انجاز فعل في حال قول شيء ما)

- لازم فعل الكلام (وهو تأدية الفعل بواسطة قول شيء ما) من ذلك مثلا :

الفعل الكلام الأصلي : المتكلم يقول للمستمع بأن س [ويشير رمز س إلى كلمات متلفظ بها مع المعنى والمرجع)

• قوة فعل الكلام : المتكلم بقوله (س) يثبت للمخاطب بأن (ص).

• لازم فعل الكلام : المتكلم بواسطة قول (س) يقنع المخاطب بأن (ص).

والقيمة الأساسية لهذا التمييز، بالنسبة لأوستين، كما هي بالنسبة لهذه الدراسة هي أنها تمكننا من أن نعزل ونفصل المقولة الثانية الوسطى عن القولتين المختلفتين، إذ هي المقولة التي تركزت حولها نظرية أفعال الكلام (1).

غير أنه يتعين في المحل الأول، أن نعيد النظر في التصنيف الثلاثي باعتبار نموذج عملية التواصل التي قدمناها في الفصلين الثاني والثالث. وعندما نرجع إلى رسم 3. 3 على وجه مؤقت نستطيع أن نتعرف على انجاز الفعل الكلامي لنقل المعلومة (على نحو التواصل الصوري)، وانجاز قوة فعل الكلام لنقل الخطاب (التواصل التفاعلي). والتعديل الوحيد لهذه العبارة : هو أن غاية (قوة فعل الكلام) للخطاب كانت قد تميزت في الفصول السابقة عن الغايات المجتمعية الأخرى - أعني الغايات المجتمعية، حفاظا على مبدأ التعاون وأدب التخلق، ولهذا السبب فإن خطاطة الغايات النهائية (رسم 1. 9) تكشف عن أكثر من سهم قصدي واحد يربط مبتدأ الحالة ونهايتها.

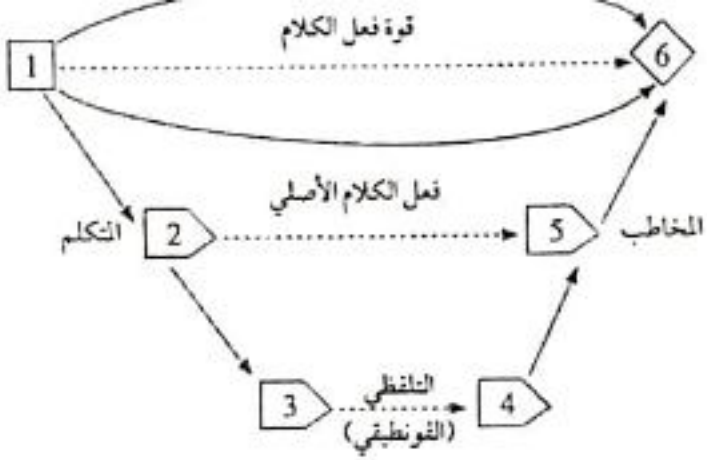

(رسم 1. 9)

والخط الأسفل من الرسم 1.9 المقابل للنص من 3.3 يمكن أن تطلق عليه، على نحو ملائم اصطلاح الفونطيقي (التلفظي) باتباع تسمية أوستين phonetic act الفعل التلفظي نظرا للانجاز المادي الفيزيائي الراهن للتلفظ بالعبارة. ويمكن أن يكمل الرسم 1.9 بخطوط موازية إضافية مقابلة لما يسميه أوستين الفعل الخطبي والفعل التلفظي (أو بعبارة المناقشة السابقة في الفصل الثالث سميناه بالمستوى السيمانطيقي والتركيبي النحوي لوضع الرمز) لكن الفكرة الرئيسية هي أن مختلف أنواع فعل الكلام يمكن أن تؤول كما لو كانت مكونة من تراتب أدوات ووسائل كل فعل منها يشكل حلقة من سلسلة الأحداث التي تؤلف فعلا آخر أعلى في هذه التراتبية (وسنرجع لمصطلح لازم فعل الكلام فيما بعد).

وهناك وجه آخر لتأويل رسم 1.9 يحتاج إلى اعتبار آخر وكخطاطة للوسائل - الغايات، فإن هذا الرسم يوضح قوة فعل الكلام، وفعل الكلام الأصلي كمقاصد أكثر منها أفعالا. وعندما تقع فقط سلسلة أحداث : 2 - 3 - 4 - 5، فقد يحدث كذلك أن يفك المخاطب رموز المعلومة على نحو مناسب، وأن ينجز فعل الكلام، ويفهم التلفظ بالعبارة على أنه وعد أو طلب أي قصد آخر، ويفترض سيرل : «أن الشروط المدخلة والمخرجة» تحصل، عندما نضف قواعد قوى الأفعال الكلامية على معنى أن المتكلم والمخاطب يتحدثان نفس اللغة، وأن المخاطب ليس بالأصم، ولا بالقصير السمع، كما أنه يفترض كذلك بأن المتكلم والخطاب يتناولان نفس الشروط لتأويل قوى أفعال

الكلام، ويجوز أن نصيغ نفس الافتراضات ونقول : إنه إن لم تحصل هذه الشروط، فإن قوة فعل الكلام أيا كان قصد المتكلم، لن يتحقق انجازها في الواقع. وذلك أن رسم 1.9 يميز قوة فعل الكلام (الذي هو تواصلي أو رسم لقصد المتكلم) عن فعل الكلام الأصلي (الذي هو انجاز قصد التواصل)، عن طريق إغلاق الشكل الرباعي المنحرف ذي الوسائل والغايات في رسم 2.9 ولأجل التبسيط حذفت الحالات الوسطى بين 1 و 6 ولكي أدمج لازم فعل الكلام، عند أوستين، في خطاطة الغايات - لوسائل، كما في رسم 1.9 يمكن للإنسان أن نضيف طبقة أخرى، إلى :

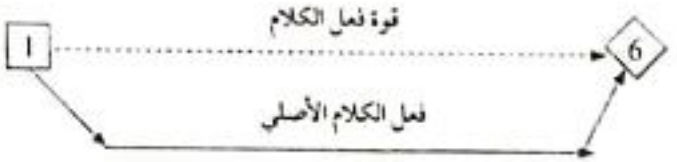

(شكل 9. 2)

تراتبية هذه الخطاطة الأخيرة كما هو مبين في رسم 3.9 الآتي، ولا استعمل تسمية لازم قوة فعل الكلام أو قوة الكلام في سهام المقاصد الأفقية من رسم 3.9، لكن كان يمكن أن أختار لفظا حياديا من نحو المستوى، غير أن حد الفعل، كما في رسم 2.9 يمكن أن يطبق فقط على سلسلة الأحداث المتصلة لغاية الوصول إلى القصد من خلال الحالة الابتدائية أي لازم فعل الكلام الممثل له في رسم 3.9 عن طريق سلسلة : 7 - 8 - 1 - 2 - 3 - 4 - 5 - 6. وكذلك قوة فعل الكلام بواسطة السلسلة 2- 3 - 4 - 5 - 6 - 7 وأيضا فعل الكلام الأصلي عن طريق السلسلة 3 - 4 - 5 - 6 .

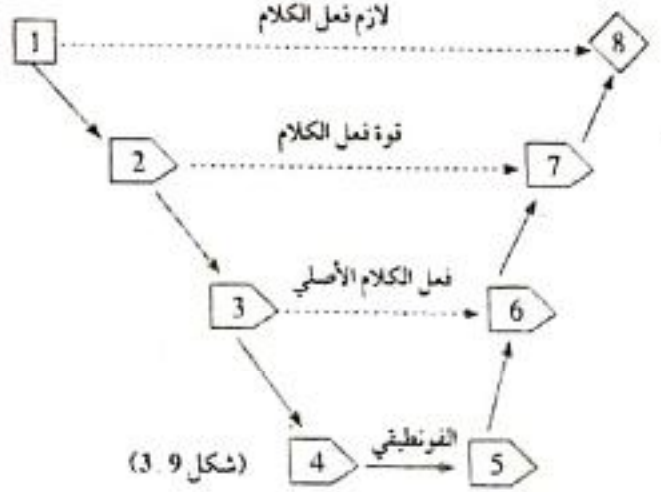

(شكل 9. 3)

اللساني باعتباره مكونا من (الأفعال) الفردية تكون إلى حد ما مضللة، ولربما فيها إخلال وتخليط. وعندما نصف متكلما في عبارات أوستين بكونه مشاركا على نحو متأن في الأنواع الثلاثة لفعل كلامي [من فعل الكلام الأصلي، وقوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام] فهذا يشبه وصف حدث في مباراة الكرة كما يلي : إن اللاعب في مركز الملعب يقذف الكرة، ثم يسجل الهدف، وأكثر من ذلك يربح المباراة].

والسلوك اللساني، مثل لعب الكرة، يتكون من نشاطات معقدة أكثر مما يتألف من أحداث مفردة. وغالبا ما يكون من الأفضل، كما في حال نموذج الوسائل - الغايات، أن نصف أحداثا أكثر تجريدا كما لو كانت مكونة من سلاسل الأحداث العينية المشخصة كما هو وضاح في رسم 1. 9. والنزعة الذرية القائلة بالنشاط اللساني على اعتبار اتصال الأفعال وفرديتها كانت قد لاقت التشجيع، كافتراض ظاهر أو خفي مما كنا صادفناه كمصدر لخطأ فعل الكلام اللغوي، وهو أن اللغة التي نملكها للحديث عن السلوك الكلامي ينبغي أن تكون تفكيرا صادقا عن طبيعتها. ونحن في العادة، نصف الأفعال على وجه فردي - كل فعل مصاحب قضية أو عبارة - والصيغ الفعلية اللغوية التي نستعملها في هذا الوصف تتخيل بسهولة حتى يوجد لها على نحو متبادل، مرجع واحد حصرا.

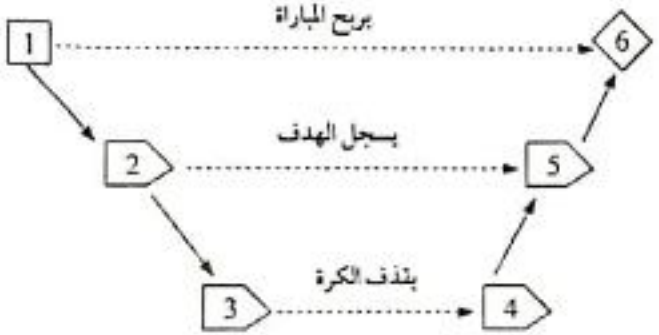

(شكل 9. 4)

إنه لا يوجد في الانجليزية فعل كلامي لغوي كما أنه لا يوجد لغوي في معجم لعبة كرة القدم من شأنه أن ينجز شيئا ما من نحو نظير أو مشابه لساني لصيغة فعل يصف في ذات الوقت كرة - ضرب ball-kik ولا هدف يسجل gool scoring ولا مباراة - ربح match-winnig (على معنى فعل دال على هذا الحدث الفرد). إلا أن هذا لا يعني أن دلالات الأفعال اللغوية تعرف «حصة منفصلة من الواقع». وكما أن الفعل اللغوي الذي

مفردا، وانما سلسلة من الأحداث المترابطة والمتعاونة، منها القشرة الدماغية والعصبة والعضلية والإداراكية... فكذلك الفعل اللغوي لفعل كلامي من نحو شكر، يستلزم مجموعة كلية من الأفعال المتآزرة، بعضها يمكن أن يوصف على وجه مناسب أفعالا لغوية لفعل كلامي آخر من نحو : قال، وتلفظ. واذن هذا سبب آخر، يجعلنا لا نقبل التطابق بين الأفعال اللغوية لفعل كلامي، وبين الحقيقة الواقعية التي تصفها كالشيء مضمون.

لكن إن نحن فكرنا في لازم فعل كلامي له عموم ما كتأثير أو نشاط معقد من انجاز شيء عن طريق الكلام، لم تكن إذن سائر لوازم الأفعال الكلامية ممثلة ، على نحو مناسب، في خطاطة الغايات - الوسائل من رسم 3 .9 إذ لا يقدم هذا الرسم إلا أثر لازم فعل الكلام الذي يترتب عنه، كنتيجة مقصودة لتأويل المخاطب، غرض قوة فعل كلام المتكلم. مثلا الفعل اللغوي أخبر أو أنشأ Inform يدل في العادة على فعل كلامي يحدث، على وجه القصد، في المخاطب حالة للمعرفة لم تكن توجد من قبل. وكذلك (2) الفعل أقنع يشير في العادة إلى فعل كلامي تترتب عنه حالة اعتقاد جديدة. وأيضا فإن أفعالا لغوية أخرى للازم فعل الكلام تستلزم من المخاطب استجابة نشطة. وذلك أنه في حين يدل فعل سأل على قوة فعل كلام يحصل به، كشرط ناجح وموفق، قرار للمخاطب ينفذ به الفعل الذي أراده المتكلم، فإن صيغة أفعال لازم فعل الكلام من نحو، استحال، وأقنع وحضر، تتضمن كلها هذا النمط الناجح والموفق لجزء من دلالتها من نحو قولك :

حض السيد جو Joe الشخص بيل ليسرق المصرف البنكي، فهذه جملة تقتضي أن بيل، اتخذ نتيجة لذلك قصد السيد جو لسرقة البنك، لكن جملة طلب جو من الشخص بيل أن يسرق البنك، تدل فقط على أنه إذا كان بيل قد عزم نتيجة لذلك أن يسرق البنك، كان إذن طلب جو قد نجح. وهذه اللوازم للفعل الكلامي وغيرها مما أطنبنا في مناقشتها إنما وصفت بالصيغ التعليلية التي تتضمن عادة النتائج المقصودة لقوى أفعال الكلام.

غير أنه توجد أنواع أخرى من الأفعال اللغوية أو الصيغ الفعلية الدالة على التعليل مما يفترض فيها أن تعين لازم الأفعال الكلامية، لأنه يمكن مثلا أن نفرق بين الآثار التي نويناها ورسمناها، وبين التي لم نردها ولم نقصد إليها. وحينما يقلق متكلم ما مستمعيه، فقلما

ذلك، فقد تكون هناك آثار جلية أو خفية أو أقل خفاء ومباشرة. والنتيجة القصوى للتوبيخ والتأنيب يمكن أن تحدث الاصلاح المرغوب فيه من سلوك المخاطب. ولكن يجوز أن تكون هناك نتيجة متوسطة هي أن تجعل المخاطب يشعر بالاتهام والذنب أو الحزن. ثم إنه كان تحليل الوسائل - الغايات لقوة فعل الكلام غير المباشر (3.4) قد استبق مثل وجود هذه السلسلة من العلل والمعلولات والآثار. غير أنه ليس من الضروري أن نقلق قلقا شديدا لهذا النمطين من الفوارق. لأن آثار لازم فعل الكلام لا تشكل جزءا لايتجزأ من الدراسة التداولية؛ لأن قوة التداولية إنما تتناول المقاصد والأغراض أكثر مما تتعرض للنتائج.

2.9- إحصاء أصناف الصيغ اللغوية الفعلية لفعل الكلام

9 .2 .1- الصيغ اللغوية لقوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام

وقد اتضح التقابل بين قوى أفعال الكلام ولازم أفعال الكلام، وأصناف أخرى من فعل الكلام وضوحا على نحو نمطي عن طريق وضع قائمة جامعة لصيغ الأفعال اللغوية، وما شابهها من العبارات من نحو :

- قوى فعل الكلام : نقل الخبر، أعلن، تنبأ، قبل، ارتأى، سأل، عنف، طلب ، أوحى، أمر، اقترح، عبر، شكر، هنا، وعد، حض.

- لازم فعل الكلام : حمل المخاطب أن يعلم بأن؛ أقنع، خاب سعيه؛ شجع، انزعج، أخاف تسلي جعل المخاطب يعمل، أو عز إليه، أثر في، صرف الذهن حمله على أن يفكر في، خفف التوتر، خير، لفت الانتباه، اتعب. (وقد أخذت هذه القائمة بتصرف عن Alston إلا أن غرضي الآن هو أن أحصي الأنواع الأساسية، لصيغة فعل لغوي في فعل كلامي، مما يوجد، معرفا لأفعال لغوية من فعل كلامي، بكونها صيغا لغوية يحصل بها الاسناد والحمل في التكلم، لجزء أولي من دلالتها. إلا أنني أريد بوجه خاص أن أنظر كيف أن الأفعال اللغوية لقوة فعل كلامي يمكن أن تميز عن أصناف أخرى، إلا أن هذه ليست مهمة سهلة كما يعتقد باعتبار أن الحدود الفاصلة لدلالات الأفعال اللغوية تنزع إلى الغموض مثل غموض الحد الفاصل لصنف الفعل اللغوي للفعل الكلامي ذاته. وكثير من الأفعال اللغوية التي ذكرناها آنفا ليست هي أفعالا لغوية لفعل كلامي على الاطلاق. ذلك أنه في قائمة : Alston ألستون المذكورة من نحو خاب ظنه وتسلي، وإن

يحددان آثارا سيكولوجية يمكن أن نحصل عليها كذلك بوسائل لسانيه، أو غير لسانيه (3) وكذلك وبالمثل فإن صيغا لغوية من نحو استنتج، وأبان مما ظهر في قائمة قوى أفعال الكلام تدل (4) أولا على أحداث من طبيعة ذهنية، وعلى وجه الخيار تتضمنان فقط أحداثا لسانية تتسبب فيها مثل هذه الأحداث، ولنقارن مثلا.

[1] استنتج الملاحظون بأن حالة الطقس الجوي متغيرة على نحو بطيء

[2] استنتج المحاضر بأن حالة الطقس الجوي متغيرة على نحو بطيء

فالفعل استنتج يمكن أن يفسر في [1] على معنى (الحصول على نتيجة بأن) ويؤول في [2] بمعنى (القول بأن النتيجة هي أن)، وبهذه الطريقة، فالمعنى الذهني لفعل استنتج أي أستدل على نتيجة من أمارة أو من مقدمات عن طريق الحجة، يمكن أن يميز عن معنى فعل الكلام، ولكن لكي نعقد الأمور زيادة تعقيد، نقول بأن فعل استنتج في [2] قد يدل كذلك على معنى عقلي (أي أن المحاضر فسر النتيجة التي كانت الحجة المنطقية لمحاضرته مشيرة إليها) وإذن وجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار مشاكل التعمية والتداخل بين الأفعال اللغوية لفعل كلامي، وماليس بأفعال لغوية له.

وكذلك وبالمثل علينا أن نتوقع الأفعال اللغوية التي تتردد بين فتتي قوة فعل الكلام وبين لازم فعل الكلام، ويمكن أن نتبين فرقا طفيفا بين أفعال لغوية من نحو أكبر وقال مما يظهر من أمرها أنها تستلزم انجاز غرض لازم فعل الكلام، وهو غرض لجعل المخاطب يطلع على شيء ما، وبين أفعال أخرى من نحو نقل الخبر وسأل، وهما فعلان لايؤخذ نجاح فعل الكلام فيهما كأمر حاصل. ولكن هل هذا التمييز واضح ؟ وأحد الضوابط الاختبارية لتمييز قوة فعل الكلام من لازم فعل الكلام من جهة الأفعال اللغوية هو أن نضع الفعل اللغوي في سياق ما، كأن نضع فعل (حاول + فعل لغوي verb + to try «حاولت أن تقنعني بأن أرافقها».

[4] حاولت أن تسألني حتى أرافقها

وفي حالة الفعل اللغوي للازم فعل الكلام في جملة [3] يقتضي الفعل [حاول] بأن قوة فعل الكلام فشلت في انجاز أثر لازم فعل الكلام المرغوب فيه (وهي المرافقة) إلا أنه في حالة الفعل اللغوي لقوة فعل الكلام في جملة [4]، ليس يكون هذا النوع

المطلوب إلى حد ما. ولربما كان هذا بسبب ما أعلنه سيرل بأن « الشروط العادية المحصلة في البداية والنهاية» لم يتم استيفاؤها لأسباب أخرى، ذلك أن الصيغة (حاولت أن تطلب) توحي مثلا بأن المخاطب لم يصغ إليها ولم يصرح لها بشيء أو لم يفهم اللغة المستعملة. وهذا المعيار الاختباري الذي كان واضحا مع الفعل : طلب وأقنع في [3] و [4] لا يظهر بوضوح في أفعال من نحو أخبر، وقال، ونقل الخبر، لأنه يصعب هنا أن نتصور حالات كانت قوة فعل الكلام قد انحرف فيها، لكنها حالات فشل فيها لازم فعل الكلام المقصود، من أن ينجح لكن ربما استطعنا أن نتبين فارقا مماثلا بين [3] و [4] أقل منه وضوحا بين [5] و [6].

[5] حاول السيد بورس أن ينقل الخبر إلى الملك بأن خسرت المعركة.

[6] حاول السيد بورس أن يقول للملك بأن خسرت المعركة.

وبينما الجملة [5] تغلب التأويل بأن السيد بورس لم يستطع أن يجد الملك أو يخلو به في لقاء ما مما هو دليل فشل قوة فعل الكلام الناتج عن عدم استيفاء الشروط العادية المحصلة في البداية والنهاية، فإن [6] تسمح بتأويل أن السيد بورس ، مع أنه كلم الملك، لم يفلح في أن يجعله يقبل حقيقة خبره (مما هو دليل فشل لازم فعل الكلام).

9 .2 .2- تصنيف الأفعال اللغوية لقوة فعل الكلام

ولاتزال هذه الأمثلة غير واضحة، لأنه توجد طريقة نتمكن أن يحصر بها صنف الأفعال اللغوية أو الصيغ الفعلية لقوة فعل الكلام حصرا من (الخارج) والطريق الواعد لمحاولة تعريفها هو أن نبحث عن تعريف واسع باعتبار أصنافها الجزئية الداخلية في فئتها، ونصادف هنا كذلك صعوبة ما، غير أننا على الأقل نستطيع أن نطلب المساعدة في التصنيفيات المتنوعة لقوى أفعال الكلام التي اقترحها كل من أوستين (1962) وسيرل (1979 [1975 a])، وكذلك Bach و Harnidh (1979). ولهذه التصنيفات تشابه القرابة الأسرية مما توحي قيمته الأسمية إن أخذت على ظاهرها، بأنها تكاد تكون قريبة من الصدق (5) وتصنيف سيرل الذي كما أدرجنا، في (2.5) يمدنا ببداية مفيدة – مادمنا نتذكر بأنه كان مهتما بقوة أفعال الكلام، كما كان مشغولا، على نحو عارض، بأصناف الأفعال اللغوية لفعل الكلام.

يحسن أن نركز أولا على الخواص التركيبية لهذه الأفعال اللغوية (6)، قبل أن نخوض في تحليلها السيمانطيقي في (9. 4).

1- الأفعال اللغوية التقريرية عادة ما تحصل في التركيب (متكلم فعل لغوي [.....] أن س)، حيث يكون المتكلم هو المبتدأ أو الفاعل * والاحالة المرجعية آتلة إلى المتكلم* وحيث تكون الصيغة (أن س) راجعة إلى القضية مثل، أثبت، زعم، صدق أو قرر، خمن، تنبأ، أعلن ، إلخ.

2 - الأفعال اللغوية التوجيهية (7)، عادة ماتقع في التركيب من نحو (متكلم، فعل مفعول، بأن .....) أو (متكلم ، فعل ، مفعول، مصدر)، حيث يكون المتكلم فاعلا والمفعول مخاطبا (أو قد يكون راجعا إلى متكلم ثان، ومخاطب ثان) وحيث إن الصيغة (أن س) غير خبرية أو مصدرية أو حيث إن المخاطب يكون واقعا تحت الجملة المؤولة. مثلا سأل، طلب، دعا إلى أمر، منع الزم، تطلب. وعلى خلاف الجمل المصدرية أو المصدرة بالأداة (أن) المسبوقة بالأفعال التقريرية، فإن الجمل المؤولة المصدرية وغير الخبرية قد تكون مشتملة على صيغة المواجهة modal أو الشرط من نحو should، لأنها ترجع إلى فعل الطلب أكثر مما تحيل إلى قضية مثلا : تطلب أن يرفع أو يجب أن يرفع عنا الخطر.

3- الصيغ الفعلية الدالة على الاباحة ، وهي تحدث في العادة في التركيب (متكلم فعل بأن س)، (حيث تكون الجملة المصدرية غير خبرية) أو هي تقع في تركيب (متكلم فعل مفعول أو مصدر)، والأفعال : عرض، وعد، أقسم، تطوع، نذر، وصيغة الأفعال الدالة على الإباحة وعددها قليل نسبيا، تشبه الأفعال التوجيهية، إذ لاتختص بمفاعيل أو مفعولات غير خبرية (لأنها تقع في جمل مصدرية) وهذه الأخيرة، غالبا ما يكون زمن الإحالة المرجعية فيها متأخرا (على معنى أن زمن الاحالة فيها يكون أكثر تأخرا من زمن الفعل الرئيسي). وإذن فإن هذه الحالة تدمج الأفعال اللغوية التوجيهية والإباحية في فئة عليا.

4 - الأفعال اللغوية التعبيرية الدالة على التأسي والمدح.

وتقع في تركيب من نحو (متكلم، فعل، وحرف جر أوحرف رابط للمفعول وللمصدر وصفة مصدرية، ويكون الحرف اختياريا) و أمثلتها : دافع، تأسي، وحزن، واعتذر وشكر.

سمي هذا الصنف بالتصريحية ورأينا بأنها لاتوجد لها قوة فعل كلامي، كما أشرنا إلى ذلك في (2. 3. 4) وهذه التصريحية هي بالأولى أفعال كلامية عرفية وتستمد قوتها من الجزء الذي تلعب فيه دورا طقوسيا (8). ومعظم الصيغ الفعلية، ترتبط، في كل حدث مع التصريحية من نحو أرجأ، منع، قضى، سمى، وتصف الأفعال المجتمعية أكثر مما تصف الأفعال الكلامية، حيث تدل هذه الأفعال المجتمعية كما هو مرسوم (في أفعال العالم 3) بالمعنى الموجود في الجدول 1.3.

وعلى هذا فإن أصناف سيرل الأربعة الأولى تمدنا بالنواة لمجموعة الأفعال اللغوية الانجليزية لفعل كلامي. ومع أن هذه الأصناف ليست اشكالية ولا جامعة، إذ هي تحدد بالأولى طائفة متجانسة من الأفعال اللغوية لخواص سيمانطيقية محددة وتركيبية معنية إلا أن هناك زمرة واحدة من هذه الأفعال، تدخل أفعالا دالة على التساؤل من نحو سأل، محص، استقصى، طلب وهي أفعال لاتتناسب معها بسهولة، وإن كانت في غالب الأحوال تعامل كفئة جزئية من التوجيهية ولأنها تتمايز باختيارها سؤالا غير مباشر كمتمم . ولقد فضلت ، من وجه آخر لأسباب تركيبية وسيمانطيقية أن أعترف بهذا الصنف الخامس للأفعال الدالة على التساؤل rogative التي لكونها مثل الأفعال الإباحية، فهي أقل من جهة العدد، لكنها جيدة التحديد من الناحية العقلية.

وأيضا توجد صيغ لغوية دالة على الإحالة المرجعية، وعلى إمكان التصنيف والإسناد، وهي وإن كانت تظهر في قائمة الأفعال الكلامية والإنجازية، لاتناسب مقولة أفعال الكلام حسب هذه الضوابط الحالية (9) إذ هناك ألفاظ من نحو سمى، وصف، وحدد، وعرف، أسند، إلا أن بعضها من مثل صنف، وحدد ليست تدل على أفعال كلامية على الاطلاق بل هي أفعال دالة على معرفة (أعني أفعالا لغوية معرفية) كأن تصف اجراء عمليات التفكير والتجارب. وهناك أخرى من نحو عرف، فإنها موضوعة لأفعال لسانية، وتدل على فعل كلامي (بطلب المعنى مثلا) أكثر مما تدل على قوة فعل الكلام. وقد لاتؤدي إلى لزوم بأن المتكلم مثلا قادر على التواصل مع المخاطب، إذ من الممكن أن نحدد، ونصف ونحيل إلى الأشياء بدون أن يكون المخاطب قادرا على ملاحظة الأحداث أو الأشياء الموصوفة... والفارق بين هذه الأفعال اللغوية والأفعال الكلامية هو أنه يمكن أن تتضح كذلك بضابط اختياري، إذا استعمل الفعل اللغوي في السياق من نحو.

[8] أحاول أن أسمي / أعرف / أحيل إلى / السائق.

وكلتا الجملتين [7] و [8] تستلزمان بأن هناك أمرا غير مستقيم في مجرى وضع الرمز أو التسمية وفكها مما أطلق عليه (الشروط العادية المحصلة في البداية والنهاية) : إلا أنه بالنسبة للأفعال اللغوية لقوة فعل الكلام من الجملة [7] أمكن أن يتخيل فيها التردد لكونها حاصلة على غاية المخاطب؛ لأنه ربما كان في مكان بعيد عن أن يسمع ولم يلحظ أي شيء... وأما بالنسبة للأفعال في [8] فإن الصعوبة تكمن في كون المخاطب كان محاولا وصف إجراء ما للسائق. مثلا العبارة (إني أحاول أن أعرف إحساسي) تدل على كوني قد فشلت في أن أجد تمثيلا لغويا مناسبا لوصف إحساساتي أكثر مما تعبر عن أن المخاطب قد فشل أن يعثر على معنى لألفاظي بسبب فساد سمعه.

9 . 2 . 3- مشاكل التصنيف وحلها .

وتجب الإشارة إلى مشكلتين أثيرتا مع الأصناف الأربعة لقوة فعل الكلام، مما استعرته من سيرل... المشكلة الأولى هي تعدد المعاني. فبعض الأفعال اللغوية كثيرة التغيير ومتعددة الوجوه حتى أنه يصعب ترجيحها وإدخالها في أكثر من صنف تركيبي ودلالي. مثلا أفعال من نحو نصح وعبر وقال يمكنها أن تكون إما تقريرية أو توجيهية :

إنها { نصحت لنا / عبرت لنا / قالت لنا } بأنه كان هناك خطأ

إنها { نصحت لنا بأن تصل باكراً / عبرت لنا بأن تصل باكراً / قالت لنا بأن تصل باكراً }

وهذا يدل على أن المعجم للأفعال اللغوية الخاصة بأفعال الكلام يجب أن يتضمن مداخل متعددة، مما ليس غريبا، مادام هذا هو حال المعجم الإنجليزي ككل. ثم إن ما ليس سهل الاعتبار هو وجوه دلالات هذه الألفاظ التي يبدو أنها تبقى ثابتة من معنى لآخر من نحو فعل عبر، إذ كونه دالا على التقرير كدلالته على التوجيه يستلزم جنوحه للدلالة

الذي ينتمي إلى الصنف التقريري والتوجيهي معا :

حذرونا بأن الطعام غالي الثمن

حذرونا بأن نأخذ ما يكفي من المال

لكن في هذه الحالة، وأيا كان التركيب اللغوي، فإن دلالة قوة فعل الكلام هي في ذات الوقت تقريرية (يجب تحذير المخاطب أن يفعل شيئا سيقع إن...) وتوجيهية (يجب تحذير المخاطب أن يفعل شيئا بإزاء ما يقع). وأعني أننا يجب أن أنظر إلى فعل (حذر) كحدث دال على مجرد فعل كلامي مركب، وهناك أفعال أخرى مشابهة له مثل هذه (10). غير أن النقطة الأساسية هي أن صيغ الأفعال الدالة على فعل كلامي من هذا القبيل متهيئة لأن تحتمل عدة معان. وإذن فإن تصنيفنا لا يجوز أن يكون تصنيفا للأفعال اللغوية كأفعال دالة على جهة المعاني.

والمشكلة الثانية هي أن بعض الأفعال اللغوية الأخرى، من نحو (حيّاه greet)، وتصحبها مفعول به أعنى كونها متعدية، لا تحتمل الدخول في جملة مؤولة بالمصدر كما ذكرنا (9.2.9) مع أنها من الوجهة السيمانطيقية يفترض فيها أن تستلزم مثل هذا التأويل. وحتى أتناول هذه القضية، يمكنني أن أسلم كما فعل سيرل، بأن الصيغ التركيبية المرتبطة بكل مقولة فعلة هي (بنيات عميقة)، يمكن أن تظهر في بنية سطحية متنوعة التنكر والخفاء. وهذا يمكن أن يفسر لا عدم فعل (حيّاه) فحسب بل يسرى كذلك على امكان وجوده في أفعال أخرى من نحو نصح، إذا حصلت في غير نموذج الجملة العادية. مثال ذلك، وقوع فعل (النصح) متبوعا فقط بمفعول من بعض الجمل ذات البنية العميقة، مثلا (نصح الطبيب المريض بأن يأخذ قسطا من الراحة). والحل الذي أقترحه، وإن كان لا يظهر فرقا كبيرا، هو أني استبدل تحليل هذه البنية العميقة بتحليل آخر على مستوى التمثيل السيمانطيقي كما ورد في (5 . 5 ، 1 . 2). حيث لم نكن نهتم بالأفعال اللغوية لفعل كلامي، بل كنا ننظر في ضروب بناء فعل الكلام الذي تحقق، إذا كان نقل التلفظ يمثل له بمتغير قضوي واصف metapropositional، وإذن لا سبب يدعو لأن نتوقع بأن الفعل الكلامي يعبر بالضبط عن الاسناد لا أقل ولا أكثر، لأن تعريفه يمكن أن يتضمن أوجها أخرى لتمثيل حالة سيمانطيقية كامنة؛ وينطوي على جزء أو تعيين لمحتوى التلفظ بالعبارة. ويشبه أن تكون الجملتان [9] و [10] مختلفتين في الظاهر.

[10] خوان هنأ أوبادیا على الفوز في المباراة.

إلا أنه يمكن أن يحتج بأن تمثيل الحالة السيمانطيقية من [9] يحتوي على مكون هو (تعبيره عن سروره ب (س) تماما كما يفعل المتلفظ بجملة (10)). ومع الفعل (حيا)، فإنه إن كان معنى الجملة (التعبير عن السرور بلقاء المخاطب) دالا على سائر أجزاء معاني هذا الفعل، فإن معنى الفعل (هنأ) يخبرنا فقط بأن الحدث س هو شيء من سرور المخاطب. وأن الطبيعة الحقيقية لهذا الحدث س يجب أن يصرح بها، إذا كان هذا التصريح مطلوبا. وعلى هذا فإنه يجب أن نقبل بأن الطبيعة التركيبية الظاهرية للجملة ليست بالضرورة علامة مرشدة إلى البنية السيمانطيقية التي يستلزمها كل فعل لغوي ذي قوة فعل كلامية. وهكذا فإن فعل حيا يجب أن يتناول كفعل تعبيري حتى ولو كانت تنقصه الإمارات التركيبية النوعية لذات الصنف.

وبالمناسبة يجب أن نستعد لادراج العبارات التصنيفية التي لاتنتمي إلى الفئة التركيبية للفعل اللغوي أو التي لاتقوم في لفظ مفرد على الاطلاق. إذ لا يوجد في اللغة الانجليزية فعل لغوي ، مثلا، مناظر لفعل حيا يمكن أن يترجم الفعل اللاتيني ودع valedicere إلا أن هذا النقص المعجمي يمكن أن نسده بسهولة باستعمال التركيب farewell/ goodbye، وداعا. وكذلك وبالمثل في حال الوعد يمكن أن نعطيه صيغة من give one's word أعطاه كلمته.

وإذن فإن المشاكل المتعلقة بالتعاريف التركيبية مما يوجد عند سيرل في أصناف مقولات أفعال الكلام يمكن أن تحل إذا اتخذت المقولات وكأنها موجودة ضمن السيمانطيقا لا ضمن المستوى التركيبي. ولهذا الاعتبار مزية إضافية يمكن أن يقع الإخلال بها حتى مع تحليل (البنية العميقة) التي هي عبارة عن عناصر الدلالة مما لا يمكن أن يتعين على وجه مؤكد مع العنصر المعجمي المفرد، وهو أمر يؤدي عن طرق حالة التمثيل في دلالة البناء المؤلف أو المركب : من ذلك مثلا أن عبارة (نصح الطبيب بمعالجة طبية جديدة)، يمكن أن ينظر إليها إما على أنها اختصار للجملة : (نصح الطبيب باجراء معالجة طبية جديدة) أو (نصح الطبيب المريض بأن يقبل معالجة طبية جديدة) أو غيرهما من العبارات المحتملة البدائل. إلا أنه لاحاجة بنا في هذا التحلل المقترح هنا لأن نختار من بين هذه العبارات تراكيب محددة. وذلك أنه بدلا من الحديث عن (الأفعال اللغوية لقوة

وعما يدخل تحتها من أصناف الأفعال اللغوية التقريرية.... وفي هذا المستوى، بالاستفادة الملاحظة المتبنية على ما أدخلناه في 5. 5 يمكننا أن نعيد تعريف الأصناف أو المقولات الخمسة بمطابقتها لما يلي من الصيغ :

التقريرية : (متكلم 2 جمل قوى فعل كلامي [قضية])

الإباحة والتوجيه : (متكلم 2 جمل قوى فعل كلامي [طلب])

التساؤل : (متكلم 2 جمل قوى فعل كلامي [سؤال])

التعبيرية : (متكلم 2 جمل قوى فعل كلامي [المحتوى القضوي]).

ومعظم ضروب اسناد قوة فعل الكلام لها على الأقل متغيران أحدهما يحدد المتكلم 2، وثانيهما يحدد التلفظ بالعبارة على أسلوب الوجه المائل oration oblique وعلى هذا الأساس فإن ضروب الاسناد التقريرة تدخل فكرة العبارات المحكية، كما تدخل أنواع الإسناد التوجيهية والإباحية فكرة فنون الطلب المحكية مما لا ينقله التلفظ بالعبارة نفسها (12)؛ وإنما تفترض بالأولى وجود حدث يعبر فيه التلفظ بالعبارة عن موقف أو وضع معين – وهذا الحدث مثل له في الصيغ المذكورة آنفا لمحتوى القضوي الموضوع داخل معقوفتين، مما يميز عن المتغيرات الواصفة meta propositional لأصناف أخرى من الإسناد. والشروط الأخرى المعرفة، تلك التي لم تبين في تلك الصيغ المذكورة، إنما هي ما يميز أنواع الاسناد التوجيهية عن الإباحية. وفي الصيغة الثانية وهي الطلبية، يوجد فيها متكلم 2 (وهو متكلم يحكي التلفظ بالعبارة) كعامل فيها، في حين أن تاليتها يكون المخاطب م هو العامل. وأيضا فإنه في التوجيهات والإباحيات تكون إحالة المرجع الزمني للطلبية متأخرة عن إحالة المرجع الزمني الموافق لقوة فعل الكلام الإسنادية، في حين أنه بالنسبة لضروب الاسناد التعبيرية يكون المحتوى القضوي غير متأخر.

وتستلزم أنواع الاسناد التعبيرية بأن المتكلم 2 يفترض صدق القضية المقابلة لمحتوى الإسناد القضوي. وهذا (13) فارق مهم يعبر عنه من حال المصدر المتمم كما في [11] و [12].

[11] إنها تشتكي بكونه أكل أكلا كثيرا (تقريرية)

[12] إنها توبخه لكونه أفرط في الأكل (تعبيرية)

أن القضية (أكل كثيرا) صادقة، في أنه لو كان الفعل الرئيسي في الجملة [12] منفيا، لاشعرنا بأن اللزوم باق على حاله.

[11] أ. هي لم تشتك بأنه أكل أكلا كثيرا

[12] ألم توبخه على كونه أكل أكلا كثيرا.

وكلا الفعلين اشتكى ووبخ معناهما الواسع يرجعان إلى أفعال الكلام التي يعبر فيها المتكلم الثاني عن سلوك المخاطب 2، لكن في المعنى المنطقي الضيق، فإن فعل اشتكى [11] يدل على التقرير، في حين أن فعل وبخ في [12] دال على التعبيرية. وفي الواقع فإن فعل اشتكى هو أحد الأفعال من مجموعة تظهر على أنها تختلط بالأصناف التقريرية والتعبيرية، كغيرها من الأفعال، من نحو تفاخر، فرح، تبرم، تفجع. وعندما تسبق هذه الأفعال الجملة المصدرة بأن، فإنه يحسن أن نحللها كما لو كان معنى [قرر بأن، مع فعل دال على الكيفية]، حيث يكون هذا الفعل اللغوي دالا على معنى تعبيري، من نحو، أنب، لأنه يبدو من أمرها أنها تنقل نوعين من دلالة قوة فعل الكلام في ذات الوقت.

والاعتبار الآنف الذكر كما أوردنا في الصيغة (ضروب الإسناد من قوة فعل كلامي) المشتملة على أفعال لغوية، يبين في المحل الأول كيف أن أصناف قوى أفعال الكلام، يمكن أن ترد إلى عدد محدود من الأنماط المنطقية. وعلى هذا الأساس، فإن فعل الكلام التساؤلي rogative استحق مكانه كصنف منفرد، لأنه يختار سؤالا غير مباشر، كمتغيرات له، وكنتيجة مستخلصة لهذا الأساس المنطقي (لقوى فعل الكلام) من قريب، صنف ضروب الإسناد السيكولوجية. وأنواع الاسناد الاعتقادية (أو ضروب الاسناد في وضع قضوي) من نحو فعل، اعتقد، ظن، تقابل ضروب الاسناد التقريرية. إذ كلا النوعين يدخلان قضية محكية كمتغير. وهذه المقابلات وغيرها نعرضها مرتبة في الجدول 9. 1.

الصنف	الأمثلة	الصنف	الأمثلة
أ- التقريرية	حكى، أعلن	اعتقادية	أعتقد، ظن
ب- التوجيهية	حض، ألزم	إرادية	تمنى، التماس، قصد، عزم
ج- إباحية	عرض، وعد		
د- تساؤلية	سأل، بحث	تشكيكية	استغرب، شك
هـ- تعبيرية	اعتذر، شكر	وضعية	سامح، اعتراف

وتوضح الجمل التالية البناء التركيبي المرتبط بكل نمط منها :

أ- 1- أخبر جيم بأنه لا أحد قد وصل — تقريرية
2- أعتقد جيم بأنه لا أحد قد وصل — اعتقادية

ب- 1- حثني شيلا على أن أتسوق أنها — توجيهية
2- أرادت شيلا أن أتسوق لها — إرادية

ج- 1- عرض علينا بيل أن يحملنا معه الدار — إباحية
2- كان بيل يريد أن يحملنا إلى الدار — إرادية

د- 1- سيد بحث ما ذا أنت فاعل — تساؤلي
2- سيد استغرب ماذا أنت فاعل — تشكيكي

هـ- 1- سامحتني فريدا لأني قلت الكذب — التعبيرية
2- غفرت لي لأني قلت الكذب — هيأة وضعية

وليست هذه المقابلات عرضية؛ لأن وظيفة (حكاية الكلام) ووظيفة (حكاية المعنى) متوازيتان من الناحية المنطقية في كونهما يتعاملان مع نفس النوعين من الأسلوب المائل : كالقضايا المحكية في نوع (أ) والطلب المحكي في النوع (ب) وقس على ذلك. لكن الترابط الموجود بين الأمثلة (أ) - (هـ) السابقة هو أشد اتصالا من هذا إذ في كل حالة فإن جملة

رعاها جيم كانت (أ) و (ب) صادقتين. إذا كان المتكلم 2 صادقا، فكل نوع من وصف الفعل الكلامي يمكن أن يقال عنه (لزوم واصف) في مقابل وصف حالة ذهنية.

9 . 2 . 4- الأفعال اللغوية ذات المحتوى الوصفي من الناحية الفونطيقية

ومن الآن فصاعدا فإني سأرجع إلى ممارسة بحث أصناف الفعل اللغوي أكثر مما سأفحص أنماط الجمل. ومع أنه من الوجهة التقنية، يكون من المناسب أن نناقش دلالات قوة فعل الكلام بالنظر إلى ضروب الإسناد، إلا أنه توجد مزية للاستئناس. وذلك بوضع تعبيرات لفعل لغوي من تركيب قوة فعل الكلام، وفعل لغوي تقريري وما شابه ذلك. ولاينتج تعدد معاني الأفعال اللغوية عن الخلط، حيثما اعتبر دائما هذه الأفعال في علاقتها بتوضيح المعنى المخصوص لكل صنف من أصناف قوى أفعال الكلام الخاصة.

وقبل أن ألخص هذا الإحصاء لمختلف أصناف الأفعال المرتبطة بأفعال لغوية لقوى فعل كلامي، فإنه يحسن أن أشير إلى فئة الأفعال الكلامية التي قلما تختلط مع قوى أفعال الكلام من الوجه المائل لها أكثر من ارتباطها بالوجه المباشر.

ويتبين الفارق هنا بالاعتماد على أن ما أسميه بالأفعال اللغوية ذات المحتوى الموصوفة من الوجهة الفونطيقية : (Leech 1980 [1977b] : 67) على خلاف الأفعال اللغوية ذات المحتوى الموصوف لقوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام، وما يدخل تحتها من أصناف. وهذا يعني أن دلالتها يوجد لها تعلق بما يكفيه التلفظ أكثر مما يوجد لها التعلق بمادتها. وأمثلة ذلك من هذه الأفعال هي الأفعال من نحو (أن : يئن)، همهم، فح، دمدم صاح، همس. وبالنسبة لهذه الأفعال - ومعظمها يمكن أن يستعمل بدون تلفظ صوتي واضح - يمكن أن نحدث تعبيرا على أنموذج التركيب الآتي :

[13] همهم بورس قائلا (وداعا) على نحو غير مفهوم وبوجه عام فإن هذه الأفعال اللغوية الموصوفة تكون من الناحية الفونطيقية مقبولة في فعل كلامي مائل.

[14] إنه خطأ : نيست ماجي بكلمة / أسرت / رددت صوتها

[هذا تعبير محتمل في الإنجليزية]

[15] ماجي نبست ببنة شفة / أسرت إليه / وشوشت [وهذا تعبير قليل الاحتمال في الانجليزية].

وعلى خلاف ما سبق، فبعض الأفعال اللغوية المستعملة في قوة أفعال الكلام تنزع إلى أن تصير مقبولة، في تركيب مائل أكثر من استعمالها في تركيب مستقيم (مباشر)

[16] أمرني، حثني، استعطفني وولتر على أن ابتعد.

[وهذا تركيب كثير الشيوع]

[17] «أذهب بعيدا» أمرني حثني وولتر

[وهذا تعبير قليل الذيوع]

وهذه الأنماط من ضروب التفضيل ليست مستغربة، مادام فعل الكلام المباشر وفعل الكلام المائل تعطي على التوالي وصفا تداوليا/ سيمانطيقيا صوريا بالتلفظ بالعبارة التي تحكيها تلك الأنماط وتنقلها، وبين هذين النمطين يوجد نمط آخر حيادي يحتوي أفعالا لغوية من تركيب فعل كلامي يدخل فيه كل فعل من نحو قال، قرر، أجاب، رد. ويبدو من أمرها أنها تقع على نحو متكافئ من السرعة مع فعل كلامي مباشر، وفعل كلامي مائل. ومع أن فعلا من نحو كرر (قال مرة ثانية) وأجاب (رد مجيبا)، كليهما حاصلان على دلالة أشد خصوصية من فعل (قال)، فإن خواص الدلالة التي تضيفها إليهما لا تصف مادة فعل الكلام ولا كيفيته بل تصف الطريقة التي يدرج بها هذا الفعل الكلامي داخل سلسلة الأفعال الكلامية. وبهذا المعنى، فإنها تلزم الحياد بين الأصناف الموصوفة من الناحية الفونطيقية وبين محتواها.

9 . 3 - هل توجد فئة منفصلة للأفعال اللغوية الإنجازية ؟

وما حذف بشكل بارز من التصنيف السابق للأفعال اللغوية من الفعل الكلامي هو الفعل اللغوي الإنجازي. وغالبا ما كانت تفترض مناقشات الأفعال اللغوية الإنجازية أن هناك صنفا خاصا للأفعال اللغوية تتمايز بقدرتها على أن تستعمل استعمالا إنجازيا. وهذا الافتراض صرح به أولئك الذين ينتمون إلى فرضية العبارة الإنجازية (6.8) كما هو الحال عند روس (1970) و sadock اللذين طبعا مثال هذه الأفعال اللغوية بصفة خاصة وذلك بزيادة نعت إنجازي في معجم اللغة المدروسة؛ وكذلك وبالمثل يفترض سيرل (1979] 1979]) وجود معيار [إنجازي] مستقل لتصنيف قوى أفعال الكلام.

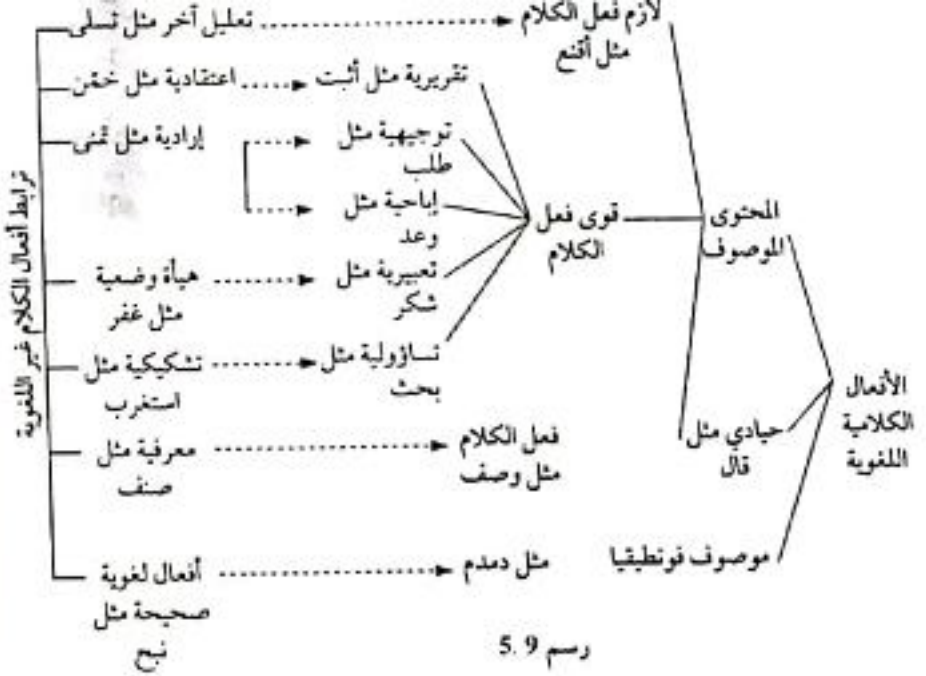

رسم 5.9

ويمكن أن تكون حجتي أنني لا أحتاج إلى مثل هذه الخاصية التي لا تكون ضرورية لتعقيد النحو والمعجم؛ كما لا نحتاج أن نفترض أن المتكلمين بلغة ما كالإنجليزية يتعين عليهم أن يتقنوا أي شيء هي الأفعال اللغوية التي تسمح لهم بواسطة نحو هذه اللغة أن يستعملوها كأفعال إنجازية. لأنه إذا أمكن أن نبين بأن (صفة الإنجازية) كخاصية للأفعال اللغوية يمكن أن تستند انطلاقا من خواص أخرى، أمكن كذلك أن يبسط نحو لغة ما إلى حد معين. وقد أزعم بأن هذا أحد الوجوه التي أثقل علماء اللسانيات - وبخاصة أولئك الذين حصل لهم الاقناع بالسيمانطيقا التوليدية - النحو بمعطيات وتخريجات (تراجع 5.3) زاعمين أن التفسير النحوي يتعين عليه أن يعطي الأمور التي يقع بها التأويل على نحو أفضل من الوجهة النحوية.

وحتى أعلل لهذه الوجهة من النظر، فإني سأرجع أولا إلى الاعتبار الوصفي لضروب الإنجاز الذي ذكرته في 3.8 وكذلك 5.8. وقد وقع الاحتجاج هناك بأن أصناف الانجاز هي مجرد أنماط للتلفظ بالعبارة مما يقع ذكرها بالاسم كما هي، وهي ضروب من تسمية التلفظ يحيل فيها الفعل الانجازي في الحال إلى فعل الأداء والعمل مما ينشغل به المتكلم في لحظة الكلام، وعلى هذا الأساس يمكن أن نبدأ بافتراض أن أفعال الكلام اللغوية

غير أنه في الواقع الراهن فإن أصناف الأفعال الموجودة في أعلى الرسم وأسفله من رسم 5.9 لاتعامل بوجه عام كإنجازية.

[18] ؟؟ (ولهذا السبب) أقنعك أن تلزم الهدوء. (فعل لغوي للازم فعل الكلام)

[19] ؟؟ (ولهذا السبب) أي أهمس لك بأن تلزم الهدوء. (وصف الفعل اللغوي من الوجهة الفونطيقية).

وليست الأسباب الداعية لهذا هي أسبابا نحوية كما ليست هي تداولية؛ إذ عدم التعاون من الوجهة التداولية (ويظهر عدم التعاون عرضا في قلة الأدب) واقع في الاخلال باستعمال لازم فعل الكلام (أقنع على وجه إنشائي) إذ لايجوز حصول الصدق بدون تحقق التعهد أوالضمان مسبقا من كون أن إجابة المخاطب متفقة مع أماني المتكلم (14). والاستعمال الأمثل لجملة [18]. يمكن أن يقتصر به على العالم الافتراضي الذي يكون فيه المخاطب لعبة واقعة تحت (توجيه رأي)، المتكلم. غير أنه من الوجهة الدلالية، لاشيء قبيح ومستغرب حول استعمال لازم فعل الكلام للأفعال اللغوية فيما يدعي بالأفعال الانجازية الموهومة الظاهر والمستعملة في المراوغة، كما أودنا في 2.6؛ إذ لايمكن أن يوجد هنا ما يؤخذ مسلما لأثر لازم فعل الكلام :

[20] هل يمكن أن أقنعك بأن تأكل كثيرا من الكعك

[21] يجب علينا أن نذكر بأن الكلاب ممنوعة

ويعتبر نوع اختلاف الحجة التداولية المذكورة في [19] غير واقع ولا حاصل. والفعل الموصوف من الوجهة الفونطيقية كفعل انجازي لايوجد فيه تعليل من جهة قاعدتي الكم والكيف؛ لأن المخاطب يمكن أن يعرف دائما، عند سماعه التلفظ بالعبارة الإنشائية، ما إذا كانت الخاصية الفونطيقية للمتكلم في تلفظه بالعبارة صحيحة أم غير صحيحة. فإذا نطق المتكلم هامسا بجمله [19] فسيعلم المخاطب بأن هذه الجملة صادقة في حين لونطق المتكلم بالجملة [19] وهو يجأر في أذن مخاطبه لعلم كونها كاذبة.

وبهذا الاعتبار فإن الفعل اللغوي الموصوف من الوجهة الفونطيقية والمستعمل كفعل إنجازي يكون مقابلا لقوة فعل كلامي؛ كما هو وارد في الحالة الأخيرة؛ إذ قيمة الصدق الموجودة في هذا الانجاز يكون على حال نادرة أو على قلة، حتى لو استطاع أن

يتحقق منها المخاطب. وهنا الانجاز كفعل مستعمل كلاحقة (من نحو أنا، فعل لغوي، أنت I verb you) يكون دائما مؤديا إلى تحصيل فائدة معرفية إلى درجة ما. وسائر ضروب الأفعال الكلامية الأخرى من رسم 9. 5. تجري مجرى الإنجازية - وبخاصة أصناف قوى أفعال الكلام بطبيعة الحال - إلا في بعض الحالات التي يمكن أن تكون لأسباب تداولية وسيمانطيقية مناسبة كأفعال انجازية فقط في ظروف غريبة إن وجدت على الإطلاق (15). ومن بين هذه الأفعال، توجد أفعال لغوية من نحو زعم، تفاخر، وهي أفعال تستلزم رأيا في غير صالح المتكلم بأفعال الكلام، كما توجد أفعال أخرى من نحو عرض بكلامه، أو مأ، وهي تتطلب أن القضية التي تدخلها يمكن أن تنقل شيئا على وجه ضمني أو غير مباشر.

[22] ؟؟ إني لسبب ما أزعم أن المال قد سرق.

[23] ؟؟ وإني لسبب أو مع بأن غلطتك قد انكشفت.

وفي الجانب الايجابي يجب كذلك أن أضيف إلى مجموعة الأفعال اللغوية العاملة عمل الأفعال الإنجازية، وأمثلة هذه الأفعال : أنذر، سمى، استقال، أمر بدعوته، أطلق الاسم على مولود. وهي أفعال تقع في التصريحات. وهذه الأفعال ذاتها تلزم عنها جزئيا إحالة مرجعية ذاتها (من ذلك مثلا يكون شيء من استقالة المستقل مستندا إلى قوله إني استقل...)، إلا أنها تعين بالأساس أفعالا مجتمعية طقوسية أكثر مما تعين أفعالا كلامية. وعلى ذلك فإن الخلاصة، هي أن هذه المجموعة من الأفعال الانجازية تتفق مع تلك المجموعة التي توحد طائفة أفعال الكلام اللغوية، وزمرة الأفعال المستعملة في التصريحات باستثناء بعض المجموعات من أفعال الكلام التي تكون لسبب أو آخر غير مناسبة لوظيفة الاحالة المرجعية الذاتية. ويميل علماء اللسان إلى حكم كون الأفعال الانجازية من جهة النحو خارجة عن السياق». إلا أنه تستحق الإشارة إلى أن قبول هذه الأفعال قد تتغير تغييرا كبيرا من سياق ثقافي إلى آخر (16). والحكم بانجازيتها بمحض العبارة النحوية هو خطأ بهذا الاعتبار للأسباب المذكورة سابقا (8. 3. 8. 6).

9 .4- التحليل السيمانطيقي لبعض الأفعال اللغوية لقوة فعل الكلام

وفيما تبقى من هذا الفصل يمكن أن يخصص لمزيد تحليل دلالات المجموعة الممثلة لبعض الأفعال اللغوية لقوة فعل الكلام - وتقنية التحليل يمكن أن تكون مشابهة.

		س هو حدث موصوف في محتوى قضوي	(أ) هل اتبع س فعلا كلاميا	(ب) إذا اتبع س فعلا كلاميا فهل هو مشترط أو غير مشترط	(د) هل س مت أ لمت أ أمخ أو لمخ؟	(هـ) ما هو وضع اللازم عن هذا
التوجيهية	أ- أمر	قال ألزم	نعم	مخاطب	غير مشترط	لمخ (أمت)	القصد أن المخاطب يفعل س
	ب- طلب النصح نصح	سأل	نعم	مخاطب	مشترط	لمخ (أمت)	التمني بأن يفعل المخاطب س
	ج- أشار	كرر الطلب	نعم	مخاطب	مشترط	أمخ	الاعتقاد بأن س يمكن أن يكون لصالح المخاطب
	د- استدعى		نعم	مخاطب	مشترط	أمخ (لمت)	قبول المخاطب لأن يفعل س
الإباحية	هـ- العرض		نعم	متكلم	مشترط	أمخ (لمت)	قابل لأن يفعل س
	و- الوعد الشروع العهد		نعم	متكلم	غير مشترط	لمت (أمخ)	قابل لأن يفعل س
	ز- التمديد		نعم	متكلم	غير مشترط	لمخ (أمت)	الإلحاح بأن المخاطب يفعل س
التعبيرية	ح- هنأ		لا	(مخ)	—	أمخ	مسرور ب (س)
	ط- شكر		لا	(مخ)	—	أمت	معترف ب (س)
	ي- دافع		لا	مت	—	لمخ	متأسف على أن (س)
	ك- سامح		لا	مخ	—	لمت	صافح عن (س)
	ل- عزي حزن		لا	مخ	—	لمخ	متعاطف مع المخاطب حول (س)
	م- تفجع		لا	(مت)	—	لمت	حزين على (س)
	ن- تفاخر		لا	(مت)	—	لمت	مزهور ب (س)

جدول 9 .2

لتحليل جزء مكون من أجزاء الجملة، أعني أني أعزل عددا من المتغيرات المنفصلة باعتبار أن دلالات الأفعال اللغوية فيها تتعارض. إذ يمكن أن نفحص اختيار أفعال لغوية

الأصناف الثلاثة الأخيرة يكون واضحا من كون أنها يجوز أن تندرج على نحو من التواطؤ، ضمن الجدول المنفرد (9. 2).

والألفاظ في العمود الأيمن من الجدول (9. 2)، مثل قال وسأل ونصح، ينبغي أن تؤول كأفعال مستعلمة في معنى مخصوص، وفي سياق تركيبي نحوي مخصوص وسيمانطيقي خاص. وذلك أنه بالرغم من أن الفعل (أشار) يمكن أن يستعمل كفعل توجيهي وتقريري معا، كما هو في الجدول؛ إلا أنه من الواضح أن المعنى التوجيهي هو الذي مثلنا به. ويوجد عدد من الملاحظات الاضافية يجب أن نقدمها لتأويل هذا الجدول (9. 2) وسنعمل الآن على تعداد بعضها.

1- العمود «أ»

يميز هذا العمود الأفعال التعبيرية عن التوجيهية وعن الاباحية. والتعارض قائم بين تأخر الزمان وعدم تأخره فالحاضر والماضي، إذا قيسا ابتداء من وقت التلفظ بالعبارة المحكية، فإنهما يجتمعان معا ويعارضان المستقبل. وذلك أن الأفعال التوجيهية والاباحية يمكنها وحدها أن تشمل على الأحداث في المستقبل. أما التعبيرية فلا يمكن أن تحيل إلا على الحاضر أو الماضي ولا تحيل إلى المستقبل.

*أعد { بأنك كنت مازحا.
{ بأنك متعت نفسك.

— * شكرتنا ماري على قدومنا لزيارتها في الأسبوع القادم (17). والتعارض الجوهري فيما يخص الزمان الدائم المستمر لأغراض الصيغة والجهة يوحد بين الماضي وعدم الماضي. وإذن قد يكون هذا أمرا مفاجئا أكثر منه تعارضا زمانيا رئيسيا بالنظر إلى أغراض تعريف قوة أفعال الكلام، مما يوجد بين المستقبل وعدمه، ولا يصدق هذا فحسب بالنسبة للإباحية والتوجيهية والتعبيرية، وإنما هو صادق كذلك على التقريرية (9. 5).

2- العمود «ب»

ويميز هذا العمود بين الأفعال التوجيهية والإباحية. فبعض قوى أفعال الكلام وخاصة التوجيهية تحيل إلى حدث (س)، مما يفترض المخاطب كونه مسؤولا عنه. وفي حالات أخرى من نحو ضروب التهنئة قد لا يضطر المخاطب أن يتدخل كفاعل، إلا أنه على

(9. 2). وهذه الأنماط من قوة أفعال الكلام اللغوية الموجهة للمخاطب ينبغي أن تعارض بالرغم من ذلك، مع أنماط أخرى مقابلة لقوة فعل كلام موجه للمتكلم من نحو وعد وعرض. ودافع». ومن المهم عند تمييز توجه المخاطب عن توجه المتكلم بهذا المعنى، أن نلاحظ ارتباطها، كما في هذا الحال، ويكون هذا الارتباط مقتضى، حتى ولو لم يشر إليه صراحة في متمم الجملة.

[24] أمر قائد الجيش بأن يهدم الجسر

[25] أعد بأنك ستنال جزاءك

ويفهم من جملة [24] بأن المخاطب الذي يتعين عليه أن يرى خراب الجسر حتى لو لم تقع الإشارة إليه. وكذلك في حال جملة [25] يفهم منها أن المتكلم يرى أو يعتقد جزاء المخاطب. ولأجل هذا السبب يكون من الأهمية بمكان أن يرتبط تعريف الملابسات الخاصة بتوجيه المتكلم والمخاطب بمضمون (س) كحدث راجع إلى متمم الجملة أكثر منه محيلا إلى البنية السيمانطيقية للمكمل ذاته.

3- العمود (ج)

يناسب هذا العمود تلك الأفعال اللغوية التي يحل فيها مضمون حدث (س) بعد فعل الكلام فقط. وإذا كانت هذه الأفعال تختص (بالشرط)، فإن المتكلم يقصد إلى أن الحدث لا يحصل إلا إذ أبدى المخاطب الموافقة أو القبول. أما الأفعال (غير المشروطة) فقد يقصد المتكلم إلى مبادرة فهم المستمع لئلا يعتبر الأمر حاصلا. وذلك أن الفارق بين الأمر والطلب، من هذا الوجه هو الفارق بين التوجيه الذي يفترض معه المتكلم أن مخاطبه يمتثل أمره وبين التوجيه الذي يخمن معه المتكلم أو بالأولى يحتمل أن يفترض كونه يؤثر فيه إن اتفق معه المخاطب. ولأسباب اتضحت في مناقشة درجة الاختيار (5. 6. 5. 7)، فإن هذا التمييز ذو ارتباط مهم بالنسبة للمجاملة والتلفظ. إذ قد يوجد تعارض مماثل بين الوعد والعرض. فعلى حين أن الملابسة المشروطة، في الواقع التداولي هي درجة كم كان الاختيار مسموحا به للمخاطب، فإنها في سيمانطيقا قوة فعل الكلام يكون الاختيار هو: (نعم أو لا)، بين استعمال عنصر معجمي واحد أكثر من غيره، إلا أنه في مجموعة التوجيهات وهي تقتضي أن المتكلم حصلت له علاقة غير ملائمة له بالنسبة إلى المخاطب. وإذن يستلزم هذا الاختيار الأوفق لمصالح المخاطب

والرموز المستعملة هنا هي نفس الرموز التي استعملت في 7.5 وبوجه عام فإن هذا الرمز مت↑ (متكلم) ومخ↑ (مخاطب) يفيدان معا الملاءمة المرغوبة. أما هذان الرمزان مت، مخ فيفيدان عدم الرغبة بالنسبة لهما معا. غير أن الدلالة يمكن أن يزداد وضوحها تبعا لأي درجة قيمة تكون مناسبة :(5. 6. 1. 6. 1. 6. 4). وأما بالنسبة للتوجيهية والإباحية فإن درجة الربح - الخسارة تكون مقبولة. وإذن فإن معاني الرموز قد تثبت على وجه الضبط لفائدتي المتكلم والمخاطب، كما تثبت الخسارة لهما تبعا لتأويل الإباحيات والأمريات مما ناقشناه في الفصل الخامس. أما التعبيرية، فإن بعض الدرجات قد تناسبها وفاقا لقاعدتي الاستحسان والتواضع كما ناقشنا ذلك في (6. 1. 6. 2. 1. 6. 3). ومع التفجع فقد افترض أن مضمون (س) هو سوء الحظ بالنسبة للمخاطب. ومع التهنئة يخمن أن مضمون (س) هو تصديق المخاطب. وكما يبين جدول 9. 2، فإن بعض الأفعال التي تجعل المتكلم والمخاطب متعارضين من ناحية القيم فقد بحثت في 7.5 في حين أنه بالنسبة للبعض الآخر، تكفي قيمة واحدة.

5 - الزمر الأفقية

ولا يشير الجدول 9. 2 إلى أدق السمات الخاصة بالدلالة التي تفرق أفعال اللغة شبه المترادفة التي جمعت أفقيا. كذلك لم يعط جردا ولا قائمة جامعة للأفعال اللغوية المتدرجة في كل زمرة على حدة. إلا أن مثالا واحدا لضروب التعارض السيمانطيقية، خارجا عما مثل له في الجدول، قد حصل بين الأمر مع اقتضائه بأن المتكلم هو شخص له سلطة ما على المخاطب، بين الطلب الذي هو مقابل للاقتضاء الذي لايكون فيه المتكلم ذات سلطة ما على المخاطب؛ وبين الطلب الذي هو مقابل للاقتضاء الذي لايكون فيه المتكلم ذا سلطة ما على المخاطب.

- أمر القائد العسكري بأن ينسف (يجب أن يهدم) الجسر.
- طلب السكان أن ترفع القاذورات (وأنه يجب أن ترفع).

وإذا تبدلت مواضع هذه الأفعال الرئيسية من هاتين الجملتين، فقد يصير أثرهما غري متطابقين : ونحن نحاول أن نبحث لهما عن سياق مناسب لهما ولكن لأسباب ستعرض لها في بند (8) الآتي، ولاتكون نتيجة هاتين الجملتين غير نحوية.

غير أن الجدول 9. 2، يفصل بما فيه الكفاية هذا الاقتران حتى أنه يوضح كيف يمكن أن نكتشف (الأزواج الصغري) مما يوجد في أفعال الكلام من دلالات. وكمثال الزوجين نستطيع أن نتبين بأن فعل قال، وسأل يختلف كل واحد منهما عن الآخر تبعا لما يعرضه الجدول، باعتبار مجرد شرطية الإجابة. وهذا كما في :

- قال جي / سال هيجو بأن يطعم الحيوان (الأرنب)

ويستلزم فعل (قال) بأن جي يعني بقوله أن هيجو قام بإطعام الأرنب بغير شريطة، في حين استلزم فعل (سأل) بأن جي يعني بقوله إن هجو يختار بأن يفعل أو لايفعل الاطعام، وكون أن هذا التمييز يجعل نتائجه التداولية بالنظر إلى الأدب والعلاقة بين جي وهيجو، لايتضمن تعارضا محددا.

- إن أختي وعدت / عرضت أن تدفع ثمن تذكرة سفر. وهنا فإن التعارض السيمانطيقي هو شأن اشتراطي كما في السابق. لكن النتائج التداولية التابعة تختلف بعض الاختلاف. وهذا الأمثلة تكشف بوضوح عن الفارق بين ضروب التمييز الصريحة للسيمانطيقا والمتغيرات الغامضة للتداولية؛ لأننا هنا نكون غير متيقنين، في التحاور الراهن ما إذا كانت العبارة (سأشتري تذكرة سفر) تدل على وعد أو على عرض. لأن الاختلاف بين هذين الفعلين وعد وعرض هو مسألة تدرج (واقعة على درجة سلم الاختيار)، فإذا حكينا مثل فعل الكلام هذا، كنا وجدنا أنفسنا في وضع نصفه فيه كوعد أو كعرض. ولأجل ذلك كان علينا أن نفرض تأويلا صريحا عليه. ويوجد نوع مختلف لاقتران زوج آخر وهو ما قع بين فعلي عرض واستدعى، حيث يكون التعارض الرئيسي داعيا لأن نعرف ما إذا كان المتكلم أو المخاطب فاعل مضمون (س) في المستقبل. وفضلا عن ذلك، فإن الفعل استدعى يجوز أن يكون له معنى ضيق، وهو أن المخاطب يدعو لزيارة المتكلم أو ليكون ضيفا عنده. ومع أن هذا النوع يفصل الحد المشترك للتوجيهية / الإباحية فإن هذا الاختلاف بين المتكلم - الموجه والمخاطب الموجه يجوز أن يكون في الواقع غير مدرك أو لايكاد يدرك.

عرضت على ماطا أن تمدني بدراجتها.

استدعتني ماطا لتعيرني دراجتها.

المخاطب، وقع على وجه الحياد في حال أفعال التصرفات من نحو فعل أمد واستعار.

7- مايقع من سقوط أو عدم ذكر على وجه عرضي

وكذلك يكشف التحليل المكوني للسقوط العارض في المعجم لأفعال قوى الأفعال الكلامية. مثلا من خلال التعبيرية فإن مزاوجة اختيارين في العمود «ب» والاختيارات الرئيسية الأربعة في العمود «د» تؤدي إلى ثمانية أنواع نظرية بدخول المتكلم والمخاطب، وقد احصيت منها سبعة في الجدول 9. 2 والساقطة أو المتروكة هي مراوحة المتكلم في العمود «ب» و آ المخاطب في العمود «د» والفعل الكلامي الذي يختص الحدث (س) قد ابتدأه المتكلم واستفاد منه المخاطب ويوجد في مقابله سبب تداولي صحيح لسقوط فعل لغوي لقوى فعل كلامي مع هذه الخواص، يمكن أن يظهر مثل هذا الفعل الكلامي دالا على قلة أدب، لأنه يمكن أن يشير إلى عدم شكل المخاطب في المتكلم، وأن يكون مضادا للشكر. على أنه قد دلت الملاحظة بأنه يوجد مثل هذا الفعل الكلامي؛ إذ وظيفته هي حسن الأدب عند الرد على عبارة الشكر التي قدمها المخاطب. وقد يكون حسن أدب الاعتراف بالجميل خاضعا للعرف المؤسس في بعض اللغات مثل الألمانية، إلا أنه في اللغة الانجليزية أقل دخولا في الناحية المؤسسية حيث إن خلو الاجابة الشفوية من الإشارة إلى الشكر والتقدير غالبا ما ينبه عليه، وفي ضروب الاهتمام باللياقة وحسن التصرف، فإن مثل هذا الفعل الكلامي يحط من قيمة فعل (س) بالنسبة إلى المتلكم أما بالادعاء بأن (س) كان مطلوبا مرغوبا به عند المتكلم (إنه لسرور عظيم) أو كان (س) قليل الشأن عنده (إنه فعل تافه على الاطلاق) ولربما أنه لاغرابة في أن هذا الفعل الكلامي الذي يتعلق أثره بالحط من قيمه مساهمة المتكلم لم يكن مدونا في المعجم الإنجليزي.

8- تأويل ضروب التدرج السلمي

وملاحظتي الأخيرة عن الجدول 9. 2 تتعلق بتأويل تقويم السلالم المتدرجة في العمود «د» مثلا كيف نتعرف أين تكون «س» مكلفة للخسارة والربح بالنسبة للمتكلم والمخاطب. ومن ثم ما إذا كانت الأفعال اللغوية عرض، استدعى أو سأل أفعالا ملائمة ! ومن الواضح أن محتوى شبه الجملة المتممة هي أساسية لهذا الحكم حتى يصح أن تكون مثلا الجملة [26] الحكم فيها أكثر مناسبة من [27].

[27] استدعتني أدا أن أطهر الاسطبلات.

لكن هذا الحكم هو حكم ذاتي، قائم على ما إذا كان الناس يميلون إلى أن ينظروا إلى هذا الفعل كفعل مرض أو غير مرض ولا سبب يدعو لاعتبار هذه الجملة مثل [27] على أنها غير نحوية؛ لأنه لا يوجد فيها من الناحية اللسانية شيء معيب بالنسبة لشخص يجد متعته في أن يطهر الاسطلات؛ وإذا أخذنا هذا المبدأ على أنه حكم ذاتي، مغرق في الذاتية فإنه يمكننا أن نفكر إن حاولنا ذلك، في تأويل ملموس حتى في أمثلة غير مستساغة.

[28] وعد الأطفال أن يكونوا أشد مشاكسة إن أرادوا.

[29] دافع عني المليونير ليجعلني ورثه.

[30] هنأ ماكس السيد وولتر بتشويه الأسد له.

[31] نصحت سارة بأن تقرضني مبلغ 3000 بدون فائدة.

[32] هدد بوب بأنه إذا أساءت ماري سلوكها فسوف يعطيها أي شيء تطلبه.

وأتحدى القارئ (من الوجهة الإنجازية) أن يفكر في سياق معقول لكل جملة من هذه الجمل ضمن زمان محدود من خمس ثوان، وإذا حلق الإنسان في تخيل فاسد فقد يمكنه أن يصيغ سياق المثال عن طريق غنى عمه الغريب أو عن طريق الزاهد المتعبد، الذي يعتقد أنه كلما تألم في هذا العالم كما جوزى في الحياة الأخرى. ولكن يطرح سؤال مهم، وهو أي حكم للرغبة أو لعدمها يكون حاسما في نقل قوة فعل كلامي أو للمهنئ (المتكلم 2) أو المخصوص بالتهنئة (المخاطب 2) المسؤول عنه؛ وبحسب الظاهر يكون المخصوص هو المخاطب أي الشخص الذي من أجله وقع التقدير أعني الشخص الذي أحلنا عليه بالرمز مخاطب في العمود (د) من الجدول 9. 2 إذا لحكم مقتضى في اختيار الفعل، ذلك أن الجملة [30] تشير إلى وولتر، ولربما لسوء تصرفه مع الأسد المروض، يمكن أن يعتبر أن الأسد مزقه لرغبته هو في ذلك، إلا أن هذه نظرية سطحية. وعلى وجه الضبط فإن [30] تقتضي أن ماكس (متكلم 2) يعتقد أن مضمون (س) مرغوب فيه من لدن وولتر (مخاطب).

وعلى ذلك فلو قطع وولتر حسن تصرفه، لكن ماكس وقرينه الأسد المروض، لم يكن متحققا من ذلك، لكان ماكس لا يزال مهنئا وولتر (بالرغم من غلطته، وتكون العبارة

نقول بأن الحكم بما إذا كان نقل قوة فعل الكلام بطريق الفعل اللغوي صادقا، هو حكم قائم بنوع خاص على ثلاثة ضروب من التقويم : أعني حال المتكلم 1 (الفاعل) للحكم لما قضى به المتكلم 2 حتى يكون حكما للمخاطب 2 عن مضمون (س).

9 .5- الأفعال اللغوية التقريرية

لقد أهملت الأفعال اللغوية التقريرية من التحليل السابق ،مع أنها تشكل من الناحية العددية أكبر صنف أو مقولة لقوى أفعال الكلام، فهي لاتطاوع بسهولة التحليل السيمانطيقي، ولربما كان فيها هذا، لأن مثل هذه الأفعال، على خلاف سائر أصناف قوى أفعال الكلام تفترض بوجه عام علاقة المساواة بين المتكلم 2 والمخاطب 2 غير أنه من بين أعمدة 9 .2 تكون درجة سلم واحد مناسبة لأفعال اللغوية التقريرية، وهو العمود (أ)، إذ يتعامل مع الاحالة المرجعية الزمانية. والمشكلة هي ما إذا كان الحدث الذي يصف (س) متأخرا أو غير متأخر قد يهم الحالة التقريرية ووضعها. وعلى هذا الأساس يصح أن نميز الأفعال التقريرية الإسنادية من نحو، أسند، تنبأ، أخبر بوقوع الشيء عن الحكية، من نحو نقل قص، سرد (18).

[33] تنبأ خبراء الاقتصاد بأن التضخم النقدي سيتراجع

[34] *أ؟ تنبأ خبراء الاقتصاد بأن تضخم الاسعار قد تراجع

[34] *أ؟ أورد خبراء الاقتصاد بأن تضخم الاسعار يمكن أن يتراجع (19).

وضروب التمييز قد يكون لها بعض الأهمية : منها (1) ما يكون بين حصول القضية (ق) معلومة على وجه عام، واقعا لها في أمثلة أفعال : أعلن، صرح، نادى، وجه مباشر، وأمثلتها من الأفعال لمح، المع، اقتضى ومنها (ع) ما يكون بين التقرير التأكيدي، وأمثلته هي أثبت، أظهر، اعترف، أقر، شهد، وبين التقرير المؤقت، وأمثلته أو ما أليه بأن، افترض، وضع مسلمة وإضافة إلى ذلك، فإنه يمكن القول أنه بينما تختص بعض الأفعال اللغوية التقريرية، من نحو أعلن وأخبر، بعدم توجيهية نقل الخبر حول العالم الواقعي، فإن بعضها الآخر مثل ادعي، واعترض يمكن أن يطلق عليها لفظ الاحتجاجية؛ إذ أنها تعبر عن العلاقة بين الصدق المدعى الجاري وبين الصدق المزعوم مما يدعيه كل من المتكلم والمخاطب ويمكن أن يكون كل مشترك في الاحتجاج قائلا بأنه في (وضع)، يجعل منه

مجموع الاعتقادات المترابطة من الوجهة المنطقية، وهي اعتقادات تلزم أحد المشتركين بأن يبرر ويدافع. وذلك أن الفعل ادعى، يدل على المطالبة، كأن تطالب بكون قضية منتمية إلى أو مدعومة بشيء ما بالنسبة لوضع المتكلم. وكذلك فعل قبل، يفيد معنى (أن يتبح لشيء ما بأن ينتمي) إلى وضع الخصم ليتحقق الصدق. وبهذه الطريقة تفترض الأفعال التقريرية خاصية المشاركة والتفاعل، مشابهة لما تفرضه الأفعال الاباحية والتوجيهية والتعبيرية. والقائمة الآتية لمحاولة التعريفات توضح كيف أن الأفعال الحجاجية يمكن أن تعرف باعتبار الأوضاع المتقابلة، ونفترض القول في مستدل ومعترض :

1- يدعي المستدل بأن القضية (ق) تستلزم.

(يثبت المستدل بأن ق) و (ق هي جزء لصالح وضع المستدل).

(وكذلك أفعال أخرى من نحو وضع وعرض).

2- يسلم المستدل بأن ق تستلزم.

(يثبت المستدل بأن (ق)، و ق هي جزء لصالح وضع المستدل و (ق) تنقض بعض الوجوه من وضع المستدل. [وكذلك توجد أفعال أخرى من نحو سلم، اعترف، أجاز، أقر، أدان].

3- يتمسك المستدل بأن ق تستلزم.

(يثبت المستدل بأن ق) ويدعي المعترض أو يستنتج بأن لا ق هي جزء لصالح وضعه (ومثل ذلك ألح).

4- يوافق المستدل بأن ق يستلزم

(يثبت المستدل بأن ق، و (ق هي تصب وضعه) وأن ق هي جزء من حق المعترض (وكذلك فعل ساعد)

5- يحتج المستدل بأن ق يستلزم.

(يثبت المستدل بأن ق) و ق هي استنتاج منتزع من حجة وضع المستدل

[ولذلك فعل اعترض].

وإذن يكون من البين أن ما يلي هو عبارة عن ملابسات ذا أهمية لتعريف الأفعال التقريرية اللغوية : (أ) منها أن التنبؤ معارض للسرد و (ب) منها أن العالم معارض للخاص. والتقرير مضاد للاستلزام و (ح) والتقرير التأكيدي ومضاد للتقرير الموقت

تكون مدونة في معجم الأفعال اللغوية التقريرية. لأنها ذات أهمية في أسلوب التداولية التقريري، وأيا كان الأمر فإن أصناف التعارض المتصلة الأفعال اللغوية التقريرية. كما هو الحال بالنسبة لضروب الأفعال اللغوية لقوى الأفعال الكلامية، غالبا ماتكون أشد إبهاما وغموضا من جهة التدرج السلمي، من الكل واللا شيء. ويصدق هذا بوضوح من نحو الفارق بين (ب) و (ج) مما ذكرنا آنفا ولربما ظهر هذا مستغربا من وجهة نظر القرينة العامة من أن ضروب التقرير قد تتضح تمام الوضوح، وتكون المهمة غير التامة لانجاز الفعل أعني نقلا لخبر من شخص لآخر.

9 .6- خاتمة

وفي منطقة الأفعال اللغوية لأفعال الكلام، كما هو الأمر في معظم مجالات المعجم، فقد تميز اللغة صنفا غامضا بينما الحقائق الواقعية التي تنطبق عليها هذه الأصناف تكون غير محددة. وضروب الاقتضاء من هذه بالنسبة لنظرية فعل الكلام هي :

(أ) أنه لافائدة للإنسان أن يحاول وضع تصنيف مضبوط لقوى أفعال الكلام.

(ب) غير أنه من الممكن ومن البين كذلك أن يحاول الإنسان وضع تصنيف دقيق للأفعال اللغوية لفعل كلامي، ولأنواع الاسناد في قوى أفعال الكلام.

(ج) ومن المعقول أن نفترض أن أوجه التعارض على نحو كلي مما هو ذو دلالة على تعريف أفعال اللغة في قوى الأفعال الكلامية، هي كذلك أوجه لملاءمة تحليل أنشطة قوى الأفعال الكلامية.

والمشكلة المطروحة هنا في هذه الأيام الأخيرة على نظرية أفعال الكلام تتلخص في التساؤل الآتي كم هي الأفعال الكلامية الموجودة ؟ وكانت إجابة فيتجنشتاين عن هذا السؤال (كم هي أنواع الجمل الموجودة ؟) بأنه توجد أنواع لاتعد ولا تحصى (سيرل 1979). وهذه الإجابة على وجه الاحتمال، صدقها مثل صدق أي إجابة أخرى. ومن ناحية ثانية فإن السؤال (كم هي عدد الأفعال الكلامية اللغوية الموجودة في اللغة الانجليزية ؟) هو سؤال يسمح بعدد محدود من الإجابة عنه. وطبيعة الاختلاف في مهمة فحص نشاط الفعل الكلامي، وفحص الأفعال اللغوية الكلامية، ينبغي أن تكون واضحة مما قدمناه هنا؛ وفي الفصول السابقة. ويمكن أن يتغير نشاط الفعل الكلامي على

التي تنتج القيم المتصلة (المستمرة) والأغراض المتعددة، والأهداف المتنوعة غير المباشرة وأيضا يصح بأن نشاط الفعل الكلامي لاينقاد من تلقاء ذاته إلى أن ينقسم أفعالا متمايزة على نحو ما تفترضه نظرية أفعال الكلام. ولهذه الأسباب كلها، فإن اختبار فعل كلامي لغوي لايراد أو لنقل فعل كلامي يتقيد باقتضاء الاختيار والتبسيط بادراج وجوب بنية غير مقيدة بمعطيات التحاور. والحالة الوحيدة التي يعكس فيها الكلام الحقيقي البنية المطلقة لقوة فعل كلامي لغوي هي حالة ضروب التلفظ المحكية بذاتها، وبخاصة الانجازية منها، حيث يستعمل المتكلم لغة واضحة metalanguage لأفعال الكلام اللغوية لوصف خطابه. وإذن فإن تحليل الفعل الكلامي اللغوي يكون بوجه خاص، ضروريا بالتحليل الأفعال الكلامية الانجازية لكن في ذات الوقت يتضح أن الأفعال الانجازية هي على نحو كلي حالة خاصة يمكن النظر إليها، أيا كان الأمر، كصورة مقبولة لنشاط كلامي.

تعليقات على الفصل التاسع

1) يكتب أوستين (1962 :103) (إن غرضنا في هذه المحاضرات متجه بالأساس إلى أن نتمكن من حصر المقولة الثانية الوسطى، وهو قوة فعل الكلام، ومقابلتها مع المقولتين الأخيرتين المختلفتين بها ونفس التركيز يوجد عند سيرل، مع أنه لم يعتبر (1969 :23) بتمييز أوستين بين فعل الكلام الأصلي وقوة فعل الكلام.

2) هناك مناقشة لأنواع مختلفة عن الآثار التي يمكن أن تعين (لازم فعل الكلام، وهي مناقشة موجودة عند أوستين (1966 :32) و Bach و Harnish.

وتظهر الصعوبة مع بعض الأفعال اللغوية مثل :أخبر أو أنشأ، وقال لك ولا يتضح من أمرها، ما إذا كانت دلالتها تتضمن آثار لازم فعل الكلام أم لا تتضمنه.

3) وكذلك هنا لا يوجد يقين إزاء بعض معاني الأفعال اللغوية لأن الاشكال هو هل أن فعلا من نحو أقنع يتعين به دائما فعل لساني ؟ وهل يمكن لأحد من الناس أن يقنع شخصا باشهار السلاح عليه ؟ أم أن هذا إنجاز كلامي.

4) وأيضا فإن فعلي (استنتج) و(بين) يقعان في قائمة قوة الأفعال الكلامية، وهما فعلان وضعها كل من Bach و Harnish.

5) فإلى جانب أصناف أفعال الكلام الخمسة عند سيرل، هناك أصناف قوة أفعال الكلام الخمسة عند أوستين وهي القرارات التشريعية، والممارسات التشريعية، وضروب الإباحة وضروب العرض الموصوفة (1962 : 181) وانتقاد سيرل لتصنيف أوستين، ومقارنته بما كتبه يكشف عن جوه التشابه كما يكشف عن التعارض بين نظامها. وكذلك Bach و Harnish يدورهما توجد لهما أصناف مقابلة للأربعة الأصناف عند سيرل. وهي فئة ثبوتية، والتوجيه والإباحية والاعترافية. والصنف الخامس عند سيرل وهو التصريحية يقابل ما يشبه Bach وهاريش بأفعال الكلام العرفية. وهناك تصنيف مختلف بعض الاختلاف قال به Fraser ويختص بالأفعال الانجازية المحلية.

6) ونحيل هنا إلى سيرل (1975] 1979]) وخاصة في تحليل البنية العميقة للعبارات الإنجازية وضروب الاطراد الذي يراعيه سيرل يكاد يكون موازيا لما أفعله هنا.

1) ويجب أن نلاحظ بأن التمييز الذي أقمته في أ. ج بين التوجيه والإلزام من أفعال الكلام يمكن أيضا أن يطبق هنا وذلك أن فعل Threaten هو فعل دال على الالتزام والوجوب، ولكن لا يشير إلى التوجيه، في حين أن فعل استدعى هو فعل دال على التوجيه. غير أنه لا يشير إلى الالزام.

8) ويمكن الرجوع إلى التمييز الذي استخلصه باخ وهارنيش (1972) بين قوة أفعال الكلام العرفية والتواصلية. وكذلك ما استنبطه Fraser بين الأفعال اللغوية الانجازية المحلية والاحتمالية.

9) يمكن الاعتماد على Bach و Harnish في مقولتهما عن الأفعال الوصفية، وكذلك Fraser عن مقولته الدالة على التنصيصية.

10) إن الفعل (هدد) يدل على فعل كلامي مشروط أقصد أن معنى العبارة [المتكلم يهدد مخاطبة بأن يفعل (س)] هي قريبة الدلالة من العبارة [شرع المتكلم ينظر بأن أمرا ما غير سار (س) يمكن أن يحث للمخاطب إن هو لم يقم بفعل يرغب فيه المتكلم] وطبيعة هذا الشرط المتضمن في فعل هدد يربطه بأفعال لغوية أخرى، تصف أفعال الكلام المشروطة مثل الوعد والرهان، ويمكن الرجوع إلى Fotion(1981).

11) ويمكن أن يلاحظ الإنسان وجود استثناءات كثيرة لنماذج مكلمة كما رأينا آنفا : منها (أ) الأفعال التقريرية (وبخاصة المبنية للمفعول)، إذ هي تحصل متبوعة بالمؤولة بالمصدرة ويروى أنه كان فاشيستيا. ومنها أب كذلك الأفعال التقريرية المنفية أو الداخلية في حيز الاستفهام : (قال لهم توم ما إذا كانت شيلا ستصل)

12) ومثال (ب) المذكور في التعليق (11) السابق، استبق استثناء هذا المعنى، وهو أن الوقوع الظاهر لضروب الاستاد التقريرية مع الأسئلة المحكية بالقول على نحو (قال لهم توم ما إذا كانت شيلا قد وصلت) إلا أن الجمل الواقعة موقع المصدر تصف القضية التي يكون جزء الخبر فيها لما يمثله عنصر المصدر المؤول مع أن) قد حذف، لأنه على وجه الاحتمال غير معرف بالنسبة للجزء الثاني، لا للمتكلم الأول، وبعبارة أخرى، فإن جزء العبارة (ما إذا كانت شيلا قد وصلت) في المثال السابق ليس سؤالا محكيا بل الأولى عبارة محكية عما وضعه المتكلم من تساؤل.

13) لقد كان سيرل أشار إلى الطبيعة الافتراضية للمحتوى القضوي :(1975] 1978] وكذلك فيلور Filmore (1971). في التحليل السيمانطيقي للأفعال اللغوية الدالة على الحكم (وتتضمن الأفعال اللغوية التعبيرية من نحو انتقد، ودافع)، وتتقصي أيضا عناصر افتراضية.

14) ومن هذه الوجهة من النظر كما في أحوال أخرى (يراجع التعليق السابق)، يبدو أن الفعلين : أخبر وقال، لا تتضح حدودهما الفاصلة بين قوة فعل الكلام ولازم فعل الكلام. وتؤيد تحليل قوة فعل الكلام الأفعال الانجازية من نحو (أقول لك ولهذا السبب أخبرك) ؛ لأن أحد تفسيرهما يجوز أن يكون بأن كلا هذين الفعلين (أخبر، قال) يدلان على لازم فعل الكلام، مما يترتب أثره نسبيا، وعلى نحو آلي من التلفظ بالعبارة. وإذن يمكن أن يتخذهما المتكلم كأمر مسلم وبسبب واقع الحدث ذاته لمستمع الخطاب، قد يحصل أن يصير شخص مطلعا على الخبر، ولمن لا يصير مقتنعا به.

15) وهناك صنف آخر من الأفعال اللغوية لأفعال الكلام، لم تظهر في 9 . 5 وتشتمل على أفعال من نحو : قد حط من قيمة كذا، مدح، سخر، استهزأ . وفي العادة لاتقع هذه الأفعال على وجه إنجازي لسبب ظاهر . ومثل هذه الأفعال (الانفعالية) يبدو من أمرها أنها تحيل إلى نشاطات كلامية يبرز فيها الأثر المقصود على نحو غير مباشر أكثر مما يظهر فيها على نحو مباشر من خلال مايقال من ذلك مثلا [إني لسبب ما أحط من قيمة أبويك]، فهذه عبارة أشبه بأن تدل على ما تحتوي عليه العبارة [إني لسبب ما أحكي لك نكته]، إذ التلفظ بالعبارة لا يعقل، لأن المتكلم لايجرؤ على التلفظ بالنكتة أو بالحط من القيمة بمجرد وصفها كما هي : سيرل (1975[1979]).

16) والحالة المشهورة للأفعال الإنجازية في ثقافة تقليدية هي الصيغة (طلقتك) كجملة إنشائية، تبعا للشرع الإسلامي، لأنها مناسبة ومؤثرة على طلاق بلدان أخرى لايجوز فيها تعدد الزوجات.

17) والفعل وعد وشكر يتسع فيها، مما يتلاءم مع تعريفاتنا في جدول (9 . 2)، إذ غالبا ما يستعمل فعل وعد (على وجه السخرية باحالته على أحداث غير مرضية . من ذلك مثلا : أنك ستندم أعدك بذلك . ويشبه أن يدل فعل وعد هنا على التهديد . وكذلك نجد في الرسائل الخاصة . يطلب فيها أمر ما، وأيضا فعل الشكر وهو يستعمل على نحو دال على الاستباق كأن نقول اشكرك مسبقا على مساعدتك، غير أن هذا يبدو حالة استثنائية تثار من كون أن الكاتب للرسالة لم يحصل مباشرة على تغذيه راجعة فيما يخص الامتثال لرسله، لأن إضافة العبارة مسبقا توضح بأن الكاتب واع بعدم المناسبة بكونه اعتبر الأمر حاصلا من كون أن القارئ سيوافق على طلبه.

18) يخصص Bach و Harish صنفين للأفعال التقريرية وهما الإسنادية، وذات المنظور الراجع.

19) وتدل العلامة [النجم* ؟ على أن الجملتين [33أ] . [34أ]، لاتخلو ان على وجه كلي من معنى ما . إذ يبدو أن بعض الناس لو بحثوا لأمكن لهم أن يتمحلوا معنى للجملتين، بأن يقروا من خلالهما فعلا كلاميا مستترا . إذ يمكن، في جملة 33 أن تدل عى امكان تنبؤ الاقتصادين وأن 34أ تفيد استباق التنبؤ وهذه التأويلات وإن كانت استثنائية فهي قد تتفق مع تعريف الأفعال اللغوية.

20) وقد قدر أوستين 150 : 1962 ما يوجد منها محصور بين 000 .1 و 999 .9 من قوى الأفعال الكلامية المختلفة . وفي تردده الصارخ بصدد الصيغ الإنجازية الخاطئة، وصل إلى تصنيف طائفة الأفعال اللغوية بتوغله إلى داخل (روح المعجم)، بنحو من التصرف.

الفصل العاشر

استرجاع الماضي واستشراف المستقبل

إن ما يجب أن أقوله هنا ليس صعب الفهم، ولا هو محل نزاع ؛ والاستحقاق الوحيد الذي أدعيه هو أن تكون هذه الاعتبارات صادقة، على الأقل في جزء منها.

[J. L. Austin How to do thing with words, p 10]

ولقد ابتدأت بالاحتجاج لبرنامج بحث قائم على التمييز بين السيمانطيقا والتداولية، بين النحو والخطابة، وبين المعنى والقوة. وأيضا فقد ناقشت بأن ثنائية النحو والخطابة يجب أن يعاد تأويلها (في عبارات هاليدي لا حسب فهمه لهما) كتمييز ثلاثي بين النحو (وهو تركيب صوري) والتداولية التفاعلية، والتداولية التناصية والقائمة التي كنت وضعتها على عجل في الفصول 1 - 3 كانت أوسع قائمة، إلا أنه في الممارسة، كان هذا الكتاب محاولة، لأرسم على وجه التفصيل، مجال التداولية التفاعلية، إذ كان هذا هو المجال الذي تشتد فيه الحاجة لإعادة التفكير في قضاياها، ومناقشة أوضاعها المؤسسة، وكان قصدي في التداولية أن أوسع أنموذج مبدأ التعاون عند جرايس، وأطور، على نحو واضح، الخطابة التفاعلية التي كانت القواعد، مثل قواعد الأدب والسخرية، تقوم بدور مهم في وصف القوة التداولية. ولقد كان تأثير الذكاء الاصطناعي واضحا في إعادة تأويلي لنمط اللزوم التحاوري كاستنتاج للحس المشترك العام في إطار وضع الأشكال وحله. وإذا كانت هناك فكرة ذات أهمية لطيفة في هذا البحث، فإنها المفهوم الذي يرى بأن قوة فعل الكلام يجب أن تترجم إلى أنموذج وضع الاشكال - الحل عن طريق تحليل الغايات - الوسائل ؛ وأن التأويل التداولي يمكن أيضا أن يصاغ على نحو ما يصاغ الاشكال - الحل ضمن أنموذج مختلف . وهو صياغة الافتراض واختباره وتمحيصه. وضمن هذا الاطار العام نفسه لدراسة السلوك اللساني التواصلي، فإن الأفعال الكلامية غير المباشرة قد ظهرت كوضع استراتيجيات حل إشكال لنمط أفعال الكلام المباشر، ماعدا أن تحليل الوسائل - الغايات هو تحليل أكثر تعقيدا والتواء.

تحدد نفسها بكونها ذات قوة فعل كلامية نوعية، بسبب كونها غير مقيدة على نحو شاذ، وهي ليست، بحال من الأحوال، محكا ولا مقياسا مناسبا فيما يخص المجرى العام للسلوك التحاوري. وذلك أني قد وضعت مسائل متكاملة الأوجه لها اتصال ما بالقضايا الأساسية المطروحة للنقاش في التداولية، وحاولت أن أبين كيف يمكن أن تحل ضمن الأنموذج العام لإدماج الدراسة الشكلية الصورية للغة إلى جانب دراسة التداولية لاستعمال اللغة. وقائمة المواضيع التي أحاول أن أغطيها في هذا الكتاب، تبقى قائمة واسعة، وإن كان يمكن أن تعتبر في حالتي ذات أهمية. وما تركته أو حذفته من موضوعات فهمة هو كالآتي :

1) إن ما لم أقدره حق قدره هو خطابة التناص، مثلا هناك أشياء كثيرة كان ينبغي أن نذكرها عن مبدأ التعريض للخيار عند التداول في علاقته بالازدهار الأدبي في كل نظم أو أسلوب جديد معطى، وموضوعة theme والتنصيص على المعنى بالتلفظ.

وأيضا كان يمكن أن تقال أشياء أخرى كثيرة عن مبدأ التعبيرية والمظاهر الجمالية للتواصل، كالاستعمال الهزلي الساخر لشكل التناص (1) وأثناء هذه الدراسات كنا نريد أن تقترب كثيرا حتى نحمل علماء اللسان إلى الالتزام بالخطابة في معناها البيداغوجي للاستعمال المؤثر للمصادر الصورية للغة في التركيب المتناص (2).

2) ولقد ظل تمثيلي للأنموذج التكاملي غير متشكل بشكل ما، وكان ينتظر صياغة صورية في تعبير النماذج الرياضية الصريحة، وإذا صحت نظرتي التي اتخذتها، فإن النماذج المتمايزة بعض التمايز ستناسب السيمانطيقا والتداولية. وأعتقد أن الأصناف السيمانطيقية ستصاغ على نحو ملائم صياغة شكلية في حدود المنطق المرن fuzzylogic. (3) بينما قد يكون الأنموذج المناسب، بالنظر إلى التداولية هو منطق البرمجة الخطية (4). وهذا الفرع من الرياضيات قد طبق تطبيقا نمطيا على اتخاذ القرار في شأن التسيير الإداري. ولكن كان يمكن أن يطبق على نحو من الاتساع على السلوك الغرضي الإنساني المتجه وعلى اتخاذ القرارات في السياقات التواصلية.

3) والنظرية التداولية في طور تكوينها الكامل لا ينبغي أن تصاغ صياغة صورية بل يجب أن تنتج افتراضات يمكن أن تخضع للاختبار التجريبي. وفي التداولية التفاعلية بوجه عام، فنحن نؤسس الوصف على ملاحظات المتكلمين للغتهم الأصلية، إذ

الملاحظات هي أحكام قيمة على درجة معينة، أعني درجة التخلق والأدب ودرجة الموضوعية والقابلية للتصديق، ويمكن أن تثبت من الوجهة الموضوعية عن طريق الاختبارات القائمة على رواية الراوي الفصيح. غير أن الفكرة الأساسية، هي أن سائر المتغيرات غير التداولية، ماعدا ما اختبر منها، ينبغي أن تستمر على ثباتها واتساقها. وبوجه خاص قد لايستطيع الإنسان أن يعقد مقارنة لظروف التداول الاجتماعي في الخلق والأدب عبر الحدود الفاصلة للجماعات المخاطبة بهذه اللهجة أو تلك، وفي الخطابة التناصية، فإن الاختبارات المتشابهة القائمة على رواية الرواة الموثوقة، تنجز مثلا بالحكم على صدق قبول الجمل بدرجات مختلفة لنهاية - الأهم في العبارة. ومنهجية الاختبار التداولي هي أقل اكتمالا، إلا أنها ليست من جهة المبدأ أكثر اشكالية من أنماط الاختبار ولرواية الراوي اللساني.

4) واختلاف نمط اثبات الافتراضات يمكن أن يبحث عنه عن طريق تحليل متن المعطيات. ومثل هذه الافتراضات يجوز أن تكون من طبيعة الأشياء المحتملة، لأن مبادئ التداولية وقواعدها يمكن أن يتجاوزها التقعيد. وفي أبسط الحالات يمكن أن يقع التنبؤ بأن مطابقة قاعدة معطاة قد توجد أكثر احتمالا من عدم مطابقتها، إلا أنه من الممكن دائما أنه إذا عارضت نتائج متن بالافتراضات فإن هذا يمكن أن يفسر كما لو كان مترتبا عن تأثير القواعد المتنافسة.

5) ولم أحاول كثيراً أن أجرب طريق مقارنات التقاطع اللساني للسلوك التواصلي. وإن كانت هذه دراسة شيقة ومغرية تبقى الأبحاث الكثيرة فيها منتظرة العمل، ولها تطبيقات على تعليم اللغة. وعبارات من نحو (إن اللغة اليابانية أغنى تواضعا من اللغة الانجليزية) أو (الانجليزية أكثر لياقة من الأمريكية) إنما يكون لها معنى إذ قدرنا نسبتهما إلى الاستراتيجيات التداولية، مثل استراتيجيات عدم المباشرة والأعراف المرعية في إنجاز هذه الاستراتيجيات في مختلف الجماعات المتخاطبة بهذه اللغة أو تلك. وانتقال أعراف جماعة إلى جماعة أخرى يمكن أن يؤدي (إلى فشل تداولي فظيع) وإلى حكم بأن المتكلم هو إلى حد ما غير مهذب وغير متعاون Thomas (انظر (1981، 1983) إلا أنه لا يوجد هنا معنى مطلق يمكن أن يصدق على وجه جازم. وتوقعي هو أن الأنموذج العام الذي عرضته في هذه الفصول قد يقدم إطارا يمكن أن تطرح فيه الدراسات المقارنة للاستراتيجيات اللسانية التداولية.

6) وهناك ميدان آخر لم أتطرق إليه، وهو ميدان فسيح ويحتاج إلى مزيد من استقصاء البحث، أعني توسيع هذا الأنموذج الذي اقتصر به على ضروب التلفظ الفردي أو المبادلات وكان ينبغي توسيعه حتى يشمل دراسة الخطاب المترابط، أعني تحليل الخطاب. وقد كان شعوري وأنا أناقش قاعدة العلاقة في 4 . 3 . 4 .4 أنه قد يصح، في اجراء المحاورات الناجحة، أن تتطابق أغراض المتخاطبين قليلا أو كثيرا، ووظيفة مبدأ التعاون هي أن تضمن بأن كل مشترك يتعاون مع الآخر حتى يتم الغرض المؤمل من الخطاب، بينما تكون وظيفة مبدأ اللطف والتخلق هي وجود ضمان يستمر به هذا التعاون ويدوم، حتى ولو أمكن أن تفترض الأغراض الشخصية متصارعة. غير أني قد ألحت كذلك بأن المبادئ التداولية من نحو مبدأ التعاون واللطف، إنما تقع مراعاتها فقط إلى حد معين. وإذن فإن أعظم صورة واقعية للخطاب تسلم بأنه لا واحد من كلا المبدأين التعاوني، والأدبي المتخلق، يجوز خرقه، وأن هذه المبادئ تتنافس مع مبادئ أخرى، ومع أغراض قوى أفعال الكلام.

وفي حركة وديناميةٍ طرفين في خطاب ما، بين المتساويين فإن أغراض المشتركين أو ب يمكن التفاوض حولها، على نحو ما ينتج على الأقل من هذا التحاور الممكن :

[1] أيتبنى غرض ب

[2] ب. يتخذ غرض أ

[3] يتفق كل من أو ب على غرض مشترك وسط بين غرض أ الأصلي وغرض ب الأصلي.

[4] يفشل كل من أو ب في أن يتفقا على غرض ما. واستعارة (لفظ)=(التفاوض) ولو شئنا فضلنا مصطلح السوق، وما يجري فيها من تداول، وهو المساومة، هي استعارة مناسبة (5) لأن هذه النتائج الأربعة التي احصيناها إنما تقابل النتائج الأربعة الممكنة عن المساومة :

[1] أيقبل ثمن ب.

[2] ب يقبل عرض أ.

[3] أو ب يتفقان على ثمن وسط.

[4] أو ب يفشلان في قبول الثمن، وعلى ذلك لم يتحقق التعامل.

وأنموذج تحليل الخطاب الذي يكون ذا دلالة عالية من هذه الوجهة من النظر هو مثال إدموندسن Edmondson. (1981، وبخاصة الفصل السادس) إلا أن الإنسان يمكن أن ينتقد بعض النماذج الأخرى لتحليل الخطاب من نفس وجهة النظر كتلك التي يطبقها السيمانطيقي والتداولي في مقاربتهما المتعلقة بقوة أفعال الكلام. ولقد أدى تأثير النماذج النحوية في الماضي إلى نزعة تقسيم وحدات الخطاب وترتيبها في خانات مفصول بعضها عن بعض أشبه ما تكون بمكونات في تحليل الأجزاء المكونة المباشرة (6). وقد كان نفس الاتجاه واضحا في نماذج أولية لتحليل النصوص (7). ولقد أشرت إلى أن هذا خطأ في مقابل الخطأ الذي تعالج به أفعال الكلام كأصناف منفصلة، متمانعة (8. 1. 8. 2) وإذا فكر الإنسان في تحليل الخطاب كالتداولية التفاعلية المسقطة على البعد الزماني، كان الخطأ (في الإفراط النحوي) بارزا وملاحظا في هذا الموضع لا في النمذجة المتحجرة لمجموعة الأصناف المتبادلة، وأيضا تصلب المكون المترابط لتسلسل علاقات تقطيع الخطاب إلى وحدات منفصلة وغير متعاظلة. وأيا كانت ثمرة البحوث في هذه المجالات فإن أملي هو أن هذا البحث يمكنه أن يحفز بحوثا أخرى لتقترب كثيرا من فهم طبيعة اللغة والاستعمال مما يمكننا من التواصل بها.

1) والمحاولة الأولى لاستقصاء البحث في هذا الميدان بعبارات الخطابة التناصية ظهرت عند Leech و short. (1981 الفصل السابع).

2) يمكن الرجوع إلى مجهود في هذا الاتجاه عند كل من Leech و Deuchar و Hoogenraad (1982 الفصل الثاني عشر).

3) وفيما يخص المنطق المرن ونظرية المجموعات المرنة يمكن الاعتماد على Mc Cawley (1981: 360 - 94).

4) وفيما يتعلق بالبرمجة الخطية تراجع Kim، وبخاصة الفصل الرابع (1971).

5) وفيما يخص مفهوم التفاوض في الخطاب، يحسن الرجوع إلى Candilin و Lotfipour-saedi.

6) يمكن الرجوع إلى Edmandson (1981: 67 - 73). في نقده Klamer 1973 وكذلك Sinclair و Coulthard (1975) ونماذج الخطاب الأخر المتأثرة بالتقطيع النحوي والتراتبية.

7) لقد أحصى كل من de Beaugrande و Dressler (1981 : 14 - 30) المقاربات الأولى للتناص اللساني ومن ضمنها تلك التي تأثرت بجمود النماذج النحوية.

تمهيد ____ 5

الفصل الأول: مدخل عام ____ 9

الفصل الثاني: مجموعة المسلمات ____ 31

الفصل الثالث: الصورية والوظيفية ____ 65

الفصل الرابع: دور تفاعل الأشخاص في مبدأ التعاون والتنسيق ____ 107

الفصل الخامس: قاعدة فن التخلف واللياقة ____ 139

الفصل السادس: مسح عام وإحصاء لفن الخطابة التفاعلية ____ 173

الفصل السابع: النحو التواصلي: مثال ____ 201

الفصل الثامن: العبارات الإنجازية ____ 229

الفصل التاسع: صيغ أفعال الكلام اللغوية ____ 259

الفصل العاشر: استرجاع الماضي واستشراف المستقبل ____ 295

تم الطبع بمطابع أفريقيا الشرق 2013
159 مكرر ،شارع يعقوب المنصور ،الدار البيضاء
الهاتف : 0522 25 98 13 / 0522 25 95 04
الفاكس : 0522 44 00 80 / 0522 25 29 20
مكتب التصليف الفني : 0522 29 67 53 / 54
الدار البيضاء